شؤون فلسطينية

١٩٧

آب (اغسطس) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

١٩٧ آب (اغسطس) ١٩٨٩

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ **القضية الفلسطينية في الجامعات العربية** ..... د. أحمد سعيد نوفل

١٨ **المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر** ..... حسنين توفيق ابراهيم

٤٦ **مفهوم السلام في الثقافة السياسية الاسرائيلية** ..... عمر سعادة

٧٥ **الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي** ..... عوض خليل

٩٥ **دور ومكانة اسرائيل في برنامج «حرب النجوم»** ..... عدنان حسين

مراجعات

١٠٦ **المراحل الأولى لتنفيذ «وعد بلفور»** ..... مها بسطامي

شهريات

١١١ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» ..... سميح شبيب

١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
فسيفساء غير متناسقة ..... احمد شاهين

١٢١ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
ملامح الحل المؤجل ..... د. نبيل حيدري

١٢٧ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
مؤشر اخفاق قوات الاحتلال تشرذم الوسائل وحالة ارتباك ..... د. يزيد صايغ

١٣٣ اسرائيليات:
«خطة شامير» والصراع على زعامة الليكود ..... صلاح عبدالله

١٤١ المناطق المحتلة:
اتصالات في الاتجاهين ..... ربعي المدهون

وثائق

١٤٧ **بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.**
اجراءات لتصعيد المواجهة ضد الاحتلال

١٤٨ **البرنامج السياسي لـ «فتح»**

١٥٢ **البيان الختامي لمؤتمر «فتح»**

١٥٤ **ياسر عبدربه: الموقف الاميركي يراوح مكانه**

يوميات

١٥٧ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٦/١٩٨٩ الى ١٥/٧/١٩٨٩**

بيبليوغرافيا

١٧٥ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **اسماعيل شمّوط**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

القضية الفلسطينية في الجامعات العربية

د. احمد سعيد نوفل

تلعب الجامعات دوراً هاماً في المجتمعات، مهما كان النظام السياسي القائم في دول تلك الجامعات. ولهذا، فان السياسة التعليمية في كل دولة مرتبطة بالتحديات التي تواجهها، داخلياً وخارجياً، مع وجود هدف تسعى الى تحقيقه. ومن السذاجة القول، ان التعليم غير مرتبط، ارتباطاً وثيقاً، مع السياسة التي يسير عليها النظام. ولا نريد الخوض في تفاصيل الموضوع، لان ليس هذا هو هدف البحث، بل أردنا ان نربط بين عنوان البحث وبين التحديات التي تواجه الأمة العربية من قبل العدو الصهيوني، الذي يهدد الوجود العربي بأكمله، لنصل الى ما نريد الخوض فيه، والكشف عنه.

فلو وافقنا على ان الكيان الصهيوني في فلسطين هو خطر على العرب، في المشرق والمغرب، وسألنا ان كانت هناك رغبة حقيقية عند المسؤولين العرب، الذين يضعون السياسة التعليمية في أقطارهم، في شرح أبعاد القضية الفلسطينية لشعوبهم، على اعتبار ان الخطر الصهيوني ليس موجهاً، فقط، ضد الشعب الفلسطيني، بل ضدهم أيضاً؟ ولهذا، ومن منطلق خصوصية القضية الفلسطينية، وقومية المعركة، نجد ان تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية ليس في المستوى المطلوب.

وبعد ان استعرضنا المحتويات العلمية لستة وعشرين جامعة عربية، وبحثنا عن مكان وجود القضية الفلسطينية فيها، عرفنا سبب جهل الطلبة العرب في قضيتهم المركزية، ووجدنا ان هناك معضلة حقيقية في هذه الجامعات بالنسبة الى تدريس القضية.

ومع ان اتحاد الجامعات العربية اصدر توصية، في العام ١٩٧٠، بضرورة تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية، الاّ ان معظم الجامعات لم ينفّذ التوصية؛ وحتى الجامعات التي تقوم بتدريس هذه المادة، فهي تدرسها حسب سياسة الدولة العامة تجاه القضية الفلسطينية، وليس بشكل موضوعي، الى جانب ان بعض أقسام العلوم السياسية، التي من المفروض ان تكون هي الجهة المسؤولة عن تدريس القضية، لا تدرس المادة بشكل مستقل والزامي للطلبة. ويهدف البحث الى تحليل المحتويات العلمية للجامعات العربية، للتوصل الى مدى أهمية القضية الفلسطينية في الجامعات العربية، وبشكل خاص في أقسام العلوم السياسية.

ولقد علمت عند عملية البحث في المساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية، ان دائرة شؤون فلسطين في الجامعة العربية كانت طلبت من جامعة النجاح، في العام ١٩٨٥ ، اجراء دراسة تحليلية حول المساقات التي تدّرس في الجامعات العربية ولها علاقة بالقضية الفلسطينية. وبعثت جامعة النجاح برسالة الى أمين عام اتحاد الجامعات العربية، من أجل التعميم على الجامعات العربية، تطلب المساعدة في الحصول على المساقات المعنية. ولقد استندت، هنا، الى الرسائل التي

بعث بهـا رؤساء الجامعات العربية الى الامانة العامة لاتحاد الجامعات الخاصة بتلك المساقات، وعددها عشرون كلية؛ أمّا بقية الكليات، وعددها ست، فقد استطعت الحصول منها على المساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية مباشرة، أو من خلال بعض الزملاء. ولهذا، فان المعلومات الواردة في هذا البحث تعود الى المعلومات الرسمية التي جاء معظمها في رسائل المسؤولين في الجامعات العربية الى اتحاد الجامعات المتعلقة بالمساقات المعنية عن القضية الفلسطينية، مع العلم بأن المشروع الذي بدأته جامعة النجاح لم ينفّذ بعد.

ومن جهـة أخـرى، فان هذه الدراسة لا تبحث سوى في المساقات العلمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية لست وعشرين جامعة وكلية عربية، ولا تشمل جميع الجامعات العربية. وحاولنا التركيز على أقسام العلوم السياسية، والتاريخ؛ وقسمنا البحث الى ثلاثة أقسام: الأول يتحدث عن قومية القضية الفلسطينية وخصوصيتها في العالم العربي؛ والثاني عن جهل الطلبة بالقضية الفلسطينية؛ والقسم الثالث تحليل للمساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية.

قومية القضية الفلسطينية، وخصوصيتها

لا شك في ان فلسطين موجودة في قلب الوطن العربي؛ وان ما يجري فيها يهم جميع العرب، ليس فقط لوجود عدو مشترك ضد الامة العربية يحتل جزءاً من أراضيها، ويشكل تهديداً خطيراً عليها، بل على أساس تناقض الكيان الصهيوني مع الوحدة العربية، وهو ما تطمح الجماهير العربية، في كل مكان، الى تحقيقه. ولهذا، فان فلسطين موجودة، جغرافياً، بجوار الاقطار العربية، وليست في أميركا اللاتينية، أو افريقيا؛ وان تدريسها في الجامعات العربية لا يعتبر تدريس مشكلة من مشاكل العالم الثالث، بل هو في صلب القضايا المصيرية للأمة العربية التي من المفروض ان يتعرف عليها أبناؤها قبـل غيرهم من الشعوب، لأنها تمسّهم في حاضرهم، ومستقبلهم، وأمنهم، واستقرارهم، وتقدمهم، ووحدتهم. ولهذا، فان القضية الفلسطينية شغلت العالم العربي منذ مطلع القرن العشرين، واعتبرت، عن حق، انها القضية المركزية عند الجماهير العربية، واحتلت أهمية كبيرة في الفكر الوحدوي العربي، منـذ بدايـة ظهـور القـوميـة العربية؛ كما اعتبر النضال من أجل تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيـوني الاستيـطاني أهم قضيـة من قضايا التحرر عند الوحدويين العرب، وذلك لأن التآمر الصهيوني ـ الامبريالي كان يهدف الى عدم قيام الوحدة العربية في المستقبل، من طريق خلق دولة يهودية دخيلة في قلب الوطن العربي.

ولقد تحقق ما كانت الحركة الصهيونية والاستعمار الاوروبي يطمحان اليه. فمنذ قيام اسرائيل وهي تشكل تهديداً جدياً للأقطار العربية، ليس ضد دول المواجهة فقط، حيث شاركت في العدوان الثـلاثي على مصر العام ١٩٥٦، واعتدت عليها العام ١٩٦٧، واحتلت جزءاً من أراضيها وأراضي سوريـا والأردن في الحرب ذاتها، ولبنان في العام ١٩٨٢، بل ضد الاقطار العربية الاخرى، حيث وصلت الاعتداءات الاسرائيلية الى ضرب المفاعل النووي العراقي، والاعتداء على الأراضي التونسية، وهي تهدد، باستمرار، بضرب دول الخليج النفطية. ولم تعد أي عاصمة عربية آمنة من احتمال قيام عدوان اسرائيـلي عليها. ولهذا، كما قلنا في البداية، فان الخطر الاسرائيلي لم يكن، في أي وقت من الأوقـات، مقتصراً على الشعب الفلسطيني، بل هو يمثل تهديداً خطيراً على الأمة العربية بكاملها. ودراسـة هذا الخـطر القريب من الحدود العربية امر ضروري، ليس من أجل الاطلاع على جوهر الصراع بين الفلسـطينيـين والاسرائيليـين فقـط، بل لمعـرفـة ما يدور في الكيـان الاسرائيلي الذي

يشكل تحدياً أساسياً للأمن القومي العربي.

من أجل ذلك، فان القضية الفلسطينية تلعب دوراً هاماً في سياسة معظم الأقطار العربية، ولهذا، فان قضية تدريسها في الجامعات العربية لا يعتبر ترفاً فكرياً، ولا تحصيل حاصل، بل هو ضرورة حتمية في مواجهة العدو الصهيوني.

ولقد سارع مجلس اتحاد الجامعات العربية، في الاجتماع الاول من الدورة الرابعة، الذي عقد في جامعة الخرطوم، في مطلع العام ١٩٧٠، برفع توصية بهذا الخصوص، حيث جاء في التوصية، عن دور الجامعات في المعركة المصيرية، انه، «تأكيداً لقرار المؤتمر العام الاول لاتحاد الجامعات العربية الخاص بدور الجامعات العربية في المعركة المصيرية، وايماناً بأهمية الدور الذي يجب ان تقوم به الجامعات العربية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية، وعلى ضوء الجهود التي بذلت من الجامعات العربية في هذا الشأن، يوصي مجلس اتحاد الجامعات العربية بما يلي:

«١ ـ قيام الجامعات العربية بتدريس القضية الفلسطينية، للتعرّف الحقيقي على العدو الصهيوني، وأوضاعه، وطرائقه، ومراميه.

«٢ ـ تشجيع البحوث الخاصة بالدراسات الفلسطينية والشرق أوسطية مع توطيد العلاقة بين المراكز القائمة، حالياً، داخل الجامعات، وخارجها، والمعنيّة بهذه البحوث.

«٣ ـ اعداد شباب الجامعات العربية، روحياً وفكرياً وعسكرياً، لخدمة المعركة.

«٤ ـ ضرورة الاشتراك في المؤتمرات والمحافل الدولية، لكسب الرأي العام العالمي، وتوضيح عدالة القضية الفلسطينية، وتنظيم لقاءات مع الجامعات الأجنبية لتحقيق نفس الهدف.

«٥ ـ اقامة ندوات دورية لاعداد دراسات وتوصيات تفصيلية عن دور الجامعات العربية في خدمة المعركة المصيرية»[١].

وأقرّ مجلس اتحاد الجامعات العربية هذه التوصية خلال الاجتماع الذي عقده في العام عينه، في بنغازي، وأعاد التركيز عليها.

وكما جرت العادة في المؤتمرات العربية، فان اصدار القرارات يعتبر أمراً سهلاً، ولكن المهمّ هو تنفيذ هذه القرارات، لأن معظم الجامعات العربية لم يقم بالتنفيذ، كما سنرى فيما بعد. وهذا الأمر ينعكس على الطلبة العرب الذين يجهلون جوهر القضية الفلسطينية، ولا يعرفون عنها سوى ما يطالعونه من صحف محلية ووسائل الاعلام الرسمية في دولهم، ونحن، في الواقع، لا نتحدث عن الطلبة العرب الذين يتخصصون في التخصصات العلمية في جامعاتهم، بل الطلبة الذين يدرسون العلوم السياسية بشكل خاص، ويجهلون قضايا أساسية حول الصراع العربي ـ الصهيوني. وبقدر ما تؤمن الجماهير العربية بحقها في فلسطين، فانها تجهل أسباب الصراع، وما يوجد عند العدو الصهيوني من مؤسسات وأيديولوجيات.

جهل الطلبة بالقضية الفلسطينية

على الرغم من الكمّ الهائل من الكتب العربية، والاجنبية، التي كتبت عن القضية الفلسطينية، فان الجهل بها أمر خطير. وبما ان القضية الفلسطينية تعتبر من أهم القضايا السياسية والوطنية في العالم العربي، فقد كانت الجامع المشترك لاهتمامات وسائل الاعلام العربية منذ اكثر من

أربعين سنة. وما كتب عن القضية الفلسطينية يعتبر أضعاف ما كتب عن أي قضية أخرى في الأقطار العربية؛ ومع ذلك، نجد الجهل بها وبخلفيات الصراع العربي ـ الصهيوني عند الشباب العربي بشكل خاص أمراً لافتاً للنظر. وكان من المفروض ان تكون الجامعات العربية المنارة التي يستنير بها الطلبة العرب حول قضيتهم الأساسية. ونحن لا نستطيع ان نضع اللوم على الطلبة لجهلهم بحقيقة العدو الذي يهدد وجودهم، لان الخطأ يقع، في الأساس، على السياسة التعليمية. فالمناهج التعليمية للمرحلة الثانوية لا تتحدث عن القضية الفلسطينية الاّ من خلال منظور ضيق لا يتجاوز الصفحات القليلة في كتب الاجتماع، والتاريخ، ويدخل الطالب، بعد ذلك، الى الجامعة، وتستمر سياسة التجهيل بالقضية مفروضة عليه.

وفي دراسة هامّة جداً، أشرف عليها د. انيس صايغ، تحت عنوان «الجهل بالقضية الفلسطينية؛ دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية»، توصل الى نتيجة مفادها ان «المثقف الجامعي العربي الملتزم يعرف أقل من خمس المعلومات المفروض منه ان يعرفها عن فلسطين وقضية فلسطين»، وان معدل المعلومات التي كان الشباب الجامعي العربي، الذي أُجري عليه الاختبار، يعرفها عن القضية الفلسطينية لا تتجاوز ١٨ بالمئة[٢].

ومع ان الطلبة العرب الذين أُجري الاختبار عليهم قال ٧٠ بالمئة منهم ان اهتمامهم كبير جداً بالقضية، و٢٧ بالمئة اهتمامهم كبير، الاّ ان النتائج أظهرت ان معلوماتهم عن القضية بسيطة جداً، حتى عند اجابتهم عن الاسئلة الأساسية والبسيطة عن فلسطين. ومن الأمثلة على جهل الطلبة (وكان عددهم ١١٢ طالباً يدرسون في جامعات القاهرة وبيروت) ان نصفهم لم يفرق بين اليهود والصهيونية، وثمانية بالمئة منهم أجابوا اجابة صحيحة عن شخصيات فلسطينية وعربية ويهودية، وواحد بالمئة، فقط، منهم أجاب اجابة صحيحة عن أحزاب فلسطين العربية، واربعة بالمئة عن الاحزاب اليهودية، وتسعة بالمئة عن العنف اليهودي، وخمسة بالمئة يعرفون كتباً عن فلسطين[٣].

ومع ان هذه الدراسة قديمة نسبياً، الاّ ان حال اليوم ليس أفضل بكثير من حال الأمس. فمن خلال تجربتي في تدريس القضية الفلسطينية في بعض الجامعات العربية، وتجربة بعض الزملاء في هذا المجال، وجدت ان نسبة الجهل بالقضية الفلسطينية تزداد يوماً عن يوم، على الرغم من خصوصية القضية الفلسطينية، ومن قرار مجلس اتحاد الجامعات العربية بضرورة تدريس هذه المادة. وأثبتت الدراسات ان حجم ما يتلقاه الطالب الأميركي في الجامعة عن القضية الفلسطينية أفضل من معظم ما يتلقاه الطالب العربي في الأقطار العربية[٤].

ويبدو ان تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية له بعد سياسي، لأن الطلاب العرب لا يعرفون عن قضايا امتهم الأساسية الاّ بمقدار ما تريد الأنظمة العربية ان يعرفوا عنها؛ كما ان الطلبة يدرسون القضية الفلسطينية في بعض الجامعات على نفس الطريقة التي تعالج بها وسائل الاعلام الرسمية لهذه القضية ويحصلون على نفس المعلومات. ولهذا، فان استمرار جهل الشباب الجامعي بحقيقة صراعه مع عدوه الاول، يجعل امر التصدي لهذا العدو صعباً، لأن الصراع العربي ـ الصهيوني ليس صراعاً على الأرض، أو على الحدود، فقط، بل هو صراع حضاري، بكل ما تعني هذه الكلمة من شمول وأبعاد. ومن المفروض ان تعي الجهات المسؤولة، في الأقطار العربية، هذا الأمر. واذا كان الشباب الجامعي لا يعرف حقيقة صراعه مع الكيان الصهيوني، فكيف يكون مستوى الوعي عند فئات الشعب الاخرى، غير المتعلمة وغير المثقفة، خاصة انه، بعد حرب حزيران (يونيو)

١٩٦٧، ذكر بعض الخبراء الأجانب ان من أسباب هزيمة العرب ان الجندي العربي لم يكن يعرف شيئاً عمّن يواجهه(٥).

تحليل المساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية

من خلال الردود التي بعث بها رؤساء الجامعات العربية الى اتحاد الجامعات العربية عن المساقات المعنية بالقضية الفلسطينية، لاحظت ان العديد من تلك الردود حاول ان يركز على أهمية القضية الفلسطينية، وعلى ضرورة الاهتمام بتدريسها في الجامعات العربية، مع العلم بأن بعض تلك الجامعات لا يقوم بتدريسها بالشكل المطلوب.

وبعد تحليل المساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية لست وعشرين جامعة وكلية من الجامعات العربية (انظر الجدول) وجدنا ان جميع هذه الكليات والجامعات تدرس القضية الفلسطينية، أو ما يتعلق بها، في الكليات النظرية، وبشكل خاص في أقسام العلوم السياسية والآداب ـ قسم التاريخ، حيث ان هناك عشر كليات تقوم بتدريس هذه المادة، أو جزء منها، في أقسام العلوم السياسية. وهذه الكليات هي «معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجزائر، وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت، وكلية العلوم الادارية والسياسية في جامعة الامارات، وكلية القانون والسياسة في جامعة بغداد، وكلية العلوم الادارية في جامعة الملك سعود، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وكلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية، وكلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، وجامعة بيرزيت، وجامعة النجاح». أمّا بقية الكليات التي تقوم بتدريس القضية الفلسطينية، أو جزء منها، فانها تدرّسها في أقسام التاريخ بشكل خاص، حيث بلغ عدد الكليات التي تقوم أقسام التاريخ فيها بتدريس القضية الفلسطينية ١٣ كلية. كما ان هناك ثلاث كليات تدرس القضية الفلسطينية، أو جزءاً منها، في أقسام مختلفة (فلسفة، اقتصاد، جغرافيا، آداب).

وفي المقابل، ومن أصل عشر كليات فيها أقسام للعلوم السياسية وتدرس القضية الفلسطينية، أو جزءاً منها، فان ثماني كليات تدرس المساق بشكل مستقل، تحت اسم القضية الفلسطينية، بينما هناك كليتان، هما معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجزائر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، تقومان بتدريس المادة من خلال مواد أخرى. فمثلاً، في معهد العلوم السياسية تدرّس القضية الفلسطينية من خلال ثلاثة مقررات عامة، هي المشاكل السياسية في آسيا، والطرق الجديدة لكفاح العالم الثالث، والمشاكل السياسية للعالم العربي. وبالطبع لا يوجد في هذه المقررات تركيز على القضية الفلسطينية، لأنها تدخل ضمن قضايا أخرى يشملها المقرّر، مع العلم بأنه من أصل ١٢ رسالة ماجستير ودكتوراه نوقشت في المعهد، خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧، كانت هناك ثلاث رسائل ذات صلة بالقضية الفلسطينية؛ ومن أصل عدد رسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة في المعهد، حتى العام ١٩٨٨، وعددها مئة رسالة، فان هناك ١٥ رسالة تتعلق بالقضية الفلسطينية.

وكذلك الأمر بالنسبة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. فالقضية الفلسطينية تدرَّس من خلال مادة مشكلات معاصرة، وليست كمساق مستقل. كما ان مدى الاهتمام بالقضية الفلسطينية في هذا المقرّر يرجع الى استاذ المادة نفسه. وأمّا الفترة الزمنية في معالجة القضية الفلسطينية، فتكون بحدود الشهر الواحد. ومع ان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جدول تحليلي للمساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية

التخصص	متطلب المقرر	مدة التدريس	عدد الساعات في الاسبوع	هل تدرّس كمقرر مستقل؟	اسم المقرر الذي تدرّس من خلاله
معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر					
علوم سياسية	لا يدرّس كمادة متخصصة؛ يدرّس لطلبة السنة الرابعة	سنة دراسية	ساعتان	لا	المشاكل السياسية في آسيا
□ هنالك مشروع مقدم من المعهد العالي لتدريس مادة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولم يقرّ بعد.					
——	لا يدرّس كمادة متخصصة؛ يدرّس لطلبة السنة الرابعة	سنة دراسية	ساعتان	لا	الطرق الجديدة للكفاح في العالم الثالث
——	لا يدرّس كمادة متخصصة؛ يدرّس لطلبة السنة الرابعة	سنة دراسية	ساعتان	لا	المشاكل السياسية للعالم العربي
كلية الآداب والعلوم الانسانية، تونس					
علوم سياسية	اختياري لطلبة المرحلة الثانية	فصل دراسي	ساعتان	لا	تاريخ العالم العربي ـ الاسلامي الحديث والمعاصر
جامعة الفاتح؛ طرابلس، ليبيا					
تاريخ	الزامي لطلبة الجامعة	فصل دراسي	ساعتان	لا	الثقافة السياسية
——	الزامي لطلبة القسم	فصل دراسي	ساعتان	لا	تاريخ العرب الحديث والمعاصر

تابع جدول تحليلي للمساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية

التخصص	متطلب المقرر	مدة التدريس	عدد الساعات في الاسبوع	هل تدرس كمقرر مستقل	اسم المقرر الذي تدرس من خلاله
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت					
علوم سياسية	اختياري	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
□ تدرّس القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٧٣؛ وتعتبر من اوائل اقسام العلوم السياسية في العالم العربي التي تدرّس هذه المادة.					
كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية وكلية التربية؛ قطر					
تاريخ	اختياري، السنة الثالثة	فصل دراسي	١٢ ساعة في الفصل الدراسي	لا	تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر
كلية العلوم الادارية والسياسية؛ الامارات العربية المتحدة					
علوم سياسية	اختياري، السنة الثالثة	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
□ تدرّس باللغة الانكليزية.					
——		فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	الصهيونية العالمية
□ يدرّس ضمن مقرر المجتمع العربي.					
الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية؛ البحرين					
تاريخ	اختياري لطلبة الكلية	فصل دراسي	٣ ساعات	لا	تاريخ الشرق العربي المعاصر
كلية عدن؛ اليمن الجنوبي					
اقسام الفلسفة والتاريخ والجغرافيا	اختياري، ثالثة ورابعة	فصل دراسي	٣ ساعات	لا	حركات التحرر العربية والعالمية؛ تاريخ العرب الحديث وجغرافية الوطن

تابع جدول تحليلي للمساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية

التخصص	متطلب المقرر	مدة التدريس	عدد الساعات في الاسبوع	هل تدرس كمقرر مستقل	اسم المقرر الذي تدرس من خلاله
كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد؛ العراق					
علوم سياسية	السنة الاولى، الزامي	سنة دراسية	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
□ بدأت الكلية بتدريس المادة منذ العام ١٩٧٢، وتعتبر ثالث كلية تقوم بتدريس القضية، بعد سوريا والاردن.					
جامعة صلاح الدين؛ العراق					
تاريخ	الزامي لطلبة السنة الاولى والثانية	سنة دراسية	٣ ساعات	لا	الثقافة القومية
جامعة أم القرى؛ مكّة، السعودية					
تاريخ	اختياري، طلبة السنة الرابعة	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية					
تاريخ	الزامي	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
□ تدرّس لطلبة العلوم السياسية في الكلية بواسطة قسم التاريخ في كلية الآداب.					
الجامعة الاسلامية؛ المدينة المنوّرة، السعودية					
جميع كليّات الجامعة	متطلب جامعة لطلاب السنة الرابعة	فصل دراسي	ساعتان	لا	حاضر العالم الاسلامي والقضايا الاسلامية المعاصرة؛ اوطان سليبة
□ تدرّس بشكل موجز؛ تدرّس كجزء من المقرّر.					
كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود؛ الرياض، السعودية					
علوم سياسية	الزامي	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	دراسات متخصصة في القضية الفلسطينية

تابع جدول تحليلي للمساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية

التخصص	متطلب المقرر	مدة التدريس	عدد الساعات في الاسبوع	هل تدرس كمقرر مستقل	اسم المقرر الذي تدرس من خلاله
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية؛ الرياض، السعودية					
تاريخ	الزامي	فصل دراسي	١٢ ساعة في الفصل الدراسي	لا	تاريخ العالم الاسلامي المعاصر
كلية التربية، جامعة الملك فيصل؛ الاحساء، السعودية					
تاريخ	الزامي	فصل دراسي	٣ ساعات	لا	تاريخ العرب
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة؛ مصر					
علوم سياسية	الزامي	سنة دراسية وما يتعلق بفلسطين حوالى شهر	ساعتان	لا	مشكلات معاصرة
□ تتناول أزمة الشرق الاوسط بشكل عام.					
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية؛ عمّان، الاردن					
قسم العلوم السياسية	متطلب جامعة سنة أولى	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
□ من أوائل الكليات العربية التي درّست القضية الفلسطينية (العام ١٩٦٩)، وتقوم بتدريس مساق دراسة في القضية الفلسطينية لطلبة الدراسات العليا.					
علوم سياسية	اختياري لطلاب التخصص الفرعي والرئيس في القسم	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	دراسات في القضية الفلسطينية
تاريخ	طلبة الدراسات العليا	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
□ يعالج المقرّر الحركة الصهيونية بجميع ابعادها، ولا يتناول القضية الفلسطينية.					

تابع جدول تحليلي للمساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية

التخصص	متطلب المقرر	مدة التدريس	عدد الساعات في الاسبوع	هل تدرس كمقرر مستقل	اسم المقرر الذي تدرس من خلاله
جامعة مؤته؛ الاردن					
تاريخ	الزامي لطلبة الجامعة	فصل دراسي	٣ ساعات	لا	المجتمع الاردني وقضايا معاصرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية؛ لبنان					
علوم سياسية	الزامي لطلبة السنة الرابعة	فصل دراسي	ساعتان	نعم	القضية الفلسطينية
□ تدرّس مادّة الزامية لطلبة الدراسات من وقت الى آخر.					
كلية الآداب، جامعة دمشق؛ سوريا					
تاريخ	الزامي لطلبة السنة الرابعة	فصل دراسي	٤ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية
□ كان يدرّس تحت عنوان «تاريخ العرب الحديث والمعاصر»، و«الثقافة القومية الاشتراكية»، منذ العام ١٩٦٨. ومنذ العام الماضي، أصبح يدرّس مُقرّراً مستقلاً.					
كلية الآداب، جامعة الخرطوم؛ السودان					
تاريخ	اختياري لطلبة الامتياز	فصل دراسي	ساعتان	لا	بدون تحديد
□ يدرّس في قسم التاريخ بدون تحديد اسم المقرّر.					
الجامعة الاسلامية؛ غزة، فلسطين المحتلة					
جغرافيا تاريخ اقتصاد آداب جيولوجيا	الزامي متطلب جامعة	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	دراسات فلسطينية
□ اضافة الى ذلك، تدرّس جغرافية فلسطين في قسم الجغرافيا، وتاريخ فلسطين الحديث في قسم التاريخ، وتاريخ اليهود والحركة الصهيونية في قسم التاريخ ايضاً، والاقتصاد الاسرائيلي في قسم الاقتصاد، واقتصاديات قطاع غزة في قسم الاقتصاد ايضاً، والأدب الفلسطيني وتاريخه في كلية الآداب، وجيولوجيا فلسطين في قسم الجيولوجيا.					

تابع جدول تحليلي للمساقات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجامعات العربية

التخصص	متطلب المقرر	مدة التدريس	عدد الساعات في الاسبوع	هل تدرس كمقرر مستقل	اسم المقرر الذي تدرس من خلاله
جامعة بيرزيت؛ فلسطين المحتلة					
تاريخ، علوم سياسية	الزامي لطلبة العلوم السياسية	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية
——	الزامي لطلبة الجامعة	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	فلسطين في اطار الوطن العربي
□ ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧، اصبحت القضية الفلسطينية تدرّس متطلّب جامعة في برنامج الدراسات الثقافية.					
جامعة النجاح، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ نابلس، فلسطين المحتلة					
علوم سياسية	الزامي لجميع طلبة الجامعة	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	دراسات فلسطينية
□ تدرّس، كذلك، ضمن مقرّرات عدّة.					
علوم سياسية	الزامي لطلبة القسم	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	تطوّر الحرية الوطنية الفلسطينية
——	الزامي لطلبة القسم	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	القضية الفلسطينية على الساحة الدولية
——	الزامي لطلبة القسم	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	النظام السياسي الاسرائيلي
——	الزامي لطلبة القسم	فصل دراسي	٣ ساعات	نعم	مقدمة في الفكر الصهيوني
□ يدرّس، كذلك، في قسم العلوم السياسية، تخصّص صحافة، تاريخ الصحافة الفلسطينية والاعلام والقضية الفلسطينية.					

تعتبر أول كلية في هذا التخصّص في العالم العربي، وأهمّها، وأكبرها، الّا ان القضية الفلسطينية لا تدرَّس فيها بشكل مستقل عن بقية المواد الاخرى التي تدرَّس للطلبة. ولكن يلاحظ ان هناك نسبة كبيرة من رسائل الماجستير والدكتوراه لها علاقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. فمن أصل ١٤٨ رسالة ماجستير في الكلية حتى العام ١٩٨٥، هناك ٢٨ رسالة عن القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، أي حوالى ٢٠ بالمئة، وتوجد ٢٠ رسالة دكتوراه عن القضية الفلسطينية، من أصل ٨٢ رسالة دكتوراه خلال الفترة عينها، أي بنسبة ٢٤,٤ بالمئة.

أمّا الكليات التي تقوم أقسام التاريخ فيها بتدريس القضية الفلسطينية، أو ما يتعلق بها، وعددها ١٥ كلية، فان خمس كليات فقط تدرّس مقرَّر القضية الفلسطينية كمادة مستقلة عن بقية المقررات؛ وهذه الكليات هي جامعة أم القرى في مكة المكرمة، وكلية الاقتصاد والادارة في جامعة الملك عبد العزيز، وكلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية في جامعة اليرموك، حيث يدرس الطلبة الدراسات العليا في قسم التاريخ، وكلية الآداب في جامعة دمشق، والجامعة الاسلامية في غزة، وجامعة بيرزيت.

وهكذا، فان ١٣ كلية، من أصل ٢٦، تدرّس القضية الفلسطينية كمساق مستقل تحت نفس الاسم، والقسم والباقي لا يقوم بتدريس القضية الفلسطينية فيها، على الرغم من ان بعض هذه الكليات فيه أقسام للعلوم السياسية، والبعض الآخر للتاريخ. والملاحظ ان تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية ليس له علاقة بطبيعة النظام السياسي العربي، حيث نجد ان بعض الدول العربية الراديكالية لا تدرّس القضية الفلسطينية، والبعض الآخر من الدول المعتدلة تدرس هذه المادة. كما ان أقسام التاريخ التي تتناول القضية في مقرراتها، وعددها تسع كليات، تدمج القضية في مواد أخرى، وتعالج الموضوع من الناحية التاريخية فقط، من دون الخوض في تفاصيل القضية؛ ومن هذه الكليات كلية الآداب في تونس، التي تدرس القضية الفلسطينية كجزء من مقرّر «تاريخ العالم العربي الاسلامي الحديث والمعاصر»، والكلية الجامعية في البحرين مع مساق «تاريخ الشرق العربي المعاصر»، وكلية التربية في عدن مع مساق «حركات التحرر العربية والعالمية» ومساق «تاريخ العرب الحديث» ومساق «جغرافية الوطن العربي»، وجامعة صلاح الدين، في العراق، مع مساق «الثقافة القومية»، والجامعة الاسلامية، في المدينة المنورة، من خلال مساق «حاضر العالم الاسلامي» ومساق «القضايا الاسلامية المعاصرة ـ أوطان سليبة»، وجامعة الامام محمد بن سعود ضمن مساق «تاريخ العالم الاسلامي المعاصر»، وكلية التربية في جامعة الملك فيصل مع مادة «تاريخ العرب الحديث»، وجامعة مؤتة، في الاردن، كجزء من مساق «المجتمع الاردني» ومساق «قضايا معاصرة».

ومن جهة أخرى، فان أول كلية بدأت بتدريس القضية الفلسطينية، كمادة مستقلة، هي كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية، حيث بدأت بتدريس المقرّر العام ١٩٦٩، أي قبل ان يوصي اتحاد الجامعات العربية بتدريس المادة. وهناك ثلاثة مقرّرات تتعلق مباشرة بالقضية الفلسطينية تدرَّس لطلبة القسم فيها، وهي القضية الفلسطينية لطلبة السنة الاولى، ودراسات في القضية الفلسطينية لطلاب التخصص الفرعي والرئيس في القسم، ودراسة متخصصة في القضية الفلسطينية لطلاب الدراسات العليا. ومع ان جامعة دمشق بدأت بتدريس القضية الفلسطينية العام ١٩٦٨، الّا أنها كانت تدرَّس في قسم التاريخ، كجزء من مساق «تاريخ العرب الحديث والمعاصر» و«الثقافة القومية الاشتراكية»؛ ومنذ عام، فقط، بدأت جامعة دمشق بتدريس القضية في مقرّر مستقل تحت اسم «القضية الفلسطينية».

وكانت جامعة بغداد أول جامعة عربية تدرّس القضية الفلسطينية بشكل مستقل، بعد صدور قرار اتحاد الجامعات العربية، حيث درّست القضية الفلسطينية في العام ١٩٧٢، في كلية القانون والسياسة، وكذلك كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية في العام عينه. الّا ان الجامعة اللبنانية كانت تدرّس القضية تحت اسم «مشكلات معاصرة»، وتغيّر اسم المقرّر، فيما بعد، الى «القضية الفلسطينية»، حيث تدرس الزامياً الآن، لطلبة السنة الرابعة، ولطلبة الدراسات العليا من وقت الى آخر.

كما ان قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت بدأ بتدريس القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٧٣، وقسم العلوم السياسية في جامعة الامارات في العام ١٩٧٥. ومن جهة اخرى، فان تدريس القضية الفلسطينية في بعض الجامعات العربية لا يعني، بالضرورة، ان الطلبة ملزمون بدراستها، حيث ان ١١ كلية تدرس القضية، أو ما يتعلق بها، كمساقات اختيارية؛ ومن هذه الكليات كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت، التي تدرّس القضية كمتطلب اختياري؛ مع انه منذ العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٧٩، كانت تدرس كمتطلب الزامي لطلبة قسم العلوم السياسية. وكذلك الأمر مع قسم العلوم السياسية، في جامعة الامارات، حيث تدرّس القضية اختيارياً لطلبة السنة الثانية، وفي قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية تدرّس اختيارياً لطلبة التخصّص الفرعي والرئيس في القسم.

وبالنسبة الى الكليات التي تدرس القضية الزامياً لطلبتها، فان عددها ١٦ كلية. ولكن هذا لا يعني ان جميع هذه الكليات تدرّس القضية كمساق مستقل، بل ان بعضها يدرّسها ضمن مساقات اخرى. فمثلاً، ان جامعة الفاتح، في طرابلس، تدرّس القضية كمادة الزامية لطلبتها ضمن مادة «الثقافة السياسية»، وجامعة صلاح الدين كجزء من مساق «الثقافة القومية،» وكلية الاقتصاد والادارة في جامعة الملك عبدالعزيز تدرّسها كمادة مستقلة تحت اسم «القضية الفلسطينية لطلبة العلوم السياسية في الكلية، ولكن من طريق قسم التاريخ، أي ان المقرَّر ينزل ضمن مقررات قسم التاريخ وليس مع مقررات العلوم السياسية. والمادة الزامية لطلبة العلوم السياسية وكلية العلوم الادارية في جامعة الملك سعود. فهي تدرس كمساق الزامي تحت اسم «دراسات متخصصة في القضية الفلسطينية»، وجامعة الامام محمد بن سعود ضمن مادة «تاريخ العرب الحديث»، وكلية التربية في جامعة الملك فيصل كجزء من مادة «تاريخ العرب الحديث»، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، في جامعة القاهرة، ضمن مادة «مشكلات معاصرة»، ويتناول المقرَّر أزمة الشرق الاوسط بشكل عام. وهي الزامية، أيضاً، لطلبة جامعة مؤتة، حيث تدرَّس ضمن مساق «المجتمع الاردني» ومساق «قضايا معاصرة». والزامية لطلبة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، وكلية القانون والسياسية في جامعة بغداد، ولطلبة الجامعة الاسلامية في أقسام الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والآداب والجيولوجيا كمتطلب جامعة. وفي قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح، تدرّس خمسة مساقات الزامية لطلبة القسم عن القضية الفلسطينية، وهي دراسات فلسطينية، وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية على الساحة الدولية، والنظام السياسي الاسرائيلي، ومقدمه في الفكر الصهيوني. ويوجد مساقان يدرسان لطلبة تخصص صحافة في قسم العلوم السياسية، وهما تاريخ الصحافة الفلسطينية لطلبة العلوم السياسية، وكذلك مادة فلسطين في اطار الوطن العربي، فهي الزامية لطلبة الجامعة.

وبشكل عام، فان عدد أقسام العلوم السياسية التي تدرّس القضية الفلسطينية كمادة

مستقلة والزامية للطلبة لا تتجاوز ست جامعات، وهي جامعة الملك سعود، والجامعة الاردنية، والجامعة اللبنانية، وجامعة بيرزيت، وجامعة النجاح، وكلية القانون والسياسة في جامعة بغداد. أي ان هناك خمس كليات من أصل ١١ كلية وقسم للعلوم السياسية تدرّس فيها القضية امّا اختيارياً لطلبة القسم، او تدرّس ضمن مقرّرات أخرى.

وبالنسبة الى مدة الدراسة، فان ٢٦ كلية وقسم تدرّس فيها القضية على أساس فصل دراسي واحد، بينما سبع كليات وأقسام تدرّس على أساس سنة دراسة كاملة؛ وهناك ٢٠ كلية وقسم تدرّس فيها القضية ثلاث ساعات في الاسبوع وعشر كليات على أساس ساعتين في الاسبوع؛ كما ان ثلاث كليات تدرّس القضية ١٢ ساعة في الفصل الدراسي، أو السنة الدراسية، حيث تكون القضية ضمن مساق مشترك مع مواضيع أخرى؛ وتدرّس القضية الفلسطينية باللغة العربية، باستثناء قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الادارية والسياسية في جامعة الامارات، حيث تدرس باللغة الانكليزية.

الخلاصة

يلاحظ ان هناك تقصيراً في الجامعات العربية بالنسبة الى تدريس القضية الفلسطينية، على الرغم من أهمية الموضوع. وهذا التقصير يؤدي الى تنامي الجهل في صفوف الشباب الجامعي العربي، ويؤثر في قدراتهم على تحدي العدو الصهيوني؛ لأنه من دون معرفة جوهر الصراع، بجميع أبعاده، تصبح قضية مقاومة اسرائيل أمراً صعباً. ومن أجل المساهمة في تطوير تدريس القضية الفلسطينية، نذكر بعض الملاحظات والتوصيات التالية:

١ ـ ان حرية الرأي غير موجودة في بعض الجامعات العربية لكي يعطي الاستاذ، أو الطلاب، رأيهم بكل حرية في المواضيع المطروحة، لأن الحرية الاكاديمية مطلوبة عند دراسة موضوع حساس، مثل القضية الفلسطينية. ولهذا، نجد ان بعض المختصين في تدريس هذه المادة يعتذر عن تدريسها، حتى لا يتناقض رأيه مع الرأي المعلن للدولة. ومن دون وجود حرية فكرية تحفظ للاساتذة والطلاب حقوقهم، من الصعب ان يتطور تدريس هذه المادة في الجامعات العربية.

٢ ـ من المفروض ان تعالج القضية الفلسطينية بجميع أبعادها، ولا تقتصر على فترة زمنية محددة، أو تتناول قضايا سياسية وتهمل قضايا أخرى. فمثلاً، ان بعض الكليات يبحث في قضية فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨؛ والبعض الآخر يتناول الحركة الصهيونية فقط؛ وهناك جامعات تركز على موقف النظام السياسي تجاه القضية الفلسطينية، وهذا الموقف يتغيّر ويتبدل مع تبدل موقف النظام نفسه من القضية، ولهذا فان تدريس القضية، في هذه الحالة، يأتي كموقف مكمّل للموقف الاعلامي الرسمي في البلد، ممّا يضر بالطلبة وباستاذ المادة ويحدّ من عطائهم. ولكي تكتمل الصورة بشكل علمي وموضوعي أمام الطلبة، من المفروض ان يلاحق محتوى المادة الاحداث اليومية وتطورها على صعيد القضية الفلسطينية، خاصة ان هناك قضايا هامة تفرض نفسها على منهاج المادة. ويمكن اجراء مقارنة بين أحداث اليوم مع أحداث الامس وربطها مع الفكر الصهيوني. مثلاً، يمكن ربط ثورة ١٩٣٦ في فلسطين مع الانتفاضة البطولية القائمة حالياً في الأراضي المحتلة؛ او تحليل الفكر الصهيوني الارهابي قبل العام ١٩٤٨ وممارساته ضد العرب مع الممارسات الصهيونية القائمة حالياً ضد أبطال الحجارة. والقضية الفلسطينية ليست قضية جامدة، بل متطورة، وليس من المعقول ان تعالج القضية الفلسطينية من دون التطرق الى منظمة التحرير الفلسطينية، وتأثيرها في القضية. واذكر، في هذا السياق، ما جاء في المحتوى العلمي لاحدى الكليات، في ما يتعلق بالقضية

الفلسطينية: «تدرّس حسب المفردات المعدة لهذا الغرض من قبل الجهات المختصة، ويتمّ التثقيف حسب متطلبات الحالة والمرحلة».

٣ ـ بعض اساتذة المادة لا يكون موضوعياً في طرحه لاحداث القضية. فهناك من يركّز على الخلافات على الساحة الفلسطينية، ويتجنّب الايجابيات. وهناك من يركّز على موقف النظام، ويتحاشى التطرق الى امور أخرى يجد انها حساسة بالنسبة الى النظام. مثلاً، لاحظت ان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي توحّدت فيها الجيوش العربية من مصر وسوريا والعراق والجزائر والمغرب والكويت وفلسطين، ضد القوات الاسرائيلية، ركّز احد الاساتذة على دور جيش عربي معيّن وتجاهل بقية المشاركين فيها. وكذلك الامر بالنسبة الى الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢؛ فان البعض يركز على موقف طرف ويتجاهل مواقف الاطراف الاخرى. أو ان بعض الجامعات لا يجد من أحداث في القضية الفلسطينية سوى التركيز على دور التنظيم الفلسطيني المؤيد للنظام، وهذا الامر ينطبق على الندوات والمؤتمرات التي تقام في الجامعات أيضاً.

٤ ـ تواجه تدريس القضية الفلسطينية مشكلة المراجع، حيث يعتمد بعض الاقسام، في تدريس القضية، على مزاجية استاذ المادة في اختيار المراجع التي شارك فيها، أو بعض الكتب التي لا تعالج سوى مواضيع معيّنة وقديمة. ومع ان هناك مئات الكتب الهامّة التي تعالج القضية الفلسطينية، الاّ انه، عند النظر في المراجع لبعض الاقسام، نجد انها لا تتجاوز عدد أصابع اليد، كما توجد مراجع هامّة تمنع من دخول البلد، على الرغم من موضوعيتها، ويحرم الطلبة من الاطلاع عليها. وقد قام اتحاد الجامعات العربية باصدار كتاب شامل عن القضية الفلسطينية، نأمل في ان يعمّم على الجامعات العربية، ليكون أحد المراجع العلمية عن القضية.

---

(١) **قرارات مجلس اتحاد الجامعات العربية** في الاجتماع الاول من الدورة الرابعة، الذي عقد في جامعة الخرطوم، في الفترة ما بين الخامس والثامن من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠.

(٢) د. انيس صايغ، **الجهل بالقضية الفلسطينية، دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٠، ص ٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

(٤) د. وليد عبدالحي، «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٨٥، آذار (مارس) ١٩٨٦، ص ١٢١.

(٥) ـــ ، ـــ ، **مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨**، القاهرة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠ ، ص ٢١٠.

المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر

حسنين توفيق ابراهيم

على الرغم من أن مشكلة الاراضي العـربية المحتلة العام ١٩٦٧ كانت، دائماً، احدى قضايا التنـافس على السلطة داخل اسرائيل منذ ذلك التاريخ، الاّ أنه، نظراً الى اعتبارات عديدة، محلية واقليميـة ودوليـة، اصبحت القضيـة الفلسطينية، وبخاصة مستقبل الاراضي المحتلة والانتفاضة الفلسطينية القضية المحورية في انتخابات الكنيست الثاني عشر (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٨). حتى ان البعض اعتبر هذه الانتخابات بمثابة استفتاء على مستقبل هذه الاراضي، بل وعلى مستقبل عملية السلام برمّتها في المنطقة.

وفي هذا الاطار، اصبحت كلمتا «الامن» و«السلام» محور الدعاية والشعارات الانتخابية للقوى والحركات السياسية في اسرائيل، وبخاصة القوتان الرئيستان، حزب العمل وتكتل الليكود. فحزب العمل نظر الى الانتخابات باعتبارها اختياراً بين مصائر وليس بين احزاب فحسب، وطالب الناخب الاسرائيـلي بأن يختـار بين اسرائيل المتجهة نحو السلام واسرائيل المتجهة نحو الحرب؛ أمّا تكتل الليكـود، فطرح نفسـه باعتباره وحده القادر على اقرار السلام وفرضه على العرب، وأن القوة هي الضمان الحقيقي للسلام. والهدف الاساسي من هذه الدراسة هو رصد، وتحليل، وضعية القضية الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر، بقصد معرفة حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف القوى السياسية الرئيسة في اسرائيل ازاءها، وتحديد طبيعة وعناصر الاتفاق، والاختلاف، بصددها، مع إثارة بعض التساؤلات والاشكاليات حول مستقبل المشكلة الفلسطينية التي تعد جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ضوء ما اسفرت عنه الانتخابات الاسرائيلية من نتائج، وفي ضوء التطورات الاقليمية، والدولية، الراهنة، المرتبطة، بدرجة أو بأخرى، بالصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وجدير بالذكر ان دراسة المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر تتضمن التعرف على مواقف الأحزاب والحركات السياسية في اسرائيل بشأن عدة عناصر، أهمّها: حق تقرير المصير للشعب الفلسـطيني وحقّـه في إقـامة دولته المستقلة، ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، والمـؤتمـر الدولي كطريق الى تحقيق التسـوية، وتمثيل الفلسطينيين، وقضية المستوطنات، ومشكلة القدس، وكيفية التعامل مع الانتفاضة.

وستركّز الدراسة، بصفة أساسية، على مواقف القوتين الرئيستين في النظام الاسرائيلي (حزب العمـل وتكتـل الليكود)، وستعرض للمواقف المتميزة لبعض الأحزاب والحركات اليمينية والدينية المتطرفة، وكذلك بعض الأحزاب والقوى اليسارية والعربية[١].

بداية، أود التأكيد أن المادة العلمية المستمدة من الصحافة الاسرائيلية، والتي تضمّنتها الدراسة مقتبسة من سجل الوقائع الفلسطينية الشهري، في مجلة شؤون فلسطينية . وتغطي هذه الدراسة النقاط التالية: أولاً، الاطار المحلي، والاقليمي، والدولي، لانتخابات الكنيست الثاني عشر؛ ثانياً، المشكلة الفلسطينية في البرامج الانتخابية؛ ثالثاً، المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية؛ رابعاً، حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف القوتين الرئيستين (العمل والليكود) إزاء المشكلة الفلسطينية؛ خامساً، حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل والليكود بشأن المشكلة الفلسطينية؛ سادساً، ماذا بعد الانتخابات الاسرائيلية؟ وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بقليل من التفصيل.

أولاً: الاطار المحلي والاقليمي والدولي لانتخابات الكنيست الثاني عشر

تمّت انتخابات الكنيست الثاني عشر في ظل مجموعة من العوامل والظروف المحلية (الاسرائيلية والفلسطينية) والاقليمية العربية والدولية، أضفت عليها أهمية محورية، وبخاصة في ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ومستقبل عملية السلام في المنطقة.

فعلى المستوى الاسرائيلي، تمّت هذه الانتخابات في ظل تجربة تحالف اكبر قوتين سياسيتين في اسرائيل (العمل والليكود) في اطار حكومة وحدة وطنية. وذلك على أثر انتخابات العام ١٩٨٤. واتسمت هذه الحكومة بدرجة من التردد وعدم القدرة على المبادرة، وبخاصة على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى أن البعض أطلق عليها حكومة «الشلل الوطني»[٢]. ومن هذا المنطلق، راح زعماء كل من العمل والليكود، في حملتهم الانتخابية، يؤكدون عدم الاستعداد لتكرار هذه التجربة، وحرص كل منهما على الفوز وتشكيل الحكومة بمفرده، أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب والحركات الصغيرة[٣].

كما أن الانتخابات تمّت في إطار زيادة الاستقطاب الامني، والسياسي، والشعبي، داخل المجتمع الاسرائيلي بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، وذلك نظراً الى تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، أو بلغة أكثر دقة الثورة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فقد ترتّب على هذه الانتفاضة انهيار الكثير من المسلّمات التي سعت اسرائيل الى تكريسها، والترويج لها، مثل: الاحتلال الليبرالي، والاحتلال الحضاري، وامكانية تعايش الفلسطينيين العرب واستيعابهم داخل الكيان الاسرائيلي[٤]؛ كما ترتب عليها سقوط بعض جوانب نظرية الأمن الاسرائيلي؛ فاسرائيل أقامت نظريتها الأمنية على اساس ضمان استمرار تفوّقها العسكري على الدول العربية مجتمعة، واحتكار السلاح النووي، وأن الخطر يأتيها من الخارج. ولقد جاءت الانتفاضة، بما تخللها من أعمال عنف وعصيان مدني واضراب، لتمثّل خطراً من الداخل يهدد اسرائيل، بل والفكرة الصهيونية ذاتها. ولم تفلح آلة الحرب الاسرائيلية، وما استخدمته من أساليب قمعية (الطرد، والاعتقال، ونسف البيوت، واستخدام الذخيرة الحية، والعيارات المطاطية والبلاستيكية، والقنابل المسيلة للدموع، وفرق الاغتيال، الخ)، في أن تضع حداً لها. ومن هذا المنطلق، اصبحت الانتفاضة وكيفية وضع نهاية لها، مجالاً للتنافس السياسي، والحزبي، بين القوى والتيارات السياسية الرئيسة داخل اسرائيل، وقضية لاستقطاب الرأي العام في الحملة الانتخابية. يضاف الى ما سبق ان هذه الانتخابات أُجريت في سياق الاتجاه بقوة في تنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، خاصة في ما يتعلق بعمليات التسليح والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية، وانضمام اسرائيل الى برنامج «حرب النجوم»، وقيامها باطلاق أول قمر اصطناعي.

وعلى المستوى الفلسطيني، أُجريت انتخابات الكنيست الثاني عشر في اطار استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. واذا كانت الانتفاضة تركت آثاراً سلبية خطيرة في الكيان الاسرائيلي، فإنها تركت آثاراً ايجابية هامّة على المستوى الفلسطيني. فالانتفاضة، نظراً الى اتساع نطاقها الجغرافي (شملت كل الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧)، واتساع نطاق المشاركة الاجتماعية فيها (شملت مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية والفكرية، وإن كان محورها جيل الشباب وصغار السن)، وطبيعة قيادتها وأنماط اللجان والتنظيمات التي أفرزتها، وأشكال العنف واللاعنف التي تخللتها، وتطور قدراتها وآلياتها على الاستمرار[٥]، كانت عاملاً هاماً في بلورة الكيانية والهوية الفلسطينية، وإعادة المشكلة الفلسطينية إلى جدول أعمال الاهتمام العربي، والدولي، من جديد، بعد أن كانت تراجعت إلى مرتبة دنيا في سلّم أولويات واهتمامات الأطراف العربية، والدولية. فالرسالة التي توجهها الانتفاضة هي أن هناك شعباً فلسطينياً يبتغي تقرير مصيره، ويرفض الاحتلال الاسرائيلي بمختلف أساليبه وممارساته، ويعارض سياسات الضمّ والتهويد التي تمارسها اسرائيل، ولا يقبل خطط ومشروعات التسوية المطروحة، وبخاصة من الجانبين، الاسرائيلي والأميركي.

ولقد ابرزت الانتفاضة الاجماع الفلسطيني العام حول القضية، متجسّداً في وحدة الفلسطينيين في كل مكان؛ وسمحت بإيجاد المناخ الملائم لخلق الاتفاق بين مختلف الفصائل والتنظيمات الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد تجلّى ذلك في التحرك السياسي النشط الذي مارسته المنظمة عقب اندلاع الانتفاضة، وذلك حتى يكون العمل السياسي، من أجل التسوية العادلة للقضية الفلسطينية، متمشياً مع العمل الشعبي في الأرض المحتلة. ولقد انتهى هذا التحرك بالقرارات التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الطارئة التي عقدت في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وبخاصة تلك المتعلقة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، استناداً إلى الشرعية الدولية، متمثلة في قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٧؛ وتأكيد ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وبمشاركة جميع الأطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ اضافة الى طرح تصوّر للعلاقة المستقبلية بين الاردن وفلسطين على أساس كونفدرالي طبقاً لاختيار وإرادة الشعبين. وبذلك أسقطت المنظمة الكثير من العقبات والحجج التي كانت تتذرع بها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية لعدم قبول التعامل مع المنظمة، والاعتراف بها، والتفاوض معها.

وعلى المستوى العربي، جاءت هذه الانتخابات بعد حوالى عام من عودة العلاقات الرسمية بين مصر وأغلب الدول العربية (عقب «قمة عمان»، في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧)، وما صاحب ذلك من اتجاه عام إلى رأب الصدع في الصف العربي، وتهدئة، بل محاولة حل، الصراعات والتوترات بين بعض الدول العربية[٦]. كما أن الانتفاضة الفلسطينية ألقت بظلالها على النظم العربية عامة، بحيث عملت على تحريك بعض فاعليتها، ودفعت القضية الفلسطينية ضمن أولوياتها من جديد، بعد أن كانت تدنّت على سلّم الأولويات العربية، نتيجة لبروز تحديات أخرى نظر اليها بعض الدول العربية على انها اكثر خطورة، وبخاصة التحدي الذي مثلته الحرب العراقية ـ الايرانية التي استمرت ثماني سنوات؛ ناهيك عن انشغال كل نظام عربي بهمومه الداخلية.

وعلى الرغم من أن الانتفاضة قد اعادت المشكلة الفلسطينية الى بؤرة الاهتمام العربي،

حيث شهد العام ١٩٨٨ تحركاً فلسطينياً ـ عربياً، على المستوى السياسي، لتنشيط امكانات عقد المؤتمر الدولي لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى الرغم من الاشادة من قبل النظم العربية بالانتفاضة الفلسطينية، إلّا أن تدعيم هذه النظم للانتفاضة، مادياً ومعنوياً، بقي دون المستوى المطلوب.

وجاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في اطار تطورات اخرى هامّة على الساحة العربية، تمثّلت، في الأساس، في توقف الحرب العراقية ـ الايرانية، وذلك بقبول الجانبين بايقاف اطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل التسوية السياسية. وعلى هذا الاساس، طرح العديد من الاسئلة حول مستقبل الدور القومي للعراق، بعد انتهاء الحرب، وبخاصة في ما يتعلق بموقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وراح بعض المحللين والخبراء الاسرائيليين يحذّرون من خطورة اتجاه العراق الى ان يلعب دوراً مؤثراً على ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خاصة وأن القدرة العسكرية العراقية، التي صقلتها تجربة الحرب الطويلة، تشكل رصيداً استراتيجياً للأمة العربية في صراعها مع اسرائيل(٧).

ومن التطورات الهامة على الساحة العربية، والتي تعكس بعض الدلالات في ما يتعلق بانتخابات الكنيست الثاني عشر، قرار النظام الاردني بفك الروابط القانونية والادارية بين الاردن والضفة الفلسطينية، في آب (اغسطس) ١٩٨٨، الأمر الذي أوجد فراغاً في الأراضي المحتلة، سعت المنظمة الى سدّه، وذلك بإعلان قيام الدولة الفلسطينية؛ هذا الى جانب التوصل الى حد ادنى من الاتفاق بين النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية حول العلاقة بين الدولة الاردنية والدولة الفلسطينية في المستقبل، وذلك خلال «قمة العقبة» التي عقدت بين الرئيس حسني مبارك والملك حسين وياسر عرفات، في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨(٨).

وعلى المستوى الدولي، جاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في وقت يتجه العملاقان نحو وفاق دولي جديد على مستوى المواجهة المركزية فيما بينهما. وتجلى ذلك في زيادة كمّ، وكيف، التفاعلات الايجابية، بينهما خلال الاعوام الثلاثة الماضية، في شكل لقاءات القمة، والزيارات المتبادلة، ومحادثات خفض الاسلحة النووية متوسطة المدى، الخ. ويرتبط هذا التوجه العام بسعي العملاقين الى تسوية المشكلات والصراعات الاقليمية التي تشكل بؤراً للتوتر والصدام فيما بينهما(٩). وفي هذا الاطار، يمكن فهم دورهما في أزمة أفغانستان، وقضية نيكاراغوا، والحرب العراقية ـ الايرانية. ولا يخرج الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن دائرة هذه المشكلات، وان كان أطولها، وأعقدها، وأكثرها تشابكاً. ولقد ترتّب على الانتفاضة الفلسطينية، أيضاً، عودة الاهتمام الدولي، وبخاصة من قبل القوتين العظميين، بالمشكلة الفلسطينية(١٠)؛ وممّا لا شك فيه أن هناك مفاوضات مباشرة بينهما بشأنها، ومن المتوقع زيادة اهتمامهما بها خلال المستقبل المنظور، انطلاقاً من الظروف والمتغيرات الراهنة على المستوى المحلي (الفلسطيني، والاسرائيلي)، والاقليمي العربي، والدولي. ولعل آخر التطورات، في هذا المجال، مبادرة جورج شولتس، وصدور القرار الاميركي بقبول الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهذا يشكل تطوراً في الموقف الأميركي، ولو على المستوى الشكلي، وستكشف الفترة المقبلة عن أبعاد القرار، وجدواه، وحدود جدية الجانب الاميركي، وان كان لا ينتظر من الادارة الاميركية الجديدة ان تحدث تحولات حقيقية في السياسة الاميركية ازاء المشكلة الفلسطينية، وان قامت ببعض التغييرات الشكلية في هذا المجال. كما أن هناك اتجاهاً دولياً عاماً، له مؤيدوه في اوروبا الغربية والكتلة الشرقية وبلدان العالم الثالث، يساند فكرة المؤتمر الدولي كطريق الى التسوية الشاملة في الشرق الاوسط.

في هذا الاطار تمّت الانتخـابات الاسرائيلية. ومن ثمّ، لا بد لهذا الاطار من أن يلقي بظلاله، بدرجات متفاوتة، على ديناميات العملية الانتخابية، ونتائجها؛ كما أن الحكومة الاسرائيلية الجديدة ستتأثر في تعاملها مع المشكلة الفلسطينية، في هذا الاطار، بمستوياته المختلفة، وستسعى الى التأثير فيه.

ثانياً: المشكلة الفلسطينية في البرامج الانتخابية

غالباً ما تعبّر البرامج الانتخابية عن التوجهات والسياسات العامة للأحزاب، ومواقفها المبدئية ازاء مختلف القضايا الداخلية، والخارجية، المرتبطة بالتنافس والصراع على السلطة. ويعد البرنامج الانتخابي لحزب ما مدخلاً لفهم وتقويم السياسات الداخلية، والخارجية، للحزب، في حالة فوزه في الانتخـابـات، وتشكيله للحكومة. ولقد بدأت الكتل والأحزاب الاسرائيلية المتنافسة بنشر برامجها الانتخـابية ابتداءً من أيار (مايو) ١٩٨٨، وذلك تمهيداً للانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. فما الذي تضمنّته هذه البرامج عن المشكلة الفلسطينية ؟

تكتل الليكود

من أبرز ما جاء في برنامجه حول المشكلة الفلسطينية ما يلي:

«إن حق الشعب اليهودي في أرض ـ اسرائيل ثابت، وأبدي، وغير قابل للطعن. وإن هذا الحق يمتد إلى كافة أجزاء أرض ـ اسرائيل. وستعمل حكومة الليكود من أجل تطبيق القانون الاسرائيلي على يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة للحيلولة دون تسليمها الى أي سلطة أجنبية؛ وأن مشروع الحكم الذاتي الذي تمّ الاتفاق عليه خلال مباحثات كامب ديفيد لا يشتمل على أي صلاحيات تنفيذية، او سياسية، وهو لا يعتبر بمثابة تقرير مصير؛ إذ حصل الشعب العربي على تقرير مصيره من خلال ٢١ دولة عربية مستقلة»[١١]. هذا الى جانب بناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، وتوسيع المستوطنات القائمة، واتخاذ اجراءات أشد قوة في الاراضي المحتلة من أجل تهدئة الاوضاع[١٢].

ويقوم برنامج الليكود على أساس رفض أي تقسيم اقليمي لـ «أرض ـ اسرائيل»؛ ومن ثمّ رفض الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة واعتبارها أراضي «محررة» تمّ استرجاعها العام ١٩٦٧، ورفض الاعتـراف بالشعب الفلسـطيني وبحقـه في تقـرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها منظمة «ارهابية» ترمي الى تدمير اسرائيل، وعدم التفاوض معها.

ويتصـور الليكود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اطار مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية المعنية، وبخاصة مصر والاردن. ويربط تسوية المشكلة الفلسطينية بترتيبات الادارة الذاتية التي تضمّنتها اتفاقيتا كامب ديفيد. ولليكود تصور وتفسير محدّدان للحكم الذاتي، يفرغانه من أي مضمون حقيقي. وقد طرح مناحيم بيغن هذا التصور منذ العام ١٩٧٧، حينما أكد امكانية التـوصـل الى حل وظيفي في الضفة الفلسطينية أقرب ما يكون الى صيغة الحكم الذاتي الاداري للسكان العرب، وليس للأرض، مع احتفاظ اسرائيل بأمور وقضايا الامن، وضمان استمرار الوجود العسكري الاسرائيلي في الضفة وغزة، وتمتع الاسرائيليين بحق الاستيطان، والتملّك، في المناطق التي سوف تخضـع للحكم الذاتي الاداري، وتمسّـك اسرائيـل بالسيادة في الضفة الفلسطينية وقطاع

غزة، واستبعاد القدس، نهائياً، من هذا الموضوع.

ومع الاستعداد لبدء مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، طرح بيغن، في أيار (مايو) ١٩٧٩، مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة والقطاع، أشار فيه الى انسحاب الحكم العسكري بعد تشكيل سلطة الادارة الذاتية، على أن تتولى أجهزة الأمن الاسرائيلية مسؤولية الامن الداخلي، وانسحاب قوات الجيش الاسرائيلي وتمركزها في مناطق محددة من أقاليم الحكم الذاتي، مع كفالة حق الاستيطان للاسرائيليين في تلك المناطق، وحق اسرائيل في المطالبة بفرض سيادتها عليها بعد انقضاء سنوات الحكم الذاتي الخمس[١٣].

وفي اطار هذا التصور الليكودي للحكم الذاتي، وصلت المفاوضات بين مصر واسرائيل بشأنه الى طريق مسدود، بعد فترة طويلة من المباحثات (من أيار ـ مايو ١٩٧٩ الى اذار ـ مارس ١٩٨٢)، وأغلق ملف الحكم الذاتي بعد أن أعلنت القيادة المصرية الجديدة، عقب اغتيال الرئيس انور السادات، عدم أحقية أحد في التحدث باسم الفلسطينيين[١٤]. واستمر هذا التصور، الذي طرحه بيغن، للحكم الذاتي العامل الحاكم لرؤية الليكود الى هذه المسألة بعد ذلك، وإن كان الليكود، في حملته الانتخابية، عرض لبعض التفصيلات والتعديلات الشكلية في هذا الموضوع. وأكد الليكود، في برنامجه، استعداده للتفاوض مع ممثلين عن سكان الأراضي المحتلة، وحدد شروطاً صارمة عدة يجب توافرها في هؤلاء الممثلين، منها: ألّا يكونوا على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يعترفوا باسرائيل، وأن ينبذوا الارهاب. وأشار، في حملته الانتخابية، الى ضرورة تعاون الدول العربية المجاورة في اختيار هؤلاء الممثلين[١٥].

حزب العمل

من أهم البنود التي وردت في برنامج حزب العمل عن المشكلة الفلسطينية، ما يلي: «يتم التوصل الى حل لمصير المناطق المحتلة عبر مفاوضات سياسية، وليس بوسائل عسكرية. والشريك المفضل للمفاوضات هو حكومة الاردن مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، وستبدأ عملية التفاوض في مؤتمر دولي لا يتمتع بصلاحيات تكفل له حق فرض قرارات؛ والهدف منه التوصل الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف؛ وأن القدس الموحّدة ستبقى عاصمة اسرائيل، دون اجراء أي مفاوضات بشأنها. وسيبقى نهر الاردن حدّ اسرائيل الأمني، ولن يعبره أي جيش أجنبي. ولن يتم إخلاء المستوطنات في منطقة غور الاردن، أو تسليمها لأي سلطة أجنبية. وستكون حكومة حزب العمل على استعداد لاجراء حلول جزئية، أو مؤقتة، من حيث المضمون والفترة الزمنية، كخطوة على طريق ايجاد حل نهائي[١٦].

وهكذا طرح حزب العمل امكان التوصل الى حل وسط اقليمي، يتمّ بموجبه مقايضة بعض الأرض بالسلام[١٧]، وذلك في اطار اقتسام الاراضي المحتلة بين اسرائيل والعرب، بحيث تتخلّى اسرائيل عن قطاع غزة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية من الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية، وتحتفظ بالمناطق ذات الكثافة السكانية البسيطة، والمرتبطة بأمن اسرائيل. وتعمل من أجل ترحيل الفلسطينيين منها الى المناطق التي تمّ التنازل عنها، على أن تلحق المناطق المتنازل عنها بادارات عربية (الاردن بالنسبة الى الضفة الفلسطينية، ومصر بالنسبة الى غزة)، مع احتفاظ اسرائيل ببعض الضمانات الامنية على هذه الاراضي، مثل أن تكون هذه المناطق منزوعة السلاح، وأن يكون لاسرائيل محطات انذار مبكر وقواعد عسكرية فيها، الخ.

وعلى المستوى الاجرائي، طرح حزب العمل امكان أن تتمّ هذه العملية في ضوء تسوية نهائية

بين العرب واسرائيل، في اطار مؤتمر دولي احتفالي للسلام، يشارك فيه ممثلون عن الفلسطينيين من خلال وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، يكون مقدمة للمفاوضات المباشرة.

وهكـذا لم يتضمّن برنامج حزب العمل أي اشارة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ ولم يقرّ الانسحاب الشامل الى حدود ما قبل ١٩٦٧؛ ولم يتضمن أي اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الاحزاب والحركات اليمينية المتطرفة

كشفت انتخابات الكنيست الحادي عشر، عن تصاعد التيار اليميني المتطرف داخل اسرائيل. ففي انتخـابات العام ١٩٨٤، تمكّنت الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة من الحصول على ستة مقـاعد في الكنيست (خمسة لتحالف هتحيا ـ تسوميت، ومقعد لحركة كاخ). وفي انتخابات العام ١٩٨٨، التي لم يصرَّح لحركة كاخ بدخولها، حصلت الأحزاب والحركات اليمينية على سبعة مقاعد (ثلاثة لهتحيا، واثنان لتسوميت، واثنان لموليدت، التي لم يكن لها وجود في انتخابات ١٩٨٤)[١٨].

وهناك تفسيرات عدة لهذه الظاهرة تتعلق بضعف ثقة الناخب الاسرائيلي في القوتين الرئيستين (العمل والليكود)، نظراً الى اعتبارات عديدة تتصل بشيوع جوّ من البلبلة وعدم الوضوح في مواقفهما وسياساتهما ازاء بعض المشكلات الكبرى؛ ولقد كان ذلك في خلفية انتخابات ١٩٨٤[١٩]، واستمر في انتخابات ١٩٨٨؛ كذلك ترتبط بتدهور الأداء السياسي لكليهما خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، وخاصة في ما يتعلق بوضع نهاية للانتفاضة. كما أن انخراطهما، خلال المعركة الانتخابية، في الدعاية والمنـاورات السيـاسيـة، دون طرح حلول جادة للمشكلات الحقيقية، كان من عوامل اهتزاز ثقة الناخبين بهما، ومن ثمّ لم يحقق اي منهما تقدماً ذا شأن في انتخابات الكنيست الثاني عشر[٢٠]. واتجهت نسبة أكبر من أصوات الناخبين نحو الاحزاب الصغيرة، والمتطرفة، التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل الائتلافات الحاكمة داخل اسرائيل، منذ نشأتها. كما أن اندلاع الثورة الشعبية في الأراضي المحتلة، وفشل الحكومة الاسرائيلية في اخمادها، ساهما في خلق إحساس نفسي بالخوف والهلع لدى الاسرائيليين، الأمر الذى أدى الى المزيد من الجنوح نحو اليمينية والتطرف، وإن كان ساهم، أيضاً، في خلق بعض القوى والتيارات الداعية الى السلام. كما أن وجود بعض التوترات في حزب العمل، وفي جبهـة اليسار الاسرائيلي بصفة عامة، وتشتت الصوت العربي في الانتخابات، وطرح حزب العمل لبعض الافكار والممارسات المتطرفة خلال الحملة الانتخابية، الخ، كانت عوامل ساهمت في صعود التيارات اليمينية والدينية المتطرفة[٢١].

وبخصـوص المشكلة الفلسـطينية، فإن رؤية الأحزاب اليمينية المتطرفة تنطلق، بصفة عامة، وبدرجات متفاوتة، من مبادىء عدة، أهمها[٢٢]: العمل من أجل دولة يهودية «نقية»، ولا يكون ذلك إلّا من خلال تهجير وطرد السكان العرب من الأراضي الاسرائيلية (الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧) حتى ولو بالاكراه واستخدام القوة؛ وممارسة الاستيطان الشامل؛ وفرض السيادة الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وكان حزب هتحيا (١٩٧٩) حدد أهدافه في إعادة النظر في اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وعدم الانسحاب من الأراضي التي تحتفظ بها اسرائيل، وفرض السيادة فيها، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بارسالهم الى السعودية وبقية دول النفط العربية.

ومن الحـركـات اليمينية العنصرية المتطرفة حركة كاخ، بزعامة الحاخام مائير كهانا، التي لم

يصرَّح لها بدخول انتخابات الكنيست الثاني عشر، وكانت حصلت على مقعد في انتخابات الكنيست الحادي عشر. وتُعرب كاخ، صراحة، عن كراهيتها للعرب، وتعمل على التحريض ضدهم، وترفع شعار طرد الفلسطينيين(٢٣).

الأحزاب والحركات الدينية

وهي المفدال، واغودات يسرائيل، وشاس، وديكل هاتوراه. ولقد تمكنت هذه الأحزاب من الحصول على ١٨ مقعداً في انتخابات العام ١٩٨٨، مقابل ١٣ مقعداً في الكنيست الحادي عشر، العام ١٩٨٤، مع الاخذ في الاعتبار التغير الذي حدث في خارطة الأحزاب الدينية ما بين الانتخابين. فحزب ديكل هاتوراه لم يكن له وجود في العام ١٩٨٤، بينما اختفت، في انتخابات العام ١٩٨٨، كتلة موراشاه التي تشكلت قبيل انتخابات ١٩٨٤.

ويعكس نجاح هذه الاحزاب دلالات تتعلق بتنامي التيار الديني المتطرف داخل اسرائيل، والذي ارتبط، في جانب منه، بالتعصّب لدى اليهود الشرقيين(٢٤)، وبحدوث بعض التغيرات في اتجاهات التصويت لدى قطاعات من المجتمع الاسرائيلي، وبالتدهور النسبي في قدرة القوتين الرئيستين. ويلاحظ أن القوة السياسية لهذه الأحزاب تفوق قوتها الواقعية والتمثيلية، وذلك نظراً الى حساسية الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء، وانهيار، الائتلافات الحاكمة. فهي تتمتع بقدرة عالية على المساومة في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، يلاحظ تعدّد مواقف الاحزاب الدينية ما بين الاعتدال والتطرف بشأنها. فأحزاب شاس وأغودات يسرائيل وديكل هاتوراه تتطرف بشأن قضية الدين والدولة، بينما تتبنى رؤى أقرب الى تصورات حزب العمل، بدرجة أو بأخرى، في ما يتعلق بفكرة الحل الوسط الاقليمي(٢٥). امّا حزب المفدال، فيطالب، في برنامجه، بـ «أرض ـ اسرائيل الكبرى»، والعودة الى «أرض الاجداد» والحفاظ على «نقاء» الدولة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك، الّا بتدعيم، وتشجيع، الاستيطان في الاراضي المحتلة، ورفض الانسحاب منها، وضمّها الى اسرائيل، وطرد، وتهجير، سكانها العرب، مع رفض المؤتمر الدولي للسلام، وبقاء القدس الموحّدة عاصمة أبدية لاسرائيل(٢٦).

وتلتقي الاحزاب اليمينية وبعض الاحزاب الدينية المتطرفة، في مواقفها ازاء الاراضي المحتلة، مع الليكود، وإنْ كان بعضها أكثر تطرفاً وتشدداً منه في هذه المسائل. ففكرة الطرد والتهجير والابادة والضمّ التي يعلن عنها بعض هذه الأحزاب صراحة، لم يطرحها بهذه الصراحة وذلك الوضوح التيار السائد في الليكود، وإنْ قال بها بعض صقوره. ولمّا كان الليكود ينظر الى هذه الاحزاب كحلفاء محتملين له في تشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات، فإنه كان لا بد من أن يقترب أكثر من مبادئها، ويندفع بشدة في اتجاه التطرف، خاصة من قبل بعض كوادره وقياداته الشابة.

احزاب وحركات الوسط والاحزاب اليسارية والعربية

ومن هذه الاحزاب والحركات: مبام، وراتس، وشينوي، وحداش، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي. وتعكس هذه الاحزاب والحركات درجات متفاوتة من التوجه العام نحو الحقوق الفلسطينية، والعربية. وتضمّنت برامجها الانتخابية مواقف وتصورات متعددة بشأن المشكلة الفلسطينية، تبدأ بتصورات مبام وراتس، التي تقترب من رؤية حزب العمل، وتنتهي بموقف الحزب الديمقراطي العربي الذي يؤكد ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في

اقامة دولته المستقلة.

ومن أهمّ ما جاء في برنامج مبام «ان السلام الشامل رهن بحل مشكلة أمن اسرائيل وحل المشكلة القومية للشعب الفلسطيني. ومن خلال المفاوضات، يستطيع الشعب الفلسطيني تقرير مصيره في اطار دولة كونفدرالية مع الاردن. وبعد الاتفاق على تعديلات حدودية حيوية لأمن اسرائيل، تنسحب اسرائيل الى حدود آمنة ومعترف بها، وتعاد المناطق وفقاً لجدول زمني متفق عليه، وتكون منزوعة السلاح، مع ضمان ألا تجتاز أي قوة عسكرية نهر الاردن. وفيما وراء الحدود الآمنة والمعترف بها، وفي اطار سلام متفق عليه، تنفّذ في اطاره ترتيبات الأمن، يجب على اسرائيل أن تحترم قرارات الفلسطينيين في ما يتعلق بسيادتهم واستقلالهم ووضعية علاقتهم مع الاردن. وتبقى القدس الموحدة عاصمة اسرائيل».

ومن الناحية الاجرائية، فان مبام يرى تحقيق السلام من خلال مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن وممثلين مؤهلين للشعب الفلسطيني، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية في حالة استعدادها للاعتراف باسرائيل وقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ العنف والارهاب. وعلى اسرائيل قبول أي أسلوب للمفاوضات، بما في ذلك المؤتمر الدولي. ولخلق جو ملائم لهذه المفاوضات، على اسرائيل أن تقترح اتفاقاً متبادلاً لوقف فوري لجميع أعمال العنف بين اسرائيل والفلسطينيين، ويفرض ذلك على اسرائيل ضرورة التوقف عن مصادرة الاراضي والمياه والاستيطان في الأراضي المحتلة.

أما بالنسبة الى حركة راتس، فقد أكدت، في برنامجها، «أهمية، وضرورة، اعتراف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل حتى تستطيع أن تشترك في مفاوضات السلام كممثل للشعب الفلسطيني. وعلى إسرائيل أن تحترم قرار الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير، سواء في شكل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو إقامة اطار فدرالي، أو كونفدرالي، مع الاردن. وضمن اتفاقية سلام، ستكون اسرائيل مستعدة للانسحاب من المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، لأنها تشكل عبئاً عليها، وتعرض نظامها الديمقراطي للخطر، وغير ضرورية لأمنها، وذلك مع ضمان أن تبقى منزوعة السلاح، ويبقى لاسرائيل ترتيبات أمن فيها. ولمّا كانت المستوطنات تشكل عائقاً للسلام، فيجب التوقف عن انشاء مستوطنات جديدة، ومنع تكثيف المستوطنات القائمة؛ وأن اتفاق السلام الذي سيحدد السيادة في الضفة والقطاع سيحدد مصير المستوطنات».

وتعارض حركة شينوي بناء مستوطنات جديدة في الأرض المحتلة، وخصوصاً تلك التي يعرقل إنشاؤها احتمالات السلام. وتقترب رؤيتها من تصور حزب العمل لتحقيق التسوية.

وتضمن برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ما يلي: «ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة، جنباً الى جنب مع اسرائيل، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية والجولان، بالاضافة الى جنوب لبنان، وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه جميع الاطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى، الأمر الذي يعني ضرورة الاعتراف بالمنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛ والمطالبة بأن تكون القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية». وانتقدت الجبهة، في برنامجها، الليكود وسياساته؛ اذ اعتبرت هذه السياسات

طريقاً الى الحرب وسفك الدماء. واكدت الجبهة تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ممثلاً في انتفاضته الوطنية.

ومن أهمّ ما جاء في برنامج القائمة التقدمية للسلام بخصوص المشكلة الفلسطينية ما يلي: «التأكيد على ضرورة الاعتراف المتبادل بحق الشعبين، الشعب اليهودي في اسرائيل والشعب العربي في فلسطين، بحق تقرير المصير. وتحقيق هذا المبدأ يستوجب الانسحاب الكامل من جميع الاراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جوار دولة اسرائيل، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة».

ومن أبرز ما ورد في برنامج الحزب الديمقراطي العربي، ما يلي: «ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها العام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب دولة اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه جميع الأطراف على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف مصادرة الاراضي العربية، والعمل على إعادة الاراضي المصادرة الى اصحابها»[٢٧].

واذا كانت برامج الاحزاب اليسارية، والعربية، وحركات الوسط، تضمّنت الكثير من العناصر الايجابية، في ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، إلّا أن المفارقة الكبرى تتمثل في عجز هذه الاحزاب عن تحسين مركزها السياسي على أرضية اللعبة السياسية والانتخابية في اسرائيل. وقد اظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة ذلك. فالأحزاب المؤيدة للفلسطينيين والعرب بصورة واضحة (حداش، والتقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي) لم تحرز سوى ستة مقاعد في الانتخابات؛ كما ان أحزاب اليسار والوسط القريبة من حزب العمل (مبام، شينوى، راتس) لم تحقق سوى عشرة مقاعد. وينعكس ذلك في ضعف تأثيرها في عملية صنع القرارات والسياسات، وبخاصة تلك المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية. كما أن العمل والليكود يحرصان على أن يظل أغلب هذه الأحزاب والحركات بعيداً من تشكيل الائتلافات الحاكمة. وتتضح معالم الصورة عند مقارنة وضعية هذه الاحزاب بوضعية الاحزاب اليمينية والدينية المتطرفة؛ فالاخيرة تمتلك قدرة أكبر على المساومة وممارسة التأثير، سواء في تشكيل الائتلافات الحاكمة أو في ممارساتها السياسية.

وليس، هنا، مجال التفصيل في أسباب ضعف الأحزاب اليسارية وذات التوجه العربي عموماً. ويكفي القول ان جانباً هاماً من فهم هذه الظاهرة يكمن في وجود اضطرابات وتراجعات في صفوف هذه الأحزاب، بصفة عامة، وفشلها في التنسيق فيما بينها خلال المعركة الانتخابية[٢٨]، وتنامي التيارات اليمينية والدينية، نظراً الى أسباب عديدة سبق ذكرها. كما أن الأحزاب ذات التوجه العربي تطرح بعض المبادىء والافكار التي تعدّ خارج دائرة الاجماع السياسي بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية في اسرائيل، خاصة تلك المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في اقامة دولته المستقلة، وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، واعتبار القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية.

وخلاصة القول، إن البرامج الانتخابية للأحزاب والحركات السياسية في اسرائيل تضمنّت رؤى ومواقف متعددة إزاء المشكلة الفلسطينية، تبدأ بتصورات الأحزاب اليمينية وبعض الأحزاب

الدينية المتطرفة، والقائلة بعدم التنازل عن أي شبر من «أرض ـ اسرائيل»، وضمّ الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وفرض السيادة الاسرائيلية في هذه الاراضي، وتنتهي بتصورات ورؤى الأحزاب اليسارية والعربية، الداعية، بدرجات متفاوتة، إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة، وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧. وما بين هذا وذاك، تنتشر مواقف القوى السياسية الأخرى، اقتراباً أو ابتعاداً.

ثالثاً: المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية

تنبع أهمية متابعة المشكلة الفلسطينية، كما جاءت في الحملة الانتخابية للكنيست الثاني عشر، من اعتبارات عدة، منها: ان الحملة تضمّنت الكثير من التفصيلات والتوضيحات والتعليقات لما هو وارد في البرامج؛ كما انه، خلالها، أظهر بعض القوى الحزبية، خاصة القوتان الرئيستان، مواقف واتجاهات ازاء بعض عناصر المشكلة الفلسطينية، لم تكن واردة، أو، على الأقل، لم تكن واضحة في البرامج الانتخابية. وتفيد متابعة الحملة الانتخابية ورصد مواقف وسياسات القوى المتنافسة فيها في التمييز بين ما هو استراتيجي، وما هو تكتيكي، في خططها وسياساتها.

وستتناول الدراسة المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية كما عكستها مواقف وممارسات العمل والليكود؛ فهما قطبا التنافس على السلطة، ومحور الحملة الانتخابية.

اتسمت حملة انتخابات الكنيست الثاني عشر بعدة بسمات عدّة، لا بدّ من أخذها في الاعتبار عند تتبع وضعية المشكلة الفلسطينية فيها. ومن أهم هذه السمات:

- انخراط الأحزاب، وبخاصة العمل والليكود، في سباق محموم من الشعارات والاتهامات وحملات التشهير والتشكيك، عبر الصحافة وأجهزة الاعلام والمؤتمرات والاجتماعات الانتخابية، الخ. فكل من العمل والليكود راح يتّهم الآخر بأنه المسؤول عن الانتفاضة، وبأن سياساته تعرّض أمن اسرائيل للخطر. فقد وصف زعيم حزب العمل تكتل الليكود بأنه معسكر الخوف واليأس، وقادته مجموعة من المصابين بالعمى السياسي، وسيقودون اسرائيل إلى حرب جديدة[٢٩]، وأن حزب العمل هو الطريق لكسر الجمود[٣٠]. وتبنّى الليكود شعار أنه، وحده، القادر على إقرار السلام، وأن تصورات وسياسات حزب العمل تعرّض أمن اسرائيل للخطر. ولقد غطت حرب الشعارات هذه على مواقف كل منهما ازاء القضايا والمشكلات الهامّة، وفي مقدمها المشكلة الفلسطينية.

- اتسمت مواقف القوتين الرئيستين ازاء المشكلة الفلسطينية، خلال الحملة الانتخابية، بدرجة من الغموض والاضطراب والتناقض المحسوب. واكد بعض المعلقين أن هذه لعبة تمارسها الأحزاب، وخاصة الكبيرة، حتى تخاطب، وتجتذب، مختلف اتجاهات الرأي العام، وتقفز فوق المشكلات الكبرى؛ ومن ثمّ، فهي تدخل في باب المناورات والرهانات الانتخابية دون أن تعني غياب استراتيجيات واضحة للعمل أو الليكود.

ولكن، نظراً الى الظروف التي أحاطت بانتخابات الكنيست الثاني عشر، وبخاصة تلك المتعلقة باستمرار الانتفاضة الفلسطينية، وفشل الحكومة الاسرائيلية في إخمادها، وزيادة الاستقطاب على المستويين، السياسي والشعبي، وفشل أي من القوتين الرئيستين في طرح بدائل واضحة تمكّن اسرائيل من التخلص من هذه الورطة؛ كل العوامل هذه ساهمت في غموض وتمييع مواقفهما. لذلك، لم يستطع الليكود، أو العمل، أن يحسم الانقسام داخل المجتمع الاسرائيلي حول مستقبل الاراضي

المحتلة، والانتفاضة الفلسطينية، لصالحه، وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد ذلك.

○ مارس كل من العمل والليكود مبدأ توزيع الادوار فيما بين قياداته[٣١] خلال الحملة الانتخابية. فبرز داخل كل منهما «صقور» و«حمائم» للتعبير عن مختلف الاتجاهات واستقطاب مختلف الفئات. فشامير، زعيم الليكود، بدا معتدلاً عند مقارنته ببعض القيادات الصقرية الشابة داخل الليكود، مثل بنيامين بيغن، وبنيامين نتنياهو، مندوب اسرائيل السابق في الامم المتحدة، الذي قال، خلال الحملة الانتخابية، انه «جاء من [نيويورك] ليمنع حزب العمل من بيع أرض ـ اسرائيل للفلسطينيين»[٣٢]. ومارس حزب العمل اللعبة عينها. ففي الوقت الذي قدم شمعون بيرس نفسه باعتباره التعبير عن الاعتدال، والاستعداد لتحقيق السلام، وجدنا أن وزير الدفاع، اسحق رابين، وهو من القيادات البارزة في حزب العمل، مارس أبشع أعمال العنف المادي، والمعنوي، ضد الانتفاضة. كذلك حرص حزب العمل على تطعيم صفوفه ببعض القيادات الشابة الاكثر تطرفاً، على أمل اجتذاب بعض الاتجاهات اليمينية المتطرفة. ولأول مرة منذ بدء الحياة البرلمانية في اسرائيل، جاء اسم ابا ايبن متأخراً في القائمة الانتخابية للحزب، باعتباره أحد الحمائم[٣٣].

في ضوء الملاحظات السابقة التي اتسمت بها الحملة الانتخابية، يمكن تتبع المشكلة الفلسطينية خلالها على النحو التالي:

١ ـ مستقبل الأراضي المحتلة

اتجه كل من العمل والليكود، خلال الحملة الانتخابية، الى تبرير وتوضيح موقفه ازاء الأراضي المحتلة. فأكد الليكود الحقوق «التاريخية والدينية لشعب اسرائيل في هذه الأراضي، وكيف أنها أجزاء من اسرائيل حرّرت العام ١٩٦٧». وكذلك ركز زعماؤه على الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية التي لا يمكن، في ضوئها، التنازل عن شبر واحد من هذه الأراضي، وذلك لأن جانباً هاماً من استراتيجية اسرائيل الدفاعية يعتمد على قدرتها على تعبئة الاحتياطي، وهذه الأراضي ضرورية لتأمين انتشار القوات الاسرائيلية في مواقعها دون أي عوائق من قبل أي قوى معادية توجد على هذه الأراضي متى تمّ الانسحاب منها. لذلك، يجب الاحتفاظ بنهر الاردن كخط دفاع لاسرائيل[٣٤]. كما أن الانسحاب من هذه الاراضي يعني فتح المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية لاقامة دولة فلسطينية عليها، تكون مقدمة لتدمير اسرائيل. والخلاصة، كما عبّر عنها وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، أن الانسحاب من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من شأنه الاضرار بالأمن الاسرائيلي.

وقدم الليكود حلاً للمشكلة الديمغرافية في الاراضي المحتلة، والمتمثلة في أن هناك حوالى ١,٥ مليون فلسطيني على هذه الأراضي؛ واذا ما أُخذ في الاعتبار ارتفاع المعدل السنوي للمواليد بين الفلسطينيين العرب، فمن المقدر أن يكون عدد الفلسطينيين، خلال الفترة من العام ٢٠١٠ الى العام ٢٠٢٠، موازياً لعدد اليهود داخل الكيان الاسرائيلي وملحقاته، الأمر الذي يشكل تهديداً لهوية اسرائيل[٣٥]. ويتمثل الحل الليكودي لهذه المشكلة في عناصر عدة، هي:

○ تدعيم المستوطنات القائمة في الاراضي المحتلة وبناء مستوطنات جديدة. ويرى الليكود أن عملية الاستيطان هذه ستعتمد على يهود الفلاشا، وعلى اليهود السوفيات الذين يتوقع زيادة هجرتهم الى اسرائيل في ظل الانفراج الدولي الجديد بين موسكو وواشنطن[٣٦]، والتحسن المستمر في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية.

○ تفريغ الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من الفلسطينيين، وذلك من خلال عمليات

الطرد والتهجير، بشتى الوسائل والأساليب، الى الدول العربية المجاورة، وخاصة الاردن، حيث ينظر الليكود الى الاردن باعتباره الوطن البديل للفلسطينيين(٣٧).

○ التخطيط من أجل اقامة قاعدة صناعية في الضفة والقطاع لربط المهاجرين الجدد بهذه الأراضي وتوطينهم فيها، ولكي تساهم في احتواء واستيعاب السكان العرب في الاراضي المحتلة في اطارها، نتيجة لاعتمادهم، اقتصادياً، على هذه المؤسسات(٣٨).

ولقد ساهمت الانتفاضة في بروز بعض القيادات داخل الليكود طالبت بالتخلي عن بعض الأراضي المحتلة، وبخاصة تلك المأهولة بالسكان العرب؛ وعلى الجانب الآخر، برز تيار اكثر تطرفاً طالب بضمّ الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وطرد سكانهما. إلّا أن أياً من التيارين لم يستطع أن يفرض نفسه داخل الليكود(٣٩). وحدث خلاف داخل الليكود حول قرار الاردن بفك الروابط القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية، في آب (اغسطس) ١٩٨٨. فقد رأى زعيم الليكود، شامير، ان ليس هناك جديد يمكن أن يترتب على هذا القرار؛ بينما كانت نظرة شارون مختلفة، حيث رأى ضرورة أن تتحرك اسرائيل، على الفور، وتعلن ضمّ أجزاء من الأراضي المحتلة، وذلك خشية من أن تتحرك المنظمة وتملأ الفراغ الناجم عن القرار، وتواجه العالم بأمر واقع هو اعلان الدولة الفلسطينية؛ إلّا أن اقتراح شارون لم يلق قبولاً في الحزب(٤٠).

لمّا كانت قضية أمن اسرائيل احدى القضايا الأساسية في الحملة الانتخابية، فقد اتجه كل من العمل والليكود الى تطعيم صفوفه بأكبر عدد من الجنرالات المتقاعدين، لتأييد وجهة نظره، خاصة في ما يتعلق بالانسحاب من الضفة والقطاع على أسس عسكرية ـ استراتيجية. وكان مديرا الحملة الانتخابية لكليهما شخصين شغلا منصب وزير الدفاع من قبل، هما عيزر وايزمان مدير الحملة الانتخابية لحزب العمل، وموشي ارنس مدير الحملة الانتخابية لليكود(٤١).

واستمر الليكود، خلال حملته الانتخابية، في تأكيد أن مستقبل الأراضي المحتلة مرتبط بترتيبات الادارة الذاتية كما جاءت في اتفاقيتي كامب ديفيد، اللتين تمثلان الأساس الوحيد للتفاوض بين العرب واسرائيل. وأعرب زعيم الليكود، غير مرة، عن استعداده، فور فوزه في الانتخابات، لدعوة كل من مصر والاردن وممثلين عن الفلسطينيين من الداخل يشترط فيهم رفض العنف والارهاب، والاعتراف باسرائيل، وألّا يكونوا على علاقة، من أي نوع، بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للدخول في مفاوضات مباشرة من أجل السلام. واستمر الليكود، خلال حملته الانتخابية، أيضاً، في تأكيد أن ترتيبات الادارة الذاتية التي تمّ الاتفاق عليها تعني «لا دولة ولا سيادة ولا حق تقرير المصير للفلسطينيين»، وأن هذه الترتيبات هي الضمان لعدم حدوث أي تقسيم اقليمي لـ «أرض ـ اسرائيل»(٤٢).

وقد عبّر شامير عن هذا التصور بقوله: «ان اتفاقيتي كامب ديفيد لا تلزماننا بالانسحاب ولو مليمتر واحد من أرض ـ اسرائيل؛ فالاتفاقيتان تلزماننا بأمر واحد، هو إجراء مفاوضات حول المناطق المحتلة؛ لكن في أرض ـ اسرائيل لا مكان للمناورات، ولن ترسم خطوط جديدة على الخارطة»(٤٣). وفي الوقت الذي راح شامير يشدّد على اتفاقيتي كامب ديفيد، وما تتضمّنانه من ترتيبات للحكم الذاتي، أشار مدير الحملة الانتخابية لليكود الى أنه، على الرغم «من أن اتفاقيتي كامب ديفيد تضعان تصوراً أولياً يجعل من الاردن ومصر شركاء في المفاوضات عن الحكم الذاتي، فان حكومة الليكود قد تمضي بدون هاتين الاتفاقيتين، إذا تطلّب الأمر ذلك، وأن مشاركة مصر لم تكن مطلوبة، الّا على

أساس توضيح بعض التفصيلات الخاصة بالحكم الذاتي»(٤٤).

ويبقى السؤال لماذا يركز شامير، بشدة، على اتفاقيتي كامب ديفيد، وترتيبات الحكم الذاتي، علماً بأنه امتنع عن التصويت عليها في حينه عندما كان رئيساً للكنيست؛ كما أن حكومة الليكود هي المسؤولة عن تعثر مفاوضات الحكم الذاتي التي استمرت قرابة ثلاث سنوات بين مصر واسرائيل ؟

ثمة تفسيرات عدة لذلك. أولها، ان لليكود تصوراً وتفسيراً محدّداً لمعنى الحكم الذاتي، بحيث يفرغه من أي مضمون حقيقي على نحو ما سبق ذكره؛ وثانيهما، ان كامب ديفيد هي الطريق الى مفاوضات مباشرة مع العرب، وتمثّل، بالنسبة الى الليكود، مخرجاً من القبول بفكرة المؤتمر الدولي، التي تلقى قبولاً كبيراً، على المستويين، العربي والدولي؛ وثالثها، ان الليكود يطرح كامب ديفيد في وقت تؤكد الدولة العربية التي وقعّت كامب ديفيد، وهي مصر، انها مرحلة انتهت، وتعمل من أجل دفع التطورات الى عقد المؤتمر الدولي للسلام. وبذلك يظهر الليكود الدول العربية باعتبارها الرافضة للسلام، وغير مستعدة للالتزام بالاتفاقيات الدولية؛ ورابعها، ان الليكود على يقين بأن الفلسطينيين لن يقبلوا بترتيبات الحكم الذاتي، كما جاءت في كامب ديفيد، وكما يفسرها الليكود؛ فإلى جانب أنهم لم يشاركوا في وضعها، فانها تتناقض مع الحد الأدنى من الطموحات والتطلعات الفلسطينية؛ وخامسها، ان المفاوضات المباشرة تمثّل مجالاً لممارسة الضغوط على الدول العربية المعنيّة، بقصد الحصول على أكبر قدر من التنازلات.

وبالنسبة الى حزب العمل، فقد راح يبرر موقفه ازاء الأراضي المحتلة والحل الوسط الاقليمي، انطلاقاً من اعتبارات ديمغرافية واستراتيجية عدّة. إذ أن هناك حوالى ١,٥ مليون فلسطيني يشكلون قنبلة بشرية موقوتة تهدد الطبيعة اليهودية لاسرائيل. فهي إذا لم تمنح هؤلاء حقوق المواطنة الاسرائيلية، فإن ذلك سينفي طبيعتها كـ «دولة ديمقراطية»، وسيضرّ بسمعتها الدولية، بحيث تبدو نمطاً قريباً من الدولة العنصرية في جنوب افريقيا. واذا منحتهم هذه الحقوق، فستتحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، والمتوقع أنهم سيتفوقون، من حيث العدد، في المستقبل، على اليهود، وهذا يشكل تهديداً لهوية اسرائيل و«نقائها». لذلك، يجب التخلص من غزة ومن المناطق ذات الكثافة العالية من الفلسطينيين العرب. فهي تشكل عبئاً على اسرائيل(٤٥).

وفي تصريحات أدلى بها بيرس لصحيفة «الاوبزيرفر»، قال: «هذه المرّة، المسألة ليست مسألة خيار بين أحزاب، بل خيار بين مصائر... وما هو الشكل الذي ستكون عليه اسرائيل؟ هل ستكون دولة يهودية وديمقراطية لنا فيها أغلبية السكان على معظم الارض... ويعني ذلك التنازل عن جزء من الأرض... أم اننا سنحتفظ بكل الارض ونفقد الاغلبية؛ وبهذا سنعيش في اسرائيل مختلفة تماماً»(٤٦).

وفي اطار الرد على المخاوف الأمنية التي يثيرها الليكود، جرّاء الانسحاب، سعى حزب العمل، في حملته الانتخابية، الى تفنيد هذه المخاوف، وذلك في ضوء اعتبارات عدة، منها: ان الاراضي التي سيتمّ الانسحاب منها ستكون منزوعة السلاح؛ وانه سيبقى لاسرائيل الحق في الاحتفاظ بترتيبات أمنية فيها، مثل مراكز الانذار المبكر والقواعد العسكرية وخلافه؛ وان نهر الاردن سيكون الحدود العسكرية لاسرائيل، وستظل هذه الأراضي تحت السيطرة الكاملة لسلاح الجو الاسرائيلي. وفي ضوء الاعتبارات السابقة، فإن التخلي عن بعض الأراضي المحتلة لا يمثّل تهديداً لأمن اسرائيل.

ولقد حرص حزب العمل على تدعيم وجهة نظره بآراء وتصورات «مجلس السلام والأمن»، وهو يضمّ بين اعضائه عدداً من الجنرالات المتقاعدين وضباط الاحتياط(٤٧). وقد نشر المجلس

وثيقة بعنوان «الخطوط الأساسية للأمن القومي». من أبرز ما جاء فيها: ان بقاء الجيش الاسرائيلي في الارض المحتلة يضرّ بقدراته وتدريباته واعداده، ويصرفه عن الأهداف الحيوية الأساسية المتمثلة في ضرورة الاستعداد للحرب، بأهداف أخرى ثانوية(٤٨). وأكد المجلس، في وثيقته، ان استمرار التمسك بالأراضي المحتلة سيقود الى حروب مستقبلية تكون الخسائر فيها كبيرة(٤٩).

وبخصوص المستوطنات في الأراضي المحتلة، أكد حزب العمل، في حملته الانتخابية، ضرورة التخلي عن المستوطنات الموجودة في الضفة الفلسطينية وسط تجمعات سكانية عربية كبيرة، وتدعيم الاستيطان في المناطق الخالية من السكان داخل اسرائيل، مع العمل على ترحيل الفلسطينيين من أجزاء الضفة التي ستحتفظ بها اسرائيل الى الاجزاء التي ستتخلّى عنها. وأكد كذلك أهمية تعمير المناطق المهجورة داخل اسرائيل(٥٠).

وطرح حزب العمل بدائل عدة لمصير الأراضي المحتلة التي سوف يتمّ التخلّي عنها، من بينها: القبول بحكم ذاتي كمرحلة انتقالية، تمهيداً لتقرير مستقبل الأراضي التي يتمّ الانسحاب منها، دون المساس بأمن اسرائيل؛ والاستعداد للقبول بـ «الخيار الاردني»، وفحواه ربط هذه الأراضي، بصيغة أو بأخرى، بالأردن، ذلك على الرغم من القرار الأردني بانهاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية(٥١).

ودخل حزب العمل، خلال الحملة الانتخابية، في المنافسة على أصوات العرب داخل اسرائيل، حيث راح يقدم نفسه باعتباره حزب السلام والتسوية. وناشد زعيم الحزب، بيرس، العرب التصويت لصالحه، لأنه، في حالة الفوز، سيدعو الى مفاوضات لتسوية المشكلة الفلسطينية، وحذّرهم من اعطاء أصواتهم للقوائم العربية الصغيرة أو الحزب الشيوعي، فهم لن يشاركوا مطلقاً في الحكومة، والتصويت لصالحهم لن يكون أكثر فائدة من التصويت للأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة، على حدّ تعبيره(٥٢).

٢ ـ طبيعة السلام وأسلوب تحقيقه (المؤتمر الدولي)

ركّز العمل والليكود، خلال الحملة الانتخابية، على أن السلام بين العرب واسرائيل يجب ان يتمّ في اطار التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي، ويقوم على أساس اعتراف الدول العربية باسرائيل، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية طبيعية معها. ويعكس هذا أبعاداً محدّدة تتعلق بالجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية لنظرية الأمن الاسرائيلي(٥٣).

وأكد الليكود ان تحقيق السلام يجب ان يتمّ من طريق المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وأي دولة ترغب في ذلك؛ وان كان زعماؤه حددوا، بعد ذلك، الدول العربية التي يرغبون في التفاوض معها عقب تشكيلهم الحكومة؛ حيث صرح شامير بأنه سيدعو زعماء مصر والاردن وممثلين لعرب «أرض ـ اسرائيل» للتفاوض معهم بشأن السلام، على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد(٥٤). وبذلك، رفض الليكود المؤتمر الدولي كطريق الى تحقيق التسوية، واعتبره مؤامرة سوفياتية لاجبار اسرائيل على الانسحاب من «الأراضي الاسرائيلية المحررة العام ١٩٦٧»(٥٥). وقدم الليكود تبريرات عدة لرفضه للمؤتمر الدولي، منها: ان اسرائيل قد تصبح معزولة في هذا المؤتمر، وتجبر على تقديم تنازلات «في بعض أراضيها»، وذلك نظراً الى وجود اتجاه دولي عام مؤيد، ومساند، لعقد المؤتمر كطريق الى التسوية(٥٦). كما انه ليس هناك ما يضمن ان يبقى المؤتمر الدولي احتفالياً؛ فليس من المنتظر ان يقبل الاتحاد السوفياتي بدور شكلي في المؤتمر، او بمؤتمر بلا صلاحيات لاقرار التسوية. وكذلك يتعارض

المؤتمر الدولي للسلام مع شرعية الاعتراف باسرائيل. فسوريا يمكن ان تشارك في المؤتمر دون ان تعترف باسرائيل. كما ان اصرار العرب على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في المؤتمر يتعارض مع الموقف الاسرائيلي القائم على رفض الاعتراف بالمنظمة ورفض التعامل معها. وفي هذا الشأن، ذكر شامير انه «اذا فاز المعراخ في الانتخابات، فسوف يؤدي الأمر الى ذهاب اسرائيل الى مؤتمر دولي، يعيدها الى حدود العام ١٩٦٧، ويضطرها الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وبهذا سوف تشق الطريق لدولة فلسطينية في الضفة الغربية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية... واذا نجح الليكود، فهذا يعني القضاء على فكرة الدولة الفلسطينية وطيّ فكرة المؤتمر الدولي»[٥٧].

أمّا حزب العمل، فوافق على عقد المؤتمر الدولي للسلام[٥٨]، وذلك في اطار مجموعة من الشروط والمحدّدات ركّز عليها في حملته الانتخابية، أهمّها: ان يكون مؤتمراً احتفالياً، بروتوكولياً، لا يمتلك أي صلاحيات لاقرار التسوية، ولا تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، بل يشارك فيه ممثلون عن الفلسطينيين من خلال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وان الأساس الوحيد للمفاوضات هو قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ولا يمكن ان يعقد هذا المؤتمر إلّا بعد توقف أعمال العنف في الأراضي المحتلة (الانتفاضة)[٥٩]. ومن الشروط، أيضاً، ألّا يسمح للمؤتمر بالغاء أي اتفاق سابق توصل اليه مفاوضون اسرائيليون وعرب، وان تجرى مفاوضات عربية ـ اسرائيلية خارج المؤتمر، وان يعقد المؤتمر لفترة قصيرة، مع الاتفاق المسبق على اجراءات سير المؤتمر والمشاركين فيه.

وبهذه الشروط يفرغ حزب العمل فكرة المؤتمر الدولي من أي مضمون؛ فهو مؤتمر شكلي، بمثابة مظلة دولية للمفاوضات المباشرة؛ وان اسرائيل لا بد ان توافق على الممثلين الفلسطينيين الذين سيتمّ اختيارهم طبقاً لشروط صارمة على نحو ما سبق ذكره؛ وبالتالي لا تشارك المنظمة في عملية التفاوض باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما ان ارتكاز المفاوضات على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، طبقاً للتفسير الاسرائيلي لهما، يعني عدم اعتراف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن ثمّ بالدولة الفلسطينية المستقلة، وتجاهل قرارات الأمم المتحدة الأخرى كافة الصادرة منذ العام ١٩٤٧ بشأن القضية الفلسطينية، سواء تلك المتعلقة بالتقسيم، أو بالقدس، أو باللاجئين، الخ. ومن هذا المنطلق، لم يختلف حزب العمل عن تكتل الليكود. فكلاهما يطرح المفاوضات المباشرة كطريق الى التسوية، وان كان العمل يربطها بمؤتمر دولي شكلي، كمقدمة لها.

وفي اطار التلاعب بمتغيرات الموقف، والتنافس على أصوات الناخبين، والمناورات الانتخابية، لم يتردد زعيم حزب العمل في تمييع موقف الحزب ازاء المؤتمر الدولي؛ فصرح بأنه، شخصياً، يؤيد المؤتمر الدولي؛ إذ انه لا يمكن للأردن الدخول في مفاوضات مع اسرائيل إلّا من خلاله؛ ولكن من الصعب على الحزب القبول بالمؤتمر الدولي، نظراً الى وجود خلافات داخل الحزب بشأنه؛ فهناك المؤيدون، والمعارضون، له[٦٠].

وفي هذا الاطار، أكد حزب العمل ان الوصول إلى تسوية نهائية يجب ان يتمّ على مراحل، وعبر تسويات مؤقتة[٦١]، ووفقاً لجدول زمني يتفق عليه. ففي مرحلة أولى، يمكن إجراء مفاوضات مع ممثلين للفلسطينيين ـ تتوافر فيهم شروط معيّنة ـ بشأن بعض الترتيبات، التي لا تصبح نهائية إلّا خلال المرحلة الثانية التي يشارك فيها الاردن، والتي يتمّ، خلالها، الانسحاب من بعض أراضي الضفة الفلسطينية وغزة.

وعلى الرغم من تركيز بيرس على حديث التسوية والسلام مع العرب، إلّا ان حزبه لم يستبعد الخيار العسكري. ولقد أكد وزير الدفاع، اسحق رابين، وهو من القيادات البارزة في الحزب، «ان اسرائيل قادرة على شن حرب، إذا كان ذلك ضرورياً... وان مهمة الجيش ان يكون مستعداً للحرب، وقادراً على كسب حرب تفرض على اسرائيل؛ فليس هناك ما يمكن ان نطلق عليه الحرب التي يمكن تجنّبها؛ فكلما كنّا مستعدين للحرب زادت فرص منعها»[٦٢]. كما ان بيرس نفسه صرّح بـ «ان للجيش الاسرائيلي القوة الكافية لتمكينه وتمكين حكومة اسرائيل وسياستها من إجراء مفاوضات سلمية والتوصل إلى سلام»[٦٣]. وهكذا، حرص حزب العمل على جعل توجهه السلمي مستنداً إلى ضمان استمرار التفوق العسكري، كركيزة أساسية له.

يتضح من العرض السابق تداخل أبعاد لعبة توزيع الأدوار بين قيادات حزب العمل، لطرح مختلف البدائل ومخاطبة مختلف الاتجاهات.

٣ ـ تمثيل الفلسطينيين

إذا كان كل من الليكود والعمل طرح التفاوض المباشر كطريق الى التسوية (مع بعض الفوارق)، يبقى السؤال حول تصوّر كل منهما لكيفية تمثيل الفلسطينيين في هذه المفاوضات.

أكد الليكود، خلال الحملة الانتخابية، استعداده للتفاوض مع ممثلين عن الفلسطينيين مقبولين من قبل اسرائيل، وحدّد شروطاً صارمة يجب توافرها في الفلسطينيين الذين سيتمّ التفاوض معهم، أبرزها: الاعتراف باسرائيل، ونبذ العنف والارهاب، وألّا تكون لهم صلة، من أي نوع، بمنظمة التحرير الفلسطينية. وأكد انه، في حالة فوزه، سيجري انتخابات في «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وغزة، لتمكين السكان من اختيار هيئة تمثيلية مؤقتة تمثلهم في المفاوضات المباشرة؛ ودعا الدول العربية المجاورة إلى المساعدة في هذه العملية[٦٤].

وأكد الليكود، ايضاً، رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ ومن ثمّ استبعد أي امكانية للتفاوض معها، وراح زعماؤه يكيلون الاتهامات لها[٦٥].

أمّا حزب العمل، فقد استمر في تأكيد ان تمثيل الفلسطينيين لا يكون إلّا من خلال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. ووضع، أيضاً، الشروط الصارمة عينها التي حددها الليكود، في ما يتعلق بالفلسطينيين الذين سيتعامل معهم. وعقب القرار الاردني بإنهاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية، اتجه حزب العمل إلى إدخال بعض التعديلات في برنامجه وحملته الانتخابية، جوهرها قبوله بالتفاوض مع وفد فلسطيني بشكل مستقل، أو في اطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك[٦٦]. وتزايدت تصريحات زعماء العمل خلال الحملة الانتخابية، التي اكدت استعداد الحزب، في حالة فوزه، للتفاوض مع أي جماعة، أو جهة، فلسطينية، تقبل الشروط التي سبق وحدّدها الحزب للتعامل مع الفلسطينيين[٦٧]. بل واستمر في تأكيد ضرورة ايقاف الانتفاضة في الاراضي المحتلة، كشرط مسبق لأي مفاوضات[٦٨].

وعلى الرغم من ان الخط الأساسي لحزب العمل هو عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم الاستعداد للتفاوض معها، فقد برز تيار داخل الحزب طالب بضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ إلّا انه ظل تياراً ضعيفاً، ولم يستطع ان يفرض نفسه داخل الحزب.

وفي اطار الحرص على درجة من تماسك الحزب وعدم خلق انشقاقات داخله، أشار كل من بيرس ومدير الحملة الانتخابية، وايزمان، إلى امكان اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية متى ألغت ميثاقها الوطني، ونبذت العنف والارهاب، وقبلت قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً وحيداً للتفاوض، واعترفت باسرائيل[٦٩].

وهكذا، يبدو ان ليس هناك اختلافات ذات شأن بين القوتين الرئيستين في ما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المباشرة. فكلاهما يريد فلسطينيين حسب الشروط والمواصفات المحددة على نحو ما سبق ذكره. وحتى عندما صّرح بعض قادة العمل بامكان التفاوض مع المنظمة، فان هذا البعض وضع شروطاً من شأنها نفي شرعية وجود المنظمة ذاته. ويجب فهم ذلك في اطار سعي حزب العمل الى كسب المزيد من الأصوات العربية داخل اسرائيل. كما ان تصريحات من هذا النوع يمكن ان تساهم في المزيد من الارباك والانقسام داخل الصف العربي، ما بين مؤيد ومعارض لها.

٤ ـ حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

استمر كل من العمل والليكود، خلال الحملة الانتخابية، في رفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإنكار ان هناك شعباً فلسطينياً، ومن ثمّ رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وما تمّ طرحه هو صيغة لحكم اداري ذاتي (الليكود)، و صيغة لمقايضة بعض الارض بالسلام (العمل) على نحو ما سبق ذكره. وفي أحد تصريحاته، ذكر رئيس الوزراء زعيم الليكود، شامير، «ان هناك إجماعاً في اسرائيل على انه ما بين البحر المتوسط والصحراء مكان لدولتين فقط، دولة يهودية، عاصمتها كانت وسوف تكون القدس، ودولة عربية شرق نهر الاردن»[٧٠]. وهكذا أكد شامير نظرته إلى الاردن باعتبارها الوطن البديل للفلسطينيين، وهو الاتجاه الذي يحرص الملك الاردني حسين على تحصين نفسه ضده.

٥ ـ التعامل مع الانتفاضة

نظراً الى الآثار السلبية الخطيرة التي تركتها الانتفاضة في المجتمع الاسرائيلي، على نحو ما سبق ذكره، فقد أصبحت محوراً للصراع على السلطة بين الليكود والعمل خلال الحملة الانتخابية. فكلاهما راح يتهم الآخر بأنه المسؤول عن اندلاع الانتفاضة. واتهم بعض وزراء الليكود، وخاصة وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، وزير الدفاع، رابين، بالتساهل في التعامل مع الانتفاضة، وهاجم سياسته الأمنية غير مرة[٧١]. ورهن كل من الحزبين بدء المفاوضات المباشرة للسلام، في حالة فوزه، وتشكيله للحكومة، بشرط ايقاف الانتفاضة في الأراضي المحتلة[٧٢].

وثمّة اتفاق بين العمل والليكود، وغيرهما من الأحزاب اليمينية، على ضرورة قمع الانتفاضة. وطالب الليكود بتدعيم الحل العسكري لانهاء الانتفاضة، أي زيادة كمّ، وكيف، أعمال العنف التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، حتى لو أدّى ذلك إلى سقوط المزيد من القتلى، وإبعاد العشرات من الفلسطينيين[٧٣]. وأكد شامير انه أعدّ خطة لقمع الانتفاضة، في حالة فوزه في الانتخابات وتشكيل الحكومة. ومن أهمّ عناصرها: تدمير عدد من مخيمات الفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ وتشديد الرقابة على التحويلات المالية إلى الاراضي المحتلة؛ وغلق جميع الصحف والنقابات في الأراضي المحتلة؛ والحدّ من عمليات العبور من، وإلى، الاردن.

وعلى الرغم من ان التوجهّ العام هو قمع الانتفاضة؛ إلا ان وزير الدفاع، رابين، صرح «بأنه

يجب ان يكون واضحاً للجميع، ان حل المشكلة لا يمكن انجازه بواسطة القوة العسكرية فقط، بل عبر السبيل السياسي»[٧٤]. وبذلك تكون المهمة الأولى لأي حكومة اسرائيلية، بعد الانتخابات، هي العمل على إخماد الانتفاضة الفلسطينية بكافة السبل والأساليب.

وخلاصة القول، انه، على الرغم من ان المشكلة الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، هي التي طغت على جو الحملة الانتخابية، إلّا ان كلاً من العمل والليكود ظل غير قادر على، وغير راغب في، تقديم رؤية تخرج الناخب الاسرائيلي من حالة البلبلة والاضطراب التي تعمّقت بفعل الانتفاضة الفلسطينية. لذلك، جاءت نتيجة الانتخابات لتترجم انقسام الرأي العام الاسرائيلي بخصوص مستقبل الأراضي المحتلة وعملية السلام. ففي الوقت الذي يرغب بعض الاسرائيليين في التخلص من عبء الاراضي المحتلة، وذلك بالانسحاب من بعضها، فإن هناك قطاعات أخرى تخشى قيام دولة فلسطينية تشكل خطراً على اسرائيل. وهكذا، ظلت الاسئلة الرئيسة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية دون حسم.

رابعاً: حدود الاستمرار والتغيّر في سياسات الليكود والعمل

من خلال تتبّع برامج وسياسات كل من العمل والليكود، منذ انتخابات العام ١٩٧٣، يلاحظ ان هناك استمرارية لعدد من المبادىء والمواقف الأساسية لكل منهما. فالليكود استمر في التمسك برفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن ثمّ رفض فكرة الدولة الفلسطينية، وتمسّك بحل مشكلة من اسماهم «عرب اسرائيل» (الفلسطينيين) في اطار ترتيبات الادارة الذاتية كما جاءت في اتفاقيتي كامب ديفيد، ورفض فكرة المؤتمر الدولي، الخ. ويعد برنامج الليكود السياسي والفكري استمرارية لبرنامج حزب حيروت، النواة الأساسية لهذا التكتل، والذي تمحور في المطالبة بفلسطين كلها كما كانت خلال الانتداب، ورفض الاعتراف بحدود ١٩٤٩ حدوداً نهائية لاسرائيل. وبعد العام ١٩٦٧، ركّز البرنامج على أهمية تشجيع الاستيطان في جميع المناطق[٧٥].

ولم يشهد برنامج الليكود الانتخابي سوى بعض التغيّرات الطفيفة، والشكلية، التي لا تمس جوهر المبادىء الأساسية؛ كما انه عادة ما يحيط هذه التغيرات البسيطة بترسانة من القيود والضوابط تفرغها من أي مضمون حقيقي. فعلى سبيل المثال، لم يتضمن برنامجه الانتخابي للكنيست الثاني عشر النص التقليدي القائل «بحق اسرائيل في السيادة على يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة». ويصبح هذا التغير لا معنى له في ضوء السياسة الثابتة لليكود، والتي تقوم على رفض أي تقسيم، اقليمي لـ «أرض ـ اسرائيل»، ومن ثمّ رفض قيام الدولة الفلسطينية بأي شكل من الاشكال[٧٦]. كما ان ما تضمّنه البرنامج من امكان التفاوض مع ممثلين لسكان الاراضي المحتلة عديم القيمة، في ضوء الشروط و المواصفات الصارمة التي اشترطها الليكود في هؤلاء الممثلين.

وحتى إذا ما عبّر بعض قادة الليكود عن مواقف مخالفة للخط العام للحزب، فإنها تظل مواقف فردية، محدودة التأثير، وقد تأتي في اطار خطة مرسومة لتوزيع الأدوار، بحيث يستقطب الحزب مختلف اتجاهات الرأي العام.

ويعكس حزب العمل، في برامجه الانتخابية، درجة من الاستمرارية ازاء المشكلة الفلسطينية وعملية السلام عموماً. فهو يركز على أفكار الحل الوسط الاقليمي، والتنازل عن بعض الأرض مقابل السلام في اطار مفاوضات مباشرة مع الاردن ومصر، مع ضمان ترتيبات أمنية في الأراضي التي سيتم التخلي عنها. وتمثّل سياسة حزب العمل إزاء المشكلة الفلسطينية مزيجاً من الأفكار التي

تضمّنها «مشروع الون» وما عرف باسم «الخيار الاردني» مع بعض التعديلات. فقد اقترح الون ان تكون حدود اسرائيل الشرقية نهر الاردن وخطاً يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله. ولتحقيق «وحدة أراضي البلاد وتأمينها»، يجب ان تضمّ اليها مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وكل قطاع غزة، والعمل على استيطان تلك المناطق، مع تجنّب ضمّ المناطق التي تحتوي أعداداً كبيرة من السكان العرب، واقامة حكم ذاتي مرتبط باسرائيل في الاراضي التي سوف تظل خارج السيادة الاسرائيلية، والسعي الى التعاون الاقليمي لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الفلسطينية(٧٧).

ولقد طرأ تغيّر على سياسة الحزب، على المستوى الاجرائي، منذ نهاية العام ١٩٨٦، تمثّل في القبول بفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وكما سبق القول، فإن العمل يقدم تصوراً للمؤتمر الدولي يفرغه من أي مضمون حقيقي. فهو مؤتمر بلا صلاحيات تكفل له اتخاذ قرارات؛ ولا يتعدى كونه مظلة دولية احتفالية للمفاوضات المباشرة(٧٨).

وحدث تغيّر آخر في برنامج الحزب، خلال الحملة الانتخابية، تمثل في طرح امكان التفاوض مع ممثلين للفلسطينيين، وفقاً لعدد من الشروط، على نحو ما سبق ذكره. وفي اطار هذه الشروط، يصبح هذا التطور محدود الأهمية، ويدخل في باب المناورات الانتخابية، وليس في باب التغير الحقيقي في الرؤية والموقف السياسي.

وهكذا يتضح ان هناك استمراراً في الخط السياسي لكل من العمل والليكود ازاء المشكلة الفلسطينية، وانّ كانت درجة الاستمرارية، بالنسبة الى الليكود، تفوق مثيلتها، بالنسبة الى حزب العمل (حيث شهد برنامج هذا الاخير بعض التغيرات، من حيث الشكل والمضمون).

لكن، في جميع الحالات، ظل التغيّر في التوجه والسياسة ازاء المشكلة الفلسطينية محدوداً وتدريجياً، ولم يمس المبادىء والخطوط الأساسية لأي منهما. ويؤكد هذا ان استجابتهما للتغيرات الموضوعية في البيئة المحلية، والاقليمية، محدودة جداً، بحيث لا تنعكس بشكل واضح على برامج وسياسات كل منهما. فعلى الرغم من عمق الآثار والتداعيات التي أفرزتها الانتفاضة على المستوى الاسرائيلي، والفلسطيني، والعربي، والدولي، وعلى الرغم من الارباك الذي نجم عنها، على مستوى العمل والليكود، فإن أياً منهما لم يحدث تغييرات ذات شأن في خطه السياسي، وانْ كانا صعّدا أهمية وضرورة إخماد الانتفاضة بشتى الوسائل والأساليب.

ثمة أسباب عدة تفسّر هذه الاستمرارية، منها وضوح وثبات الأهداف بالنسبة الى الليكود والعمل؛ وممارسة كل منهما لقدر من المرونة التكتيكية في اطار التلاعب بمتغيرات الموقف المحلي، والدولي، لخلق التأييد والمساندة؛ كما ان عنصر القيادة في كل منهما يساهم في هذه الاستمرارية. فتاريخياً، اتسمت قيادتا التكتلين الكبيرين، في الأغلب، بدرجة من الثبات، والتمسّك بالأهداف، والقدرة على المناورة. كما ان هناك ظاهرة استمرارية الادراك القيادي. فشامير وشارون، على سبيل المثال، هما، استمرار لخط مناحيم بيغن، بدرجات متفاوتة. ومن عوامل الاستمرارية، أيضاً، القبول ببعض الاختلافات الفرعية، التي ربما لا تتفق مع الخط الأساسي للحزب، طالما بقيت فردية ومحدودة. وإذا وصلت هذه الاختلافات إلى درجة كبيرة، فانه قد يحدث انشقاق عن الحزب الكبير، ويبقى الأخير مستمراً على مبادئه وسياساته الأصلية. وهي ظاهرة عرفها كل من العمل والليكود. كما ان وجود امتدادات تاريخية للعمل والليكود، يعود بعضها إلى مرحلة ما قبل قيام اسرائيل، يكرس تقاليد للاستمرارية(٧٩). وبالاضافة إلى ما سبق، فان طبيعة الكيان الصهيوني، من حيث كونه

كيـانـاً استيطانياً عنصرياً دخيلاً، تساعد على استمرارية الأهداف، بالنسبة الى القوى والتيارات السيـاسية الرئيسة؛ وهي تتمحور في السعي الى التفوق العسكري، واكتساب الشرعية الاقليمية، والتحكّم في المنطقة[٨٠].

خامساً: حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل والليكود

راهن بعض النظم العربية، وبعض الدوائر الصحفية والاعلامية والثقافية، في الوطن العربي، على حزب العمل. ترى هل هناك اختلافات جوهرية بين الليكود والعمل في ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وبالصراع العربي ـ الاسرائيلي عموماً ؟ وهل كان الوضع سيختلف كثيراً، اذا فاز حزب العمل بأغلبية بسيطة، وشكل الحكومة بمفرده، أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة ؟

بخصوص السؤال الاول، يتضح من خلال التحليل السابق انه لا يوجد اختلافات جوهرية بين العمل والليكود بشأن القضية الفلسطينية، بل والصراع العربي ـ الاسرائيلي عموماً. فاختلافاتهما هي في التبـريـرات، والتفسيرات، وبعض الأمور الشكلية والاجرائية، وفي الأساليب والآليات فقط[٨١]. وبعيداً من هذه الاختلافات الشكلية، يتفق العمل والليكود على مبادىء وأسس استراتيجية عدة، أهمها: ١ ـ إنكار هوية الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بحقه في تقرير المصير، ومن ثمّ رفض فكرة الدولة الفلسـطينية المستقلة الى جانب اسرائيل؛ ٢ ـ رفض الانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي العـربيـة المحتلة العام ١٩٦٧؛ ٣ ـ عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ووصفها بـ «الارهاب»؛ ٤ ـ الحفاظ على «نقاء الدولة اليهودية»؛ ٥ ـ ضمـان استمرار التفوق العسكري الاسرائيلي؛ ٦ ـ ضمان عدم دخول أي جيش أجنبي، أو سلاح، غرب نهر الاردن؛ ٧ ـ رفض فكرة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات، وان كان العمل قبل بمؤتمر دولي احتفالي؛ ٨ ـ طرح التفاوض المباشر اسلوباً للتسوية، وان كان العمل قبل بمؤتمر دولي بروتوكولي، كمقدمة للمفاوضات المباشرة؛ ٩ ـ قبول التفاوض مع ممثلين لسكان الأراضي المحتلة، ولكن في ظل شروط محـدّدة؛ ١٠ ـ ضرورة العمـل من أجـل إخمـاد الانتفاضة بالأساليب كافة؛ ١١ ـ ايقاف الانتفـاضـة في الأراضي المحتلة، كشرط مسبق لأي مفاوضات؛ ١٢ ـ بقاء القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل؛ ١٣ ـ ان طبيعة السلام مع الدول العربية يجب ان تقوم على أساس الاعتراف باسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية، وسياسية، وثقافية، طبيعية معها[٨٢].

وهكذا يبدو ان هناك اتفاقاً بين العمل والليكود حول عدد من المبادىء الاستراتيجية، والأمنية؛ ومن ثمّ، فأي رهان عربي على حزب العمل يجب ان يأخذ هذه الخلفية بعين الاعتبار. فثمة قضايا ومسائل جوهرية يجب الّا تكون موضوعاً للتنافس الانتخابي، لأن هذا من شأنه تهديد اسرائيل ذاتها. ولذلك، فإنه لو قدّر لحزب العمل، مثلاً، الفوز في الانتخابات، وتشكيل الحكومة، فانه لن يتخلى عن المبادىء السابقة، وهي مبادىء تتناقض مع أي حد أدنى يمكن قبوله فلسطينياً، وعربياً، وبالتالي لا بدّ ان تدخل عملية السلام التي يطرحها حزب العمل في طريق مسدود.

ماذا بعد الانتخابات الاسرائيلية ؟

ما هي الآثـار المحتملة للانتخـابـات الاسرائيليـة في مسارات العمل من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية؟ وما هي الأساليب والاستراتيجيات التي من شأنها تمكين الفلسطينيين، والعرب، من تحجيم الآثـار والتـداعيـات السلبيـة لهـذه التـطورات، وتعميق ايجـابيـاتهـا في صالح الحقوق

الفلسطينية والعربية ؟

يمكن القول، ان هناك أُطراً عدّة ستحكم مستقبل الحل السياسي للمشكلة الفلسطينية خلال المستقبل القريب، أو المتوسط، هي الاطار الاسرائيلي، والاطار الفلسطيني، والاطار العربي، والاطار الدولي. ولا بدّ ان يكون للفلسطينيين والعرب تصوّرات وبدائل محدّدة للتعامل مع الاطر السابقة كافة.

الاطار الاسرائيلي

خلال المرحلة المقبلة، سيكون التصوّر الليكودي هو المحدّد لسياسة اسرائيل ازاء المشكلة الفلسطينية. فمن المتوقع زيادة أعمال القمع ضد الانتفاضة، والعمل من أجل تجميد الأوضاع في الأراضي المحتلة، واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب. وقد تمضي حكومة اسرائيل في خطوات من جانب واحد من أجل حكم ذاتي اداري في الأرضي المحتلة بلا مضمون، وذلك في اطار البحث عن بديل من المنظمة (خاصة بعد ان رفعت الولايات المتحدة الاميركية الحظر عن الحوار مع المنظمة). وقد يتخلى الليكود، مؤقتاً، عن فكرة ضمّ الضفة والقطاع، نظراً الى عدم ملاءمة الظروف الراهنة، على المستوى الفلسطيني، والعربي، والدولي، كما سيتضح فيما بعد. ومثل هذه الظروف، التي تشكل تحدياً ضاغطاً على الحكومة الاسرائيلية، قد تدفع الى المزيد من التماسك بين الليكود والعمل داخل الحكومة، وبالتالي يكون لها قدرة أكبر على المبادرة، وتخرج من حالة الشلل التي كانت سمة حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الأربع الماضية، ولكن في اتجاه العمل لاعاقة التطورات الدافعة نحو حل المشكلة الفلسطينية.

ولا يُتصوّر ان تتراجع أي حكومة اسرائيلية عن اللاءات الشهيرة التي يتفق بشأنها العمل والليكود، والتي سبقت الاشارة اليها.

ويجد تصوّر الليكود تجاوباً من قبل قطاعات لها وزنها في المجتمع الاسرائيلي، خاصة بين جيل الشباب الذي نشأ ووجد اسرائيل كما هي؛ وبالتالي، فهو لا يقبل بفكرة الانسحاب من أي جزء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ولا يقبل بفكرة دولة فلسطينية إلى جانب اسرائيل، خاصة في ضوء عمليات التخويف المستمرة التي يمارسها الليكود والأحزاب اليمينية من ان قيام دولة فلسطينية معناه انتحار اسرائيل، وقيام حرب عالمية ثالثة. وعلى الجانب الآخر، فإن حركات السلام والأحزاب ذات التوجهات العربية، ضعيفة، وتأثيرها محدود.

اذن، الاطار الاسرائيلي، بمتغيراته الجديدة، يعدّ معوّقاً للجهود والتطورات الرامية الى تسوية المشكلة الفلسطينية، ويجب الّا يستبعد العرب احتمال ان تقوم اسرائيل بشن حرب خلال الفترة المقبلة، وانْ كانت الحرب بدأت، فعلاً، في الأراضي المحتلة، ولكن بأساليب أخرى. فالحرب قد تمكّنها من ضرب الانتفاضة، وتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها، وبالتالي إسقاط معنى اعلان الدولة الفلسطينية، وضرب أي قدرات متنامية للدول العربية.

الاطار الفلسطيني

كما سبق القول، لقد ساهمت الانتفاضة في بلورة الكيانية والهويّة الفلسطينية، وسمحت بابراز أحد الأبعاد الأساسية في الصراع باعتباره صراعاً فلسطينياً ـ اسرائيلياً؛ وكانت، أيضاً، عاملاً هاماً في دفع التحرك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي وصل الذروة باعلان قيام الدولة الفلسطينية، وبالخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات في الجمعية العامة، في مقرها الأوروبي، عن

القضية الفلسطينية. وقد بلورت كل هذه التطورات رؤية فلسطينية للسلام تشكل «خياراً فلسطينياً»، أبرز بنودها: العمل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة، وبمشاركة جميع الأطراف المعنيّة على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وأساس المؤتمر قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، مع التسليم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في اقامة دولته المستقلة، استناداً الى قرار التقسيم، الرقم ١٨١، لسنة ١٩٤٧، الصادر عن المنظمة الدولية، ويتضمّن انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية؛ وإلغاء جميع اجراءات الالحاق والضمّ، وازالة المستوطنات كافة التي أقامتها اسرائيل في الأراضي المحتلة؛ والسعي الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، تحت اشراف الأمم المتحدة، لحماية الشعب الفلسطيني، وتوفير مناخ ملائم لانجاح المؤتمر الدولي؛ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة، على ان يقوم مجلس الأمن بوضع ترتيبات الأمن بين جميع الدول المعنية في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية واسرائيل؛ وان العلاقة بين الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية، وفقاً للاختيار الحرّ للشعبين.

وفي اطار هذا التوجه المعتدل للمنظمة، أُسقطت كل الحجج والذرائع التي تتمسك بها اسرائيل والولايات المتحدة لرفض الاعتراف بها. فاتجهت المنظمة الى الاعتراف بوجود اسرائيل، ونبذت الارهاب، وأكدت قبولها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وكان رد الفعل الاسرائيلي متعنّتاً كالعادة ازاء هذه التطورات. فقد اعتبرها شامير «دعاية وخداعاً»؛ وطالب بيرس بضرورة البحث عن بديل من المنظمة من داخل الأراضي المحتلة.

وكذلك استمر ردّ الفعل الاميركي متعنّتاً (رفض منح عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة الاميركية لحضور اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الخاصة بالقضية الفلسطينية)، ولكن قبلت، بعد ذلك، بفتح الحوار مع المنظمة، الأمر الذي أثار العديد من الاسئلة حول مستقبل العلاقات الفلسطينية ـ الأميركية.

تُرى ما هي المسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة في المستقبل ؟ وما هي التحديات التي يتعيّن عليها مواجهتها ؟ وما هي حدود استجابة الأطراف الأخرى، وبخاصة اسرائيل والولايات المتحدة، لخط المنظمة هذا ؟ والى أي مدى هي مستعدة للاستمرار فيه ؟

تتمثل التحديات والاشكاليات التي يتعيّن على المنظمة التعامل معها في: العمل من أجل استمرار الانتفاضة الفلسطينية التي شكلت مصدراً للدفع السياسي لحركة المنظمة؛ وتحجيم كافة القوى والانقسامات التي يمكن أن تشكل خطراً على الانتفاضة من داخلها؛ واستثمار المناخ السياسي والتداعيات التي خلقتها الانتفاضة، من أجل حل المشكلة الفلسطينية. فقد أكدت انه ليس هناك مجال للتعايش مع الاحتلال. والقول بضرورة استمرار الانتفاضة يجب الّا يقف عند مستوى الرغبة، أو التمنّي، بل لا بدّ من ان يترجم الى أفعال تمكّن الانتفاضة من الاستمرار، ولو بأشكال ووسائل مختلفة. ويتضمن هذا ضرورة تطوير وتدعيم الأجهزة والمؤسسات واللجان الشعبية التي أفرزتها الانتفاضة، لتدير، وتتولى، أمور الفلسطينين في الاراضي المحتلة، بحيث تتحول الانتفاضة الى نمط حياتي.

ويقع على عاتق المنظمة، أيضاً، العمل من أجل بناء الأسس الموضوعية للدولة الفلسطينية

في الأراضي المحتلة. فاعلان قيام الدولة يجب تدعيمه ببناء المؤسسات والأجهزة الفلسطينية التي تعني نفياً لمؤسسات الاحتلال. وفي هذا الاطار، لا بد من بلورة تصور واضح لنمط العلاقة بين المنظمة والدولة بعد تشكيل حكومتها المؤقتة.

وفي ظل مناخ الانتفاضة، يبقى على المنظمة، أيضاً، المحافظة على وحدة فصائلها خلف أهدافها المرحلية، وبعيدة المدى. ومن هنا، لا بد من تكريس مبدأ الأغلبية وقواعد الديمقراطية بشأن عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة. واذا كانت المرحلة المقبلة ستشهد تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، فان هذه الحكومة سيكون عليها اتخاذ قرارات صعبة ومصيرية، ويجب ان تكون الخلافات بشأنها في أضيق الحدود؛ فثمة أمور مصيرية تتعلق بمستقبل شعب ودولة.

وبايجاز، فانه سيكون على المنظمة ان تعمل من أجل استمرار الانتفاضة في الداخل، والتحرك السياسي على المستوى الخارجي (الاقليمي، والدولي) لكفالة الدعم والتأييد لـ «الخيار الفلسطيني».

الاطار العربي

اذا كانت الانتفاضة الفلسطينية، واعلان قيام الدولة الفلسطينية، قد بلورا كيانية فلسطينية، ووضعا الفلسطينيين تجاه مصيرهم، بحيث بدأ يبرز أحد الأبعاد الرئيسة في الصراع، وهو البعد الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وما يمكن ان يترتب على ذلك من انهاء لوصاية اي نظام عربي على الفلسطينيين، الأمر الذي يتيح للمنظمة المزيد من حرية الحركة؛ الّا ان هذا لا يعني تقليص البعد العربي في الصراع؛ ولا يجب ان يكون مبرراً لكي تنفض النظم العربية يدها من الفلسطينيين وتتركهم لمصيرهم طالما أعلنوا عن قيام دولتهم.

ويقع على عاتق النظم العربية ترجمة التأييد اللفظي للانتفاضة الى مواقف وممارسات رسمية وشعبية عملية، دون ان يعني ذلك نقل الانقسامات والخلافات العربية اليها. وكذلك عليها مساندة التحرك السياسي للمنظمة على المستوى الدولي، من دون ان يعني ذلك سعي هذا النظام، أو ذاك، الى التحكّم في حركتها. ويمكن للنظم العربية ان توظف علاقاتها الدولية، وامكاناتها، خلف فكرة المؤتمر الدولي، باعتباره البديل السياسي المطروح على الساحة، والذي من شأنه ان يحول دون انفراد الولايات المتحدة الأميركية بادارة الصراع؛ اذ يسمح بمشاركة الاتحاد السوفياتي وبقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

واذا كان من الصعوبة بمكان عقد المؤتمر الدولي، نظراً الى العراقيل التي تضعها اسرائيل والولايات المتحدة على طريقه، وحتى اذا عقد، فان العرب والفلسطينيين لن يستطيعوا ان يجنوا مكاسب ذات شأن من ورائه، طالما لا يوجد تصوّر عربي واضح للمؤتمر، وطالما بقي الاختلال الاستراتيجي بين العرب واسرائيل، وذلك لان نتائج أي مفاوضات ستأتي لتترجم هذا الاختلال.

لذلك، فمن الضروري العمل من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل، خاصة في ظل الظروف التي خلقتها الانتفاضة. ولا يتأتى ذلك الّا بالاستمرار في دفع اتجاهات المصالحة، وتصفية الخلافات بين النظم العربية ذات الفاعلية في المنطقة، مثل مصر وسوريا، وسوريا والعراق، ومصر وليبيا، والعمل من أجل تدعيم التنسيق العربي الفعال في شتّى المجالات، وبخاصة المجال العسكري، فالقوة العسكرية تشكل رصيداً استراتيجياً للانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وركيزة لأي مفاوضات من أجل السلام والتسوية. وعلى العرب ألّا يستبعدوا الخيار العسكري، بحيث يكون التحرك العربي

مستنداً الى ركائز ثلاث: انتفاضة شعبية في الأراضي المحتلة (مطلوب العمل من أجل استمرارها)؛ وتحـرّك سياسي فلسطيني ـ عربي لعقد المؤتمر الدولي؛ وقدرة عسكرية عربية تبلور معنى الارادة العربية، وتؤكد الاستعداد لاحتمالات المواجهة النظامية، في حالة فشل جهود التسوية السلمية.

الاطار الدولي

ثمّة اتجاه عام، على المستوى الدولي، مفاده ضرورة وضع نهاية للمشكلة الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي عموماً، في اطار مؤتمر دولي للسلام. ولا شك في ان الانتفاضة وجهود التحرك الدبلوماسي من قبل المنظمة وبعض النظم العربية ساهمت في تدعيم هذا الاتجاه.

ومن هنا، يقع على الفلسطينيين والعرب استثمار هذا المناخ الدولي، وتوظيفه من أجل التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي هذا السياق، يمكن للنظم العربية ان تمارس الضغط والتأثير على الولايات المتحدة الأميركية لاعادة تقويم مواقفها وسياستها ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهنا تثار أمور محددة تتعلق بالعمل من أجل تطوير الاعتماد الجماعي العربي على الذات، وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة في مجالات الاقتصاد والتسلّح والتكنولوجيا، وتدعيم العلاقات العربية مع دول الكتلة الشرقية، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، والدول الأوروبية، وبلدان العالم الثالث، وذلك بقصد تحقيق التوازن في العلاقات العربية ـ الدولية.

وفي ضوء ذلك، تستطيع النظم العربية ان تمارس قدراً أكبر من التأثير على الولايات المتحدة الأمـيركية عبر العديد من الوسائل الاقتصادية، والسياسية، والاعلامية؛ كذلك عبر توظيف رصيد بعض النظم العربية لدى الولايات المتحدة.

وفي هذا الاطار، يجب الحذر والتأنّي في فهم القرار الاميركي المفاجىء بقبول الحوار مع المنظمة. فثمة ظروف دولية، ضاغطة، ساهمت السياسة الفلسطينية في تهيئتها، دفعت الولايات المتحدة الى اتخاذ هذا القرار. وبالتالي، يجب النظر الى هذا القرار في حدوده الموضوعية وظروف صدوره. لكن يبقى على العـرب استثمـار هذا المناخ الدولي المؤاتي لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الأمر الذي يفترض تحركاً سياسياً ـ دبلوماسياً منسّقاً على مختلف الأصعدة، لخلق أكبر قدر من الضغط الدولي على اسرائيل للقبول بتسوية عادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وخلاصة القول، ان الانتفاضة الفلسطينية، بما ترتب عليها من آثار وتداعيات، على مختلف الأصعدة، تشكل مناخاً مؤاتياً وظروفاً أفضل يستطيع الجانب الفلسطيني ـ العربي ان يستثمرها من اجـل التوصل الى تسوية مقبولة. ويتوقف الأمر، في النهاية، على حدود قدرة وفاعليات الجانب العربي على دعم الانتفاضة الفلسطينية، وخلق حدّ أدنى من التنسيق والتضامن العربي، وبخاصة في المجال العسكري، بحيث يشكل ركيزة لأي تحرك فلسطيني ـ عربي نحو التسوية السلمية.

---

(١) هناك العديد من الاشكاليات المثارة بشأن أسس ومعـايـير تصنيف الاحـزاب السيـاسيـة في اسرائيـل. لمزيد من التفاصيل، انظر د. حامد ربيع، **النمـوذج الاسرائيـلي للممـارسة السياسية**، القاهرة: معـهـد البحـوث والدراسـات العـربيـة، ١٩٨٥، ص ٢٠٥ ومـا بعـدها؛ وللكاتب نفسه، **اطار الحركة السياسية في المجتمع الاسرائيلي**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦.

(٢) انـظر صلاح الدين حافـظ، «انتخـابـات اسرائيـل ومستقبـل الحـرب والسـلام»، **الاهـرام**

(القاهرة)، ٢٦/١٠/١٩٨٨.

(٣) **السياسة** (الكويت)، ٥/٨/١٩٨٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر سمير جبور، «الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة؛ الدلالات والانعكاسات ازاء المجتمع الاسرائيلي»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٢ ـ ١٠١؛ ودون بيرتز، «الانتفاضة؛ الثورة الفلسطينية» (ترجمة محمود شحادة عبدالغني)، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد ٤٢، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٧ ـ ٢٥.

(٥) حول تداعيات وآثار الانتفاضة في هذه النظرية، انظر د. نظام العباسي، «الانتفاضة الفلسطينية الراهنة؛ رؤية تاريخية»، **شؤون عربية**، العدد ٥٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٧ ـ ١١٧؛ ويوئيل ماركوس، «لا يرون النهاية»، **هآرتس**، ٢١/٥/١٩٨٨.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول أسباب وخصائص الانتفاضة الفلسطينية، انظر د. هيثم الكيلاني، «الانتفاضة»، **شؤون عربية**، العدد ٥٤، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٢٦؛ وسميح شبيب، «الانتفاضة وملامح السلطة الوطنية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٩؛ ود. شفيق الغبرا، «الانتفاضة الفلسطينية؛ أسبابها، آلية استمرارها، وأهدافها»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٩ ـ ٧٤؛ وهالة مصطفى، «التيار الاسلامي في الارض المحتلة»، **المستقبل العربي**، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٧٥ ـ ٩٠؛ و«الانتفاضة الفلسطينية؛ السياق التاريخي، القوى الفاعلة، المسار والمستقبل»، (حلقة نقاش)، **المستقبل العربي**، العدد ١١١ ، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ٣٣؛ و د. أسعد عبدالرحمن، «الانتفاضة الفلسطينية؛ الأسباب والمسار، النتائج والآفاق»، **شؤون عربية**، العدد ٥٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٩٧ ـ ١٠٦؛ و Roberts, Adam; "Decline of Illusions; The Status of the Israeli Occupied Territories over Years", *International Affairs*, Vol. 64, No. 3, Summer 1988, pp. 345 - 359

(٧) انظر **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٨، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٨) ذكر البروفيسور يهوشفاط هركابي (مدير المخابرات الاسرائيلية الأسبق)، في دراسة حديثة له عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ان احتمالات الحرب بين العرب واسرائيل تتزايد مع توقف الحرب العراقية ـ الايرانية وحصول كل من سوريا والعراق على أسلحة متقدمة. وفي حالة نشوب الحرب، فان اسرائيل ستضطر الى توزيع جيشها على جبهتين، «وبالرغم من احتمالات النصر العسكري الفني في هذه الحرب، فانها ستكون مدمرة للقدرة الاسرائيلية المحدودة على تحمّل الخسائر الكبيرة». انظر **الاهرام**، ٢١/٩/١٩٨٨.

(٩) احسان بكر، «قمة العقبة الثلاثية بعد هجوم السلام الفلسطيني»، **القدس** (عمّان)، العدد ٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٤ ـ ٧.

(١٠) حول التطورات الراهنة في النظام الدولي، انظر د. علي الدين هلال، «النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي»، **الباحث العربي** (لندن)، العدد ١٦، تموز ـ ايلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٤٥ ـ ٥٠؛ وعمرو موسى، **التحوّلات في النظام الدولي وأثرها على العالم الثالث**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٨٨.

(١١) وليام كوانت، «فرص عملية السلام والانتفاضة»، **دافار**، ١٩/٥/١٩٨٨.

(١٢) **التقرير** (لندن)، المجلد ٤، العدد ٨، ١ ـ ١٥/٦/١٩٨٨، ص ١٠٠.

(١٣) **هآرتس**، ٣٠/٨/١٩٨٨.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر د. صائب عريقات، **السلام على السلام**، القدس: منشورات البيادر، ١٩٨٧، ص ٧٣ ـ ٧٦؛ ومنير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢**، عمان: دار الجليل، ١٩٨٣، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر «مفاوضات الحكم الذاتي بعد ثلاث سنوات»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٦٤، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص

٦٧ ـ ١٥٤؛ و Alpher, Joseph; "Whay Begin should Invite Arafat to Jerusalem", *Foreign Affairs,* Vol. 60, No. 5, Summer 1982, pp. 1110 - 1123

(١٦) **الأنوار** (بيروت)، ١٢/٩/١٩٨٨.

(١٧) **التقرير**، المجلد ٤، العدد ٨، ١ ـ ١٥/٦/١٩٨٨، ص ٢٠.

(١٨) وحيد عبدالمجيد، **السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربي: الاستمرار والتغيّر**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر *Newsweek,* November 14, 1988, pp. 22 - 26

(٢٠) انظر سمير جبور، **انتخابات الكنيست الحادي عشر ـ ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢١) د. محجوب عمر، «تآكل المؤسسة السياسية ومزيد من العدوانية»، **الشعب** (القاهرة)، ١٨/١١/١٩٨٨.

(٢٢) انظر، في هذا الخصوص، عماد جاد، «الانتخابات الاسرائيلية ومستقبل السلام في المنطقة»، **الاهرام**، ١٨/١١/١٩٨٨.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر بشير البكر، «القوى السياسية في اسرائيل»، **اليوم السابع** (باريس)، ١٧/١٠/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١١؛ ونبيل زكي، «وبدأ عصر اليمين الاسرائيلي»، **آخر ساعة** (القاهرة)، ٩/١١/١٩٨٨.

(٢٤) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

(٢٥) وحيد عبدالمجيد، «مستقبل التسوية بعد الانتخابات الاسرائيلية والمجلس الوطني الفلسطيني»، **المنار** (القاهرة)، العدد ٤٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٩ ـ ١٥؛ وهاني العبدالله، «الكنيست الثاني عشر؛ ١٥ كتلة برلمانية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٢٦) عبدالمجيد، «مستقبل التسوية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

(٢٧) حافظ، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٨) **اليوم السابع**، ١٧/١٠/١٩٨٨.

(٢٩) **الشرق الأوسط** (لندن)، ٨/٩/١٩٨٨.

(٣٠) **الانوار**، ١٤/٩/١٩٨٨ .

(٣١) هو مبدأ معروف في تقاليد الممارسة السياسية في المجتمع الاسرائيلي، وله تطبيقاته المحلية، والاقليمية، والدولية. لمزيد من التفاصيل، انظر د. حامد ربيع، **من يحكم في تل ـ ابيب**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، ص ٤٣٨ ـ ٤٤٢.

(٣٢) زكي، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) **آخر ساعة**، ١٤/٩/١٩٨٨.

(٣٥) *Time,* November 14, 1988

(٣٦) انظر عبدالستار الطويلة، «السيناريو الاسود الذي اعدّه الليكود»، **روز اليوسف** (القاهرة)، ٢١/١١/١٩٨٨.

(٣٧) انظر صلاح الدين حافظ، **الاهرام**، ٣١/١٠/١٩٨٨.

(٣٨) الطويلة، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) عبدالمجيد، «السياسة الاسرائيلية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٠) **الاخبار** (القاهرة)، ٦/٩/١٩٨٨؛ **وعل همشمار**، ٢٣/٨/١٩٨٨.

(٤١) **آخر ساعة**، ١٤/٩/١٩٨٨.

(٤٢) **الاخبار**، ٦/٩/١٩٨٨.

(٤٣) **عل همشمار**، ٢١/٨/١٩٨٨.

(٤٤) **السياسة**، ٦/٩/١٩٨٨.

(٤٥) انظر **هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٨؛ **والسياسة**، ٢٤/٩/١٩٨٨.

(٤٦) **الشرق الأوسط** ، ٥/٩/١٩٨٨.

(٤٧) **آخر ساعة**، ١٤/٩/١٩٨٨ .

(٤٨) **معاريف**، ٣١/٨/١٩٨٨. ولمزيد من التفاصيل حول الآثار التي تركتها الانتفاضة في

الجيش الاسرائيلي، انظر عمر سعادة، «الانتفاضة ومؤسسة الامن الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٣٤.

(٤٩) **الاخبار**، ١٩٨٨/٩/٦.

(٥٠) **المساء** (القاهرة)، ١٩٨٨/٩/٨.

(٥١) صلاح الدين حافظ، «هجوم السلام العربي»، **الاهرام**، ١٩٨٨/١٠/٣١.

(٥٢) **الرأي** (عمّان)، ١٩٨٨/٩/٢١.

(٥٣) د. هلال وآخرون، «مشاريع التسوية...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٤) **دافار**، ١٩٨٨/٩/١٤؛ **والاخبار**، ١٩٨٨/٩/١٣؛ **والسياسة**، ١٩٨٨/٩/٢٤.

(٥٥) **المساء**، ١٩٨٨/٩/٨.

(٥٦) الطويلة، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٧) **معاريف**، ١٩٨٨/٩/٧ .

(٥٨) حول رؤية حزب العمل للمؤتمر الدولي، انظر عماد جاد بدرس، «موقف اسرائيل من المؤتمر الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١٠٩ ـ ١١٣.

(٥٩) **الرأي**، ١٩٨٨/٩/١٦ .

(٦٠) **الرأي العام** (الكويت)، ١٩٨٨/٩/٢٧.

(٦١) وحيد عبدالمجيد، «الانتخابات الاسرائيلية في ظل الانتفاضة الفلسطينية»، **الاهرام الاقتصادي** (القاهرة)، ١٩٨٨/١٠/١٧، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(٦٢) **الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٧.

(٦٣) **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١٧.

(٦٤) انظر **الاخبار**، ١٩٨٨/٩/١٣؛ **والانوار**، ١٩٨٨/٩/١٢.

(٦٥) **الانوار**، ١٩٨٨/٩/١٢؛ **والشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/١٤.

(٦٦) انظر **الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٥؛ و**عل همشمار**، ١٩٨٨/٩/٢٩.

(٦٧) اميرة حسن، «رسالة القدس»، **الاهرام**، ١٩٨٨/٩/١١؛ **ومعاريف**، ١٩٨٨/٩/٢٧.

(٦٨) **السياسة**، ٥ و١٩٨٨/٩/٢٠؛ **والرأي العام**، ١٩٨٨/٩/٢٧.

(٦٩) **معاريف**، ١٩٨٨/٩/١٥؛ **والرأي العام**، ١٩٨٨/٩/٢٧.

(٧٠) **الرأي العام**، ١٩٨٨/٩/٢٧؛ **والانوار**، ١٩٨٨/٩/١٢؛ وحافظ، «هجوم السلام العربي»، **مصدر سبق ذكره**.

(٧١) **دافار**، ١٩٨٨/٨/١٩.

(٧٢) **هآرتس**، ٢٢ و١٩٨٨/٨/٢٩.

(٧٣) **السياسة**، ١٩٨٨/٩/٢٠.

(٧٤) حسن، **مصدر سبق ذكره**؛ **والاهرام**، ١٩٨٨/١٠/٦.

(٧٥) **دافار**، ١٩٨٨/٩/١٤.

(٧٦) لمقارنة برنامج الليكود خلال انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٤، انظر جبور، «انتخابات الكنيست الحادي عشر...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠ ـ ٩١. ولمقارنة برنامج الليكود خلال انتخابات ١٩٧٣ و١٩٧٧، انظر أمل الشاذلي، **ليكود والتسوية: دراسة للتحالف الحاكم في اسرائيل**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٨.

(٧٧) عبدالمجيد، «الانتخابات الاسرائيلية في ظل الانتفاضة»، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٨) انظر نص المشروع في د. هلال وآخرون، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٩) حول الشروط التي يطرحها العمل لانعقاد المؤتمر الدولي، انظر د. عريقات، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل حول الحياة الحزبية في اسرائيل، انظر د. ربيع، «النموذج الاسرائيلي...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٨١) د. ربيع، «الحركة السياسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٥ ـ ١٨٦.

(٨٢) د. علي الدين هلال، «كيف نفهم نتائج الانتخابات الاسرائيلية»، **الاهرام الاقتصادي**، العدد ١٠٣٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، الصفحة الاخيرة؛ وبهي الدين الرشيدي، «الانتخابات الاسرائيلية وحكاية شهاب الدين»، **الاهالي** (القاهرة)، ١٩٨٨/١١/١٦.

مفهوم السلام في الثقافة السياسية الاسرائيلية

عمر سعادة

تعكس استجابات اسرائيل السلبية لطروحات السلام العربية، والدولية، محاولات للتملّص، والتمويه، والالتفاف حول المساعي السلمية، تتعارض، فعلياً، مع رغبتها المعلنة في تحقيق السلام مع الشعب الفلسطيني، والمحيط العربي. بل ان العديد من المهتمين بالصراع العربي ـ الاسرائيلي في الغرب، وخاصة من أصدقاء اسرائيل، بدأوا، في الآونة الأخيرة، يسألون عن مبررات «خوف اسرائيل من السلام»، و«فتور حماسها للتصالح مع جيرانها»، و«ترددها في الاقدام على مبادرة سلمية حقيقية»، و«تجاهلها لكل عروض التسوية السلمية المقدمة من الطرف الآخر».

ان جملة الاسئلة السابقة توجب وضع اطار عام للموقف الاسرائيلي من موضوعة السلام، تتشكل أضلاعه الأربعة من: الخوف، وفتور الحماس، والتردد، والتجاهل. الّا ان هذا الاطار لا يكشف المحتوى الحقيقي لموقف اسرائيل من السلام، ولا يجيب عن الأهم: لماذا لم تستجب اسرائيل، حتى الآن، لامكانات التسوية السلمية المتاحة؟ وهل الموقف الاسرائيلي السلبي منها نابع من ذات الطروحات السلمية، باعتبار انها لا تلبي ـ من المنظور الاسرائيلي ـ المطالب الاسرائيلية؟ أم ان هذا الموقف السلبي يعبّر عن رؤية اسرائيلية مبدئية الى موضوعة السلام، المتضمّنة معنى التصالح مع الشعب الفلسطيني، ومع المحيط العربي ؟

تاريخ الفرص المرفوضة

لقد وصفت الأمم المتحدة، في غير قرار لها، اسرائيل بأنها «دولة غير محبّة للسلام». ولم يكن الأمر يتصل باصدار حكم أخلاقي على اسرائيل فحسب، بل باقرار حقيقة موضوعية تشكل مدخلاً ضرورياً لفهم خلفية الاخفاق التاريخي في الوصول الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولتفسير موقف اسرائيل الرافض، عملياً، للخوض في تجربة سلام حقيقي مع الشعب الفلسطيني، ومع المحيط العربي.

واذا كان حكم الأمم المتحدة على اسرائيل بأنها دولة غير محبة للسلام يستند الى مجمل الشواهد المتمثلة في سلوك اسرائيل العدواني، وفي تحديها الدائم للارادة الدولية، فان السياق التاريخي للصراع العربي ـ الاسرائيلي يؤكد مسؤولية اسرائيل عن حالة العداء الدائم في المنطقة، وعن اهدار كل فرص السلام التي أتيحت لها، والتي تجسّد موقفها السلبي من موضوعة السلام.

ان التصالح مع الشعب الفلسطيني، ومع المنطقة العربية، لا يشغل أي حيّز في الفكرة

الصهيونية. وباستثناء الهامش الدعائي الذي تضمّن مقولة «تحضير المنطقة، وانتشالها من الفقر والمرض»، لا يجد الباحث في الخطاب الصهيوني، بمجمله، أي تصور لشكل العلاقة مع الانسان في المنطقة، باستثناء علاقة التصارع والاجلاء والاستيطان، المبنيّة على مزاعم الوعد الالهي، والحق التاريخي، الخ.

لقد أدرك أوائل المهاجرين الصهيونيين الى فلسطين ان تحقيق مشروعهم، ذي الطابع الاستيطاني الاجلائي، لا يمكن ان يتمّ برضى أهل البلاد الشرعيين، وان الخيار الصهيوني الوحيد هو فرضه على المنطقة بالقوة. ولهذا، فان الشكل الوحيد للعلاقة مع العرب، الذي تصوره المستوطنون الصهيونيون، والذي أصبح، فيما بعد، سياسة ثابتة لاسرائيل، يقوم على تسليم المنطقة العربية بالقوة المادية اليهودية. وهو تسليم لا يلغي حالة العداء الناجمة عن استلاب الحقوق العربية، بل يعني انكفاء العرب أمام هذه القوة، واقرارهم بعدم القدرة على مجابهتها، ونزولهم عند املاءاتها. وقد عبّر م. بلنسون، العام ١٩٣٦، عن هذا التصور بالقول: «سنحارب العرب حتى يتمّ التوصل الى السلام. ولن يتحقق هذا السلام الاّ بعد أن تصبح قوة شعب اسرائيل، في أرضه، كفيلة، مقدماً، بهزيمة أي هجمة للعدو، هزيمة ساحقة، أينما كان، وبعد ان يدرك اكثر الاعداء جرأة وحماساً في كل معسكرات الأعداء، انه لا توجد أية وسيلة لكسر قوة الشعب الاسرائيلي... ولا يوجد أي طريق آخر غير طريق التسليم بوجوده»[١].

وتحدث دافيد بن ـ غوريون، في الفترة عينها، عن «حيوية» السلام بالنسبة الى المشروع الصهيوني، ولكنه ليس السلام القائم على الغاء أسس الصراع، بل على التأجيل المؤقت للصراع، فقال: «ان الاتفاق مع العرب لا يستهدف احلال السلام؛ فالسلام هو، حقاً، أمر حيوي بالنسبة الينا، لأنه لا يمكن بناء البلاد في وضع من الحرب الدائمة؛ ولكن السلام، بالنسبة الينا، هو وسيلة؛ أمّا الهدف، فهو التحقيق التام للصهيونية. ولأجل هذا نحتاج، فقط، الى اتفاقية»[٢].

لقد رفض الصهيونيون، خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات، فكرة الدولة الفلسطينية، التي يعيش فيها كل من العرب واليهود، ويتمثّل كل منهم في هيئاتها المختلفة بحسب نسبته العددية، وأصرّوا على فكرة الانفصال بكيان جغرافي ـ سياسي ذي طابع يهودي «نظيف». ولهذا، فقد تمسّكوا بمشروع التقسيم، الذي رفضه العرب، لأنه يشكل انتهاكاً لحقوقهم الوطنية والسياسية. غير ان نتائج حرب العام ١٩٤٨ قلبت المعايير، حيث تمكّن المستوطنون اليهود من السيطرة على القسم الأكبر من أرض فلسطين، وكانت اتفاقيات الهدنة تعبّر عن تسليم العرب بالهزيمة في تلك الحرب.

وفي العام ١٩٤٩، ذهب العرب الى مفاوضات الصلح في لوزان، ليعرضوا على الاسرائيليين القبول بحدود التقسيم مقابل اتفاقيات سلام نهائي مع العرب، وهو ما كان يشكل جوهر المطالب الاسرائيلية قبل الحرب؛ غير ان الرد الاسرائيلي كان الرفض. وقد كتب مندوب الولايات المتحدة الى مفاوضات لوزان، مارك ارتريج، رسالة الى الرئيس الاميركي هاري ترومان، جاء فيها: «ان اسرائيل تتجه نحو ارساء مستقبلها على أمنها العسكري بالتخلّي عن فرصة رائعة للتوصل الى اتفاق سلام...». وفي آب (اغسطس) من العام عينه، قدّر وزير الخارجية الأميركية، اتشيسون، انه لم يعد هناك أساس لحل وسط. وقال لسفراء بلده في الشرق الأوسط: «ان اسرائيل قررت، نهائياً، تفضيل الوضع الراهن»[٣].

وقد عبّر بن ـ غوريون عن تفضيله الهدنة (الوضع الراهن حينذاك) على السلام، حيث كتب في مذكراته، في تموز (يوليو) ١٩٤٩: «زارني أبا ايبن؛ وهو لا يرى ضرورة للتهافت على السلام؛ فالهدنة تكفينا؛ واذا تهافتنا على السلام، فسيطالبنا العرب بالثمن. امّا 'تغيير' الحدود، أو 'اعادة'

اللاجئين، أو كلاهما، فلننتظر بضع سنوات»[٤]. وكان تأجيل السلام هو السبيل الى تغيير الحقائق على الأرض؛ ومن ثمّ فرض سياسة الأمر الواقع على العرب. وانطلاقاً من الاعتقاد بأن الزمن يعمل لصالح اسرائيل، قال بن ـ غوريون لمراسل «التايمز» اللندنية، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩: «مع أنني مستعد للنهوض في منتصف الليل لتوقيع [معاهدة] السلام، الّا انني لست مستعجلاً؛ وانا مستعد للانتظار عشر سنوات، فليس هناك ما يضغط علينا»[٥]. بل ان بعض أركان السلطة في اسرائيل كان ينظر الى امكانية عقد سلام دائم مع العرب، باعتبارها كارثة. ففي اعقاب فشل مؤتمر الصلح في لوزان، أرسل موشي شاريت برسالة الى ابا ايبن، جاء فيها: «ان أية تسوية سيئة تحمل في أساسها اتفاقاً للسلام الدائم من شأنها ان تجعلنا نندم الى أجيال»[٦].

وفي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، عرض العرب على اسرائيل ما كانوا يرفضونه قبل الحرب: الاعتراف بحدود ١٩٤٩ والسلام، مقابل انسحاب اسرائيل من الأرض التي احتلت في الحرب الأخيرة. ومرة أخرى رفضت اسرائيل العرض العربي، وماطلت في الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢، وأحبطت مبادرة وزير الخارجية الأميركية، وليام روجرز. وقد عبّرت غولده مئير عن موقف اسرائيل الجديد، بعد عام من الحرب، بالقول: «علينا ان نعوّد أنفسنا على البقاء في المناطق (المحتلة) لسنوات عديدة؛ فالحدود هي افضل، الآن، ممّا كانت عليه في الماضي، عندما كانت تحرسها الأمم المتحدة»[٧]. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، آنذاك، موشي دايان، اكثر وضوحاً عندما قال، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨: «سنمتلك نحن الأرض في كل مكان، ونوطن فيها اليهود؛ وذلك باستخلاص الأرض من سكانها الحاليين، بالضرورة، ولن يوافق العرب على أفعالنا، فاذا كنّا نريد الاستمرار في عملنا لتكوين أرض ـ اسرائيل ضد ارادتهم، فلا مخرج الّا بقتالهم. ويبقى مصيرنا مرتبطاً بالبقاء في حالة حرب مستمرة مع العرب»[٨].

وقد عبّر اليعزر ليفنه، أحد زعماء حيروت السابقين وأبرز زعماء «حركة أرض ـ اسرائيل المتكاملة» عن جوهر الموقف الاسرائيلي التاريخي من موضوعة السلام مع العرب، عندما قال، في العام ١٩٦٨: «ليس هدفنا الحقيقي في أرض ـ اسرائيل ابرام معاهدات سلام مع أية حكومة عربية، بل عودة صهيون، وجمع الجاليات، واستيطان شعب اسرائيل في أرض ـ اسرائيل... فلو كانت معاهدات السلام هي هدفنا الأسمى، لكنّا تصرفنا بصورة مختلفة خلال تاريخ الدولة (والصهيونية)... ولو كنّا وافقنا في العام ١٩٤٨/١٩٤٩ على العودة الى حدود التقسيم التي حدّدت بقرار الأمم المتحدة، العام ١٩٤٧، والحدود التي سبقت النزاع الأخير، فمن المؤكد انه كان في استطاعتنا التوقيع على معاهدات سلام مع الدول العربية المجاورة، أو مع معظمها... لم يكن هناك يهودي يريد مثل هذا السلام، بل يريد ما هو أكبر من ذلك: اعادة شعب اسرائيل الى أرض ـ اسرائيل، واعادة أرض ـ اسرائيل الى شعب اسرائيل... والحقيقية ان العرب مهتمون بالتفاوض معنا أضعاف اهتمامنا نحن، ولكننا نستطيع ان نعيش ونتقدم ١٨ عاماً أخرى، كما عشنا وتقدمنا منذ العام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٦٧...»[٩].

وحتى حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، لم يتغير جوهر الموقف الاسرائيلي من السلام؛ ما دام بالامكان العيش بدون سلام، فلا حاجة الى السلام، وخاصة اذا كان تحقيقه يتطلب دفع الثمن. ففي أواخر العام ١٩٧٥، وعندما كان اسحق رابين رئيساً للحكومة الاسرائيلية، قال محدداً موقف اسرائيل من مشاريع السلام المطروحة آنذاك: «ان اسرائيل قادرة على العيش بدون سلام ثلاثين سنة أخرى؛ وهي ليست متشوقة الى ذلك»[١٠].

ومنذ وصول تكتل الليكود الى السلطة، في أيار (مايو) ١٩٧٧، أصبح الموقف الاسرائيلي

من موضوعة السلام أكثر تصلباً ووضوحاً. فقد رفض الليكود فكرة الحل الاقليمي، وخاصة ما يتعلق بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية. وفي هذا السياق، لا يمكن اعتبار اتفاقيتي كامب ديفيد استثناء في الموقف الاسرائيلي، أو متغيّراً قابلاً للتكرار في المستقبل القريب. فالاعتبارات التي أملت الموقف الاسرائيلي من اتفاقيتي كامب ديفيد، هي اعتبارات صراع مستمر وليست اعتبارات سلام دائم، كما سيتضح في موضعه من البحث.

لقد أحبطت اسرائيل فكرة مؤتمر جنيف، على الرغم مما تضمّنته من احتمالات تسوية مجدية لاسرائيل، على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية. كما لا تزال تعمل جاهدة للتملص من الدعوة الى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، في حين تعمل القوى «المعتدلة» فيها على افراغ هذا المؤتمر، في حال عقده، من محتواه السلمي القائم على الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بالصراع.

واليوم، وبعد مضي عشرين شهراً على انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، تبدو اسرائيل، بمزاجها الشعبي، وبقواها السياسية المنظمة، وبنخبتها الحاكمة، أبعد ما تكون من الاستجابة للمتغيرات الداخلية، والدولية، التي أحدثتها الانتفاضة الشعبية. فهي تدير ظهرها لكل مشاريع التسوية التي تقدّم الى اسرائيل، اليوم، ما كانت تعتبره، بالامس القريب، شروطاً ضرورية لتحقيق السلام مع العرب. وينطبق على اسرائيل، الى حد كبير، التشبيه الذي قدمه الصحفي الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، الذي كتب مصوراً وضع القوى الاسرائيلية عقب الانتفاضة الفلسطينية وقبيل المعركة الانتخابية للكنيست الثاني عشر: «وسط هذا النشاط كله، تقف اسرائيل كالنصب التذكاري المصنوع من حجر البازلت، الذي لا يتنفس، ولا يسمع، ولا يفكر، وكأن عجلة الزمن قد توقفت عن الحركة»[١١].

لقد ألقت اسرائيل، ولسنوات طويلة، تبعة الفشل في تحقيق السلام في المنطقة على العرب، بذريعة أنهم يرفضون الاعتراف بها، ويعملون على ازالتها عن خارطة المنطقة. وتتردد في الأدبيات السياسية الاسرائيلية مقولة «ان التاريخ السياسي للفلسطينيين هو تاريخ الفرص الضائعة»، اعتماداً على ان الفلسطينيين، والعرب بصورة أعمّ، كانوا يرفضون الحلول المعروضة عليهم، ثمّ ما يلبثون ان يوافقوا عليها، ولكن بعد ان تكون الاحداث قد تجاوزتها.

وعلى الرغم من صحة الادعاء من الناحية الشكلية، الّا ان تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو تاريخ قريب وشواهده ما زالت ماثلة للعيان، يؤكد ان العرب كانوا يرفضون، في كل مرة، التنازل عن حقوق لهم، لا تملك اسرائيل أية ادعاءات قانونية فيها. فعندما رفض العرب مشروع التقسيم كانوا يملكون، بصورة شرعية وقانونية، ٩٥ بالمئة من اجمالي مساحة فلسطين، وكان مطلوباً منهم ان يتخلوا عن أكثر من نصفها لمستوطنين غرباء، لم يكن قد مضى على وجود اكثرهم في فلسطين عقد من الزمن. ولكن عندما قبل العرب بالتقسيم، بعد حرب العام ١٩٤٨، رفضته اسرائيل وتمسّكت بحدود احتلالها الجديدة. وبعد حرب العام ١٩٦٧، قبل العرب بحدود ١٩٤٩، ولكن موقفهم جوبه، ولا يزال يجابه، بالرفض من الجانب الاسرائيلي، الذي يسعى جاهداً الى التمسّك بحدود الاحتلال الاخير.

وبالمحصلة، فاذا كان العرب، انطلاقاً من عجزهم عن ايقاف تمدّد المشروع الصهيوني، قد «أضاعوا» فرص الاعتراف بالأمر الواقع، منذ الثلاثينات، فان قادة المشروع الصهيوني، ومنذ التاريخ عينه، قد رفضوا، وبوعي كامل، المساومة على تمدد المشروع الصهيوني وتطوره، مقابل السلام مع الفلسطينيين، ومع المحيط العربي. وهكذا، فان تاريخ الصراع، في اختزاله الشديد، ليس تاريخ الفرص الضائعة عربياً، بل هو تاريخ الفرص المرفوضة اسرائيلياً.

مكوّنات الثقافة السياسية الاسرائيلية

ان الوصول الى حقيقة الرفض الاسرائيلي التاريخي لفرص السلام يشكل مدخلاً ضرورياً لمحاولة الاجابة عن سؤال أكثر أهمية، هو: لماذا رفضت اسرائيل، ولا تزال ترفض، كل فرص التسوية السلمية التي طرحت دولياً، وعربياً، وفلسطينياً، على امتداد تاريخ الصراع ؟

ان البحث التقليدي في أسباب الموقف الاسرائيلي من السلام، لدى الطرف العربي، بات نوعاً من السفسطة السياسية الدعاوية، التي لم تعد تجد لها تفسيراً، أو تبريراً، في الواقع السياسي الراهن، حيث يتبنّى العرب، بصورة رسمية، وعبر مقررات القمم العربية، مشروع تسوية يستند الى الشرعية الدولية، ويحظى بالقبول لدى الغالبية العظمى من دول العالم، بينما اصبحت السلبية الاسرائيلية، ازاء موضوعة السلام، أكثر انكشافاً وفجاجة لدى الرأي العام الشعبي، والرسمي، في العالم، بما في ذلك القطاع الأوسع من يهود اوروبا وأميركا.

ويصبح الخيار الوحيد للباحث عن محددات الموقف الاسرائيلي من موضوعة السلام، هو الاتجاه الى داخل التجربة الاسرائيلية، وليس الى خارجها، للوقوف على آلية شبكة العلاقات والروابط الداخلية، وعلاقاتها الجدلية بالخارج، والتأثير المتبادل بين الداخل والخارج في بلورة جملة المفاهيم والقيم التي تشكل الثقافة السياسية السائدة في اسرائيل، باعتبار ان هذه الثقافة هي أساس الموقف الشعبي، والرسمي، من السلام.

وذهبت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الى تعريف الثقافة السياسية بأنها «مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تنظم العملية السياسية، وتعطي لها معنى معيّناً، والتي تحدد الفروض والقواعد الأساسية، التي تحكم السلوك في النظام السياسي. أي انها تتضمن مجموعة من القيم تعبر عن المثاليات السياسية، فضلاً عن مجموعة أخرى من القيم تتعلق بالنظرة الى القواعد الاجرائية في الدولة. ويلاحظ ان الثقافة السياسية، هي نتاج التاريخ الجماعي لنظام سياسي معيّن، جنباً الى جنب مع التاريخ الفردي، أو السيَر الذاتية لأعضاء هذا النظام. وبالتالي، فان جذورها راسخة في كل الوقائع العامة والخبرات الخاصة»(١٢).

وبالنظر الى التاريخ الجماعي للنظام السياسي الاسرائيلي، يجد المرء ان هذا التاريخ تمّت صياغته وفق متطلبات الصراع الخارجي مع المحيط العربي. وقد عبّر بن ـ غوريون، جزئياً، عن هذه الحقيقة بالقول: «كان على اسرائيل، منذ البداية، ان تنظم جهازها المدني وفقاً لمتطلبات جهازها العسكري... فوزارة الخارجية، مثلاً، لها وظيفة رئيسة تتلخص في تبرير أعمال وزارة الدفاع الاسرائيلية»(١٣).

لقد كان العداء مع المحيط أحد المكوّنات الأساسية للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في اسرائيل. وشأن العديد من التجارب الاستيطانية التي نشأت، وتطورت، وسط بنية اجتماعية ثقافية مختلفة، فان اسرائيل فرضت على الفلسطينيين، والمحيط العربي، حالة من العداء المستحكم، تركت، في الوقت عينه، تأثيراً واضحاً في ديناميات الحياة السياسية الداخلية في اسرائيل، وفي طبيعة التحرك السياسي الخارجي.

وفي تقاليد السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية المعاصرة، تمثّل السياسة الخارجية (بما فيها علاقات السلم، أو الحرب) امتداداً للسياسة الداخلية، وخاصة عندما ترتبط بمفهوم الأمن القومي، في أبعاده الاقليمية. فالمجتمعات المعاصرة لم تعد تستطيع ان تتصور السياسة الخارجية

وقد انفصلت عن متطلبات توفير الضمان الاجتماعي المرتبط بكيان المجتمع السياسي. أمّا في الدول الاستيطانية، فان الامور تأخذ صورة عكسية، حيث يلاحظ ان السياسة الداخلية، في معظم خصائصها وعناصرها، تتحدّد، وتنبع من عوامل أغلبها له طابع غير محلي.

لقد كيّف المشروع الصهيوني بنيته الاقتصادية ـ الاجتماعية وفقاً لمتطلبات الصراع مع الخارج، حيث اخضعت كل جوانب النشاط الداخلي، والخارجي، لاعتبارات الصراع الدائم مع المحيط العربي، ابتداء من عملية اختيار المهاجرين، وسبل تجميعهم، وتوزيعهم الجغرافي داخل فلسطين المحتلة، وكيفية تجنيد الأيدي العاملة، وبناء اقتصاد الحرب، وتطور المؤسسة العسكرية، وآلية عمل الحكومة، والأحزاب، والمؤسسات العامة، والجهاز الاداري، والاعلامي، والخطط التربوية والتعليمية، والخدمات العامة، بما فيها طرق المواصلات، والمطارات، والموانىء، والمستشفيات، وغيرها.

وعلى لهب الصراع الخارجي، تشكّلت مجموعة القيم والمثل السياسية والخبرات الفردية، والجماعية، التي كوّنت مفردات الثقافة السياسية للجمهور الاسرائيلي، وللنخبة الحاكمة. ومع الاقرار بأن عملية توزيع القيم في المجتمع تعتبر احدى الوظائف الأساسية للدولة، وبصورة أدق للنخبة الحاكمة، الاّ ان النخبة الحاكمة نفسها، وخاصة في نظام برلماني مثل اسرائيل، كثيراً ما تجد نفسها أسيرة المزاج الجماهيري، ممّا يقسرها على الاقتراب من مزاج الجمهور لتحظى بثقته، ولتصل من خلال هذه الثقة الى السلطة، وهو ما يبدو، بصورة جلية، في نسق العلاقات المتغيرة، بين الأحزاب السياسية الاسرائيلية وبين جمهور الناخبين الاسرائيليين، وفي تغيّر برامج تلك الأحزاب، وحتى ايديولوجيتها، بما ينسجم مع تطورات المزاج الشعبي العام.

ان الصراع الخارجي، بصورته النظرية، وتجسيداته الفعلية، هو الثابت الوحيد بين جملة المتغيرات التي أسهمت في تكوين الثقافة السياسية الاسرائيلية. فحدود الدولة، وسكانها، ومقدرتها الاقتصادية، وقواها السياسية، كلها خضعت، خلال تاريخ المشروع الصهيوني، لمتغيّرات جوهرية، غير طبيعية، استدعاها الثابت الوحيد في مكوّنات المشروع، وهو الصراع الخارجي. ولهذا، يجد الدارس ان محددات الثقافة السياسية الاسرائيلية ليست سوى مفردات مشتقة من الصراع الخارجي، وان المتغيرات هي عوامل ثانوية تستمد قيمتها، في الثقافة السياسية، من خلال علاقتها بالصراع، وليس بمعزل عنه. فالحدود هي حدود الأمن اللازمة لكسب الصراع، والسكان هم مادة هذا الصراع، وهم المستهدفون وجودياً من قبل الاعداء، والمقدرة الاقتصادية هي وسيلة لتوفير متطلبات الصراع أولاً، والقوى السياسية هي المسؤولة عن قيادة المجتمع لكسب الصراع، الخ.

ان الاطار العام للثقافة السياسية الاسرائيلية قد نشأ، وتبلور، عبر تجربة قصيرة نسبياً، امتازت بخصوصيتها وحدّتها. فالتجسيد الملموس للصراع مع المحيط تمثّل في ست حروب كبيرة خلال جيلين، بالاضافة الى حالة توتر مستمرة مع المحيط، وفي الداخل، مع انسداد الافق نحو المستقبل. ولهذا، فان مفردات الثقافة السياسية هذه لا تخرج على محتوى الصراع المستمر، بل تنبع منه، وتصب فيه. وهي، بصورة عامة، تتشكل من: التوتر، والقوة، والأمن، والعدو، والسلام.

التوتر كضرورة اجتماعية

سبقت الولادة الرسمية لاسرائيل ولادة جملة من التناقضات داخل التجمّع اليهودي، نجمت عن الآلية المصطنعة لتشكّل هذا التجمّع، الذي نشأ، وتطور، عبر عمليتي الهجرة والاستيطان، المترافقتين مع الصراع ضد الفلسطينيين. وقد تزايدت تلك التناقضات، وتفاقمت، عقب قيام اسرائيل،

وتدفق موجات الهجرة الجماعية من الشرق والغرب، حاملة الى الكيان الجديد طوائف يهودية كاملة، بثقافاتها المختلفة، ومشكلاتها المتعددة، واحتياجاتها المتنوّعة. وكان صهر هذا الخليط البشري، الذي ينتمي الى اكثر من تسعين قومية، في بوتقة واحدة، يبدو أمراً في غاية التعقّد، ان لم يكن مستحيلاً. ذلك ان البوتقة ذاتها لم تكن قد وجدت بعد. فالهوية الثقافية للدولة الجديدة لم تتبلور؛ وأسس العيش المشترك لليهود في هذه الدولة لم تكن قد أُرسيت؛ والسياسات العامة للنخبة الحاكمة لم تكن قد خططت ولم يتضح من معالمها، في ذلك الوقت، سوى الاستعداد للحرب المقبلة ضد العرب، مع ما يتطلبه ذلك من حشد بشري، واقتصادي، وعسكري.

وطوال سنوات عديدة، كان التحدي الرئيس الذي يواجه النخبة الحاكمة في اسرائيل يتمثّل في كيفية دمج المهاجرين اليهود في كيان اجتماعي وثقافي واحد. وكان بن ـ غوريون يسأل بحيرة وقلق، بعد عشر سنوات من وجوده في السلطة: «لا ادري كيف سيصبح هذا الجمهور، الذي قدم الى البلاد، شعباً واحداً... ان هذه القضية أصعب بكثير ممّا تبدو...»(١٤).

فالتمايزات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والطائفية، التي وجدت بين هذا الخليط البشري الذي يتحدث أفراده بعشرات اللغات، كانت كافية لتعصف بدول أكبر وأكثر رسوخاً وامكانات من اسرائيل. وكان توزيع هذا الخليط على الهرم الاقتصادي ـ الاجتماعي للكيان الجديد ينطوي على مخاطرة كبيرة، خاصة في مجتمع للمهاجرين، يقدم كل منهم مصلحته الخاصة على مصالح الآخرين.

واستباقاً لانفجار التناقضات الداخلية بين اليهود، والتي بدأت بوادرها منذ مطلع العشرينات، كان لا بد من توجيه ديناميات الصراع الاجتماعي نحو هدف خارجي، لتحويل التناقضات الداخلية، مجتمعة، الى تناقض ثانوي ازاء التناقض مع الخارج. ولم يكن من اليسير كبح الصراعات الداخلية، وتحويل قوة التركيز والاهتمام والسلوك نحو الخارج، الّا بتصعيد الصراع الخارجي، وجعله «ملموساً» من حيث تأثيره الفعّال والمستمر في الوضعية النفسية، والاجتماعية، للمستوطنين اليهود، بحيث يخلق حالة دائمة من التوتر والتحفّز العام، موجهة الى الخارج.

لقد أدرك الصهيونيون، منذ فترة مبكرة، ان الوحدة الاجتماعية بين اليهود في الدولة الجديدة، وفي غياب الجوامع الايجابية المشتركة بين المستوطنين اليهود، لا يمكن الّا ان تكون وحدة سلبية، مبنيّة على الخوف الفردي، والجماعي، من العدو الخارجي. قال بن ـ غوريون: «ان العداء المستمر من جانب العرب، قبل انشاء الدولة، أدى الى قيام مجتمع يهودي أكثر تماسكاً في البلاد... ومنذ ذلك الحين، كانت العداوة العربية المتواصلة حافزاً لتطوير اسرائيل»(١٥).

ونجد في علم النفس الاجتماعي تفسيراً لمفهوم بن ـ غوريون حول «التماسك» الاجتماعي، المبني على الخوف من الخطر الخارجي؛ وهو ما يسمّى، في علم النفس، بـ «التوحّد». فبعد ان تحدث فرويد عن التوحّد الايجابي، الذي يقوم على الميول والاهتمامات والحاجات المشتركة بين الأفراد، وهو ما ينمي روح الجماعة لدى المجموعات البشرية ذات النشأة والتطور الطبيعيين، يتطرق الى نوع آخر من التوحّد، لا ينهض على أسس ايجابية مشتركة لدى أفراد الجماعة، بل هو توحّد سلبي، محوره العداء والخطر. كتب فرويد: «ان من أهمّ عناصر تقوية الشعور بالجماعة، وجود أخطار خارجية، فعلية أو متوهّمة؛ فلا عجب اذا لجأ القادة، منذ فجر التاريخ، الى اختلاق هجمة خارجية، بغية تدعيم الوحدة القومية، وتوطيد سلطانهم على الشعب». وورد في ما كتبه فرويد حول التوحّد السلبي، مقولات مثل: «تحويل الميول العدوانية الى الخارج» و «نقل العدوان» وكيف «توجّه الضحية الانفعالات من

داخل الجماعة الى خارجها، بحيث يصبح العدو المشترك عاملاً موحّداً للجماعة». واعتقد فرويد بأنه من الأيسر ان يكره المرء من لا ينتسب الى جماعته؛ وبالتالي، «من المستطاع تحويل الدوافع العدوانية الجماعية الى الخارج»(١٦).

وهكذا يصبح التهويل بخطر العداء العربي، واحتمالات الحرب مع العرب، وظيفة اجتماعية حيوية تمارسها القيادة الاسرائيلية عبر وسائلها التربوية، والتثقيفية، والدعائية، لخلق تماسك اجتماعي سلبي مبني على التوتر النفسي ازاء الخطر الخارجي. وترتفع وتيرة التهويل بالخطر الخارجي كلما تفاقمت المشكلات الداخلية، حيث يوضع العداء العربي خارج اطاره التاريخي، فتصوّر النخبة الحاكمة لجمهورها ان صراعها مع المحيط انما هو صراع من أجل البقاء، وانهم في حالة انعدام الخيار، ممّا يؤدي الى خلق مناخ نفسي يتميز بالاحساس بالحصار، وتركيز فكرة الخوف من خطر الابادة الذي يمثّله العدو الخارجي، فضلاً عن انفلات مشاعر الاستعلاء، والعنصرية، والميول العدوانية الاصلية، والمكتسبة، في محيط الجماعة الاستيطانية.

وبصورة من الصور، فان مقولة العداء العربي تشكل استمراراً، وتطويراً، لمقولة اللاسامية. واذا كانت الحركة الصهيونية حاولت جعل ذلك العامل السلبي (اللاسامية) هو أساس حركة اليهود في الجغرافيا والتاريخ، فان النخبة الحاكمة في اسرائيل سعت، ولا تزال تسعى، الى اسقاط محتوى اللاسامية على العربي، بحيث يصبح العداء للعرب والخوف منهم هو الجامع المشترك الذي يتوحّد على أساسه الاسرائيليون.

غير ان المشكلة التي واجهت الصهيونيين، عقب قيام اسرائيل، هي ان العداء العربي لاسرائيل قلّما تجسّد في صورة حرب حقيقية، أو تهديد جدي بالحرب. فبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٤٨، كانت التقديرات الاسرائيلية تشير الى انه لن يكون بمقدور العرب، ولسنوات طويلة مقبلة، شنّ حرب ضد اسرائيل، وان الخلافات العميقة التي نشبت بين الأنظمة العربية، بعد هزيمتها، تبعد احتمال قيام حلف عسكري عربي موجّه ضد اسرائيل.

ولكن، ونظراً الى حاجة القيادة الاسرائيلية الى الاستمرار في التلويح بفزّاعة الخطر العربي الداهم، فقد كان لا بد من اختلاق خطر عربي وهمي، بل واستفزاز الدول العربية لاستجرار ردود فعلها، من أجل الحفاظ على حالة التوتر الضرورية لصهر اليهود الاسرائيليين في بوتقة الدولة على نار حامية.

وقد بيّن موشي شاريت، في مذكراته، أهمية خلق المشكلة الأمنية ـ مع عدم وجودها في الحقيقة ـ من خلال تعليقه على حديث لموشي دايان حول ضرورة اقناع شباب اسرائيل بأنهم مهددون بالحرب. قال شاريت: «والنتائج التي يمكن استخلاصها من كلام دايان هي في غاية الوضوح: هذه الدولة ليس لديها أية التزامات تقلقها على المستوى الدولي؛ كما أنها لا تلقي بالاً للمشاكل الاقتصادية؛ أمّا مسألة الأمن، فهي غير موجودة أساساً... عليها أن تعيش على الروح المعنوية العالية لدى مواطنيها، لتحافظ على المستوى المطلوب من التوتر. ومن أجل الوصول الى هذه الغاية، من الممكن، بل من الواجب، ان نختلق الأخطار. وهكذا، على اسرائيل أن تلجأ الى اسلوب الاستفزاز، ومن ثمّ الانتقام»(١٧).

وانسجاماً مع هذه القاعدة، يصبح افتعال التوتر، وتصعيده، سياسة ثابتة تحتل مركزاً هاماً بين أولويات القيادة الاسرائيلية؛ وهي تتقدم، أحياناً، على الكثير من المتطلبات الحيوية بالنسبة الى أية دولة عادية. فاذا كان السلام هدفاً تسعى اليه أية دولة مسالمة، فانه يبدو، في المنظور الاسرائيلي،

وكأنه خطر يهدد الحالة المعنوية (التوتر) المطلوبة لتحقيق التماسك الداخلي. ونقل الكاتب الاسرائيلي توم سيغف ان بن ـ غوريون اتخذ موقفاً متعنّتاً في مفاوضات لوزان العام ١٩٤٩، ورفض كل الوساطات الدولية، بما فيها وساطة الرئيس الاميركي، هاري ترومان، لتحقيق سلام دائم في المنطقة. وكان تفسير ذلك لدى العديد من الأوساط الاسرائيلية: «ان تخلي بن ـ غوريون عن السلام كان من أجل المحافظة على التوتر المطلوب لتوحيد المجتمع الاسرائيلي، وبلورته، ومن أجل استمرار سلطة مباي»(١٨).

لقد أصبح السياسيون الاسرائيليون يدركون، بحكم التجربة، ان الاحساس بالخطر الخارجي عمل في الماضي، كما سيعمل في المستقبل، على تحييد مشكلات اسرائيل الاجتماعية، أو تهميش وزنها في الحياة اليومية؛ كما عمل على صهر اليهود في بوتقة الدولة. وفي مقابلة أجرتها مجلة «دير شبيغل» الألمانية مع اسحق رابين، في منتصف السبعينات، عندما كان رئيساً للحكومة، تطرق الى الوظيفة الاجتماعية «الحيوية» للتوتر في اسرائيل:

«المجلة: الى متى تستطيع اسرائيل البقاء دون سلام ؟ كم من المرّات يستطيع داوود ان ينتصر؟ مرة ؟ مرتين ؟ دائماً ؟

«رابين: ما دام ذلك ضرورياً.

«المجلة: ولكن ستصبح اسرائيل، عند ذلك، اسبارطة حديثة، لا دولة ديموقراطية اشتراكية، كما كان يحلم مؤسسوها.

«رابين: بالطبع، ان عبء نفقات الدفاع الباهظة لا يسمح لنا بتحقيق كل ما نرغب فيه؛ ولكن ثمة من يقول: ان التهديد الخارجي قد عزز التماسك الداخلي؛ ولولا الشعور بذلك لفشلت عملية الدمج لفئات الشعب العديدة في هذا البلد.

«المجلة: أليس من الأفضل، بناء على هذا القول، ان تسوء الأحوال ؟

«رابين: لم أقل ذلك»(١٩).

غير ان ما لم يقله رابين كان قاله، بصراحة، الحاخام اسحق ماير ليفين العام ١٩٦٦، عندما اعلن: «لو لم تكن هناك مشكلة أمن تواجه اسرائيل، لما كان هناك أي شيء يجمع بين شعبها...»(٢٠). وعرض ايلي الياشار، زعيم الطائفة السفارادية في اسرائيل، الوجه الآخر من الحقيقة السابقة، بصورة أوضح، عندما قال: «اذا ما حل السلام يوماً في الشرق الأوسط، فستقع لدينا حرب أهلية...»(٢١).

وترى القوى الدينية المتطرفة ان السلام مع العرب لا ينطوي على مخاطر داخلية على المجتمع فحسب، بل انه يهدد التوتر الفكري عند اليهود، انطلاقاً من الأبعاد الدينية التي يضفيها المتدينون اليهود على الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فجماعة مثل حركة غوش ايمونيم، على الرغم من انها لا تنتظم كحزب سياسي في اسرائيل، الّا انها تحدد، على أساس ديني، موقفها السلبي من السلام، بدعوى ان «هناك خشية من انه في حالة عدم وجود التوتر الأمني، سوف يتدهور التوتر الفكري، الذي ما زال موجوداً هنا، وهناك، ويعشش في القلوب؛ والخطر من التفتت الداخلي سوف يهدد المجتمع الاسرائيلي»(٢٢). ومؤخراً، بات معظم القوى الدينية في اسرائيل يتبنّى برامج سياسية متطرفة، ويعتبر البعض الانسحاب من أي جزء من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، من أجل تحقيق السلام مع العرب، خروجاً على تعاليم الدين اليهودي. واشار الباحث اليهودي يشعياهو ليفمان الى اتساع ظاهرة الحركات الدينية اللابرلمانية في اسرائيل، وأوضح: «ان الجهد الأساسي للفاشية الدينية موجّه

ضد العرب؛ وان اليهود المتدينين يلعبون الدور الأول في تأجيج العداء للعرب»[٢٣].

ان وضع المستوطن الاسرائيلي تحت حالة دائمة من التوتر النفسي، يحقق، في اطار التجربة الاسرائيلية، أهدافاً تبدو حيوية في سياق خصوصية التجربة. فهو، من جهة، يعتبر تعويضاً عن الجوامع الايجابية المشتركة المفقودة، أو الضعيفة، في التجربة الاسرائيلية، حيث يشعر المستوطن بأن ما يربطه بالمستوطن الآخر ليس الجنسية المشتركة، ومن باب أولى ليس رابطة الانتماء الاقليمي، وانما هو المصير المشترك، المبني على الخوف المشترك. كما يؤمّن التوتر الدائم مستوى عالياً من الولاء للنخبة الحاكمة، ويحدّ من التناقضات الايديولوجية، والصراع الطبقي، حيث يستمد الفرد صفته في المجتمع، بالدرجة الأولى، من كونه مهاجراً مستوطناً، أو ابن مهاجر مستوطن؛ بمعنى أنه انتزع أرضاً ووطناً من الآخرين، وليس انطلاقاً من وضعية طبقية، باعتباره عاملاً، أو فلّاحاً، أو مثقفاً، الخ.

غير ان التعبئة النفسية المتواصلة، والقائمة على تنمية الاحساس بالخوف ومشاعر الاستعلاء على الخصم، تؤدي الى بروز نمط من السلوك العصابي، على المستوى الفردي، والجماعي، حيث تتبلور شخصية للفرد تتميز باستجاباتها السلوكية السلبية تجاه الآخرين.

وقد تبيّن في بحث أجراه معهد الضغوط النفسية في جامعة حيفا، نشرته صحيفة «هآرتس»، في ٢٠/٢/١٩٨٦، «ان الجمهور في اسرائيل يعاني من نسب عالية من الضغوط النفسية التي تزيد كثيراً عن النسب في الدول الأخرى». وقال رئيس المعهد، البروفيسور شلومو ترزنيتس: «ان أحد تعبيرات الضغوط النفسية التي يعاني منها الجمهور نلمسه في الاحصاءات الطبية. فعلى سبيل المثال، ان عدد الذين يعانون من حالات ارتفاع ضغط الدم (ينتج في معظم الحالات من ضغوط نفسية) يبلغ ثمانية الى تسعة أضعاف النسبة في الولايات المتحدة... وكذلك، فان نسبة محاولات الانتحار في اسرائيل تعتبر أعلى نسبة بين دول العالم...». وبصورة عامة، فان الطابع العام للسلوك الفردي، والجماعي، يقترب كثيراً من المفهوم الذي اصطلح علماء النفس على تسميته بـ «السلوك المسيطر».

وميّز د. يوسف مراد بين السلوك المتكامل والسلوك المسيطر، فكتب: «ان السلوك المسيطر هو طريقة في الاستجابة للآخرين بمقاومة الاختلافات والتغير والنمو. فالشخص المسيطر شخص صارم لا يلين؛ فلا يحاول خفض التوتر الناشىء عن الاختلافات بالبحث عن غرض مشترك من خلال هذه الاختلافات، بل، على العكس من ذلك، يزيد الصراع عنفاً، والتوتر شدة، بينه وبين معارضيه.

«والسيطرة لا تمتاز بالتلقائية والحرية الحقة؛ وهي لا تقبل ان تلين؛ كما انها تحول دون النمو والتقدم؛ وغرضها الرئيس صيانة ذات المسيطر؛ فهي تعبير عن الخوف الذي يسود المسيطر ممّا يتهدده من تغيير فجائي يتوقع حدوثه اللحظة بعد الأخرى؛ وبعبارة وجيزة: سلوك المسيطر هو سلوك شخص فقد الشعور بالأمان والطمأنينة»[٢٤].

ويمكن للمرء ان يلمس بعض جوانب السلوك المسيطر داخل المجتمع الاسرائيلي، والمتمثّل في الارتفاع الهائل في معدلات الجريمة، بأنواعها، وفي حوادث السير، حيث تحتل اسرائيل المرتبة الأولى في العالم بالنسبة الى معدلات الجريمة وحوادث السير معاً. أمّا على الصعيد السياسي، فيمكن مراقبة السلوك الاسرائيلي تجاه الفلسطيني في الوطن المحتل، وخاصة سلوك المستوطنين اليهود تجاه الفلسطينيين في الضفة والقطاع، والذي أخذ أبعاداً خطيرة عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، والموقف الشعبي العام من موضوعة السلام مع العرب.

وتبدو المفارقة الاسرائيلية في كون التوتر الداخلي علاجاً (مسكّناً) للمشكلات الاجتماعية،

وسبباً لها في آن. كتب الكاتب الاسرائيلي اليعزر شبيد: «ان التوتر الاجتماعي المتراكم في الحياة الاجتماعية وفي المجتمع المبني من موجات عديدة من الهجرة الوافدة من بلدان مختلفة، ومن درجات مختلفة من القدرة على التأقلم مع ظروف الحياة الجديدة، لا يختفي بالطبع، وانما يغض النظر عنه عن ادراك، وبشكل متعمّد، ويخلق الانطباع، في بعض الاحيان، بأن الحرب تحل المشاكل السائدة في الأوضاع الهادئة والاعتيادية؛ لكنه، باستثناء الاغراء الرابض على عتبة السياسيين لاستعمال التوتر الأمني المستمر بغية حل المشاكل الاجتماعية المعقدة، فانه ليس في ذلك أية حقيقة ملموسة. فالحرب لا تؤدي الى حل أية مشكلة؛ انما ما تفعله هو تأجيل انفجار الاحتجاج على عدم حلّها»[٢٥].

وهكذا، فان الدور الوظيفي للتوتر في المجتمع الاسرائيلي هو تحديد طبيعة ومستوى الاستجابة السلوكية، على المستوى الجماعي، ازاء المتغيرات الخارجية. وتبدو الاستجابات السلبية الأخيرة في اسرائيل تجاه فرص السلام المتاحة، سواء على مستوى المزاج الشعبي العام أو على مستوى النخبة الحاكمة، منسجمة مع حالة التوتر المبنيّة على مشاعر الخوف والاستعلاء، والتي يسندها احساس عام بامتلاك القوة، وعجز الخصم، حالياً، عن الحاق الأذى بالمجتمع الاسرائيلي. حيث يلحظ المرء ان الميل نحو التطرف والشوفينية في مجتمع للمستوطنين، مثل المجتمع الاسرائيلي، يرتبط، بصورة عضوية، بمدى الاحساس بالقوة ازاء الخصم، حيث تشكل القوة أهمّ مكوّنات الثقافة السياسية في اسرائيل.

مركزية القوة في الحياة الاسرائيلية

يشكّل مبدأ القوة نقطة الارتكاز الأساسية في الثقافة السياسية الاسرائيلية. فالتجسيد العملي للفكرة الصهيونية تمّ عبر صراع عنيف متصل ضد الشعب الفلسطيني، بشكل خاص، والمنطقة العربية بشكل عام. وتدين اسرائيل بكل منجزاتها، وبوجودها ذاته، لهذا الصراع العنيف. فمن وجوه عديدة، يجد الدارس ان اسرائيل الحالية، لا تزيد كثيراً على مجموع غنائم الحرب التي أحرزها المستوطنون اليهود نتيجة الحروب والصراعات المتتالية. قال دايان: «ان علينا ان نرى الواقع كما هو. فكل ما نجحت حركتنا الوطنية (الصهيونية) في الحصول عليه منذ قيامها، في محاولات لا تنتهي من التفاهم والتفاوض وعقد الاتفاقات مع العرب، يتلخص، جميعه، في الحقائق التي فرضناها رغم ارادتهم»[٢٦].

وضمن السياق التاريخي للصراع العربي ـ الاسرائيلي، تبرز حرب العام ١٩٤٨ باعتبارها نقطة التحوّل والتشكّل الرئيسة في الثقافة السياسية الاسرائيلية. فقبل ان يخوض المستوطنون اليهود اختبار الحرب في تلك الفترة، كانوا يبدون قدراً من المرونة السياسية والاستعداد للتفاهم مع العرب، والقبول بالقرارات الدولية المتعلقة بالصراع داخل فلسطين، وخاصة مشروع التقسيم؛ بينما كان العرب يرفضون التنازل عن حقوقهم، ويتشبّثون بمواقفهم المبدئية. غير ان النتائج التي أسفرت عنها تلك الحرب قلبت المعايير تماماً، حيث سلّمت الدول العربية بالهزيمة، وبنتائج الحرب، بصورة أذهلت الاسرائيليين أنفسهم، الذين استوعبوا الدرس بعمق، وكرّروه، مراراً، فيما بعد. وفي كل مرة، كان مبدأ القوة يثبت صحته وجدواه في المنظور الاسرائيلي، الى ان اصبح قاعدة ثابتة في الفكر السياسي الاسرائيلي.

واشار الكاتب الاسرائيلي توم سيغف الى تأثير النصر، في حرب العام ١٩٤٨، في الوعي السياسي العام، بالقول: «عمّقت حرب الاستقلال، الى حدّ بعيد، العداء بين الشعوب، واعتبرت حرب وجود

لا خيار فيها، وتحوّلت الى حرب انتصار وسيطرة. وشجع هذا، كله، التصلّب لا التساهل. وغالباً ما وجدت الحكومة نفسها أمام مزاج شعبي أشدّ تطرفاً من المزاج الذي كان سائداً بين وزرائها، ولم يكن في امكانها تجاهل ذلك. وحتى داخل الحكم، كان هناك من فكّر، وتحدّث، كمنتصر؛ اذ ألهب الانتصار خيالهم»(٢٧).

أمّا على الصعيد الشعبي، فقد ارتبط الانتصار، نفسياً، بانفلات غرائز السيطرة والتملّك، بحيث توحّدت هزيمة العرب بتحقّق الذات الاسرائيلية. ووصف الأديب الاسرائيلي موشي سميلانسكي نشوة الانتصار التي اجتاحت النفسية الاسرائيلية عقب حرب العام ١٩٤٨، وشكل الاستجابة الجماعية للانتصار، بالقول: «لقد استولت على السكان شهوة عارمة من الخطف: أفراد، جماعات، كيبوتسات، رجال، نساء، أطفال، الجميع انقضوا على الغنائم: أبواب، ونوافذ، وعتبات، وملابس داخلية، وقرميد، وبلاط، وخردة، وقطع آلات... وفي الامكان أن نضيف: كراسي مراحيض، ومغاسل، وحنفيات، ومصابيح كهربائية»(٢٨).

لقد ولدت تلك المرحلة أهمّ مقولات الثقافة السياسة الاسرائيلية، التي أصبحت، بالتدريج، ثوابت الفكر السياسي الاسرائيلي، مثل: «ان العرب لا يفهمون غير لغة القوة»، و«ان اسرائيل لم تقم بفضل قرارات الأمم المتحدة»، و «ليس هامّاً ما يقوله غير اليهود، المهم ما يفعله اليهود». وبفعل تلك الحرب، تشكل، في اسرائيل، وعي وجودي من نوع خاص، ارتبط فيه التحقق الذاتي الاسرائيلي بامتلاك القوة واستخدامها، وبضرورة التكيف مع واقع الصراع المستمر. قال موشي دايان، في خطاب له العام ١٩٥٦: «نحن جيل من المستوطنين؛ وبدون الخوذة الحديدية والمدفع لن نستطيع ان نبني منزلاً أو نغرس شجرة. ويجب ان لا نجفل من الكراهية التي تشتعل في نفوس مئات الالوف من العرب الذين يحيطون بنا؛ ويجب، أيضاً، ان لا ندير رؤوسنا بعيداً، حتى لا ترتعش أيدينا. انه قدر لجيلنا ان يكون مسلّحاً وعلى أهبة الاستعداد، وان يكون قوياً وقاسياً، حتى لا يسقط السيف من أيدينا وتنتهي حياتنا»(٢٩).

وجاءت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لتشكل، في المنظور الاسرائيلي، برهاناً ملموساً على صحة، وفعالية، معادلة القوة. فقد عرض العرب على اسرائيل، عقب انتصارها في الحرب، ما كانوا يرفضونه قبلها: السلام والاعتراف، مقابل تنازل اسرائيل عن مكاسب الحرب الأخيرة. غير ان العرب تأخّروا هذه المرة، أيضاً، في استيعاب التحولات التي أحدثها نصر حزيران (يونيو) في الوعي السياسي الاسرائيلي. فقد توصلت اسرائيل، بغالبية جمهورها وقواها السياسية، الى ان اختبار القوة أكثر جدوى من اختبار السلام.

وقد صور زعيم حزب الأحرار الاسرائيلي، سيمحا ارليخ، في العام ١٩٧٦، التأثيرات السريعة والعميقة التي احدثتها حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في الوعي السياسي الاسرائيلي، بالقول: «ان حرب الأيام الستة قد أدّت الى اعادة نظر فكرية داخل الجمهور، والحركات، والأوساط، والعديد من الأشخاص؛ وقد أحدثت تغييراً في المفاهيم لم يحلم أحد بامكان حدوثه بين ليلة وضحاها. هذه التغييرات فرضت عملية اصطفاف جديدة للقوى داخل الأحزاب، واعادة النظر في المواقف التي تعرّضت لتيار جارف، وكأنها لم تكن»(٣٠).

وفي العام ١٩٧١، لخصّ رئيس الاركان الاسرائيلية الأسبق، دافيد اليعازر، مغزى انتصارات اسرائيل على العرب بقوله: «ينبض فينا، اليوم، احساس بأن القوة هي أمر حتمي. لذلك، أقسمنا

بأن نكون أقوياء ومسلّحين، وقرّرنا ان لا نعتمد على فضل الكرماء، وان لا نرهن وجودنا بموافقة الآخرين»[٣١].

وكان أبرز تلك المفاهيم التي تبلورت بفعل الحرب هو مفهوم السلام، وعلاقته بمبدأ القوة. فقد حدد موشي طابنكين، من قادة حزب مباي، في العام ١٩٦٨، المفهوم الجديد للسلام بالقول: «ان السلام الحقيقي معناه استيطان المناطق (المحتلة)، سواء وافق العرب أم لم يوافقوا، تماماً كما حدث سابقاً... واذا كان الاستيطان يحول دون السلام، فان مجرد وجودنا يحول دون السلام»[٣٢].

أمّا وزير المواصلات الأسبق أحد زعماء حزب العمل، موشي كارمل، فتحدث عن النقاش الذي كان يدور في اسرائيل حول مستقبل المناطق المحتلة. قال: «ان هذا النقاش يمنحنا القوة. فبفضل هذا النقاش تشكل رأي موحّد وقوي يقول: ان القدس ومنطقة عتسيوت (في الضفة الغربية)، والجولان، وغزة، يجب عدم ارجاعها»[٣٣].

وفي مجتمع يدين بكل منجزاته للقوة، تصبح القوة ذاتها محور الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ويبدو السلام وكأنه نقيض للقوة، أو كابح لاستخدامها، بينما تبدو الحرب وكأنها المفتاح السحري لكل الأبواب؛ ولذلك، يتمّ الاعلاء من وزن مؤسسة الحرب وأهميتها في الحياة العامة، الى درجة اضفاء هالة من القداسة عليها. قال بن ـ غوريون: «ان خير مفسّر ومعلّق على التوراة هو الجيش. فهو الذي يساعد الشعب على الاستيطان على ضفاف الاردن، مفسّراً بذلك، ومحققاً، كلمات أنبياء العهد القديم». وقال، في مناسبة أخرى: «ان موسى، أعظم انبيائنا، هو أول قائد عسكري في تاريخ أمّتنا». وقال بيريتشيفيسكي: «ان التوراة والسيف أُنزلا علينا من السماء»[٣٤].

ان حقيقة كون الجيش الاسرائيلي هو مؤسسة «الاجماع الوطني» في اسرائيل، ومحور الحياة الاجتماعية، ترجع الى دوره الوظيفي الخطير، والى مستوى تغلغل المؤسسة الأمنية في الحياة العامة، بحيث يصعب الفصل بين الجيش والمجتمع. كتب الكاتب الاسرائيلي عاموس بيرلوتر: «ان الجيش لم يتكوّن ليصبح في الموقع الجانبي من تجربة الأمة، أو الوقوف على هامشها، وانما تكوّن ليصبح في مركز القلب منها. لقد صنع الجيش الأمة، وجعلها حقيقة قائمة... وتصبح قضية عدم الفصل بين جيش الدفاع وبين مجتمعه على درجة كافية من الوضوح، عندما تظهر الأزمة الحاسمة، حيث يعني تدمير احدى الوسيلتين تدميراً للوسيلة الثانية، بمعنى ان تدمير الجيش انما يعني زوال اسرائيل، والعكس بالعكس»[٣٥].

فالمؤسسة العسكرية الاسرائيلية هي ممرّ حتمي لجميع أفراد المجتمع، وهي مصدر اعتزاز للفرد بمقاييس المجتمع الاسرائيلي، حيث تناط بهذه المؤسسة مهمة صوغ التجربة الاسرائيلية بكاملها، وليس مجرد حماية هذه التجربة. واذا كانت القوة هي ركيزة أساسية في معادلة الوجود والتطور بالنسبة الى اسرائيل، فان المؤسسة العسكرية هي التجسيد الحي لهذه القوة. وكلّما اجتازت هذه المؤسسة اختبارات الصراع بنجاح، ازدادت ثقة الفرد الاسرائيلي وارتباطه النفسي فيها، باعتبار انها الجهة الوحيدة القادرة على اشباع حاجته الى الأمان، واحساسه بالاستعلاء على الاعداء الخارجين.

ويترتب على جملة الحقائق السابقة ان تصبح القوة غاية بحد ذاتها، لتحتل موقع القيم المطلقة (الخير، والحق، والعدل، الخ) في سلّم القيم الفردي، والجماعي. فتصبح القوة بديلاً من الحق، ومن العدل. فالقوة، وليس الحق، هي مصدر الوجود والاستمرار في الوعي الفردي، والجماعي، عند جمهور الاسرائيليين. واذا كان من الصعب اقناع شخص ما بأن وجوده واستمراره، بكيفية معينة،

هما نقيض للحق، فمن اليسير ان يقنع المرء نفسه بأن وجوده واستمراره بتلك الكيفية هما الحق عينه. واشار الكاتب الاسرائيلي، يورام بيرى، الى ان اليمين الراديكالي في اسرائيل قد طوّر مفهوم جابوتينسكي وبيغن حول الحق والقوة، والذي يتلخص في عبارة «ان الحق التاريخي لا يتجسد كقوة، وانما القوة هي أساس الحقوق»؛ وان اليمين الاسرائيلي الجديد، وعلى لسان ممثله الأهم، أريئيل شارون، يتبنّى، حالياً، مقولة «الحق للقوة»[٣٦]. ولا تنحصر هذه المقولة باليمين المتطرف فحسب، بل بالقطاع الأوسع من الجمهور الاسرائيلي. فالتجربة التاريخية للقوى السياسية الاسرائيلية برهنت على ان ما يميز اليمين عن الوسط الواسع في اسرائيل، هو ان اليمين يتحدث بصوت مرتفع حول القضايا عينها التي يفكر فيها الوسط، ولكنه لا يجهر بها.

وتطرق الكاتب الاسرائيلي، عاموس ايلون، من موقع نقدي، الى الدور التربوي، الديني والعلماني، الذي عمل على تنمية نزعة تقديس القوة، وعن نتائج ذلك، فكتب: «لقد نمت، هنا، خلال سنوات، ايديولوجيا طوباوية كاذبة، اشاعها حاخامون مشهورون قدّسوا العنف، حتى ان أحدهم أشاد بـ ' فريضة ابادة شعب ' ... وفي موازاة ذلك، أُشيعت، هنا، خلال سنوات، رواية غيبية تاريخية، بحسبها ان أبطال اتسل وليحي هم الذين اقاموا اسرائيل بقنابلهم. حتى انهم هزموا، بهذه الطريقة، الامبراطورية البريطانية العظيمة». وخلص ايلون الى «ان الدمج القاتل بين النزعة الانسانية اليهودية وبين نزعة القوة السطحية تمخّضت عن ثمار متوقعة»[٣٧].

وبالمحصلة، فاذا كان سعي الشعوب والدول الى تحقيق السلام ينطلق من اعتباره ضماناً للأمن والتطور، فان القوة تحتل، في الثقافة السياسية الاسرائيلية، مكانة السلام، تقريباً، ضمن معادلة الوجود والتطور الاسرائيلي. وقد أكد وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، موشي ارنس، هذا التصور الاسرائيلي، عندما قال، في العام ١٩٨٣: «ان وجودنا مرتبط باستعدادنا وقدرتنا على شن الحرب، التي تعتبر بمثابة عقد التأمين الخاص بنا»[٣٨].

الأمن أولاً

استخدمت اسرائيل، منذ البداية، مصطلح الأمن بضاعة معدّة للتصدير الخارجي. فالأعراف والقوانين السائدة، على صعيد العلاقات الدولية المعاصرة، لم تعد تتقبل، بعد الحرب العالمية الثانية، الاستخدام الكيفي للقوة، وخاصة الاستخدام العدواني، الذي يهدف الى التوسع والسيطرة على حساب الشعوب الأخرى. غير ان هذه الأعراف والقوانين الدولية تمنح كل دولة الحق في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي، وبالسبل المناسبة، لرد ذلك العدوان. والأمن، بمفهومه العام، هو حاجة انسانية، تتمثل في انتفاء عوامل تهديد الذات، أو الجماعة، سواء من الداخل أم من الخارج.

وقد وجدت اسرائيل في المفهوم العام للأمن ذريعة تبرّر، من خلالها، ممارسة سياسة القوة والتوسّع على حساب العرب. وكان عليها، خلافاً لكل الشواهد التاريخية، ان تقنع المجتمع الدولي بأنها مهددة على الدوام بالعدوان الخارجي، وانها مضطرة، دفاعاً عن نفسها، الى خوض صراع مستمر ضد محيطها العربي، والى رفض كل فرص السلام التي تنطوي على تراجع اسرائيل عن بعض مكاسب حروبها ضد العرب.

غير ان اسرائيل لم تكتف بالمفهوم العام للأمن، بل ضخّمت محتواه الى الحدّ الذي أصبح فيه الأمن رديفاً للوجود ذاته، وبحيث أصبح أي تهديد لأمن اسرائيل يعني تهديد وجودها بالكامل. ذكر بن ـ غوريون، في مقدمة الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٠، محدداً خصوصية

مفهـوم الأمن الاسرائيلي: «يجب ان لا ننسى، ولو للحظة واحدة، ان مشكلة أمن اسرائيل تختلف، اختلافاً تاماً، عن مشكلة أي بلد آخر؛ فانها ليست مشكلة حدود، أو سيادة، بل مشكلة بقاء مادي بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة؛ ثمّ انها مسألة بقاء، لا للشعب اليهودي في اسرائيل وحده، بل للشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم»(٣٩).

وعلى نقيض منطلقات التحدث عن القوة الاسرائيلية، فان التحدث عن الأمن يتمّ بقلب الصورة تمـاماً. فاسرائيل التي تحتاج ـ في خطابها السياسي الخارجي ـ الى الأمن، هي اسرائيل المهددة، والمحاطة بعشرات الملايين من العرب المعادين، الذين يتحيّنون الفرصة الملائمة للانقضاض عليها، وابادة سكانها، والغائها عن خارطة المنطقة. وليس الهجوم العربي الشامل، فقط، هو الذي يهدد وجود اسرائيل، بل ان ما هو أقل من ذلك بكثير يمكن لاسرائيل ان تعتبره تهديداً شاملاً لوجودها.

ففي العام ١٩٤٩، وازاء اصرار الأمم المتحدة على عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم، أو التعويض عليهم، كان الرد الرسمي الاسرائيلي هو: «لا وجود للاجئين. هناك مقاتلون أرادوا اقتلاعنا من الجذور... أنُعيد اللاجئين لكي يبيدوننا مرة أخرى؟»(٤٠). وعندما طلب الرئيس الأميركي، ترومان، من اسرائيـل الالتزام بقرار الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين، كان الرد الاسرائيلي: «ان القانون الدولي لا يفرض علينا الانتحار»(٤١).

واعتبرت القيادة الاسرائيلية، في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، ان عودتها الى حدود التقسيم تشكل تهديداً لأمنها، وبالتالي، لوجودها، وان خطوط الهدنة تشكل حدوداً ملائمة لأمن اسرائيل. غير ان هذا المـوقف سرعـان ما تغـيّر بعـد حرب حزيـران (يونيـو) ١٩٦٧، بعد ان احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية، وقطاع غزة، وهضبة الجولان، وصحراء سيناء. فقد بدأ الحديث، عقب الحرب، عن حدود الاحتلال الجديد، باعتبارها الحدود الملائمة لأمن اسرائيل. وساق الصهيونيون العديد من الشواهد والبراهين على ان الحدود السابقة لم تكن ملائمة للدفاع عن اسرائيل، وأنها كانت تشكل اغراء دائماً للعرب، ليشنّوا على اسرائيل حرب ابادة شاملة. غير ان كل ما ساقه الصهيونيون من شواهد وبراهين لا يتعلق بقيام العرب، فعلاً، بشنّ مثل تلك الحرب؛ بل، بامكان قيامهم بذلك، لو امتلكوا القوة والرغبة.

وهكذا، فان اسرائيل تشتق من مفهوم الأمن مصطلحاً أكثر ضبابية وتضليلاً، وهو مفهوم الحدود الآمنة، حيث يرتكز هذا المصطلح على تقديرات محض جيو ـ استراتيجية اسرائيلية، تبدو وكأنها مجمـوعـة سيناريوهات لحروب وشيكة الوقوع. فيتمّ تصور هجوم عربي شامل يستهدف اجتياح اسرائيل بالكامل، ممّا يتطلب تصور خطوط الانذار والدفاع الاسرائيلية، المطلوبة لصد ذلك الهجوم المتوهّم. ولأن اسرائيل تحتكر حق تصور هذه الحدود، فان الأمر يصبح رهناً لاعتباراتها الذاتية، حيث تمنح اسرائيل نفسها حق رسم حدودها مع الدول العربية المجاورة. وبالطبع، فان كل هذه الحدود المتصورة تقع داخل الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧.

وبصورة عامة، فان مفهوم الأمن الاسرائيلي ينهض على الاعتبارات التالية:

- لا تقبـل اسرائيل أية ضمانات دولية، سواء من قبل الأمم المتحدة أو من حليفها الولايات المتحدة، بديلاً من قوتها الذاتية، القائمة على امكاناتها العسكرية، واستمرار احتلالها لكل، أو لأجزاء من، الأراضي العربية المحتلة.
- ان اسرائيـل غير معنيّـة بأمن جيرانهـا، بل تنطلق من اعتبارات أمنها الذاتية، والتي تتمّ

على حساب أمن جاراتها. وعلى سبيل المثال، فان التمسك باستمرار احتلال اسرائيل لهضبة الجولان السورية يستند الى ذريعة ان ذلك ضروري لأمن اسرائيل، مع انه يشكل انتهاكاً واضحاً لأمن سوريا. فالهضبة أقرب الى دمشق منها الى تل ـ أبيب.

○ لا تنظر اسرائيل الى السلام باعتباره ضماناً للأمن، بل ان ضمانها الوحيد هو قوتها العسكرية المتفوقة، والتي تشكل المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ جزءاً رئيساً منها. ولهذا، فهي ترفض، على العموم، مقايضة هذه المناطق بالسلام مع محيطها، وتفضل استمرار الوضع الراهن على السلام. وقد تعرض الرئيس الأسبق للمخابرات الاسرائيلية، يهوشفاط هركابي، الى قضية تعارض مفهوم الأمن الاسرائيلي مع السلام، عندما قال: «ان اسرائيل، نظراً الى طبيعة وضعها، تفضل الوجود في خطر على ان تقدم تنازلات تعرضها لخطر القضاء على وجودها»(٤٢). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي الحالي، اسحق رابين، أكثر وضوحاً في التعبير عن هذا الموقف، عندما قال، في أواخر العام الماضي، في أثناء جولة انتخابية: «اننا لن نعود الى حدود ١٩٦٧، حتى لو لم نحقق السلام»(٤٣).

○ اذا كان الأمن، بمعناه العام، يتطلب سلوكاً دفاعياً في أهدافه النهائية، بمعنى حماية الذات، فان السلوك الأمني الاسرائيلي هو سلوك هجومي عدواني، ينهض على تحطيم مرتكزات أمن الدول العربية المجاورة، ومنعها من تحقيق سيادتها الفعلية، حتى على أراضيها التي تقع خارج الاحتلال. فاسرائيل تعتبر ان امتلاك أي دولة عربية قريبة مستوى من القوة الكافية للدفاع عن نفسها هو ذريعة مناسبة لشن الحرب عليها. والحرب، في المنظور الاسرائيلي، «يجب ان لا تنحصر أهدافها في الحاق الهزيمة بالعدو؛ بل يجب ان تشمل، أيضاً، تدمير القاعدة العسكرية والاقتصادية للعرب تدميراً كلياً؛ كما يجب تقويض القوة البشرية المقاتلة بشكل مستمر، ومنهجي...»(٤٤).

واذا كان التوتر النفسي يخلق تماسكاً سلبياً بين أفراد القاعدة الجماهيرية في اسرائيل ازاء الخطر الخارجي، فان مفهوم الأمن يحقّق هدفين في منتهى الأهمية بالنسبة الى التجربة الاسرائيلية. فهو، من جهة، يوحّد القوى السياسية الرئيسة في اسرائيل، خاصة عندما ترتفع وتيرة التوتر الأمني الحقيقي عند الاعداد للحرب، أو في أثنائها، أو بعد شن حرب ناجحة؛ تحقيق مكتسبات على الأرض.

فقبل شن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، دخل معظم الأحزاب الرئيسة في حكومة التكتل الوطني بزعامة حزب العمل. واستمرت هذه الحكومة، بعد الحرب، من أجل الحفاظ على المكتسبات التي تحققت. وفي العام ١٩٦٨، اعترف رئيس كتلة جاحال في الكنيست، يوحنان بادر، بـ «ان المعارضة ليست ضرورية في الوقت الحاضر... ينبغي التخلي عن المعارضة، وعن ضمانات النظام الديموقراطي، عندما تتطلب ذلك مقتضيات الأمن»(٤٥). وهذا الموقف شبيه بموقف شمعون بيرس، الذي أعلنه عقب اندلاع حرب العام ١٩٨٢، عندما قال: «ان الشعب، بكامله، يجب ان يكون موحّداً؛ وان الاعتبارات الأمنية يجب ان تكون موجّهة لنا. ان المعارضة لا تعتقد بأن هذا وقت الخلافات. ومنذ لحظة العملية العسكرية انتهى النقاش»(٤٦). ومن جهة أخرى، فان الأمن يشكل أهمّ نقاط التقاطع بين الأهداف الواعية للنخبة السياسية الاسرائيلية، وبين الاحتياجات النفسية للقطاعات الواسعة من الجمهور الاسرائيلي، الذي يصعب عليه، في معظم الحالات، التمييز بين الأمن الحقيقي (الدفاعي)، والأمن المموّه (العدواني). فالتعبئة النفسية التي تمارسها القيادة الاسرائيلية على جمهورها هي واحدة، سواء في الدفاع أم في الهجوم، وأساسها هو التهويل بالمخاطر التي تتهدد الاسرائيليين، وبضرورة الخروج الى الحرب لدرء هذه المخاطر، ممّا يحقق أعلى مستويات الولاء للقيادة من قبل

الجمهور الاسرائيلي، الذي ينساق، في تلك الظروف الخاصة، وراء قيادته بلا تردد، أو مساءلة. وهي صفة تلازم المجتمعات الاستيطانية بصورة عامة.

صورة جامدة للعدو

تحتل صورة العدو حيّزاً واسعاً بين مكوّنات الثقافة السياسية الاسرائيلية. فعندما يكون الصراع هو محور الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وعندما يتم تضخيم هذا الصراع، وتصويره على انه صراع وجودي دائم، فان الثقافة السياسية، بل الثقافة على العموم، ترتكز على استقراء خصائص هذا العدو، واستنباط أشكال ادارة الصراع ضده، وتصور العلاقة المستقبلية معه، استناداً الى خصائص وطبيعة الصراع المحتدم في مواجهته.

وتتسع قائمة أعداء اسرائيل لتضمّ، الى جانب العرب، دولاً عظمى، مثل الاتحاد السوفياتي، ومجموعات دولية كبرى، مثل الدول الاسلامية. وليس شرطاً ان يكون جميع الأعداء، في التجربة الاسرائيلية، في حالة حرب فعلية مع اسرائيل، بل هم، كما تصورهم الأدبيات السياسية الاسرائيلية، أعداء محتملون. وتنبع اعتبارات اسرائيل في تحديد قائمة أعدائها من اعتبارات عقائدية، ومن اعتبارات الدور الوظيفي لاسرائيل كحامية لمصالح الغرب الرأسمالي، في مواجهة شعوب الشرق الأوسط. أمّا الأعداء الفعليون، فهم العرب، بصورة عامة، والفلسطينيون، على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من التفاوتات الطفيفة في تصنيف الأعداء العرب، بحيث يتمّ تقديم دولة، وتأخير أخرى، وفق مستوى انخراطها في الصراع، أو بعدها الجغرافي من ميدانه، الّا ان العرب، على العموم، ينظر اليهم، من المنظار الاسرائيلي، باعتبارهم كتلة واحدة، تتقاسم عناصرها جملة من الصفات المشتركة، ممّا يجعلهم عدواً «نموذجياً» لاسرائيل.

ان صفات العربي، كنقيض في صراع وجودي، تستمد، بمجموعها، من صورة الصراع، كما هي مجسّدة، في العقل الاسرائيلي، وهي صفات ثابتة ثبات الصراع ذاته. غير ان نظرة سريعة الى مكوّنات الفكرة الصهيونية تضع المرء قبالة عدد لا يحصى من الشواهد على ان معظم صفات العربي ـ كعدو نموذجي ـ سابقة للصراع ذاته. فمنذ البداية، أقدمت الحركة الصهيونية على محاولة تغييب الفلسطيني، وجودياً، من صورة الصراع («أرض بلا شعب»)، مع وصم المحيط العربي بصفة أساسية هي البدائية، باعتبارها ينبوعاً لمجموع الصفات التي ألصقت بالعربي فيما بعد. ومع نشوب الصراع، بأشكاله المتباينة، على أرض فلسطين، أصبحت البدائية صفة لكل العرب، بمن فيهم الفلسطينيون.

واذا كان التخلّف صفة نسبية (أقل، أو أكثر، تخلفاً)، فان البدائية ـ وخاصة في الثقافة السياسية الاسرائيلية ـ هي صفة مطلقة، وتنطوي على دلالات الهمجية، كنقيض للحضارة ومجموعة المثاليات التي توجه السلوك الانساني، الفردي والجماعي. وهذه الصورة هي أشبه ما تكون بالصورة التي رسمها العقل الاستعماري الغربي، في القرون الماضية، لشعوب افريقيا وآسيا وأميركا، حيث كان وصف شعب من الشعوب بالبدائية يعني تجريده من كل الصفات الانسانية، ويشكل مبرّراً أخلاقياً مقبولاً لاستعماره، واستغلاله، وربما لابادته. وأجرى الكاتب الاسرائيلي، اولك نيتسر، مقارنة بين مفهوم العدو في الثقافة السياسية الغربية، وبين مثيله في الثقافة السياسية الاسرائيلية، من خلال رصد سلوك المستوطنين اليهود تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة، عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، فكتب: «وبناء على المفهوم الآخر [الاسرائيلي] الاستبدادي، فان العدو ليس آدمياً،

ولا يتمتع بحقوق انسانية. ان الفصل بين المحارب والسكان غير المحاربين ليس عنصراً أساسياً في هذا المفهوم، ذلك لأنه عنصري في جوهره. وبناء عليه، فان الذمّ والاتهام يشملان الشعب بكامله. والعقاب تغذيه مشاعر الكراهية والانتقام، من دون وازع أو قانون، بما في ذلك التطلع الى عقاب غير قانوني، ووحشي، وبأقصى الحدود»(٤٧).

ان اجمالي الصفات التي يلصقها العقل الاسرائيلي بالعدو العربي هي نقيض الصورة التي يرسمها الاسرائيلي لنفسه، حتى لو لم تكن موجودة فعلاً. فالعربي، في العقل الاسرائيلي، شرّير بطبعه، ولا يمكن تغيير موقفه من اسرائيل التي يحقد عليها حقداً دينياً وقومياً وثقافياً، والتي ينظر بحسد الى منجزاتها، وتطورها. والعربي «غدّار»، لا يمكن الوثوق به. ولا يمكن ان يفي بوعوده، أو تعهداته. وهو لا يفهم غير لغة القوة، ولا يمكن التعامل معه الّا من خلال فرض الأمر الواقع عليه؛ فهو لن يسالم اسرائيل، أو يسلّم بوجودها، الّا مرغماً. وبصورة عامة، فالعرب، كما ترتسم صورتهم في العقل الاسرائيلي، متخلفون، والديموقراطية شيء غريب بالنسبة اليهم.

وتبذل مؤسسة الحكم الاسرائيلية، عبر دوائرها واداراتها المتعددة، جهوداً مركزة، ومنظمة، لترسيخ هذه الصورة للعربي في العقل الاسرائيلي. ويبرز، بشكل خاص، دور المؤسسات التربوية، والتعليمية، والعسكرية، والاعلامية، في مجال تزييف الوعي الاسرائيلي تجاه حقيقة الانسان العربي، حيث ترمي هذه الجهود الى تحقيق جملة أهداف، أهمها:

○ تبرير الذات. فالاسرائيلي، عبر محاكمة عقلية ـ أخلاقية طبيعية، سيجد نفسه مجرد مستعمر غاز، بنى كل منجزاته وأمجاده على حساب شعب آخر، مسبباً له قدراً هائلاً من المعاناة والالام المستمرة منذ بداية المشروع الصهيوني، الأمر الذي ينسف الأساس الأخلاقي للمشروع الصهيوني برمّته. ولكن اذا بنيت هذه المحاكمة على أساس ان الشعب الآخر هو عدو يحمل كل الصفات السلبية المنفّرة، فان الاسرائيلي يخرج من هذه المحاكمة منتصراً، باعتباره «صاحب حق، ورسول حضارة، وفارساً عصرياً، في مواجهة الهمجية والشر».

○ خلق حاجز نفسي بين اليهودي والعربي يقوم على الكراهية وعدم الثقة، والتحفز الدائم، والرفض المتبادل، باعتباره شرطاً لازماً لاستمرار حالة التوتر الداخلي، ومبرراً لمواصلة الصراع ضد المحيط، حيث يتمّ الدمج بين الوظيفة الاستعمارية لاسرائيل، وبين العداء النفسي للعرب، ممّا يخلق انسجاماً كبيراً بين وظيفة اسرائيل، المتجسدة في وعي نخبتها الحاكمة، وبين الميول النفسية غير الواعية لدى غالبية الجمهور الاسرائيلي. وتقوم اسرائيل بتدعيم هذا الحاجز النفسي على جانبي حدود فلسطين المحتلة. فالتعبئة الداخلية المستمرة تصنع مثل هذا الحاجز داخل نفسية الاسرائيلي؛ بينما تعمل السياسات الاسرائيلية العدوانية تجاه الفلسطينيين، في الداخل والخارج، وتجاه المحيط العربي، على تعميق الرفض الشعبي العربي للكيان الصهيوني.

○ التصدي لبعض التوجهات السلمية الاسرائيلية، المغايرة للمزاج الشعبي السائد، والمعترضة على السياسة العامة للنخبة الحاكمة، ازاء موضوعة السلام مع الفلسطينيين والمحيط العربي. فالاصوات الاسرائيلية التي ترتفع، بين فترة وأخرى، للمطالبة بوضع حد للعداء الأزلي تجاه الفلسطينيين والمحيط العربي، يتمّ اسكاتها، في العادة، باشهار صورة العدو النموذجي في وجهها، واتهامها بالخيانة الوطنية، انطلاقاً من انها تدعو الى التصالح مع العدو التاريخي، الذي يسعى الى ابادة الاسرائيليين.

ولأن الصراع، بمجمله، يوضع، في التجربة الاسرائيلية، خارج اطاره التاريخي، فان صورة العربي، كذلك، هي صورة ثابتة، غير قابلة للتغيّر، أو التطور؛ فصفاته السابقة ملازمة لوجوده؛ واذا حدث أي تطور فيها، فنحو الأسوأ. فالفلسطيني، مثلاً، باعتباره النقيض الموضوعي للاسرائيلي، وانطلاقاً من انخراطه في الصراع بصورة أعمق، تزداد ملامحه السلبية نفوراً، وتضفى عليه صفات يكاد يختص بها، كوصفه بأنه «ارهابي»، وبأنه «يمارس القتل بصورة فطرية، اشباعاً لغريزة العدوان». ان جمود صورة العدو العربي يعني ثبات أسس الثقافة السياسية الاسرائيلية. كتب الكاتب الاسرائيلي تسفي كاسيه: «ان الصورة التي يرسمها الاسرائيلي العادي للعالم، نجد فيها مكان العربي ثابتاً، الى درجة أن زيارة [انور] السادات للقدس، أيضاً، لم تنجح في زحزحته. وهكذا يختلط علينا الواقع»(٤٨).

وتبدي النخبة الحاكمة في اسرائيل ذعراً حقيقياً من امكان تحرر العقل الاسرائيلي من شبح العدو العربي، أو مجرد حدوث تغيّر نسبي في صورته، ممّا يعني حدوث انهيارات خطيرة في مجمل سلّم القيم والمثاليات التي تشكل ليس مجرد الثقافة السياسية السائدة راهناً، بل أسس الأيديولوجيا الصهيونية ذاتها، وما ينبثق منها من سياسات تجاه العرب. وعلى سبيل المثال، فان صورة منظمة التحرير الفلسطينية التي تمّ رسمها وتعميمها على الجمهور الاسرائيلي، هي صورة «عصابة من القتلة هدفها تدمير اسرائيل». وعلى الرغم من مفارقة هذه الصورة للواقع، فان النخبة السياسية ما زالت تتعامل، داخلياً وخارجياً، مع هذه الصورة المتوهّمة. وقد نشرت صحيفة «دافار» الاسرائيلية، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، خبراً مفاده «ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يتجاهل، منذ العام ١٩٨٦، تقارير شعبة الاستخبارات الاسرائيلية حول الاعتدال من جانب م.ت.ف. فقد كشفت مجلة اميركية، نقلاً عن ضابط كبير في سلاح الاستخبارات الاسرائيلي، قوله، انه، منذ العام ١٩٨٦، أعدت الاستخبارات العسكرية عدة تقارير سرية جداً، عارضت الموقف الرسمي للحكومة، والقائل ان اعتدال م.ت.ف. هو حيلة اضافية من جانب المنظمة التي تهدف الى تدمير اسرائيل. وكشف الضابط الاسرائيلي، ان هذه التقارير، التي جاء فيها ان م.ت.ف. مستعدة للحل المتعلق باقامة دولتين منفصلتين، تمّ رفضهما، بغضب، من جانب الحكومة»(٤٩).

وفي مواجهة الحديث داخل بعض الاوساط الاسرائيلية عن نزوع م.ت.ف. الى التسوية السياسية، ومن أجل الحفاظ على الحضور الدائم لصورة العدو العربي، بدأت النخبة الحاكمة في اسرائيل حملة تعبئة داخلية، وخارجية، منظّمة، للتشكيك في نوايا م.ت.ف. السلمية. ولشد الانتباه الى المخاطر الجديدة التي يمثلها الوضع العربي الراهن، كالحديث عن احتمالات قيام سوريا بشن حرب جديدة، وما تملكه من أسلحة كيميائية يمكن ان تضرب العمق الاسرائيلي، باشر جهاز الدفاع الاسرائيلي، مؤخراً، بتوزيع كمّامات الغاز على الاسرائيليين، بمن فيهم سكان تل ـ أبيب وبئر السبع. وكذلك الحديث عن الصواريخ بعيدة المدى التي تملكها العربية السعودية. وأيضاً المخاطر التي يمكن ان يتمخض عنها توقف الحرب العراقية ـ الايرانية، واحتمالات تدخل العراق في أي حرب مقبلة ضد اسرائيل، الخ. وكل هذه الدعاوى انما تهدف الى تثبيت الحضور الدائم لصورة العدو في العقل الاسرائيلي.

ان حصيلة الجهد التاريخي للنخبة الحاكمة في مجال استحضار، وتثبيت، صورة العربي، كعدو نموذجي في العقل الاسرائيلي، يمكن ان يقف المرء على بعض جوانبها، عبر استعراض بعض

استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي التي تعكس رؤية الاسرائيلي الى العربي، وموقفه منه.

فاذا نظر المرء الى الفلسطينيين في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧، باعتبارهم «عينة» قريبة وملموسة للعربي، فان موقف الاسرائيلي ازاء هذه العينة يشير الى ما يلي، وفقاً لاستطلاعات الرأي العام الاسرائيلي التي أجريت خلال السنوات القليلة الماضية:

○ في العام ١٩٨٤، أعلن أكثر من نصف الجمهور الاسرائيلي (٥٣ بالمئة) أنهم يرفضون السكن المشترك مع العرب[٥٠]؛ و أعلن ٦٥ بالمئة من الاسرائيليين انه لا يمكن الوثوق بأغلبية العرب في اسرائيل؛ ودعا ٦٠ بالمئة الى تعزيز الاشراف عليهم من قبل أجهزة الدولة[٥١].

○ في العام ١٩٨٥، وافق ٦٦ بالمئة من الاسرائيليين على فرض عقوبة الاعدام على الفدائيين الفلسطينيين الذين يتمّ القاء القبض عليهم؛ بينما أعلن ٦٠ بالمئة منهم عن تأييدهم لاصدار عفو عام عن أعضاء المنظمات الارهابية اليهودية، الذين ارتكبوا عمليات قتل منظمة ضد الفلسطينيين[٥٢]؛ وأعرب ٦٠ بالمئة من الشبان الاسرائيليين عن اعتقادهم بأن الفلسطينيين، في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، لا يستحقون المساواة في الحقوق[٥٣].

○ في العام ١٩٨٦، أعرب ٩٢ بالمئة من الشبيبة اليهودية، ان لليهود حقاً كاملاً في كل فلسطين؛ بينما اعتقد ٢٨ بالمئة منهم بأن للعرب حقوقاً ضئيلة في فلسطين[٥٤].

○ في العام ١٩٨٧، اعتبر ٥٨ بالمئة من الشبان الاسرائيليين ان الفلسطينيين، في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، يتمتعون بحقوق أكثر من اللازم، وينبغي تقليصها؛ كما تبين ان ٥٣ بالمئة من الشبان الاسرائيليين يعارضون منح العرب حقوقاً متساوية في الاقتراع للكنيست، كما يعارضون منحهم حرية التعبير[٥٥].

○ في العام ١٩٨٨، أيّد ٤٦ بالمئة من الاسرائيليين سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ بينما اعتبر ٤٠ بالمئة من الاسرائيليين ان هذه السياسة ليّنة جداً، وطالبوا بتشديد القمع الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين؛ أما الذين اعتبروا ان تلك السياسة قاسية، فلم يزيدوا على سبعة بالمئة من الاسرائيليين[٥٦].

ان جملة الاستطلاعات السابقة لا تعكس رؤية الاسرائيليين الى الفلسطينيين ومزاجهم العام نحوهم فقط، بل تكشف ما وصلت اليه عملية تشويه، وتزييف، الوعي الاسرائيلي تجاه الانسان الفلسطيني، خاصة، والعربي، على وجه العموم، الأمر الذي يجعل فكرة معايشة العربي، أو مسالمته، ترتطم بركام ضخم من الرواسب النفسية، والفكرية، المغلوطة حول حقيقة الانسان العربي. ويزداد حراك هذه الرواسب داخل النفسية والعقلية الاسرائيليتين كلما لاحت في الأفق فرصة لتحقيق السلام. كتب الكاتب الاسرائيلي، اولك نيتسر، مصوراً سلوك المستوطنين اليهود ومؤيديهم عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية: «... لقد عرضوا شريكنا المحتمل للمفاوضات حول السلام بصورة قاتل بشع، موشّح بالسكاكين والقنابل والفؤوس»[٥٧].

السلام؛ فائض علاقة

يبدو السلام، في الثقافة السياسية الاسرائيلية، أشبه ما يكون بالعجلة الخامسة (الاحتياطية) في السيارة، التي ينساها السائق طالما ظلت الأمور تسير على ما يرام؛ ولا يتذكره الّا في الدروب الوعرة؛ ولا يلجأ اليه، الّا مضطراً، عندما تسوء الأمور.

فأول ما يتطلبه السلام هو الرغبة في تحقيقه، انطلاقاً من الاحساس بالحاجة الى الانتماء الى المحيط الاقليمي، والتعايش معه بصورة ايجابية، وهو ما تفتقر اليه التجربة الاسرائيلية. فمنذ البداية، تصوّر هرتسل ان دولة اليهود ستكون «حصن الحضارة في وجه الهمجية»، مصادراً، بذلك، فكرة الانفتاح على المحيط، أو التعايش معه. وفي مطلع الستينات، حدّد بن ـ غوريون انتماء اسرائيل، عندما قال: «ان اسرائيل هي جزء من الشرق الأوسط، من حيث العامل الجغرافي فقط، وهو، في جوهره، عامل جامد؛ أمّا من حيث العوامل المصيرية الحاسمة، مثل الطاقات الحركية والابداعية والانمائية، فان اسرائيل جزء من اليهودية العالمية. ومن هذه اليهودية العالمية، تستمد اسرائيل بأسها، ووسائل صياغة الأمة وتطورها. بقوة اليهودية العالمية ايّاها، سوف نبني اسرائيل مراراً وتكراراً»(٥٨).

أمّا شكل العلاقة مع المحيط، فقد أشار اليه وزير الخارجية الاسرائيلية الأسبق، أبا ايبن، عندما قال: «ان أمل اسرائيل هو في ان تصبح الولايات المتحدة الصغرى. نحن لا نريد ان تكون لنا علاقات مع الشرق الأوسط، على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان؛ ولكننا نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة الاميركية مع بلدان اميركا اللاتينية، من حيث التعامل الاقتصادي، مع ملاحظة الفوارق التاريخية، والثقافية، واللغوية. ونريد، أيضاً، المحافظة على طابعنا الغربي»(٥٩).

ولا شك في ان هذه الرؤية، التي تقوم على رفض المحيط والاستعلاء عليه، لا يمكن لها ان تشكل حافزاً لصنع السلام، أو التعايش البنّاء مع المحيط العربي. وقد أدت النجاحات المتتالية لاسرائيل، في مجال اختبار القوة، الى تنامي الثقة بالقوة الذاتية، الى حد الاستغناء عن فكرة التصالح مع المحيط. وصور الكاتب الاسرائيلي، توم سيغف، رؤية الحكومة الاسرائيلية الأولى الى السلام مع العرب في العام ١٩٤٩، فكتب: «... وما لبثت ان تبلورت مدرسة فكرية في وزارة الخارجية، اعتقدت بأن السلام غير مجد. وروى وزير الخارجية، شاريت، لأعضاء كتلة مباي في الكنيست، ان ثمة اشخاصاً في أسرة وزارة الخارجية يتمتعون بتفكير أصيل، وهم يساهمون، مساهمة مهمة، في تكوين التفكير الجماعي في الوزارة، ويميلون الى الاكتفاء باتفاقيات الهدنة»(٦٠).

وترى غالبية الاسرائيليين، اليوم، ان السلام ليس ضرورياً. فما دامت اسرائيل تملك من القوة ما يحقق لها الأمن والاحتفاظ بمكاسب الحروب السابقة، فان السلام يبدو نوعاً من الترف السياسي، الذي لا يستحق دفع أي ثمن مقابل تحقيقه، وخاصة عندما يكون هذا الثمن يتضمّن الانسحاب من مناطق جغرافية واسعة، يعتبرها معظم الاسرائيليين جزءاً من «أرض الآباء والأجداد»، وضماناً للأمن. أما النخبة الاسرائيلية الحاكمة، فغالبيتها ترى، في السلام، عملية مكلفة، لا تتطلب فقط التخلي عن جزء من الأراضي المحتلة، بل وتمنع اكتمال المشروع الصهيوني، وتضرّ بالوظيفة المنوطة به لصالح الامبريالية، والتي يتعيّش عليها؛ كما تنطوي على احتمالات تفجر الصراعات الداخلية الكامنة داخل المجتمع الاسرائيلي.

وفي الحقيقة، فان قطاعاً واسعاً من الاسرائيليين يرفض السلام، لأنه لا يعرفه. فمنذ بداية الغزوة الاستيطانية الصهيونية لفلسطين وهي تعيش حالة صراع مستمر، بوتائر مختلفة، الى درجة ان حالة الصراع أصبحت هي الوضعية الطبيعية التي كيّف الاسرائيلي نفسيته وقدراته وفقها. وأصبح السلام، بالاضافة الى غموضه وغرابته، وضعية شاذة تتطلب تكيّفاً مغايراً. واذا كانت حالة الصراع خضعت للاختبار، وتمخضت عن نتائج ايجابية من المنظور الاسرائيلي، فان السلام يمثل وضعاً معاكساً، ينطوي على تنازل عن المكتسبات التي تحققت من خلال الصراع. وقدم الكاتب

الاسرائيلي، أورى أفنيري، لوحة معبّرة عن صورة السلام في العقل الاسرائيلي، حيث روى: «ألقيتُ محاضرة في كيبوتس تحدثت فيها عن السلام، وعن اسرائيل مندمجة في شرق أوسط متحدّ ومزدهر، تكرس مواردها لانشاء صناعة تقنية بالغة التطور بدلاً من الحرب.

«وأنصت أبنـاء الكيبوتس بأدب، وانتباه، وتشكك؛ اذ كل ما قلته كان أشبه بالخيال العلمي بالنسبـة اليهم. فعندهم، الحرب هي الحالة الطبيعية للأشياء. وهم يعرفون ما يصنعون من أجل الحرب؛ فالكفاح لا يخيفهم. غير ان السلام شيء آخر، أبعد من مدى رؤيتهم، وشيء محيّر، بل لعلّه مخيف، شأنه شأن أي شيء مجهول.

«وعندما حان وقت الاسئلة، وقف أحد أبناء الكيبوتس، والذي بدا أشبه ما يكون بقائد دبابة من ضباط الاحتياط، ووجّه الي سؤالاً عملياً مباشراً، فقال: تريدنا ان نتخلى عن الكثير من الأراضي، وعن ثروة سينـاء النفطية، وعن العمق الاستراتيجي، وعن أشياء أخرى؟ فما الذي سنحصل عليه في المقابل، قصاصة ورق؟»[٦١].

السلام وعجز القوة

ان كساد فكرة السلام، في الثقافة السياسية الاسرائيلية، ناجم عن حقيقتين: انتفاء الرغبة، من جهة، وانتفاء الحاجة، من جهة أخرى. فالاسرائيلي ليس راغباً في التصالح مع، والاندماج في، محيط يراه بدائياً، ويسقط عليه كل الصفات السلبية، باعتباره عدواً نموذجياً. كما ان الاندماج في الشرق الأوسط «المتخلّف»، لن يتمّ الاّ على حساب الانتماء الى الغرب «المتحضر» الذي يرى الاسرائيلي نفسه جزءاً منه، وامتداداً له، وحامياً لمصالحه. كذلك، فان الاسرائيلي لا يشعر بالحاجة الى التصالح مع هذا المحيـط، ما دام قادراً على فرض نفسـه عليه بالقوة، وما دام هذا المحيط عاجزاً عن الحاق الأذى بالاسرائيلي، ممّا قد يضطر الاسرائيلي الى مصالحة محيطه، تفادياً للمخاطر المترتبة على الصراع معه.

وتـظل عناصر هذا الموقف السلبي من السلام ثابتة، بثبات معادلة القوة التي تشكل الركيزة الأساسية للثقافة السياسية الاسرائيلية، ممّا يعني ان أي تبدّل في عناصر معادلة القوة يمكن ان يؤدي الى تبدّل مواز في الموقف الشعبي، والرسمي، الاسرائيلي من موضوعة السلام. ويمكن للمرء ان يجد العديد من الشواهد على ان رؤية الاسرائيليين الى أهمية السلام مع العرب، كانت، ولا تزال، نابعة من تقديرهم لموازين القوى بين العرب والاسرائيليين، وان حماس الاسرائيلي للسلام يتناسب، عكسياً، مع احساسه بالقوة.

فعقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ازدادت، بفعل نشوة النصر، النزعة اليمينية المتطرفة في اسرائيل، وطالب معظم القوى الشعبية والأحزاب السياسية بعدم الانسحاب من الأراضي التي احتُلت في الحرب. ولكن، وبعد أقل من ثلاثة أعوام على الحرب، وهي الفترة التي شهدت تصاعد نشاط المقاومة الفلسـطينيـة ونشـوب حرب الاستنـزاف على قنـاة السـويس، بدأ الرأي العـام الاسرائيلي يبدي استعدادات عالية للانسحاب من المناطق المحتلة، أو من معظمها، مقابل اتفاقية سلام مع العرب (السلام هنا يعني وقف الأعمال العسكرية). وفي آذار (مارس) ١٩٧٠، عبّر ٨٢ بالمئة من الاسرائيليين عن استعـدادهم للتنازل عن أراض محتلة، مقابل اتفاقية سلام[٦٢]. ولمعرفة سبب هذا التطور في الموقف الاسرائيلي من موضوعة السلام، يمكن العودة الى ما كتبه القائد السابق للمنطقة الوسطى، العميـد عوزي نركيس، العـام ١٩٦٧، عن الحـالة المعنوية لدى الاسرائيليين عقب تصاعد حرب الاستنزاف: «ان رقّاص المعنويات هو، بدون شك، أكبر مصيبة حلّت بنا بعد حرب الأيام الستة...

وما هو أخطر منها، هو تلك الآراء والهمسات حول ما اذا كنا نملك القوة الكافية لانزال هزيمة أخرى بالعدو، اذا ما حدثت مجابهة جديدة... لقد وصلت الأمور الى حدّ أن فئات عديدة من شعبنا أصبحت تحتاج الى حقن متواصل من مقوّي التشجيع المعنوي، حتى لا يصاب ايمانها بقوتنا العسكرية بهبوط مفاجيء، أو بنوبة قاتلة... ويبدو اننا بحاجة الى التأكيد الاسبوعي ان الفارق بين قوتنا وقوة العدو ما زال كما هو، لم يتبدل...»[٦٣].

وفي أعقاب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وعلى الرغم من ان تلك الحرب لم تحقق نتائج حاسمة لصالح العرب، الّا ان اسرائيل كانت تتخوّف من امكان تجددها، بما يعنيه ذلك من خسائر بشرية كبيرة. ولذلك، فقد وافقت اسرائيل، في مطلع العام ١٩٧٤، على اتفاقية فصل القوات مع مصر، وكان التبرير الذي قدّمته رئيسة الوزراء آنذاك، غولده مائير، في مجلس الوزراء، لقبول اسرائيل اتفاقية الفصل الأولى، «ان بديل الاتفاق مع مصر هو تجدد الحرب»[٦٤].

أمّا على الجبهة السورية، فقد تأخر توقيع اتفاقية الفصل حتى أيار (مايو) ١٩٧٤، حيث ان الرأي العام الاسرائيلي كان يجمع، تقريباً، على عدم الانسحاب من هضبة الجولان المحتلة. ولكن، بعد تجدد حرب الاستنزاف على الجبهة السورية، وتزايد الخسائر البشرية الاسرائيلية، حدث تغيّر درامي في موقف الجمهور الاسرائيلي من قضية الانسحاب من الهضبة. فبعد ان كانت نسبة الذين يوافقون على تنازلات جزئية في الهضبة لا تزيد على سبعة بالمئة بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) مباشرة، ارتفعت هذه النسبة الى ٤١,٢ بالمئة في أيار (مايو) ١٩٧٤[٦٥]. وكانت هذه النسبة مرشحة الى مزيد من الارتفاع، لو لم تسارع القيادة الاسرائيلية الى توقيع اتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية. وقد علّل وزير الخارجية الاسرائيلية، ابا ايبن، يومها، موافقة اسرائيل على الانسحاب من أجزاء من الهضبة بالقول: «لولا الاتفاق مع سوريا، لكانت اسرائيل معرّضة لتجدد الحرب، وتصاعدها»[٦٦].

لقد كشفت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ان معادلة القوة، التي كرّستها اسرائيل وحافظت عليها طوال ربع قرن، قابلة للتغيّر والاختلال لغير صالحها. ولعل هذا الاستنتاج كان أكثر خطورة، بالنسبة الى اسرائيل، من نتائج الحرب ذاتها. ولذلك، كان على اسرائيل ان تسارع الى اعادة صياغة معادلة القوة بالشكل الذي يضمن لها التفوق النسبي السابق لحرب تشرين الاول (اكتوبر). وكانت خيارات اسرائيل، في هذا المجال، محدودة للغاية. فهي، من جهة، غير قادرة، بقواها الذاتية، على استعادة معادلة القوة السابقة للحرب. وحتى اذا تمكّنت من تحقيق ذلك لفترة زمنية محدودة، فان المستقبل المنظور يمكن ان ينطوي على احتمالات خطيرة، من حيث قدرة العرب على كسر معادلة القوة التقليدية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن جهة أخرى، فان اعتبارات اسرائيل الذاتية تحول دون امكان التصالح مع المحيط العربي، بالتخلي عن الأراضي المحتلة، وعن الدور الوظيفي لاسرائيل في المنطقة. وكان الخيار الوحيد المتاح لاسرائيل، في تلك الحقبة التاريخية، هو السعي الى اخراج أكبر قوة عربية من ميدان الصراع، مع دفع الثمن المطلوب لقاء ذلك، ممّا يؤمن لاسرائيل استعادة معادلة القوة في مواجهة الأطراف العربية المتبقية في ميدان الصراع، مع ما يعنيه ذلك من احتفاظ اسرائيل ببقية مكتسبات الحروب السابقة، ومن قدرة واسعة على الحركة والمناورة، عسكرياً وسياسياً، في مجالها الحيوي الجديد.

وبالنتيجة، فان الاعتبارات التي أملت على اسرائيل توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مع

النظام المصري لم تكن اعتبارات سلام، بل اعتبارات حرب بالدرجة الأولى، فبعد تحييد القوة العسكرية المصرية، اعتبرت اسرائيل ان يدها أصبحت مطلقة الحركة في المنطقة، فشنّت سلسلة من الاعتداءات والحروب على محيطها العربي، بل وسّعت مجال عدوانها، بحيث امتد الى المفاعل النووي العراقي قرب بغداد، والى تونس؛ وأصبح موقفها من موضوعة السلام مع بقية المحيط العربي، ومع الشعب الفلسطيني، أكثر تعنّتاً وتصلباً.

ومن هنا، فان جملة التجارب التصالحية الجزئية السابقة، بدءاً من اتفاقية فصل القوات الأولى وحتى كامب ديفيد، كانت تجسّد، في واقع الأمر، لحظات انكسار معادلة القوة الاسرائيلية، أو اختلالها النسبي لغير صالح اسرائيل. ولهذا، فقد خطت اسرائيل نحوها مكرهة، لتفادي ما هو أسوأ منها، ولم تسع نحوها استجابة لتطلع اسرائيل الى تعايش سلمي مع المحيط العربي، أو اشباعاً لنزوع عام تجاه السلام، باعتباره هدفاً سامياً وقيمة انسانية مطلقة. فالقيم المطلقة لا تشغل حيزاً كبيراً في الثقافة السياسية الاسرائيلية؛ بل هي، على العموم، ثقافة براغماتية مبنيّة على المنافع والمصالح المباشرة. فالحقيقة لدى الاسرائيلي ـ كما ذكر الكاتب الاسرائيلي اولك نيتسر ـ هي «تلك التي تخدم مصالح الشعب، لا تلك التي توجّهه»[٦٧]؛ وكما ذكر الكاتب الاسرائيلي، يسرائيل هارل، «لقد أصبحت مشكلة الاسرائيليين انهم لا يؤمنون بأية حقيقة مطلقة؛ فهم ـ تقليداً للحضارة الغربية ـ يؤمنون بنسبة الحقيقة، وبأن لكل عملة وجهين»[٦٨].

وهكذا تتضح عبثية مخاطبة العقل الاسرائيلي، انطلاقاً من مجموعة القيم المطلقة، كالقول بضرورة تحقيق «العدالة» للشعب الفلسطيني، أو عدم «أحقية» احتلال أراضي الأخرين بالقوة، أو بضرورة «مساواة» العربي بالاسرائيلي من حيث الحقوق والواجبات، الخ.

فالسياق التاريخي للتجربة الاسرائيلية كان مجافياً، على الدوام، لمجموع القيم الانسانية المطلقة. وقد أفرزت التجربة الاسرائيلية بديلاً من مجموعة القيم المطلقة، وهي قيم نسبية مقيدة باليهودي والاسرائيلي على أساس عنصري. فالحق، مثلاً، هو حق اليهودي في «أرض الميعاد»، و«حق العودة»، وحق الجنسية المقصور على اليهودي، والذي يلغي حق الآخرين، حتى لو كانوا الاصحاب الحقيقيين والشرعيين للبلاد. لقد قال موشي دايان، ذات مرة، ان قضية الفلسطينيين عادلة شيئاً ما، «لأننا نزرع حقولهم أمام أعينهم»[٦٩]. غير ان استسلام دايان لتلك القيمية المطلقة (العدالة) كان يعني نسف أساسات المشروع الصهيوني برمّته. ولهذا، سرعان ما يهرب الاسرائيلي من أسر القيم المطلقة الى قيمه اليهودية الخاصة التي تبرر له وجوده وسلوكه تجاه الآخرين. ووجد مؤلفو كتاب «البنية الطبقية للمجتمع الاسرائيلي» ان مقولة كارل ماركس «ان شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن ان يكون هو نفسه حراً» تنطبق، تماماً، على التجربة الاسرائيلية. فعملية نزع ملكية السكان الأصليين، وممارسة الاضطهاد ضدهم، شكلت الشروط عينها اللازمة لظهور، واستمرار، المجتمع الاسرائيلي؛ وبالتالي، فان مجموعة قيم هذا المجتمع مستمدة من تجربة الاعتداء على حقوق الآخرين، وفرض الأمر الواقع عليهم.

نظرة مستقبلية

ان كل ما تقدم لا يلغي امكان استجابة اسرائيل لفرص السلام، ولكنه يعين حدود، وكيفية، هذه الاستجابة. فمعادلة القوة ستظل المحرك الأساسي للقوى الشعبية والنخبة الحاكمة باتجاه قبول،

أو رفض، فرص السلام المتاحة. ولعل مراقبة ما يجري بين القوى السياسية الاسرائيلية هذه الأيام يضفي مزيداً من الوضوح على طبيعة الاستجابة الاسرائيلية لامكانات السلام. فالقوى التي ترفض السلام، حالياً، تنطلق من ان الانسحاب من المناطق المحتلة سوف يخل بمعادلة القوة القائمة، وبالتالي يهدّد أمن اسرائيل، باعتبار ان هذه المناطق تشكل جزءاً أساسياً من مكوّنات القوة الاسرائيلية. فتجمّع الليكود، مثلاً، خاض حملته الانتخابية للكنيست الثاني عشر تحت شعار «ان الانسحاب [من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧] يشكل أكبر خطر على وجود اسرائيل»(٧٠).

أمّا القوى التي تدعو الى تسوية على أساس الانسحاب من جزء من الأراضي المحتلة (أراض مقابل السلام)، فانها ترى ان استمرار الوضع القائم ينطوي على احتمالات خطرة، حيث ان الوجود الفلسطيني الكثيف في الضفة والقطاع، والمرشح للتزايد الكبير في المستقبل، يشكل اخلالاً خطيراً بمعادلة القوة الاسرائيلية، التي يكون العامل الديمغرافي أحد أركانها الهامة، خاصة وان الزيادة السكانية الطبيعية المرتفعة لدى الفلسطينيين يقابلها معدّل زيادة منخفض لدى الاسرائيليين، وانخفاض كبير في وتائر الهجرة اليهودية. وعليه، فان حزب العمل الاسرائيلي، عندما يعلن تأييده لمبدأ الانسحاب الاقليمي، فانما ينطلق من رؤيته الى الخطر الذي يمثله الوجود السكاني الفلسطيني، ومن ضرورة التخلص من هذا الخطر بالانسحاب من المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ولو كانت المعطيات السكانية في فلسطين مختلفة، لاختلف، تبعاً لذلك، موقف حزب العمل من فكرة التسوية القائمة على الانسحاب من مناطق محتلة. وقد عبر وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، عن هذه الرؤية بقوله: «لو أننا كنا سبعة ملايين يهودي أمام مليوني عربي، لكنت عارضت ايجاد تسوية تقوم على مبدأ مناطق مقابل السلام. ولكن، بما ان الشعب اليهودي في الشتات لم يستجب للتحدي الصهيوني، فانني أؤيد حلاً وسطاً اقليمياً، الى حدّ اعادة ثلثي مناطق الضفة الغربية الى سيادة عربية، أي الى الاردن»(٧١).

ان القوى الاسرائيلية، الصهيونية والدينية، على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها، لا تعتبر السلام نهاية للصراع، بل مرحلة جديدة من مراحله. ولهذا، فهي لا تتوقف عند محتوى السلام، باعتبار ان تحقيقه يلغي، أو يقلل من، أهمية عناصر معادلة القوة. ولعل الجدل المحتدم في اسرائيل، منذ انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، يعكس بعض جوانب هذه الرؤية الى موضوعة السلام. لقد تشكل في اسرائيل، في آذار (مارس) ١٩٨٨، اطار عريض، ضمّ العشرات من كبار العسكريين الاحتياطيين، الذين أطلقوا على أنفسهم تسمية «مجلس السلام والأمن»، انطلقوا في تأييدهم للتسوية الاقليمية من «ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع يضرّ، بشكل متزايد، بقوة الجيش الاسرائيلي، وبكفاءته، وبموارده المالية، وبالطاقة البشرية، ويدفعه الى الانشغال بهدف ثانوي، من خلال الاضرار بالهدف الرئيس، وهو الاستعداد للحرب»(٧٢).

وفي المقابل، فان «مجلس الأمن والسلام»، والذي تشكّل بعد أسابيع من المجلس الأول للدفاع عن موقف القوى الرافضة للحل الاقليمي، انطلق، في موقفه، من القول: «اننا في حاجة الى موارد، والى مساحة أرضية، ومجال حيوي، من أجل بقائنا؛ ولذا، فنحن غير مستعدين للتنازل عن مناطق...»(٧٣).

وهكذا، فان الموقفين، على تباينهما، ينطلقان من نقطة مشتركة، وهي الاستعداد للحرب،

وما يتطلبه ذلك من الحفاظ على معادلة القوة الاسرائيلية. فالتسوية ليست هدفاً بحد ذاتها، وانما هي وسيلة للحفاظ على معادلة القوة الاسرائيلية، أو ما يطلق عليه الاسرائيليون «متطلبات الأمن الاسرائيلي». فالأمن، بمفهومه الاسرائيلي الخاص، سيظل الموّجه (الدافع، أو الكابح) لحركة اسرائيل السياسية. وقد حدّد أبا ايبن، في أواخر العام ١٩٧٣، طبيعة السلام الذي تسعى اسرائيل الى تحقيقه، عندما قال: «ان السلام الذي تريده اسرائيل هو بناء مكوّن من أربعة طوابق: الطابق الأسفل [الأساس] هو الأمن، والثاني اتفاقية سلام، والثالث تبادل سفارات، والرابع حركة متبادلة، مع اقامة علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية مع البلاد العربية»(٧٥). وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٩، أعلن رئيس الوزراء، اسحق شامير: «اننا على استعداد لاعطاء العرب سلطة ذاتية؛ وهذا هو الحد الأقصى الذي يتلاءم مع الحاجات الأمنية لاسرائيل»(٧٥).

وبصورة عامة، فان مواقف القوى السياسية الرئيسة في اسرائيل تتقاطع عند نقطة الأمن الاسرائيلي، ممّا يخلق حالة من الاجماع على رفض السعي الحقيقي نحو السلام، بدعوى تعارضه مع الأمن. وقد لاحظ الكاتب الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، ان التكتلين الكبيرين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، يتفقان على رفض معظم القضايا التي تشكل مدخلاً حقيقياً الى السلام، ممّا يلغي أهمية نقاط الخلاف الجزئية فيما بينهما. كتب ماركوس: «عندما تنظر بعين فاحصة الى كلا الحزبين الكبيرين، ماذا ترى ؟ سترى ان هناك اجماعاً غريباً فيما بينهما حول مختلف المجالات. فكلاهما يأخذ بالرأي ذاته بالنسبة الى سلسلة اللاءات: لا للحوار مع م.ت.ف. لا لقيام دولة فلسطينية، لا نعيد تقسيم القدس الكبرى، لا نخلي مستوطنات، سيكون الجيش الاسرائيلي مسؤولاً عن الأمن، لا عودة الى حدود العام ١٩٦٧... [وازاء] مثل هذه المجموعة من اللاءات، وفقدان، أو رفض، أي شركاء في الحوار، ما الذي يبقى، بعد ذلك، ليناقش على المستوى الجماهيري؟»(٧٦).

أمّا على المستوى الجماهيري، فان المزاج الشعبي في اسرائيل يبدو اكثر ميلاً الى اليمين الرافض للتسوية الاقليمية. وقد جاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر، ثمّ الانتخابات البلدية، لتعزّز وزن القوى اليمينية والدينية والفاشية في اسرائيل، ولتدل، بوضوح، على كيفية الاستجابة الشعبية في اسرائيل للأحداث الأخيرة التي تمرّ بها اسرائيل والمنطقة العربية. فالجمهور الاسرائيلي، بثقافته السياسية المشوّهة، هو المسؤول الأول عن وصول القوى اليمينية المتطرفة الى سدة السلطة في اسرائيل، وعن رفض ـ وليس اضاعة ـ فرص السلام المتاحة. وقد علّق الصحفي الاسرائيلي، تسفي تيمور، على نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر، بأن «هناك ميلاً الى القاء مسؤولية نتائج الانتخابات على اسلوب الانتخابات. بيد ان النظرة الموضوعية تثبت ان الاسلوب ليس هو المسؤول، وانما الشعب... فليس تغيير اسلوب الانتخابات هو الذي سيحل مشاكل اسرائيل، وانما تغيير الفكر السياسي لجمهور الناخبين»(٧٧). ولم يبتعد شامير كثيراً من الواقع، عندما قال، معلقاً على نتائج الانتخابات البلدية في اسرائيل: «ان نتائج الانتخابات تعكس الحالة النفسية في اسرائيل... وهي تثبت ان الشعب يؤيد خط الليكود السياسي»(٧٨).

وبعد، فقد عبّر عضو الكنيست، موشي عميراف، الذي طرد من الليكود بسبب مواقفه المعتدلة، عن اتجاه المسار العام للموقف السياسي الاسرائيلي من موضوعة السلام، عندما قال: «كلّما مر الوقت، ازداد عدد الذين يمكن محاورتهم في الطرف الفلسطيني، وقلّ عددهم في الطرف الاسرائيلي»(٧٩).

(١) انظر، في هذا الخصوص، **الأرض** (دمشق)، العدد ٣، ٢١/١٠/١٩٧٧، ص ١١؛ نقلاً عن **دافار**، ٢١/١/١٩٧٤.

(٢) **المصدر نفسه**، العدد ٢، ٧/١٠/١٩٧٨، ص ٩.

(٣) توم سيغف، «**الاسرائيليون الأوائل، ١٩٤٩**»، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، ص ٤٤.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٠ .

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ .

(٧) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٣٦٩؛ نقلاً عن **هايوم**، ٢٠/٦/١٩٦٨.

(٨) **الأرض**، العدد ٣، ٢١/١٠/١٩٧٧، ص ١٢.

(٩) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١.

(١٠) تسفي شيلواح، «فنطزية السادات»، **الأرض**، العدد ٧، ٢١/١٢/١٩٧٧، ص ٣٧؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ١٥/١١/١٩٧٥.

(١١) يوئيل ماركوس، «اين نحن بحق السماء؟»، **الملف** (نيقوسيا)، العدد ٥٣، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٥٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٩/٨/١٩٨٨.

(١٢) د. مجدي حمّاد، **النظام السياسي الاستيطاني؛ دراسة مقارنة اسرائيل وجنوب افريقيا**، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١، ص ١٣٧.

(١٣) ابراهيم العابد، **العنف والسلام؛ دراسة في الاستراتيجية الصهيونية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ٤١.

(١٤) **الأرض**، العدد ٢، ٧/١٠/١٩٨٠، ص ١٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٢/١٢/١٩٧٧.

(١٥) ابراهيم أبو لغد، **تهويد فلسطين** (ترجمة د. أسعد رزوق)، بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٢، ص ٣٦٠.

(١٦) عبدالرحمن غنيم، **المرتكزات النفسية للفكرة الصهيونية**، دمشق: دار الجليل، ١٩٨٥، ص ٦٢.

(١٧) د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ٩٠.

(١٨) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(١٩) **الأرض**، العدد ٨، ٧/١/١٩٧٥؛ نقلاً عن **دير شبيغل**، ٤/١١/١٩٧٤.

(٢٠) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الثاني (من ١/٧/١٩٦٥ الى ٣١/١٢/١٩٦٥)، بيروت: مركز االابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٦، ص ١١٨.

(٢١) Curtis, Michael *et al* (Eds); *Israel; Social Structure and Change,* New Jersey: 1973, p. 330.

(٢٢) د. رشاد عبدالله الشامي، **الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢٣) يشعياهو ليفمان، «المركب الديني في التطرف الاسرائيلي»، **الأرض**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢٤؛ نقلاً عن **غيشر**، شتاء ١٩٨٦.

(٢٤) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.

(٢٥) اليعزر شبيد، «ظل حرب يوم الغفران»، **الأرض**، العدد ١، ٢١/٩/١٩٧٧، ص ٤٦.

(٢٦) **الأرض**، العدد ٢، ٧/٣/١٩٧٨، ص ٣؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٠/٨/١٩٧١.

(٢٧) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٨ .

(٢٩) حاييم هنغبي وموشي ماحوفر وعكيفا اور، **الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي** (ترجمة ابراهيم منصور)، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩، ص ١٠.

(٣٠) «**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦**»، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٢٢٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٧/٥/١٩٧٦.

(٣١) الشامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٣٢) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٩؛ نقلاً عن

الاتحاد (حيفا)، ١٩/١١/١٩٦٨.

(٣٣) **المصدر نفسه.**

(٣٤) الشامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٣.

(٣٥) **الأرض**، العدد ٧، ٢١/٩/١٩٧٨.

(٣٦) يورام بيري، «اليمين الراديكالي»، **الملف**، العدد ٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٤٤؛ نقلاً عن **دافار**، ١١/٥/١٩٨٤.

(٣٧) عاموس ايلون، «عقاب واقتلاع»، **الملف**، العدد ٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٤، ص ٢٤٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٤.

(٣٨) **الأرض**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٦١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٢.

(٣٩) حمّاد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٦.

(٤٠) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٤١) **المصدر نفسه.**

(٤٢) حمّاد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٦.

(٤٣) **الملف**، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٤٨؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ٢٦/١٠/١٩٨٨.

(٤٤) **الأرض**، العدد ٣، ٢١/١٠/١٩٧٧؛ نقلاً عن **معاريف**، ٥/٩/١٩٧٧.

(٤٥) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٤؛ نقلاً عن **هايوم**، ٢٩/٣/١٩٦٨.

(٤٦) **الأرض**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٦١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٢.

(٤٧) أولك نيتسر، «الثقافة السياسية لاسرائيل في اختبار بيتا»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ص ٤٢٩؛ نقلاً عن **دافار**، ٣٠/٥/١٩٨٨.

(٤٨) تسفي كاسيه، «لا يهتمون عندنا بالأمن، بل بالجيش»، **الملف**، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٣٨؛ نقلاً عن **ملحق هآرتس**، ٢٨/١٠/١٩٨٨.

(٤٩) انظر **نشرة الأرض** (دمشق)، العدد ٦، ١٤/٢/١٩٨٩، ص ١٧٥؛ نقلاً عن **دافار**، ٩/٢/١٩٨٩.

(٥٠) **هآرتس**، ٣٠/١/١٩٨٤.

(٥١) **المصدر نفسه**، ٣٠/٣/١٩٨٤.

(٥٢) **نشرة الأرض**، ٦/٩/١٩٨٥؛ نقلاً عن **معاريف**، ٣٠/٨/١٩٨٥.

(٥٣) جاد يعقوبي، «قلق على الديمقراطية في اسرائيل»، **الملف**، العدد ٥، آب (اغسطس) ١٩٨٥، ص ٤٤٥؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ٢٦/٧/١٩٨٥.

(٥٤) **نشرة الأرض**، ٩/٤/١٩٨٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٦.

(٥٥) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٦/١٠/١٩٨٧.

(٥٦) **الأرض**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٨.

(٥٧) نيتسر، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٨) د. فايز صائغ، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين** (ترجمة عبدالوهاب الكيالي)؛ بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٥، ص ٢٦.

(٥٩) سمير جبّور، «مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء الصلح المنفرد»، **قضايا فكرية** (القاهرة)، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

(٦٠) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٦١) أوري افنيري، **صديقي العدو**، دمشق: دراسات التعبئة، بلا تاريخ نشر، ص ١٤.

(٦٢) **عل همشمار**، ١٠/٣/١٩٧٠.

(٦٣) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٤٦٨؛ نقلاً عن **معاريف**، ١١/٦/١٩٦٩.

(٦٤) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٢٩٦؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٣/١/١٩٧٤.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٣١٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٢/٥/١٩٧٤.

(٦٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية

لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٦؛ نقلاً عن **دافار**، ٣١/٥/١٩٧٤.

(٦٧) نيتسر، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٨) الشامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٦٩) جانجبي، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٠) **نشرة الأرض**، العدد ٣٦، ١٢/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ٥/٩/١٩٨٨.

(٧١) «موجز الوقائع الفلسطينية...»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٢، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٦٠ ـ ١٦١؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٧/٣/١٩٨٨.

(٧٢) **نشرة الأرض**، العدد ٣٥، ٥/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٣١/٨/١٩٨٨.

(٧٣) انظر **الملف**، العدد ٥٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٠٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٠/٦/١٩٨٨.

(٧٤) **الأرض**، العدد ٢، ٧/١٠/١٩٧٧، ص ٩؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٨/١٢/١٩٧٣.

(٧٥) **نشرة الأرض**، العدد ١٤، ١٠/٤/١٩٨٩، ص ٤٠٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٥/٤/١٩٨٩.

(٧٦) **الملف**، العدد ٥٣، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٥٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٩/٨/١٩٨٨.

(٧٧) **المصدر نفسه**، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٠١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٦/١١/١٩٨٨.

(٧٨) **نشرة الأرض**، العدد ٩، ص ٢٢٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢/٣/١٩٨٩.

(٧٩) **الملف**، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٤٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٦/١٠/١٩٨٨.

الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي

عوض خليل

اصبحت فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحتل وزناً هاماً بين الصيغ المطروحة لتسوية الصراع في المنطقة، الى درجة يمكن وضعها في مستوى الامكانية الوحيدة، خاصة بعد أن فشلت، وتفشل، كل المحاولات والصيغ الاخرى.

ومنذ انبثقت اول محاولة دولية بتشكيل لجنة للتوفيق والوساطة من خلال قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤، مروراً بمـؤتمـر جنيف، ثمّ مشروع ليـونيد بريجنيف، وحتى يومنا هذا، كان للاتحاد السوفياتي دوراً استثنائياً في التحرك على هذا الصعيد، جعل فكرة المؤتمر الدولي تقترن، بصورة او بأخرى، باسمه.

وفي غمار المسيرة الطويلة للصراع في المنطقة، بكل تعرّجاتها وانكساراتها، صعودها وهبوطها، مدّها وجزرها، كان الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي يمثل انعكاساً لموقفه من الصراع الذي لم يبق عند مستوى وحدود اللحظة التي تفجر فيها، وانما شهد تحولات وتغيرات هائلة معقدة، ومتشابكة، تأثّر بالمناخ الدولي والاقليمي والمحلي وأثّر فيه، وترك، في كل لحظة من لحظات هذا المسار، بصمات واضحة على الموقف السوفياتي منه، وبالتالي من صيغة المؤتمر الدولي. فلم تكن طبيعة المؤتمر الدولي هي نفسها في كل لحظة، كما لم يكن الموقف السوفياتي منه هو ذات الموقف في كل الاوقات.

على أن هذا المؤتمر ظل، في كل اللحظات، الصيغة والاطار الوحيد الممكن، والضروري، لانجاز التسوية، على اساس الشرعية والضمانات الدولية التي تكفل ديمومتها، من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي.

لكن السياسة السوفياتية شهدت، ايضاً، انعطافاً حاسماً بعد تولي ميخائيل غورباتشيوف قيادة الحزب والدولة، وانتصار خط «البيريسترويكا» على الخط القديم، الذي أملى تعديلات وتغييرات على كل المستويات والاصعدة اثّرت في طبيعة الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي، ويمكن ان تحمل تأثيرات اضافية اليه.

من هنا، فان هذه الدراسة التي تستعرض الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي، منذ قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤ وحتى اليوم، تتوقف، بشكل خاص، عند المؤتمر في ظلال «البيريسترويكا» التي تجـري في احشائها اهم التعديلات والتغيرات السوفياتية والتي لن تخرج طبيعة وقسمات المؤتمر الدولي المنتظر عن نطاقها المفتوح على تغيّرات اضافية.

الركائز الاولى للحل

وضع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤، الصادر في ١١ كانون الاول (ديسمبر)

١٩٤٨، أول صيغة تقترب من مفهوم المؤتمر الدولي لحل الصراع في المنطقة. وقد جاء هذا القرار اثر اغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي كان موكلاً، بموجب القرار الرقم ١٨٦، بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨، ليكون وسيطاً بين اطراف النزاع، وأن يبذل مساعيه الحميدة «لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين»، من اجل ايجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين، وتأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة السكان ورفاهيتهم، بالاضافة الى تأمين حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين[١].

وقد استندت الجمعية العامة الى التقرير الذي كان برنادوت أعدّه قبل اغتياله، فأصدرت قرارها الرقم ١٩٤، الذي تضمّن تشكيل لجنة ثلاثية تدعى «لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين»، اوكلت اليها القيام بمتابعة المهام التي اوكلت للوسيط الدولي، برنادوت، قبل اغتياله، وتقديم اقتراحات الى الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن اقامة نظام دولي دائم لمنطقة القدس، وتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي، والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات عن ممتلكات الذين لا يرغبون في العودة.

عندما ظهرت تلك الصيغة، لم يكن وزن ونفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة يمكّنانه من القيام بدور فاعل ومؤثر في تحديد هوية اللجنة، وطبيعتها، ووظيفتها. فقد كان الاتحاد السوفياتي حينها يتعرض لحملة شعواء من الحكومات العربية حتى قبل صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين. وبلغ الامر بالقيادة الفلسطينية، في ذلك الوقت، «حد أن وقفت تعلن رفضها تلبية دعوة المندوب السوفياتي الذي كان يلحّ على اجراء اللقاء مع مندوبها [في] اثناء بحث القضية الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة العام ١٩٤٧»[٢].

والواقع ان تلك الصيغة لم يكن من شأنها أن تلقى أي اعتراض من جانب الاتحاد السوفياتي، ذلك انها جاءت بمثابة محاولة لتطبيق قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١، الذي ايّده الاتحاد السوفياتي، ودافع عنه اندريه غروميكو في خطابه الشهير، في الامم المتحدة، ١٤/٥/١٩٤٧. فقد اعتبر غروميكو ان اي مشروع للحل في فلسطين يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وجود شعبين في فلسطين، هما العرب واليهود، «لكل منهما جذوره التاريخية... ولكل منهما مكانه البارز في اقتصاد البلد وحياته الثقافية». وذلك يعني أن اي حل لا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعبين، «سواء بخلق دولة عربية مستقلة دون وضع الحقوق المشروعة للشعب اليهودي موضع الاعتبار، أو بخلق دولة يهودية مستقلة دون وضع الحقوق المشروعة للسكان العرب موضع الاعتبار»، لن يؤدي الى احلال تسوية عادلة.

وانطلاقاً من هذا التحليل، وضع غروميكو امكانية لتحقيق أحد حلّين: امّا اقامة دولة يهودية ـ عربيـة متساوية لليهود والعرب، «وهو الحل الاكثر جدارة بجذب انتباهنا»، أو تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين (دولة يهودية ودولة عربية)، وهذا الحل «لا يمكن تبريره، الّا اذا ثبت أن العلاقات بين يهود وعرب فلسطين قد بلغت حداً من التوتر لا يمكن معه تحقيق التعايش السلمي بين الشعبين»[٣].

هذا الموقف تبلور، عند التصويت على قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١، بانحياز سوفياتي واضح لصالح قيام دولتين، عربية ويهودية؛ وعلى اساسه، ايضاً، اعترف الاتحاد السوفياتي باسرائيل، حيث ظل يشكل احد الركائز الحاسمة لوجهة النظر السوفياتية لتسوية الصراع في المنطقة.

وكما هو معروف، تشكلت لجنة التوفيق من ثلاث دول، هي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الاميركية، حيث عكس هذا التشكيل اوزان القوى الدولية في ذلك الحين. وباشرت اللجنة عملها بدعوة الحكومات العربية الى مؤتمر عقد في بيروت بتاريخ ٢١/٣/١٩٤٩؛ ثمّ زارت تل ـ ابيب سنة ١٩٤٩. وافضت مساعي اللجنة الى عقد مؤتمر لوزان (٢٦/٤/١٩٤٩) الذي تمخض عن توقيع بروتوكول تضمن: «١ ـ اتخاذ الخارطة الملحقة بقرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧ (قرار التقسيم) اساساً للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين، مع بعض تعديلات اقليمية تقتضيها اعتبارات فنية؛ ٢ ـ ارتداد (اسرائيل) الى ما وراء حدود التقسيم؛ ٣ ـ تدويل القدس؛ ٤ ـ عودة اللاجئين، وحقهم في التصرف بأموالهم واملاكهم، وحق التعويض للذين لا يرغبون في العودة»[٤].

ويمكن للمرء ان يتصوّر ان هذه المبادىء لا تختلف عن موقف الاتحاد السوفياتي. لكن اللجنة عجزت عن تنفيذ بنود البروتوكول، بسبب تنكّر اسرائيل لالتزاماتها، بعد أن حصلت على عضويتها في الامم المتحدة؛ فأعلنت اللجنة فشل مؤتمر لوزان وانهاء اعماله؛ وسيطر العجز والشلل على اللجنة التي اقتصرت انجازاتها الفعلية على تأليف لجنة فرعية لوضع برنامج بشأن المساعدة في ما يتعلق باللاجئين، على الرغم من انه، في اثناء انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة (١٩٥٢)، أثار الاتحاد السوفياتي موضوع عجز اللجنة، واقترح حلّها.

دخول الاتحاد السوفياتي المنطقة

بعد انتهاء عمل «لجنة التوفيق» الى الفشل، مرّت قرابة اربعة وثلاثين عاماً قبل ان يعاد طرح فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، كما جاءت على لسان الرئيس المصري الراحل انور السادات، في خطابه الى مجلس الشعب المصري، في اليوم العاشر لحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. خلال السنوات الـ ٣٤ تلك، شهدت العلاقات السوفياتية ـ العربية، وخاصة مع مصر وسوريا والعراق والجزائر، تحوّلات هائلة تركت بصمات واضحة في كل مجالات الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لهذه البلدان، التي وجدت في الاتحاد السوفياتي حليفاً قوياً لتعزيز استقلالها السياسي، والاقتصادي، في مواجهة الضغط الامبريالي لاستعادتها تحت خيمة نفوذه.

وباستطاعتنا القول ان العام ١٩٥٥، الذي تمّت فيه صفقة الاسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا، كان عاماً حاسماً في تطور العلاقات السوفياتية مع دول المنطقة؛ «فلم يكن احد يشك، منذ ٢٧ ايلول [سبتمبر] (تاريخ معاهدة صفقة الاسلحة) في ان تشيكوسلوفاكيا ليست سوى وسيط، وأن الاتفاق الذي وقّع معها سيؤدي الى دخول الاتحاد السوفياتي الى الشرق الاوسط»[٥].

وجاءت اتفاقية صفقة الاسلحة هذه بعد اقل من ستة شهور على بيان وزارة الخارجية السوفياتية (١٦/٤/١٩٥٥) الذي تضمنّ «اسس سياسة اقليمية واعادة نظر شاملة للعلاقات الدولية»[٦] منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث جاء في البيان «ان الاتحاد السوفياتي لا يمكنه ان يبقى غير مبال بتطور الوضع في الشرقين، الادنى والاوسط، لأن تشكيل كتل واقامة قواعد عسكرية اجنبية في اراضي الشرقين، الادنى والاوسط، يطولان مباشرة أمن الاتحاد السوفياتي. ويمكن فهم موقف الحكومة السوفياتية اكثر بالنظر الى كون الاتحاد السوفياتي يقع على الحدود المباشرة لهذه البلدان». وشدّد البيان على ان المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة والاتحاد السوفياتي تقتضي النضال، معاً، ضد العدو المشترك، الامبريالية، التي تهدد استقلال الاولى وأمن الثانية[٧].

منـذ ذلك التـاريخ، ايضاً، اصبح الشرق الاوسط احد الاماكن المحتملة للصدام بين القوتين العظميين؛ كما اصبح الصراع العربي ـ الاسرائيلي احد الموضوعات الرئيسة للحرب الباردة فيما بينهما.

وعلى الرغم من الدعم السوفياتي الهام للدول العربية ضد السيطرة الغربية، ومن اجل التنمية المستقلة، فقد استمر الموقف السوفياتي من اسرائيل باعتبار قيامها تطبيقاً لحق تقرير المصير؛ وكذلك استمرت العلاقات الدبلوماسية السوفياتية ـ الاسرائيلية الى ان جاء عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث شكلت نتائج ذلك العدوان اهم منعطف في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد قيام اسرائيل. فقد وضعت نتائج الحرب الاساس الذي تستند اليه مشاريع التسوية كافة في المنطقة، بما في ذلك التسوية من خلال المؤتمر الدولي.

عند اندلاع حرب حزيران (يونيو)، وفي اليوم الاول للمعارك، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً لا لبس فيه: الدعم الكامل للعرب واجبار اسرائيل على ايقاف العمليات العسكرية فوراً. وجاء في بيان رسمي «ان الاتحاد السوفياتي، الذي يدين العدوان الاسرائيلي، يحذّر الحكومة الاسرائيلية ويدعوها الى وقف العمليات العسكرية فوراً ضد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن والبلدان العربية الاخرى، وسحب قواتها الى مواقع وراء خطوط الهدنة»[٨].

وفي السابع من حزيران (يونيو)، أصدر الاتحاد السوفياتي بياناً جديداً موجهاً الى الحكومة الاسرائيلية، جاء فيه انه «اذا لم تلتزم الحكومة الاسرائيلية، من دون أي تأخير، وقف النار الفوري كما جاء في قرار مجلس الامن، فان الاتحاد السوفياتي سيعيد النظر في موقفه من اسرائيل، ويتخذ قراراً بشأن الاستمرار، لاحقاً، في علاقاته الدبلوماسية مع هذه الدولة، التي، بنشاطاتها، تقف في وجه الدول المحبة للسلام. وستدرس الحكومة السوفياتية، وتتخذ، كل الاجراءات الضرورية التي تفرضها السيـاسة العدوانية لاسرائيل»[٩]. كان هذا اول بيان رسمي سوفياتي منذ خطاب غروميكو الذي انطوى على امكان اعادة النظر في الموقف من اسرائيل. لكن الموقف السوفياتي اقتصر، في الواقع، على قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وهو موقف يعد سابقة نوعية في تاريخ السياسة الخارجية السوفياتية.

الشيء الهام، انه، في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، اصبح الصراع العربي ـ الاسرائيلي يحتل مكانة هامّة في سلّم اولويات السياسة السوفياتية التي تبلورت على اساس شعار «ازالة آثار العدوان»، كما ادخـل السـوفيـات الصراع في المنطقة كأحد الموضوعات المباشرة في التفاعل مع الولايات المتحدة الاميركية. ففي الاجتماع الذي تمّ في غلاسبورو (٢٣ ـ ٢٥ حزيران ـ يونيو ١٩٦٧)، في ولاية نيوجرسي الاميركية، بين رئيس الوزراء السوفياتي، اليكسي كوسيجين، والرئيس الاميركي، ليندون جونسون، بحث الطرفان في الوضع في الشرق الاوسط؛ واسفرت الاتصالات بين الجانبين عن توصل المندوب الاميركي في الامم المتحدة، آرثر غولدبرغ، مع السفير السوفياتي في واشنطن، اناتولي دوبرنين، الى مشروع قرار يقدم الى الجمعية العامة، يتضمّن عدم جواز احتلال الارض بالقوة، طبقاً لميثاق الامم المتحدة، ويطلب من كل الاطراف ان تقوم، بلا تأخير، بسحب قواتها من الاراضي التي تمّ احتلالها بعد الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لكن الولايات المتحدة تراجعت، بعد اقل من يومين، عن موافقتها على هذا المشروع، وتمّ الاتفاق بين الجانبين على صيغة قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، وهو القرار الذي شكـل، فيمـا بعد، حجر الزاوية للتسوية في المنطقة وجوهر التحركات السياسية السوفياتية

اللاحقة. وقد اكّد القرار «عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب، والحاجة الى العمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة ان تعيش فيه بأمن... وسحب القوات الاسرائيلية من اراض احتلت في النـزاع الاخير... وانهاء جميع ادعاءات الحرب، او حالاتها، واحترام السيادة والوحدة لاراضي كل دولة في المنـطقة، والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، وحرّة من التهديد أو اعمال القوة... وضمان حرية الملاحة في الممرّات المائية الدولية في المنطقة.:. وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»(١٠).

وعلى الرغم من اتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على نص القرار، فقد ظل تفسير القرار مجـال خلاف واضح، ومحوراً للمناقشات السوفياتية ـ الاميركية بخصوص الشرق الاوسط. فقبل افتتـاح دورة الجمعيـة العامة للامم المتحدة، العام ١٩٦٨، قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحاً الى الولايات المتحدة ينص على أن تقوم القوى الكبرى بضمان سلام يقوم على الانسحاب الاسرائيلي الى حدود العام ١٩٦٧، وانهاء حالة الحرب، وتواجد الامم المتحدة في مناطق تجلو عنها اسرائيل، على أن يتمّ التفاوض بشأن القضايا الاخرى، مثل وضع اللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس والمرور في قناة السويس، في وقت لاحق. لكن الولايات المتحدة رفضت المشروع، بحجة ضرورة التركيز على جهود وساطة ممثل الامين العام للامم المتحدة، غونار يارنغ.

ثمّ قدّم الاتحـاد السـوفياتي مذكرة الى الولايات المتحدة، بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠، دعت الى انسحاب اسرائيل الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على مراحل، ووضع قوات دولية على الحدود في سيناء وشرم الشيخ وغزة، يتمّ، بعدها، انهاء حالة الحرب. لكن الولايات ردّت بمذكرة اصرت على ان الانسحاب الاسرائيلي لا ينبغي ان يكون الى حدود الرابع من حزيران (يونيو)، وانما الى حدود آمنة متفق عليها.

وعلى الرغم من استمرار المباحثات السوفياتية ـ الاميركية، سواء من خلال الاطار الرباعي الذي تشكـل بمبـادرة فرنسيـة، والذي ضمّ كلاً من فرنسا وبريطانيا بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، حيث بدأت اول جلسة مباحثات في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٦٩ واستمرت اكثر من سنتين، أو من خلال المباحثات المباشرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في نطاق الاطار الثنائي الذي انبثق، بدوره، عن الاطار الرباعي، فان هذه المباحثات لم تسفر عن شيء. فقد كانت الولايات المتحدة بدأت، من الناحية الفعلية، تشق طريقها نحو الانفراد بتسوية الصراع عبر مشروع روجرز، على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي اعلن عن خطة، في ١٩٧٠/٨/٥، ووافق عليها داخـل مجلس الامن، تضمّنت «مـوافقة الاردن ومصر واسرائيل على اعادة وقف اطلاق النار لمدة محدودة، وموافقتها على تعيين ممثلين الى مباحثات تعقد تحت اشراف روجرز في الزمان والمكان الذي يحـدده، وذلك من اجل اقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء، يقوم على اساس الاعتراف المتبادل، وسيادة وسلامة واستقلال كل الدول، وانسحاب اسرائيل من (اراض محتلة) العام ١٩٦٧»(١١).

ان الشيء الرئيس الذي تحقق من مشروع روجرز هو وقف اطلاق النار، الذي ادخل المنطقة في «ثلاجة» الجمود، او حالة «اللاسلم واللاحرب»، والتي تقاطعت مع مناخ الوضع الدولي الذي كان يتجه، بدوره، نحو الانفراج، ممّا اضعف من مستوى الاهتمام الدولي بالصراع في المنطقة واهتمامه بقضـايـا الحـد من الاسلحة النووية، والامن الاوروبي، والحرب الفيتنامية التي استحوذت على التفـاعـلات السـوفيـاتيـة ـ الامـيركيـة. وقـد انعكس هذا الامـر، بصـورة واضحـة، في القمـة

السوفياتية ـ الاميركية، في أيار (مايو) ١٩٧٢، في موسكو، والقمة السوفياتية ـ الاميركية في حزيران (يونيو) ١٩٧٣، في واشنطن، حيث لم يأت على ذكر قضية الشرق الاوسط الّا في سطور قليلة لم تقدم او تؤخر من الواقع القائم. وربما كان ظاهراً ان موسكو وواشنطن قد جعلتا ازمة الشرق الاوسط خارج اطار علاقات الانفراج فيما بينهما، وظلت تتأثر هذه الازمة بأجواء الحرب الباردة، كما تبدّى ذلك خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، عندما تعرضت العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاخطر ازمة بينهما هددت بالمواجهة، الى أن انتهت بالتوصل الى قرار جديد من مجلس الامن (الرقم ٣٤٠) فرض على اسرائيل الالتزام الصارم بوقف اطلاق النار، بعد أن كانت خرقت قرار مجلس الامن السابق الرقم ٣٣٨.

والواقع أن حرب تشرين الاول (اكتوبر) لم تؤرخ لطريق جديد، ولا تمثّل واقعاً كيفياً جديداً يمحو آثار الواقع السياسي الذي نشأ في اعقاب هزيمة ١٩٦٧، بل خلقت قوة دفع كبيرة نحو التسوية، حيث تحركت عمليات التسوية التي كانت مجمدّة خلال سنوات «اللاسلم واللاحرب». فبعد خطاب الرئيس المصري، السادات، بيومين، الذي دعا فيه الى بدء مفاوضات فورية لعقد مؤتمر للسلام تحت اشراف الامم المتحدة، طلب بريجنيف الى وزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، المجيء الى موسكو (١٨/١٠/١٩٧٣) لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط، تطبيقاً لتنفيذ اتفاق السيطرة على الازمات. وتمّ الاتفاق بينهما على مشروع القرار ٣٣٨ الذي عرض على مجلس الامن ووفق عليه فوراً في ٢٢/١٠/١٩٧٣. وكان هذا القرار أول قرار يصدر عن مجلس الامن يدعو الى «مفاوضات تحت اشراف ملائم». فقد دعا القرار الى «وقف اطلاق بصورة كاملة، وانهاء جميع الاعمال العسكرية، فوراً، في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ القرار، ثمّ، بعد ذلك، البدء، فوراً، بتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بجميع اجزائه». وفور وقف اطلاق النار، وخلاله، تجرى مفاوضات بين الاطراف المعنيّة تحت الاشراف الملائم، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

تجربة مؤتمر جنيف

بموجب قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨، بدأت الجهود السوفياتية، والدولية، تتركز على عقد المؤتمر الدولي، خاصة بعد صدور قرار مجلس الامن الرقم ٣٤٤، بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٣، الذي دعا فيه مؤتمر السلام، الذي عقد في جنيف، الى التقدم حثيثاً نحو اقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط، وأن يقوم السكرتير العام للامم المتحدة بدور فعّال في هذا المجال، وأن يرأس الاجتماعات، اذا رغبت اطراف النزاع في ذلك، مع قيامه باطلاع مجلس الامن على التطورات.

وبناء على مذكرة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، قام السكرتير العام للامم المتحدة، كورت فالدهايم، بتوجيه دعوة رسمية الى كل من مصر وسوريا والاردن واسرائيل، واستثنت الدعوة م.ت.ف. بعد أن اصرّت الحكومة الاسرائيلية على عدم الاشارة الى الفلسطينيين ودعوتهم الى حضور المؤتمر، على الاقل في المرحلة الاولى للمؤتمر. وقد حددت رسالة الدعوة موعد المؤتمر في ٢١/١٢/١٩٧٣، ومكانه في المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف، والصيغة التي يتمّ توجيه الدعوة على اساسها باعتبارها تتمّ على اساس القرار الرقم ٣٣٨، «الذي قدمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والذي يدعو الى بدء المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف ملائم، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط». وأُشير الى أن الدعوة تأتي بعد أن «ابلغت الاطراف المعنية الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استعدادها الاشتراك في مؤتمر السلام... وقد اتفق

الاطراف على ان يكون المؤتمر تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة؛ كما اتفق الاطراف على ان حضور مشاركين آخرين من المنطقة سوف [يتم] خلال المرحلة الاولى للمؤتمر»[١٢]، وهي اشارة ضمنية الى م.ت.ف. وطلب فالدهايم من الدول أن يكون تمثيلها، في المرحلة الافتتاحية للمؤتمر، على مستوى وزراء الخارجية، و«بعد ذلك من طريق مندوبين يعيّنون خصيصى، على مستوى السفراء»[١٣].

وبالفعل، بدأت جلسة المؤتمر الاولى في التاريخ المحدد، بحضور جميع الاطراف، ما عدا سوريا التي رفضت، بعد تردد، حضور المؤتمر. وقد قام فالدهايم بافتتاح المؤتمر، الذي استغرق ثلاث جلسات، وعلى يومين. الجلستان، الاولى والثانية، اقتصرتا على كلمات رؤساء الوفود، فركّز وزير الخارجية السوفياتية، غروميكو، على عناصر الموقف السوفياتي من السلام في المنطقة، مشدداً «على أن الاتحاد السوفياتي يؤيد موقف الدول العربية الرافض لضياع الارض التي استولت عليها اسرائيل العام ١٩٦٧، مع الالتزام التام بقرارات مجلس الأمن التي تطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة؛ وانه ما دامت القوات الاسرائيلية باقية على الاراضي المحتلة، فانه لن يقوم سلام، وان أي وثيقة سلام يمكن أن يصوغها المؤتمر لا بدّ أن تتضمن التزامات واضحة، وقاطعة، من جانب اسرائيل بالانسحاب؛ وان الاتحاد السوفياتي لا يكنّ عداوة لدولة اسرائيل بحد ذاتها، ولكنه يعارض التدابير والاجراءات التي تنفّذها لضمّ الاراضي العربية اليها، وكذلك دأبها على تجاهل قواعد القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، وهي السياسات التي حظيت بالادانة والاستنكار على مستوى العالم. ويقوم الموقف السوفياتي على ضرورة توفير السلام والامن لكل شعوب منطقة الشرق الاوسط، بما في ذلك تحقيق العدالة بالنسبة الى الشعب العربي في فلسطين. ويعلن الاتحاد السوفياتي عن استعداده للاضطلاع، مع غيره من الدول، بالتعهدات والالتزامات الملائمة، من اجل تنفيذ اية تسوية سلام نهائية تصدر عن المؤتمر، او من خلال مجلس الامن، الذي يجب أن يكفل لقراراته واحكامه كل احترام. وفي هذا السياق، يمكن اتخاذ بعض التدابير المتبادلة لتحقيق التسوية السلمية الشاملة، مثل انشاء مناطق منزوعة السلاح بين الجانبين، او تمركز قوات دولية في بعض المناطق التي تفصل بينهما»[١٤].

انتهت اعمال المؤتمر بالجلسة الثالثة، التي تحدث فيها وزير الخارجية السوفياتية ونظيره الاميركي، مطالبيْن بالبدء، فوراً، في تنفيذ اطلاق النار على جبهات القتال، والعمل على فصل القوات المصرية والاسرائيلية. وجاء في البيان الختامي تحديد للخطوات المقبلة لمؤتمر السلام في النقاط التالية: عودة المؤتمر الى الانعقاد على مستوى وزراء الخارجية في جنيف، كلّما اقتضت الضرورة ذلك؛ استمرار اعمال لجان المؤتمر على مستوى السفراء؛ مباشرة اللجنة العسكرية بالبحث في فصل القوات المصرية والاسرائيلية؛ تشكيل اللجان السياسية الاخرى عند احراز تقدم في اعمال اللجنة العسكرية.

بعد اربعة ايام على انتهاء جلسات المؤتمر، عقدت اللجنة العسكرية، في ١٩٧٣/١٢/٢٦، اولى جلساتها، برئاسة قائد قوات الطوارىء الدولية، الجنرال انزيو سيلاسفو، وكان هناك اختلاف واضح بين الموقفين، المصري والاسرائيلي، على مسألة كيفية تبادل المواقع. فقد كان الموقف الاسرائيلي يقوم على اساس تحرك القوات الاسرائيلية الى الضفة الشرقية لقناة السويس وتعود قوات الجيش الثالث المصري الى الضفة الغربية؛ امّا الموقف المصري، فقد طالب بفصل المسائل العسكرية عن القضايا السياسية، واكد أن قضية فصل القوات يجب ان تجرى على اساس ابتعاد القوات الاسرائيلية الى شرق قناة السويس حتى تقوم قوات الامم المتحدة بممارسة دورها. ثمّ عاودت اللجنة العسكرية اجتماعاتها مرة أخرى، في ١٩٧٣/١٢/٢٨، و٢ و٤ و٧ و١٩٧٤/١/٩. في تلك الاثناء، كان

كيسنجر يلتقط عناصر التعقيد القائمة في الموقف، ليبدأ بجولاته المكوكية على عواصم المنطقة، في نطاق سياسة «الخطوة ـ خطوة» التي نجحت في التوصل الى اتفاقية بين مصر واسرائيل عرفت باسم اتفاقية «فك الاشتباك الاول» (١٨/١/١٩٧٤)، وتوقيع اتفاقية مماثلة بين سوريا واسرائيل في ٣٠/٥/١٩٧٤؛ ثمّ توقيع اتفاقية «فك الاشتباك الثاني» بين مصر واسرائيل في ١/٩/١٩٧٥.

أُفول نجم المؤتمر الدولي

هذه الاتفاقيات تمّت، من الناحية الشكلية، في اطار مؤتمر جنيف؛ لكنها، في الواقع، كانت احتكاراً اميركياً للتسوية وضعت الاتحاد السوفياتي، من الناحية الفعلية، في موقع الذي يتلقى المعلومات التي توفرها له واشنطن حول سير مفاوضاتها في الشرق الاوسط.

منذ اللحظة الاولى لتوقيع اتفاقية فك الاشتباك على الجبهة المصرية ادرك السوفيات أن مؤتمر جنيف افضى الى غطاء دولي لدبلوماسية كيسنجر. فالبيان الذي اصدرته كل من مصر واسرائيل، عقب توقيع الاتفاقية، كان واضحاً بصورة قاطعة في هذا الشأن، حيث جاء فيه انه «طبقاً لقرار مؤتمر جنيف، فان حكومتي مصر واسرائيل، بمساعدة حكومة الولايات المتحدة، قد توصلتا الى اتفاق لفك الاشتباك بين قواتهما المسلّحة... وقد طلبت الاطراف من قائد قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة أن يشهد التوقيع»[١٥]. ان النص الصريح «بمساعدة الولايات المتحدة»، ثمّ الاشارة الى دور ممثل الامم المتحدة باعتباره «يشهد التوقيع» فقط، يقدم دلالة لا لبس فيها على أن الولايات المتحدة بدأت، فعلاً، تحل محل الامم المتحدة، وان الاتحاد السوفياتي بات مستبعداً. وعلى الجبهة الشرقية، تمّ الشيء ذاته تقريباً.

والواقع ان مؤتمر جنيف الذي كان ينبغي أن يبحث في التسوية في المنطقة بشكل شامل كان يتناقض، كلياً، مع اسلوب «الخطوة ـ خطوة» الكيسنجري. اذ لم يكن هذا الاسلوب عارضاً في السياسة الاميركية، بل كان، اساساً، نابعاً من طريقة الادارة الاميركية في تحقيق اهدافها في المنطقة. فلم يكن هناك ما يمنع، بالنسبة الى الولايات المتحدة، أن يكون مؤتمر جنيف ملتقى اللجان العسكرية التي توقع على تفاصيل اتفاقيات فك الاشتباك وما شابه ذلك؛ ولم يكن هناك ما يمنع، ايضاً، من ان اي انعقاد فعلي للمؤتمر قد يؤدي به الى الفشل، حيث تواجهه ظروف تكتيكية بالغة التعقيد والاهمية تجعله غير قابل لتقديم حلول سريعة في لحظة كان النظام المصري يحسم امره بانتهاج اسلوب «الخطوة ـ خطوة» الاكثر نجاعة من وجهة نظره، بكل ما يعنيه ذلك من ارتباطه، ليس فقط بمبادرات السلام الاميركية بصورة عامة، بل، وايضاً، بالاساليب التكتيكية الاميركية، وذلك في مواجهة ارتباط اسلوب مؤتمر جنيف بالاتحاد السوفياتي.

لقد كان الاسلوب الاميركي وثيق الارتباط بما كان يجرى في المنطقة العربية، وفي مصر بصورة خاصة، من تحولات اقتصادية واجتماعية شاملة تدفع بالاقتراب نحو واشنطن وتترافق مع تدهور واضح للعلاقات السوفياتية ـ المصرية.

ان هذا الطريق، الذي تشكلت ملامحه الاولى باتفاقية «فك الاشتباك الاول»، كان حاسماً، تماماً، في اتفاقية «فك الاشتباك الثانية»، بينما كانت الشكوك والملاحظات السوفياتية على الاتفاقية الاولى تتحول، بدورها، الى هجوم سياسي عنيف على دبلوماسية كيسنجر، باعتبارها لن تؤدي، ابداً، الى حل القضايا الجوهرية، المطلوب حلها في اية تسوية سلمية في الشرق الاوسط. «وعشية قمة

فلاديفوستوك، كان الخلاف بين وجهتي النظر، السوفياتية والاميركية، واضحاً؛ اذ قبل اسابيع، صرح بريجنيف بأن سياسة المفاوضات الثنائية، المفيدة عندما يتعلق الامر باجراءات مبدئية، مثل فك الارتباط، لا يمكنها ان تحل المشاكل القائمة. وركزت السياسة السوفياتية على نقطتين: «ان تجزئة مشكلة السلام لا يمكن أن تكون الا في مصلحة اسرائيل، والتنازلات الاسرائيلية لا يمكن ان تكون متساوية على كل الجبهات. فهذه التنازلات قد تكون مهمة على الجبهة المصرية، نظراً الى سهولتها، استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً. فسيناء المنزوعة من السلاح، كلياً أو جزئياً، عنصر يدعم أمن اسرائيل، خصوصاً بعد فتح القناة»[١٦].

وفي اعقاب ابرام اتفاقية سيناء الثانية، وجّه الاتحاد السوفياتي، في ٩/١١/١٩٧٥، مذكرة الى الحكومة الاميركية دعت الى استئناف مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن باشتراك م.ت.ف. فيه على قدم المساواة مع الاطراف المعنّية الاخرى. وجدد الاتحاد السوفياتي موقفه بمذكرة اخرى، بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٥، جاء فيها أن الاتحاد السوفياتي «يؤكد، مجدداً، على ضرورة استئناف اعمال مؤتمر جنيف حول الشرق الاوسط بمشاركة م.ت.ف.»[١٧].

لقد كان الموقف السوفياتي، المتمثل في ضرورة استئناف مؤتمر جنيف والتشديد على مشاركة م.ت.ف. على قدم المساواة مع بقية الاطراف الاخرى، يمثل تحولاً هاماً في الموقف السوفياتي من تمثيل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة، وهو الموقف الذي تحدد، بصورة حاسمة، على اثر الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لموسكو، في ٢٥/١١/١٩٧٤، حيث «اعتبرت موسكو عرفات ممثلاً للقضية الفلسطينية. ومن مجرد مدعو بصفة غير رسمية، تحوّل الزعيم الفلسطيني الى محاور لموسكو، بصفته ممثلاً للشعب الفلسطيني. وتلقى عرفات، في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، رسالة ' هامة جداً ' من القادة السوفيات، قيل انها احتوت على توضيح عزم موسكو على السعي الى توجيه دعوة الى م.ت.ف. لتشارك في مؤتمر السلام الذي كان يجرى التحضير له، بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وتلقى عرفات، ايضاً، دعوة الى زيارة موسكو من اللجنة السوفياتية للتضامن الافرو ـ آسيوي»[١٨]. وكما جاء في البيان، فقد «استقبل الوفد الفلسطيني من جانب الكسي كوسيجين، رئيس مجلس الوزراء في الاتحاد السوفياتي، وبوريس بوناماريوف، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، واندريه غروميكو، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي». واضاف البيان: «لقد قيّم الطرفان، تقييماً عالياً، قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط، والتي أقرت، بالاجماع من كافة الدول العربية، والتي تربط ربطاً وثيقاً بين القضية الفلسطينية وتسوية المشكلة في الشرق الاوسط، والاعتراف بـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني، واقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة م.ت.ف.». ولقد أُشير الى اهمية قرار مؤتمر القمة العربي حول العمل الجماعي المنسق لمواجهة ازمة الشرق الاوسط، بعيداً من اية تسوية ثنائية. وعبّر الجانب السوفياتي عن ثقته بأن تسوية مجمل قضايا الشرق الاوسط يمكن ان تتحقق بفعالية في اطار مؤتمر جنيف، الذي يجب ان يشترك في اعماله ممثلو الشعب العربي الفلسطيني على قدم المساواة مع غيرهم من المشتركين فيه. واضاف البيان، «ان الاتحاد السوفياتي يدعم، وسيظل يدعم، نضال الشعب الفلسطيني من اجل حقوقه المشروعة، بما فيها حقه الاكيد لتقرير مصيره، وبناء كيانه القومي، واقامة دولته الوطنية المستقلة». الى جانب ذلك، تمّ افتتاح ممثلية م.ت.ف. في موسكو[١٩].

على الرغم من المسار الذي اخذت تتطور اليه الاحداث، فان الاتحاد السوفياتي لم يتوقف

عن الدعوة الى استئناف مؤتمر جنيف. وبعد حوالى عامين، تقريباً، من توقيع اتفاقية سيناء الثانية، افلحت الجهود السوفياتية في اصدار البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك، الشهير، الذي وقّع في اعقاب اجتماع عقد في نيويورك، في ١/١٠/١٩٧٧، بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، غروميكو، ووزير خارجية الولايات المتحدة، سايروس فانس. وجاء في البيان «ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعتقدان بأن الطريق الوحيد، المؤثر والصحيح، للتوصل الى حل سياسي لكل جوانب مشكلة الشرق الاوسط هو المفاوضات في اطار مؤتمر جنيف للسلام، والذي اجتمع، خصيصى، من اجل هذه الاهداف، بمشاركة من جميع ممثلي كل اطراف النزاع». واكد البيان ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف، يؤكدان عزمهما، من خلال الجهود المشتركة واتصالاتهما مع الاطراف المعنية، على تسهيل استئناف اعمال مؤتمر جنيف، وفي وقت لا يتجاوز كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧. ان رئيسي المؤتمر يوضحان انه ما زالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة اجرائية وتنظيمية يتعيّن الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر». كما وضع البيان تصوراً مشتركاً للتسوية في الشرق الاوسط، فدعا الى تسوية دائمة، وعادلة، في المنطقة، و«حل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» و «انهاء حالة الحرب، وانشاء علاقات طبيعية، على اساس من الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي»[٢٠]. وقد كان هذا اول بيان رسمي سوفياتي ـ اميركي مشترك يتضمن، بصورة صريحة، نصاً عن ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

لكن قبل أن يحل شهر كانون الاول (ديسمبر)، وهو التاريخ الذي ينبغي ان يعقد فيه المؤتمر الدولي، كان السيف قد سبق. فرياح التسوية الجارية كانت اقوى من ان يغير البيان مسارها؛ اذ لم يمض على البيان شهران حتى حصلت زيارة أنور السادات لاسرائيل، فقلبت الاوضاع رأساً على عقب. فقد نسفت الزيارة مضمون البيان، ودقّت المسمار الاخير في نعش المؤتمر الدولي؛ ذلك ان الولايات المتحدة ادارت ظهرها للبيان، حيث كان السادات بدأ يعبّد بيديه الطريق التي ستأخذه الى كامب ديفيد (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٨)، ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية (٢٦/٣/١٩٧٩).

في ضوء ما تقدم، كان الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي يشكّل امتداداً منطقياً لموقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبالدرجة التي تأثر بها هذا الصراع بالمتغيرات الدولية، والاقليمية، والمحلية، كان الموقف السوفياتي يتأثر، من حيث الشكل والمضمون، بالنسبة الى المؤتمر الدولي. لقد كان هذا الامر بالغ الوضوح عندما فرضت الاوضاع الدولية، والاقليمية، والمحلية، في اعقاب قرار التقسيم، تراجعاً على مسألة اقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ اذ توقف الاتحاد السوفياتي، بدوره، عن ذكر هذا المطلب، حتى تغيّرت الاوضاع المحلية، والاقليمية، واعادت طرحه من جديد. الشيء عينه يمكن ان يقال عن المتغيّرات التي طرأت على مضمون السياسة السوفياتية على اساس نتائج هزيمة ١٩٦٧، التي احدثت تأثيراً في علاقات القوى بالمنطقة، حيث اضحى شعار «ازالة آثار العدوان» حجر الزاوية في الموقف السوفياتي الداعي الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي، وتوفير السلام والامن لكل دول المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة، التي اكّد الاتحاد السوفياتي ضرورة قيامها، باعتبارها ركناً اساسياً من اركان التسوية العادلة، والدائمة، في المنطقة، حيث شكّل هذا الموقف احياء للموقف السوفياتي من قرار التقسيم. هذا المضمون المحدّد للتسوية الدائمة، والشاملة، لا سبيل الى اتمامه الاّ بعقد المؤتمر الدولي على نحو مغاير لمؤتمر جنيف الذي تحوّل الى جسر

نحو التسويات الجزئية والمنفردة اللاحقة، التي ادّت الى استبعاد الاتحاد السوفياتي، وانحسار تأثيره في مجريات الصراع في المنطقة، حيث طويت، عملياً، صفحة المؤتمر الدولي لعدد من السنين.

عودة فكرة عقد المؤتمر

لم تكن قد تجمّعت، بعد، امكانية فعلية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، عندما قام الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجنيف، بطرح مبادرة السلام ضمن تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، المقدم الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب (٢٣/٢/١٩٨١). ان الشيء الرئيس الذي استندت اليه المبادرة هو الانسداد الذي بات يواجه مسيرة التسوية؛ امّا الاوضاع الاقليمية، العربية، فقد كانت بالغة السوء والتردي، والمناخ الدولي في ذروة اجواء الحرب الباردة.

لقد وجد الاتحاد السوفياتي انه، بغية «اخراج القضية من جمودها، فقد حان الوقت للعودة الى البحث الجماعي النزيه عن التسوية الشاملة، على اساس واقعي عادل في اطار مؤتمر دولي»، تشترك فيه اطراف الصراع كافة، بما في ذلك م.ت.ف، وذلك من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي لكل الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، وضمان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تأسيس دولته، وضمان سيادة وسلامة كل دول المنطقة، بما فيها اسرائيل. امّا التفاصيل الاخرى، فيمكن ان تكون مادة للمفاوضات[٢١]. أي أن المؤتمر الدولي يعقد لتحقيق هذه المبادىء الاساسية.

واذا كان من الطبيعي أن يؤكد بريجنيف على اهمية البحث في قضية المؤتمر الدولي بالاشتراك مع الولايات المتحدة الاميركية، فان الاستعداد «للتعاون مع الدول الاوروبية، ومع جميع الذين يبدون طموحاً الى تأمين السلام الوطيد»، وتأكيد دور الامم المتحدة، تشكل عناصر جديدة في الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي باتجاه مشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن في هذا المؤتمر.

وعلى الرغم من واقع الظروف الدولية، والاقليمية، السيئة، التي جاءت خلالها المبادرة، الّا انها أثارت درجة عالية من الاهتمام وردود الفعل واسعة النطاق، مكّنتها من أن تشق طريقها وسط المبادرات الاخرى التي كانت مطروحة، خاصة وان المبادرة الاوروبية عجزت عن الاقلاع، نتيجة عجز المجموعة الاوروبية عن اتمام مبادرة مستقلة عن الولايات المتحدة الاميركية. فقد اعلن وزير خارجية فرنسا، كلود شيسون، حينها، ان «اوروبا لا تملك استقلال التحرك في الشرق الاوسط من دون الولايات المتحدة، ولن يكون سلام في المنطقة اذا لم يساهم الاميركيون فيه»[٢٢].

وقد حظيت مبادرة بريجنيف بتأييد م.ت.ف. وسوريا والاردن، في حين ابدت القاهرة تشككها فيها، على اساس انها لم تأت بجديد؛ ورفضت الحكومة الاسرائيلية المبادرة، رفضاً قاطعاً، في حين عبّرت الولايات المتحدة عن قلقها من الاشتراك السوفياتي في قضية الشرق الاوسط، واعتبرت ان الاولوية القصوى في السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط هي منع تدهور الموقف الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي. امّا دول اوروبا الغربية، فلم تتخذ موقفاً سلبياً من المبادرة.

والواقع، حقّقت المبادرة السوفياتية زخماً دولياً هامّاً عندما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة، في ١٠/١٢/١٩٨١، قرارها الرقم ٣٦/١٢٠ حول قضية فلسطين، الذي نصّ، في البند الثالث منه، على «عقد مؤتمر دولي خاص بقضية فلسطين، تحت رعاية الامم المتحدة، في موعد لا يتعدى العام ١٩٨٤»[٢٣].

وأياً كان الامر، فقد كانت المبادرة السوفياتية أول خطوة تبعث الحياة في فكرة عقد مؤتمر

دولي للسلام في الشرق الاوسط. وتمكّنت المبادرة هذه من ان تشق طريقها، العام ١٩٨٢، على الرغم من ظهور مبادرة ريغان ومشروع فاس العربي. بل ان التطوّرات اللاحقة، منذ النصف الثاني من العام ١٩٨٣، بدأت ترجّح كفّة المبادرة السوفياتية، حيث قرّر «المؤتمر الدولي» للبحث في القضية الفلسطينية، الذي عقد في جنيف، من ١٩٨٣/٨/٢٧ الى ١٩٨٣/٩/٧، الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. كما وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة، في العام عينه، على «عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، ودعت الامين العام للامم المتحدة الى اتخاذ خطوات سريعة للاعداد لهذا المؤتمر»[٢٤].

ثمّ اخذت فكرة المؤتمر الدولي تحتل وزنا اكبر بعد اعلان الرئيس الفرنسي، في تموز (يوليو) ١٩٨٤)، «ان فرنسا مستعدة للعمل من اجل عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط»[٢٥]. وعاظم من وزن الاقتراح اعلان الرئيس المصري، حسني مبارك، عن ان «المؤتمر الدولي هو أحد الحلول. واشتراك مصر فيه يتوقف على موافقة كل الاطراف»[٢٦]. فهذا الموقف من احد اطراف كامب ديفيد (مصر) شكل نقطة تحول هامة لصالح فكرة عقد المؤتمر.

هذه العناصر مجتمعة، لا سيما منها انحياز الموقف الاوروبي، والفرنسي تحديداً، الى فكرة عقد المؤتمر الدولي، جعلت الاتحاد السوفياتي يقوم بتطوير مبادرته في ١٩٨٤/٧/٢٩، وتحويلها الى مشروع سياسي تضمّن مقترحات مفصلة حول المؤتمر الدولي. فقد دعا المشروع السوفياتي الى عقد مؤتمر دولي تحضره اسرائيل ولبنان وسوريا والاردن ومصر، وم.ت.ف. بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ودول أخرى قادرة على المساهمة الايجابية في تسوية ازمة الشرق الاوسط؛ على ان يبدأ المؤتمر على مستوى وزراء خارجية الدول المشاركة فيه، ثمّ يستمر على مستوى الممثلين. وتتم المفاوضات للوصول الى النتائج التالية[٢٧]:

- اتفاق تنسحب اسرائيل، بموجبه، من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، ومن الاراضي اللبنانية التي احتلتها العام ١٩٨٢.
- الاتفاق على اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ومن حق هذه الدولة أن ترتبط بعلاقات وحدوية فدرالية، او كونفدرالية، مع دول أخرى.
- السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم، او الحصول على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم.
- عودة مدينة القدس الى العرب، على أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وعلى أن تضمن فيها حرية العبادة لجميع الاديان.
- ان تتعهد اسرائيل والدول العربية احترام وسيادة واستقلال وسلامة اراضي كل منها، وأن يتمّ عقد المؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة.

وقد شكّلت هذه المقترحات نقطة تحول في مفهوم المؤتمر الدولي، واخرجته من نطاق الفكرة الى نطاق المشروع السياسي الذي تناول مبادىء التسوية، وطريقة الوصول اليها، ومهمة المؤتمر واهدافه، والاطراف المشاركة فيه، ثمّ تنظيم اعمال المؤتمر. وهذا، بدوره، اكسب المشروع زخماً جديداً تجسّد في: «١ ـ التوافق الفرنسي ـ السوفياتي على موضوع عقد المؤتمر الدولي، وذلك في اثناء زيارة الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، لموسكو (٧ ـ ١٠ تموز ـ يوليو ١٩٨٦)؛ ٢ ـ بيان الاسكندرية

(١١/٩/١٩٨٦) بين مبارك وشمعون بيرس الذي اعتبر العام ١٩٨٧ سنة مفاوضات من اجل السلام، واعلان بيرس المتكرر انه اتفق مع مبارك على تشكيل لجنة للاعداد لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط؛ ٣ ـ ظهور نوع من التعاطي الاميركي المرن مع فكرة عقد المؤتمر الدولي، وعدم استبعادها كأحد احتمالات الحل؛ ٤ ـ البيان الصادر عن المجموعة الاوروبية في ٢٣/٢/١٩٨٨، الذي جاء فيه أن دول المجموعة الاوروبية تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة وباشتراك الاطراف المعنيين، واي طرف يمكنه المساهمة، بصورة مباشرة وايجابية، في استعادة السلام والحفاظ عليه، الخ»[٢٨].

وكذلك، يعود جانب كبير من تزايد الاهتمام العالمي بفكرة المؤتمر الى اجواء المناخ الدولي الجديد التي دشنها صعود ميخائيل غورباتشيوف، والتعديلات التي أجريت على الوضع الاقليمي العربي، خاصة ما يتعلق منها بفشل الهجوم على م.ت.ف. وتمكّنها من استعادة وزنها ونفوذها.

على اية حال، ان ما هو جدير بالتسجيل، هنا، هو ان الأمر الجديد الذي تضمّنه الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي، خلال السنوات الاخيرة الى ما قبل تولّي غورباتشيوف للسلطة في الاتحاد السوفياتي، هو التشديد على طابع المؤتمر الدولي كمؤتمر كامل الصلاحيات، وتحديد المبادىء الرئيسة التي يعقد المؤتمر من اجلها، وضرورة مشاركة م.ت.ف. على قدم وساق في هذا المؤتمر مع باقي الاطراف الاقليمية الاخرى، وتوسيع دائرة المشاركة الدولية لتشمل الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الامن، وأن يتمّ المؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة. كما ادخل الاتحاد السوفياتي تعديلات تفصيلية شملت انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية التي احتلتها العام ١٩٨٢، ومشاركة لبنان في المؤتمر الدولي، وامكان أن ترتبط الدولة الفلسطينية بعلاقات فدرالية، او كونفدرالية، مع دول اخرى، واعتبار مدينة القدس جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

المؤتمر الدولي في ظل الغورباتشيوفية

دشّن استلام غورباتشيوف لزعامة الحزب والدولة في الاتحاد السوفياتي بداية عهد جديد في العلاقات الدولية والنظام العالمي، لعله الاهم والاخطر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فعلى رافعة «البيريسترويكا»، بدأ العالم يشهد تغيّراً حقيقياً يطرأ على علاقات قمة النظام العالمي ليست، بحال من الاحوال، كتلك التي حصلت في اوائل السبعينات، والتي عرفت باسم «الانفراج»؛ فهي تتجاوزها، كونها ترتبط برؤية جديدة تلخّصها عبارة غورباتشيوف الشهيرة «عالم واحد، أو لا عالم».

ومن هذا المنظور، طاولت السياسة السوفياتية الجديدة الصراعات الاقليمية، التي، بدورها، حظيت، من العام ١٩٨٦، بجهود نشطة لتسويتها، او على الاقل تكييفها مع المناخ الدولي الجديد. وقد ظهر ذلك، بصورة او بأخرى، في افغانستان، والحرب العراقية ـ الايرانية، وجنوب افريقيا، واميركا الوسطى، وكمبوتشيا. وفي هذا السياق من التطورات التي ابدى فيها السوفيات مرونة وفعالية، لم يكن من شأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي أن يكون بعيداً من آثار هذه السياسة، ولا أن يظل موضوع المؤتمر الدولي عند الاساليب القديمة دون أن يعتريه أي تغيّر. فخلال زيارة وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شفاردنادزه، في شباط (فبراير) الفائت، للمنطقة، تبّدت لمسات السياسة السوفياتية الجديدة بخصوص المؤتمر الدولي على مستويين: الاول، يتعلق بالمؤتمر الدولي؛ والثاني، يتعلق بالاطراف الرئيسة ذات الصلة المباشرة بموضوع عقد المؤتمر الدولي (الولايات المتحدة الاميركية، واسرائيل، وم.ت.ف. ومصر).

المؤتمر الدولي

تمثّل التعديل السوفياتي، على هذا الصعيد، في النقاط التالية:

١ ـ الدعوة الى مشاركة كافة الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الامن الدولي في المؤتمر الدولي.

٢ ـ كاسلوب اجرائي، الدعوة الى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي، تتكوّن من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، حيث دعا وزير الخارجية السوفياتية، شيفاردنادزه، مجلس الامن الى اعداد لجنة تحضيرية تؤدي الى عقد المؤتمر الدولي[٢٩]. وقد وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة، في ١٩٨٦/١٢/٢٠، على الاقتراح. لكن المحاولة باءت بالفشل، بعد أن ابلغ الامين العام للامم المتحدة الى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، في اجتماع مغلق، في ١٩٨٧/٤/١٠، أن اللجنة التحضيرية لا تحظى بموافقة كل الاطراف المعنية بالازمة.

٣ ـ تبني موقف مرن من طبيعة وسلطة المؤتمر الدولي. وذكرت مسؤولة سوفياتية رفيعة المستوى «ان التسوية السلمية الشاملة يجب ان تكون الهدف لجهود صنع السلام... وان المراحل الانتقالية المؤقتة مقبولة، شرط ان يتمّ ربطها بالوضع النهائي للاتفاقية الشاملة... وانه يمكن القبول بمؤتمر دولي له هيكلية مناسبة كجهاز لبدء المفاوضات... وان مثل هذا المؤتمر يجب ان يكون قائماً على اساس القرار ٢٤٢»[٣٠].

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده غورباتشيوف، في اعقاب القمة السوفياتية ـ الاميركية (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٧)، اكد ضرورة عقد مؤتمر دولي يتمّ تنظيمه في صورة دولية مرنة، بحيث يمكن أن تجرى، في اطاره، محادثات ثنائية، وثلاثية، متعددة[٣١].

الاطراف المعنيّة مباشرة بالمؤتمر الدولي

الولايات المتحدة الاميركية: كثّف الاتحاد السوفياتي جهوده لجذب الولايات المتحدة الاميركية الى الموافقة على المؤتمر الدولي، وازالة شروطها حول مشاركته في جهود التسوية في المنطقة؛ وهي الشروط المتمثلة في قيام الاتحاد السوفياتي باستئناف علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل والسماح بهجرة اليهود السوفيات. والواقع، لقد استجاب السوفيات لبعض هذه الشروط، فوسّعوا نطاق اتصالاتهم بالحكومة الاسرائيلية، ووسعوا، كذلك، نطاق الهجرة اليهودية. وعلى الرغم من التذبذب الاميركي بشأن الموقف من المؤتمر الدولي، الّا ان الادارة الاميركية تخلّت عن رفضها القاطع لعقد المؤتمر، ولم تعد تستبعد اللجوء اليه، وراحت تساوم على طبيعة المؤتمر الذي ينبغي أن ينتهي بمفاوضات مباشرة، من وجهة نظرها.

وفي هذا الاطار، تجدر الاشارة الى رد الفعل السوفياتي، مثلاً، على جولات جورج شولتس على منطقة الشرق الاوسط، في الربع الاول من العام ١٩٨٨، والذي تميز بمرونة جعلت صحيفة «انترناشيونال هيرالد تربيون» (١٩٨٨/٥/٢٣) تعلق بأنه «قد اتضح أن هناك نوعاً من الموافقة السوفياتية الضمنية على [جولات شولتس] ما دامت اهدافها لا تتناقض مع: اولاً، الموافقة السوفياتية المبدئية من احقاق السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط؛ وثانياً، مبدأ المصالح المشتركة لكل الاطراف؛ واخيراً، اتخاذ الدول العربية المعنية بالنزاع موقفاً موحّداً من المبادرة الاميركية، والدخول في اجوائها ككتلة موحّدة ومتجانسة، وهو الامر الذي يفسّر انخراط النشاط الدبلوماسي

السوفياتي المتزامن مع مكوكية شولتس، ليس لمواجهة الاخير، بل لترتيب المصالحات العربية، بما فيها تعزيز قوة م.ت.ف. باستقبال رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، في موسكو، والدفع الى الصلح السوري ـ الفلسطيني، وكذلك العمل على ادخال مصر كعنصر اساسي في عملية السلام، وتأييد الموقف الاردني الرافض للحلول المنفردة والداعم للمؤتمر الدولي للسلام»(٣٢).

اسرائيل: ان ابرز ما انطوى عليه الاعلان عن استئناف الاتصالات السوفياتية مع اسرائيل هو ان موسكو قامت بمراجعة لموقفها من هذه المسألة، وخلصت الى اقتناع بأن وجود قناة للمحادثات السياسية بينها وبين تل ـ ابيب يقدّم «مساعدة اكبر» في مجال تحقيق تسوية سياسية لازمة المنطقة، لا سيما «في هذه الظروف الدرامية»(٣٣). فهذه الاتصالات ـ من وجهة نظر موسكو ـ ترمي، من جهة، الى كسر «الفيتو» الاميركي ـ الاسرائيلي القائم على موضوع مشاركة الاتحاد السوفياتي في انجاز التسوية السياسية، وجعله طرفاً مقبولاً من كل الاطراف؛ ومن جهة اخرى، التأثير في الموقف الاسرائيلي وحثّ اسرائيل على القبول بفكرة عقد المؤتمر الدولي.

وكما هو معروف، لقد أعلن عن بدء اول اتصالات بين الجانبين في آب (اغسطس) ١٩٨٦، في هلسنكي، بمحادثات وصفت بأنها «مباحثات حول المسائل القنصلية. ثمّ تواصلت المحادثات، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦، بلقاء ادوارد شيفاردنادزه مع شمعون بيرس في مقر الامم المتحدة، في نيويورك. وعلى امتداد العام ١٩٨٧، استمرت الاتصالات على مستويات تمثيلية متعددة، في لندن وواشنطن ونيويورك وروما، حيث تركزت المحادثات، خلالها، على فكرة عقد المؤتمر الدولي، ودور الاتحاد السوفياتي في هذا المؤتمر، واستئناف العلاقات الدبلوماسية السوفياتية ـ الاسرائيلية، وفتح باب الهجرة لليهود السوفيات. وفي اعقاب اجتماع عقد في واشنطن، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، بين السفير الاسرائيلي في واشنطن والقائم بالاعمال السوفياتي في العاصمة الاميركية، تمّ الاتفاق بين الجانبين على تبادل الوفود القنصلية. وفي مطلع العام ١٩٨٨، التقى شيفاردنادزه بوزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في باريس؛ ثمّ التقاه ثانية، في شباط (فبراير)، في القاهرة، ضمن جولة شيفاردنادزه على المنطقة.

وخلال هذه المحادثات، حاول السوفيات سحب ذرائع الموقف الاسرائيلي الرافض لمشاركتهم في جهود التسوية، ولعقد المؤتمر الدولي، ومحاولة الضغط على اسرائيل لاجراء حوار مع م.ت.ف. الذي بدونه «قد تجد [اسرائيل] نفسها في حالة يرفض عدد كبير جداً من دول العالم التحدث معها». ورهن السوفيات عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع تل ـ ابيب بموافقة الحكومة الاسرائيلية على هذه النقاط، وذلك في تصريح لوزير الخارجية السوفياتية، شيفاردنادزه، قال فيه: «نود أن تعلم حكومة اسرائيل بأن خيارها لصالح المؤتمر وموافقتها على الدخول في حوار مع م.ت.ف. ستمكّن كلاً من [الاتحاد السوفياتي واسرائيل] من أن يخطو خطوة أخرى في طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. أما بداية المؤتمر، فمن شأنها أن تشكل بدء العد العكسي لاستئناف هذه العلاقات. اننا، اذ ننادي الآخرين الى الحوار، ننوي، انفسنا، تطويراً اوسع لحوار بنّاء مع كافة الدول»(٣٤).

منظمة التحرير الفلسطينية: بذل الاتحاد السوفياتي جهوداً على صعيد م.ت.ف. تمثلت في أمرين: الاول، المساعدة في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة (نيسان ـ ابريل ١٩٨٧)؛ والثاني، دعم تبني م.ت.ف. لبرنامج سياسي واقعي خلال الدورة الاخيرة للمجلس الوطني، في الجزائر (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٨). والواقع، ان الجهود السوفياتية

هذه كانت وثيقة الصلة بدور م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، وبتعزيز مكانتها ووزنها ودورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني؛ وبالتالي حسم موضوع مشاركتها في المؤتمر الدولي، أو على الاقل دخول معركة تمثيلها للشعب الفلسطيني من موقع اقوى. والواقع، أيضاً، ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي اتخذت في الجزائر، سلّحت الموقف السوفياتي المدافع عن مسألة مشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي بعناصر قوة هامّة في مواجهة الموقفين، الاميركي والاسرائيلي. واعتبر الاتحاد السوفياتي ان اعلان المجلس الوطني قيام دولة فلسطين، والاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وادانة الارهاب، لم تبق لدى اسرائيل اي ذريعة «لرفض الحوار مع م.ت.ف. المعترف بها من قبل المجتمع الدولي بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»[٣٥].

مصر: على الرغم من أن عودة تبادل السفراء بين موسكو والقاهرة تمّت في آب (اغسطس) ١٩٨٤، بعد برود وجفاء في العلاقات بين البلدين داما حوالى عشر سنوات، الّا ان بعض الحرارة بدأ يدب في شرايين العلاقات المصرية ـ السوفياتية خلال العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧، حيث ازدادت وتيرة الزيارات فيما بين الجانبين، على مختلف الصعد، واسفرت عن العديد من الاتفاقيات، الاقتصادية والتجارية. واذا كانت السياسة السوفياتية بالانفتاح تنسجم، تماماً، مع الصياغة السوفياتية الجديدة للعلاقات الثنائية مع الدول، وتترافق مع خطوات ملموسة للاتحاد السوفياتي على هذا الصعيد في المنطقة تمثلت في اقامة علاقات دبلوماسية مع بعض دول الخليج، فانها، بالنسبة الى مصر، حملت معنى اضافياً، هو عدم تجاهل الاتحاد السوفياتي للمتغيرات الاقليمية، والدولية، التي نشأت عن اتفاقيتي كامب ديفيد، وعدم تجاهل اهمية دور مصر، وثقلها، في تعزيز الجهود الرامية الى عقد المؤتمر الدولي، انطلاقاً من التعديل الهام الذي أُجري على السياسة المصرية ازاء هذه المسألة. فقد اعلن وزير الخارجية المصرية، في اثناء زيارته لموسكو، في آذار (مارس) ١٩٨٧، «ان الموقف السوفياتي ايجابي تجاه عقد المؤتمر الدولي، وأن هناك تقارباً في الرؤية بين مصر والاتحاد السوفياتي حول هذا الهدف»[٣٦].

في هذا السياق، جاءت زيارة شيفاردنادزه للقاهرة، في شباط (فبراير) الفائت، لتحمل مؤشرات تتعدى نطاق تجسيد السياسة السوفياتية الجديدة في العلاقات مع الدول. فقد مثّلت القاهرة المحطة الرئيسة في جولته على المنطقة، والعاصمة التي التقى فيها بعرفات وارنس والمسؤولين المصريين، بعد أن زار دمشق وعمّان للبحث في امكان عقد المؤتمر الدولي للسلام. وهذا الاختيار السوفياتي للقاهرة يبدو وثيق الصلة بوجه التحرك السوفياتي في نطاق جهوده لعقد المؤتمر الدولي، والاهمية التي يمكن أن يلعبها الدور المصري في هذا المجال.

استنتاجات

يمكن ان نحدّد ابرز العناصر التي تناولتها السياسة السوفياتية في ما يلي:

أولاً: ان جوهر المشكلة في الشرق الاوسط يكمن في حل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي؛ والحل يتحقق بايجاد صيغة تسمح بالتعايش المشترك بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وتحقيق قاعدة رئيسة للقانون الدولي حول عدم جواز الاستيلاء على الارض من طريق استعمال القوة[٣٧]. وهذا التحديد لا يلغي الخصائص التي تميز بها الصراع في «انه معقد بالغ التعقيد، من حيث الاطراف المتورطة فيه، وتنوّع جوانبه السياسية، وقسوته النفسية»[٣٨]. وعلى هذا الاساس، فان الحل المبدئي ـ في منظور السياسة السوفياتية ـ قد تمّ التوصل اليه «منذ وقت بعيد»، وذلك من خلال قرار الامم المتحدة

الرقم ١٨١ الذي اقرّ مشروع تقسيم فلسطين، «حيث تمكّن الاسرائيليون من انشاء ' دولتهم ' »، في حين تطرح الوقائع الراهنة «مهمة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، واعادة الاراضي المغتصبة الى العرب، وضمان الحق في الوجود الآمن لاسرائيل ضمن الحدود المعترف بها»(٣٩).

ثانياً: ان الحل في الشرق الاوسط يجب أن يتمّ على اساس مبدأ «توازن المصالح بين اطراف الصراع»، حيث ظهر هذا التعبير، بصورة جلية وواضحة، في الادب السياسي السوفياتي، في اعقاب المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (نيسان ـ ابريل ١٩٨٥). ففي ذلك المؤتمر، شطب الحزب من البرنامج السياسي عبارة «في حال تجرّأ المعتدون الامبرياليون، مرة اخرى، على اشعال حرب عالمية جديدة، فان الشعوب لن يعود باستطاعتها تحمّل النظام الذي ورّطها في حروب مهلكة؛ انها ستكنس الامبريالية وتدفنها». وقد مثّل هذا الحدث نقطة تحول حاسمة لمفهوم «الحرب» التي دأبت ادبيات الاحزاب والقوى الماركسية كافة على اعتبارها امراً محتوماً في نطاق صراع «الضواري الاستعمارية». ذلك ان حقائق العصر الراهن، الذي برزت فيه اسلحة الابادة الجماعية، طرحت معها ديالكتيك جديد يقوم على الاولية الحاسمة للمصالح الانسانية العامة التي لا ينبغي للمصالح الطبقية أن تأتي على حسابها، او على نحو يهددها. وقد اقتضى ذلك ـ كما قال غورباتشيوف ـ عدم ترك تعريف التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة كما وردت في البرنامج القديم للحزب الشيوعي السوفياتي بوصفه «شكلاً خصوصياً من اشكال الصراع الطبقي»(٤٠). على اساس تلك المقدمات اعتبر «مبدأ توازن المصالح المبدأ الوحيد المقبول في العلاقات بين الدول والشعوب والقوميات... ونقيضاً وقطباً معاكساً لتوازن القوة من طريق المفاوضات»(٤١).

ومن وجهة النظر السوفياتية، فان لهذا المبدأ اهمية استثنائية في منطقة الشرق الاوسط، المهددة بسباق التسلّح، الذي يمكن ان يتحوّل، عاجلاً ام آجلاً، الى مواجهة نووية، حيث «احتلت المنطقة المرتبة الثالثة في العالم، بعد حلف شمال الاطلسي ومنظمة معاهدة وارسو، من حيث حجم النفقات العسكرية المباشرة»(٤٢) وبات من الضروري ان تعترف كل الاطراف بمبدأ «توازن المصالح»، الذي من شأنه ان يفتح الطريق للتسوية في الشرق الاوسط.

لكن تلك الدعوة قد تبدو نوعاً من الدعوات الاخلاقية الرومانطيقية في ظل ميزان القوى القائم في المنطقة، الذي تستند اليه اسرائيل في تعنّتها. ولذلك، يعطي السوفيات أهمية عالية للانتفاضة الفلسطينية التي أكدت ـ حسب تعبير شيفاردنادزه ـ ان من «الارجح ان تزول الاهرام قبل ان يزول تطلع الفلسطينيين الى ديارهم، وانها اكتسبت نطاقاً واسعاً وقوة بالغة». وهذه القوة رفعت الى مكان الصدارة في العالم تطلعات الشعب الفلسطيني، وخلقت نوعاً من التعديل النسبي في ميزان القوى مع اسرائيل. وميزان القوى هذا يتعزّز على نحو اعظم، اذا ما تمّ بناء موقف عربي موحّد، خاصة بالنسبة الى مصر وسوريا والاردن ولبنان، مع م.ت.ف. وفي هذا الاطار، فان الاتحاد السوفياتي ينوي «ان يشجع، ويؤيد، بكافة الوسائل، اية خطوة ايجابية تهدف الى ازالة الاختلافات العربية، والى توحيد الدول العربية، واجراء حوار بنّاء بينها حول التسوية في الشرق الاوسط. ويؤيد، بخاصة، فكرة عقد لقاء بين كبار مندوبي سوريا ومصر والاردن وم.ت.ف. ولبنان، من اجل الاسراع بعقد المؤتمر الدولي». ويعتقد السوفيات بأن استمرار تعّنت اسرائيل «لا بدّ من ان يؤدي بها الى العزلة في الاسرة الدولية، والى فقدان التأييد حتى من قبل أوفى اصدقائها؛ وستبرز، بنفس الحتمية، مسألة استخدام العقوبات ضد اسرائيل، باعتبارها تنتهك حقوق السكان المدنيين بشكل جماعي»(٤٣).

ثالثاً: أجرى السوفيات تعديلات، في ما يتعلق بالمؤتمر، على النحو التالي:

(أ) الاعداد للمؤتمر: اذ يرى السوفيات ان مهمة الاعداد المحدّد لعقد المؤتمر الدولي تفوق اي مهمّة اخرى، ويجب اجراؤها «من خلال الاشكال المرنة والاجهزة ذات القنوات العديدة المشهود بها»(٤٤). ويلاحظ، هنا، أنه لم يتمّ ذكر الاقتراح السوفياتي بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي، وانما قدّمت سلسلة من الاقتراحات الاخرى في هذا المجال، مثل:

- اجراء مناقشات ومشاورات غير رسمية للاعضاء الدائمين في مجلس الامن، تتعلق بعقد المؤتمر الدولي.
- اجراء حوار ثنائي ومتعدد الطرف للمشاركين في التسوية، بشكل مباشر، ومن طريق وسطاء.
- اقرار منصب مندوب خاص للشرق الاوسط لدى السكرتير العام للامم المتحدة، وتعيين شخصية ذات سمعة عالية فيه، يمكن لها ان تنضم الى اعداد المؤتمر الدولي في مراحله الاولى.
- ينبغي انجاز ذلك في فترة تتراوح من ستة الى تسعة شهور، حيث يمكن خلالها «وضع الصيغة المحددة والمقبولة لكافة الاطراف حول معايير رئيسة لمؤتمر الشرق الاوسط»(٤٥).

(ب) طبيعة المؤتمر وصلاحياته: ان المؤتمر الدولي المطروح «من شأنه ان يأتي وسيطاً جماعياً، ولكنه ليس وسيطاً فحسب. فهو يشكل نوعاً من شبكة تأمين تحمي المفاوضات من الفشل ويساعد بذلك على ايجاد حل للمسائل الاقليمية العديدة»(٤٦). هذا التحديد الجديد لمفهوم المؤتمر الدولي يختلف، اختلافاً كبيراً، عن المفهوم السوفياتي السابق عن «المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات»، أو حتى «المؤتمر الدولي الفعال». وضمن هذا المفهوم الجديد، فان الاسئلة المتعلقة بطابع المؤتمر الدولي، وجدول اعماله، وتشكيله، وصلاحياته، يجب ان تكون الاجابة عنها ثمرة للمناقشات مع كل الاطراف للتوصل الى «حلول وسط» بشأنها؛ حيث تعتبر هذه «المهمة ذات اولوية اليوم»(٤٧). والمرحلة التي يتم فيها ذلك «تقتضي حل بعض المسائل المبدئية»، ومنها ـ حسب التصور السوفياتي ـ «القاعدة السياسية والقانونية للمؤتمر، ومشاركة الفلسطينيين فيه»(٤٨). امّا القضايا الاخرى، فمن الافضل تركها للمؤتمر ذاته(٤٩)

(ج) الضمانات الدولية: انطلاقاً من مبدأ توازن المصالح، فان التسوية يمكن أن تتضمن ضمانات امنية؛ اذ «من الواضح ان جميع اطراف التسوية في الشرق الاوسط، بمن في ذلك الفلسطينيون، يرغبون [في] أن تكون لهم الضمانات الصلبة لكي لا يتعرضوا لأي عدوان». وفي هذا الاطار، وفي ضوء خبرة تطبيق بعض التسويات الاقليمية في العالم، يمكن «تشكيل جملة من الالتزامات واجراءات المراقبة، التي بوسعها ان تناسب المتطلبات الاكثر صرامة، وتخلق الثقة اللازمة في توفير الامن»، بما في ذلك امكان ممارسة تدابير التفتيش، في حالة الارتياب، مع فترة قصيرة للانذار»؛ بالاضافة الى «تطبيق مبدأ اقامة المناطق المجردة من السلاح كلياً، وكذلك المناطق ذات التواجد العسكري المنخفض على طول خطوط الفصل المؤقتة، وعلى طول الحدود المعترف بها»، و«الاقرار باعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية والكيماوية». وكل ذلك يجب أن يتم في اطار التزام جميع الاطراف بألّا «تشجع الارهاب واعمال التخريب الاخرى ضد بعضها البعض، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، في اي شكل من الاشكال»(٥٠)

(١) «لجنة الامم المتحدة بشأن فلسطين»، **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ١٩.

(٢) اسحق الخطيب، «على هامش العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية؛ المقاومة على الطريق الصعب»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٧، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤، ص ١١.

(٣) محمد سيد احمد، «الوضع الدولي ومستقبل النزاع العربي ـ الاسرائيلي»، **قضايا فكرية** (القاهرة)، الكتاب السابع، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٤٢.

(٤) «لجنة الامم المتحدة بشأن فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٥) هيلين كاردير دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥** (ترجمة عبدالله اسكندر) بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١، ص ١٧ ـ ١٨.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٢٢.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) احمد شاهين، **المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ سياسات ومواقف**، نيقوسيا: الشرق برس، بلا تاريخ نشر، ص ٣٧.

(١١) د. سلمان رشيد سلمان، **اسرائيل والتسوية**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥، ص ١٦٩.

(١٢) سامح محمود ابو العينين، «تجربة المؤتمر الدولي للسلام في جنيف، ١٩٧٣»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، ص ٦٧.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٧.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٨.

(١٥) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩/١/١٩٧٤.

(١٦) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٠.

(١٧) عصام سخنيني، «المقاومة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٣/٥٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، ص ٢٤٣.

(١٨) د. نبيل حيدري، «منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة السوفياتية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٧.

(١٩) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد ٢٠، (١/٧/١٩٧٤ الى ٣١/١٢/١٩٧٤)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ٧١٩.

(٢٠) شاهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩.

(٢١) خالد الحسن، **قراءة نقدية لثلاث مبادرات: مبادرة بريجنيف، مبادرة الامير فهد، مبادرة ريغان**، عمّان: منشورات دار الكرمل ـ صامد، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢٢) نبيل خليفة، «كيف تطورت فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٧»، **المستقبل** (باريس)، العدد ٥٣٥، ٢٣/٥/١٩٨٧، ص ٢٣.

(٢٣) **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٨١**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢، ٢٢.

(٢٤) خليفة، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) احمد شاهين، «مشاريع السلام بين النوايا والوقائع»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣٨/١٣٩، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ٥٦.

(٢٨) خليفة، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٩) **القبس** (الكويت)، ١/١٠/١٩٨٦.

(٣٠) **الحوادث** (لندن)، ١٠/٦/١٩٨٨.

(٣١) **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٨، ص ١٣٣.

(٣٢) د. نبيل حيدري، «الرهان والارتهان»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١١٢.

(٣٣) د. نبيل حيدري، «مكاسرة الكبار في الشرق الاوسط»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١١٤.

(٣٤) **الاتحاد** (حيفا)، ٧/٩/١٩٨٩.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **وكالة تاس**، ٥/٣/١٩٨٧؛ نقلاً عن **برافدا**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٣٧) **الاتحاد**، ٧/٣/١٩٨٩.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) م. س. غورباتشيوف، **بيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

(٤٢) **الاتحاد**، ٧/٣/١٩٨٩.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **المصدر نفسه**.

(٤٥) **المصدر نفسه**.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

(٤٧) **المصدر نفسه**.

(٤٨) **المصدر نفسه**.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

دور ومكانة اسرائيل في برنامج «حرب النجوم»

عدنان حسين

في خطوة واسعة جسّدت أحد الاركان الأساسية لمذهبه «الكونية الجديدة»، أعلن الرئيس الاميركي السابق، رونالد ريغان، في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٣، في خطبة متلفزة، عن ولادة مشروعه الحربي العملاق «حرب النجوم»، أو «مبادرة الدفاع الاستراتيجي»، حسب التسمية الرسمية الاميركية له، والذي يمكن اختصار التعريف به بأنه خطة لاقامة مجموعة من المنظومات التكنو ـ عسكرية المعقّدة، على الارض وفي الفضاء، تستند الى تكنولوجيا الاشعة الانبثاقية، وتستخدم أسلحة وأجراماً فضائية تطلق أشعة ليزر، أو تبث دفقاً من الجزيئيات، لتدمير الصواريخ عابرة القارّات (المفترض انطلاقها من الاتحاد السوفياتي) المتجهة نحو أهداف في الولايات المتحدة الأميركية، أو أهداف اميركية في الخارج، قبل وصولها الى هذه الاهداف.

ولقد أثار برنامج ريغان الكثير من الجدل داخل الولايات المتحدة، وخارجها؛ ولم يزل هذا الجدل قائماً، فيما المرحلة الاولى للبرنامج (مرحلة البحث) توشك على الانتهاء. وغدا البرنامج، منذ يوم اعلانه، عقدة كبيرة في الحياة الدولية، وخصوصاً على صعيد العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حتى انه تسبّب في انهيار «قمة ريكيافيك» بين ميخائيل غورباتشيوف ورونالد ريغان، وعرقل التوصّل، في وقت أبكر، الى اتفاقية تدمير الصواريخ متوسطة المدى والاقصر مدى التي عقدت فيما بعد، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، في العاصمة الاميركية، في اثناء القمة السوفياتية ـ الاميركية.

وطوال السنوات الست الماضية، لم يظهر في البلدان العربية سوى القليل من الاكتراث بهذا البرنامج الحربي الجبّار ذي الصفة الكونية الشمولية. وباستثناء التنديدات النادرة الصادرة عن بعض مسؤولي الجامعة العربية، وخصوصاً ممثل الجامعة لدى الامم المتحدة، كلوفيس مقصود، بشأن مشاركة اسرائيل في هذا المشروع، فانه لم يبدو من الحكومات العربية، أو مؤسسات العمل العربي المشترك، السياسية أو العسكرية، أي موقف بارز، سواء حيال برنامج ريغان أم حيال المشاركة الاسرائيلية فيه، حتى ان المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عربسات» لم تبحث في الأمر، في دوراتها الاخيرة، الّا من زاوية القمر الاصطناعي الاسرائيلي وتأثيراته المحتملة في الاتصالات الفضائية العربية.

وربما كان وراء ضعف الاهتمام في العالم العربي ببرنامج «حرب النجوم» الاميركي اعتقاد خاطىء بأن الأمر ينحصر في مساعي الجبارين العالمين الى تحقيق التفوّق العسكري على

بعضهما البعض، أو المحافظة على التوازن الاستراتيجي القائم فيما بينهما، وأن لا علاقة، بالتالي، لبلدان العالم الاخرى بهذا البرنامج.

والواقع، ان نظرة كهذه هي، في ابسط تحليل، نظرة قاصرة ومحدودة. فانطلاق سباق التسلّح الى مستويات جديدة بالغة الارتفاع، ووصوله الى الفضاء الخارجي، لا يمكن له الاّ أن يشدد، بدرجات مضاعفة، من حدة التوتر الدولي، ويلقي بظله الثقيل على الاوضاع والمشكلات الاقليمية، ويزيد في تفجّر هذه الاوضاع في مناطق الازمات بشكل خاص.

وعدا عن هذا، فان برنامج «حرب النجوم» الاميركي ما لبث ان اقتحم، بعد سنتين من ولادته، قلب الوطن العربي، بانضمام اسرائيل، رسمياً وعملياً، اليه، فأصبح العرب، بذلك، رغماً عنهم، جزءاً منه، ومنطقتهم احدى قواعده الرئيسة.

وممّا يعكس عدم الاكتراث العربي بهذا المشروع الجبّار، الذي ستبلغ تكاليفه رقماً مرتفعاً للغاية (نحو ١٧٥ مليار دولار، وفي بعض التقديرات ١٠٠٠ مليار دولار)[١]، ان حركة التأليف والترجمة العربية لم تأبه، بعد، بهذا الموضوع؛ فالمكتبة العربية تخلو من الكتب والدراسات الخاصة به. وبالكاد يجد الدارس اشارات غير معمّقة له في الدوريات العربية المتخصصة. وتسعى هذه الدراسة الى تقديم كل المعلومات التي تيّسر الحصول عليها عن المشاركة الاسرائيلية في برنامج «حرب النجوم»، بأمل اثارة حفيظة وانتباه الدارسين والباحثين العرب الاختصاصيين في المجالات العسكرية، والاستراتيجية بعامة، ومعالجة النقص الحاصل في هذا الميدان، ذي الصلة الحيوية الوثيقة بمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والأمن القومي العربي.

وقبل التفصيل في دور ومكانة اسرائيل في برنامج «حرب النجوم» الذي تتواصل، الآن، ابحاثه واختباراته، ومن المفترض أن يدخل حيّز التنفيذ ابتداء من مطلع عقد التسعينات، لا بدّ من الاشارة الى ان العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، في مجال استخدام الفضاء للاغراض العسكرية، يرجع تاريخها الى حوالى ٢٠ سنة خلت؛ اذ كانت الولايات المتحدة تقدم الى اسرائيل، باستمرار، معلومات عن قدرات العرب الاستراتيجية، تنقلها اقمار التجسّس الاصطناعية الاميركية. وفي واثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وبعدها، أوردت اجهزة الاعلام العربية، والعالمية، معلومات كثيرة حول هذا الامر.

وفي خريف العام ١٩٨٤، كشفت صحف عربية عدة، وغربية ايضاً، عن قيام واشنطن وتل ـ ابيب بالتوقيع على اتفاقية، تقدم الولايات المتحدة، بموجبها، الى اسرائيل مساعدة فنية ومالية لانشاء منظومة فضائية تتضمن قمراً اصطناعياً اسرائيلياً ومطاراً كونياً في صحراء النقب. وتمّ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، تشغيل محطة اميركية لرصد الاقمار الاصطناعية بواسطة الليزر في اطراف مدينة القدس المحتلة، على بعد ٢٤ كليومتراً الى الجنوب الغربي من المدينة. والمحطة هي احدى ثلاث محطات مخصصة لاستقبال المعلومات الصادرة عن الاقمار الاصطناعية الاميركية[٢]. وعلى مدى سنوات عدة، قبل ذلك، كان العلماء الاسرائيليون يقومون بأبحاث ذات صلة بالطيران والفضاء موّلت المؤسسات العسكرية الاميركية بعضاً منها. وفي مختبرات كليّة الطيران في جامعة التخنيون، في حيفا، أجريت، «بطلب من وزارة الدفاع الاميركية، وعلى حسابها، أبحاث خاصة بمحرّكات الصواريخ وتجهيزات الطيران. واشترك العلماء الاسرائيليون في اعمال تحديث مركبة الفضاء الاميركية متعددة الاستعمال[٣].

وقد قدّم بوب وودورد، في كتابه «الحجاب» أو «النقاب»، الذي أُصدر في العام ١٩٨٧، ونشرت صحف عربية عدة ترجمة له قبل صدوره في كتاب مترجم الى العربية، معلومات مثيرة عن اعتماد اسرائيل على معطيات وصور، التقطتها اقمار التجسّس الاميركية، في قصف المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) ١٩٨١.

انضمت اسرائيل، رسمياً، الى برنامج «حرب النجوم» في السادس من أيار (مايو) ١٩٨٦ عندما وقّع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال زيارة كان يقوم بها لواشنطن، مع نظيره الاميركي، كاسبار واينبرغر، على مذكرة تفاهم تتعلق بالمشاركة الاسرائيلية في البحوث الخاصة بالبرنامج(٤). واصبحت اسرائيل، بذلك، الدولة الثالثة في العالم التي تنخرط في البرنامج، بعد بريطانيا (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٥) والمانيا الاتحادية (نيسان ـ ابريل ١٩٨٦). وقد اعتبرت مصادر غربية عديدة ان قرار الانضمام الاسرائيلي الى البرنامج هو اكثر أهمية من القرارين، البريطاني والالماني، باعتباره يمد قاعدة برنامج «حرب النجوم» الى خارج نطاق حلف شمال الاطلسي(٥).

وكانت المرة الاولى التي تمّ فيها الكشف عن توجيه الولايات المتحدة دعوة الى اسرائيل للمشاركة في البرنامج جاءت في سياق مقابلة اجرتها صحيفة «لوموند» الفرنسية، في أواخر آذار (مارس) ١٩٨٥، مع كاسبر واينبرغر، قال فيها ان الادارة الاميركية تنوي اشراك اسرائيل، الى جانب شركاء الولايات المتحدة في حلف شمال الاطلسي، في برنامج «حرب النجوم». وبعد ذلك بأيام، نقلت الاذاعة الاسرائيلية عن مسؤولين اسرائيليين قولهم ان الولايات المتحدة وجّهت دعوة رسمية الى اسرائيل في هذا الخصوص، وان الدعوة جاءت في رسالة بعث بها وزير الدفاع الاميركي الى رابين(٦).

وبعد ذلك بدأ المسؤولون والعلماء الاسرائيليون والصحف بالتحدث، علناً، عن الأمر. فقد أعلن رابين، اكثر من مرة، انه يميل الى تلبية دعوة واشنطن الرسمية للمشاركة في برنامج «حرب النجوم». وعموماً ابدى الشريكان الرئيسان في الحكومة الاسرائيلية، الليكود والمعراخ، وسائر القوى الصهيونية رغبة قوية في الاستجابة للدعوة الاميركية. كما ان عدداً غير قليل من العلماء والصحافيين اعربوا عن تأييدهم للدعوة الاميركية، معتبرين ان المشاركة الاسرائيلية في البرنامج تفتح لاسرائيل الطريق الى أحدث التكنولوجيات والمساعدة على وضع حدّ لهجرة الكادر العلمي الاسرائيلي(٧).

اعتبر المحرر السياسي في «هآرتس»، أ. شفايتسير، ان هذه المشاركة تفتح الطريق الى اعداد أصناف غير تقليدية، مدمّرة بشكل خاص، من الاسلحة تحتاج اسرائيل اليها في حربها ضد العرب(٨). وعدّد المحرر العسكري في «عل همشمار»، فيشمان، الفوائد التي ستجنيها اسرائيل من المشاركة في البرنامج بـ : رفع العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الى مستوى التحالف الكامل؛ وضمان محافظة اسرائيل على تفوّقها العسكري ـ التقني على الاقطار العربية؛ والحصول على مخصصات اضافية للمؤسسات التي تمارس البحث العلمي(٩).

وكتبت «دافار» الاسرائيلية: «ان موضوع تطوير واستخدام اشعة الليزر وبقية الوسائل المتطورة يدخل في برنامج جهاز الامن الاسرائيلي. كما ان الحصول على تمويل أميركي للابحاث يفيد في تطوير الصناعة العسكرية الاسرائيلية. وكذلك يمكن ان يكون مقدمة لتعاون صناعي اميركي ـ اسرائيلي لم نشهده من قبل. لذلك، فالثور الذي ارسله ريغان الى اسرائيل يتمتع بقرون الليزر، ومن الافضل أن نمسك بهذه القرون»(١٠).

وقال د. عاموس كرمئيل، في مقالة له نشرتها «يديعوت احرنوت»، مبدياً حماساً قوياً

لمشـاركة اسرائيل في البرنامج، ان اسرائيل ستجني الكثير من الفوائد في مجال التكنولوجيا، حيث تستـطيـع الاطلاع على التكنـولوجيـا المتطورة جداً، واعداد الطاقة البشرية المؤهلة التي يمكنها، مستقبلاً، ان تقوم بتطبيقات اسرائيلية مكثّفة(١١).

واعتبر الباحث في دائرة العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس، مئير شطيغليش، ان الاشتـراك الاسرائيـلي في مشروع حرب النجـوم مسـألة تفـرضهـا اغـراءات التقدم التكنولوجي العسكري، والوعود بالسيولة المالية، وتعميق الالتزامات الاميركية حيال اسرائيل، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً(١٢).

ولم تلق الدعوة الاميركية واتجاه الاوساط الاسرائيلية الحاكمة لتلبيتها معارضة الّا من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحلفائه في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة(١٣).

وحـال تبلّغ الحكـومـة الاسرائيلية رسمياً بالدعوة الاميركية، اجرى رابين سلسلة اجتماعات متخصّصة في وزارة الدفاع حول الاجراءات المطلوب اتخاذها حيال الدعوة الاميركية. وانتهت تلك الاجتماعات الى قرار بارسال وفد من العسكريين والعلماء الى واشنطن لاجراء مشاورات في هذا الشأن مع المسؤولين الاميركيين. وتشكّل الوفد برئاسة مدير البحث والتخطيط في وزارة الدفاع، بن تسيون نفيه(١٤). واختتم الوفد مباحثاته في ٢٢/٥/١٩٨٥ بلقاء مع رئيس مؤسسة ابحاث برنامج «حرب النجوم»، الجنرال جيمس ابرامسون(١٥).

ويبـدو ان اتفاقاً اسرائيلياً ـ اميركياً على شروع اسرائيل بالعمل لصالح البرنامج الاميركي قد حصل حتى قبل التوقيع على مذكرة السادس من أيار (مايو) ١٩٨٦ التفاهمية. فقد اكدت وكالة يونايتد برس الاميركية للانباء، في أحد تقاريرها المرسلة من اسرائيل في العام ١٩٨٥، ان ثلاث جامعات وخمس أو ست شركات اسرائيلية بدأت، فعلاً، بالابحاث التي يمكن استخدامها في برنامج «حرب النجـوم»(١٦). وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، اعلنت صحيفة «دافار» الاسرائيلية ان اسرائيل اصبحت على وشك الاعلان عن انضمامها الرسمي الى المشروع الاميركي، وان قراراً مبدئياً بهذا الشأن قد اتخذته لجنة وزارية خاصة شكّلت لدراسة هذا الموضوع وضمّت شمعون بيرس واسحق شامير واسحق رابين ووزير العلوم والتنمية في ذلك الوقت(١٧). وفي وقت لاحق، اعلن الناطق باسم وزارة العلوم والتنمية، ناتشمان فابيان، ان اسرائيل قدّمت ما يزيد على ١٥٠ مشروعاً مقترحاً الى برنامج حرب النجوم(١٨).

وقبـل التـوقيـع على اتفاقية مشاركة اسرائيل في البرنامج بثلاثة شهور، قام الجنرال جيمس ابرامسون، في شباط (فبراير) ١٩٨٦، بزيارة لاسرائيل، حاملاً طلبات من وزارة الدفاع الاميركية ومؤسسة ابحاث برنامج «حرب النجوم» الى اسرائيل لتنفيذها في اطار البرنامج. واثر تلك الزيارة، بدأت الشركات الاسرائيلية بوضع التكنولوجيا الخاصة بانتاج مدافع كهرو ـ مغناطيسية، من شأنها، عند وضعها في الفضاء الخارجي، ان تدمّر الصواريخ.

لقـد التقـطت القوى والهيئات الاسرائيلية، المتمسكة بالمحافظة على أعلى مستوى من التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي، المزايا الكثيرة والكبيرة التي يوفّرها انخراط اسرائيل في المشروع الاميركي العمـلاق. وعبّـر عن ذلك عوديـد ليفشيتس، في دراسـة نشرهـا ملحق «عـل همشمار» الاسبوعي «حوتام»(١٩) في حلقات، في شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٨٦، ذكر فيها: «يخطىء من يعتقد بأن مبـادرة الدفـاع الاستراتيجي للرئيس ريغان لا تمسّ الّا العلاقات الاميركية ـ السوفياتية، وليس

اسرائيل... ففي اطار هذا المشروع الذي حظي باسم ' حرب النجوم' ستوضع في حيّز الاستخدام تكنولوجيات دفاعية حديثة جداً للدفاع عن أمن اسرائيل، سواء في الوقت الحالي أو في التسعينات من هذا القرن، أو ما بعد العام ٢٠٠٠». واعتبر انه ما دامت الولايات المتحدة تعتزم اقامة شبكة قادرة على التدمير بضربة واحدة ١٥٠٠ صاروخ عابر للقارات «يطلقها الاتحاد السوفياتي دفعة واحدة من مسافة ٤٠٠٠ ميل باتجاه الولايات المتحدة بسرعة ١٥٠٠ ميل في الساعة»، فانه «يمكن، ايضاً، انتاج واقامة شبكات بسيطة أصغر، واقل كلفة بما لا يقارن، تستطيع تدمير أسراب الطائرات والصواريخ على انواعها، التي يمكن أن تطلقها الدول العربية في هجوم مفاجىء على اسرائيل. شبكات يكون مداها عشرات أو مئات الكيلومترات فقط. وعليه، فان الاستغلال الصحيح لهذه التكنولوجيات من جانب اسرائيل يمكن ان يحسّن وضعها العسكري بما لا يقارن. ويعتبر تفويت مثل هذه الفرصة أخطر تقصير للدولة». ورأى ليفشيتس ان هناك عوامل ثلاثة تدفع باتجاه المشاركة في البرنامج الأميركي. الاول اقتصادي: «مصدر لميزانيات بحث وتنمية، وهدف لتصدير منتجات متطورة»؛ والثاني سياسي: «الحاق اسرائيل بالمشروع جزء من مجمل علاقاتها مع الولايات المتحدة»؛ والثالث امني: «مساهمة مشروع الدفاع الاميركي في الدفاع الفعال عن اسرائيل». ولكي يقطع الطريق على كل معارضة، عمد ليفشيتس الى التحدث بلهجة جازمة عن اربعة تهديدات، يوحي بأنها مؤكدة، تواجهها اسرائيل:

- نشوب حرب في الشرق الاوسط خلال العقد المقبل، احتمالها اقوى من احتمال نشوب مجابهة جذرية بين الجبارين العالميين.
- تزوّد العرب باسلحة حديثة من الاتحاد السوفياتي.
- هجوم سوفياتي مباشر بالصواريخ الذرية، أو التقليدية، تطلق باتجاه اسرائيل من اراضي الاتحاد السوفياتي.
- هجوم ذري من جانب العرب؛ «اذ يكفي ان يحصل حاكم دولة مجنون على صاروخ ذرّي واحد ليسبّب لاسرائيل ضرراً هائلاً، بسبب ضيق مساحتها».

لكنه ما لبث ان تحدث عن قضية اخرى برّر بها للولايات المتحدة واسرائيل، على حدّ سواء، العمل في برنامج «حرب النجوم»: «تواجه اسرائيل مشكلة استراتيجية صعبة تتشابه، من حيث المبدأ، مع مشكلة الولايات المتحدة: تزايد الهبوط في ميزان القوى العسكرية على المدى المتوسط، والبعيد، وتعاظم نوعي وكمّي لجيوش دول المواجه العربية التي تتدفق اليها كميات هائلة من الطائرات المتطورة والصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ ارض ـ ارض الحديثة والمدفعية والمدرّعات... هذا التعاظم والقيود التي يفرضها الوضع الاقتصادي الصعب لاسرائيل يزيدان في خطر فشل اسرائيل، في حالة هجوم عربي مفاجىء ضدها، في الدفاع عن مطاراتها ومراكز تجنيد وتسليح الاحتياط والتجمّعات السكانية. ويمكن ان تنعكس النتيجة بخسائر عسكرية كبيرة وقتل جماعي للسكان». وعلى هذا، استنتج ليفشيتس «ان لاسرائيل مصلحة لتطوير انظمة سلاح حديثة من النوع الذي يقترحه مشروع ريغان؛ انظمة يمكنها ان تحيط اسرائيل بحماية فعّالة وبتكلفة معقولة ضد الطائرات والصواريخ».

في هذا الجو الذي اندغم فيه الحماس مع الهستيريا انضمت اسرائيل الى برنامج «حرب النجوم». وبعد شهر من التوقيع على الاتفاقية الخاصة بهذا الانضمام، كانت واشنطن كلّفت تل ـ ابيب بمهمة تنفيذ حوالى ٢٠ مشروعاً من مشاريع انظمة السلاح في اطار البرنامج الاميركي، أهمّها مشروع الليزر الذي يستطيع ضرب الاهداف الواقعة على مسافة تصل الى مئات الكيلومترات[٢٠]. وفي غضون

العام ١٩٨٦، كانت اسرائيل سلّمت الولايات المتحدة معلومات عن ٣٠ مشروعاً تكنولوجياً في مجال الاسلحة الفضائية[٢١].

ان اطار المشاركة الاسرائيلية في برنامج «حرب النجوم» الاميركي هو اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي وقّعت عليها اسرائيل والولايات المتحدة في مطلع ولاية ريغان الاولى (٣٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨١)، وأوقفت الولايات المتحدة العمل بها مؤقتاً على خلفية القرار الاسرائيلي بضمّ الجولان، وألغتها حكومة مناحيم بيغن احتجاجاً على التجميد الاميركي لها. ثمّ أعيد التوقيع عليها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣. ولقد اكدت تلك الاتفاقية ان هدف التعاون الاستراتيجي الاميركي هو «الوقوف ضد تهديد السلام والأمن في المنطقة [الشرق الاوسط] من جانب الاتحاد السوفياتي، أو من جانب قوات يسيطر عليها السوفيات من خارج المنطقة، أو تدخل اليها»[٢٢].

وعلى اساس تلك الاتفاقية، وسائر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم اللاحقة، تحوّلت اسرائيل، بسرعة قياسية، الى شريك نشط في برنامج «حرب النجوم». ولاحظت المصادر السوفياتية، في العام ١٩٨٧، تسارعاً في الخطوات الاسرائيلية في هذا الاتجاه، فأوضحت ان مؤسسات الصناعة العسكرية الاسرائيلية انجزت، في ذلك العام، طلبيات اميركية، في اطار برنامج «حرب النجوم»، قدّرت قيمتها بـ ١٥٠ مليون دولار، وان الولايات المتحدة تعتزم منح اسرائيل، في العامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩، طلبيات بانتاج صواريخ للدفاع المضاد للصواريخ بمبلغ اجمالي قدره ٥٠٠ مليون دولار[٢٣].

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، وسّعت الولايات المتحدة واسرائيل مجالات تعاونهما الاستراتيجي، ليس فقط بتزويد اسرائيل بـ ٧٥ طائرة من طراز «أف ـ ١٦ سي» المتطورة، ومساواة اسرائيل مع حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الاطلسي باعطائها الافضلية في تنفيذ عقود وزارة الدفاع الاميركية، وانما شمل ذلك توسيع دور اسرائيل في برنامج «حرب النجوم» وتطوير استفادتها منه. ففي اثناء زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي لواشنطن، في ذلك الشهر، أُجري الاتفاق على تمويل الولايات المتحدة للابحاث الاسرائيلية الخاصة باقامة منظومة للدفاع المضاد للصواريخ التكتيكية. وقد قامت اسرائيل، على اساس التكنولوجيا المعدة لبرنامج «حرب النجوم»، بتصميم منظومة مضادة للصواريخ تحمل اسم «حيتس» (السهم)[٢٤].

وكانت اسرائيل اقترحت، في العام ١٩٨٦ ، على مسؤولي برنامج «حرب النجوم» تطوير الصاروخ «حيتس» المضاد للطائرات كسلاح اعتراضي في نظام صاروخي دفاعي مخصص لحرب نجوم اقليمية محتملة. ووقّع الطرفان، لهذه الغاية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، عقداً بقيمة خمسة ملايين دولار. واوضحت رسالة مؤرخة في أيار (مايو) ١٩٨٧ من جيمس ابرامسون الى عضو مجلس النواب الاميركي عن ولاية نيو جرسي، جيمس كورتر، رداً على سؤال له حول امكان تطوير الصاروخ الاسرائيلي «حيتس» ليصبح صاروخاً اعتراضياً باليستيكياً: «لقد اجرينا مراجعة مفصّلة لاقتراحهم (الاسرائيليين) واستنتجنا ان [حيتس] هو، في الواقع، النظام الصاروخي الذي يجب تطويره». واكد ابرامسون ان طلب تشكيل فريق للعمل على تطوير الصاروخ بالاشتراك مع وزارة الدفاع الاسرائيلية، وان المشروع سيتمّ بتمويل اميركي ـ اسرائيلي مشترك[٢٥].

وفي ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، أعلن البيت الابيض، بعد اجتماع بين الرئيس الاميركي ريغان ووزير الدفاع الاسرائيلي رابين، عن موافقة الادارة الاميركية على مشروع الانتاج المشترك لصاروخ «حيتس». وذكر بيان البيت الابيض ان المشروع «يمكن ان يغيّر الوضع العسكري (في الشرق

الاوسط) ويزيد كلفة وصعوبة وخطورة اي حرب مقبلة». ووصف رابين المشروع بأنه يشكل رداً على «تهديد استراتيجي جديد» في الشرق الاوسط، يتمثل في الصواريخ السوفياتية والصينية الصنع الموجودة لدى سوريا والعراق والسعودية[٢٦]. وفي اليوم التالي، اصدرت وزارة الدفاع الاميركية بياناً أوضحت فيه ان المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية، الجنرال دافيد عفري، ورئيس مؤسسة ابحاث «حرب النجوم»، الجنرال ابرامسون، قد وقّعا على مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع «حيتس»، وان الاتفاق شمل، أيضاً، دراسة مشتركة لتصميم مركز قيادة ميدانية وشبكة اتصالات[٢٧].

ومنذ مطلع العام ١٩٨٧ ايضاً، دخلت شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية في مباحثات مع وزارة الدفاع الاميركية لتمويل قيام الشركة الاسرائيلية بتطوير صاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية، ضمن برنامج «حرب النجوم»[٢٨]. وكان النموذج التجريبي لهذا الصاروخ اجتاز، في آذار (مارس) من ذلك العام، الاختبار، بنجاح، في القاعدة العسكرية الاميركية في ولاية الاباما[٢٩]. وفي صيف العام ١٩٨٨، وقّعت الولايات المتحدة واسرائيل، في اثناء زيارة قام بها رابين لواشنطن، على مذكرة تفاهم جديدة خاصة بالتعاون على انتاج صاروخ «حيتس». وصرّح ناطق باسم الشركة الاسرائيلية بأن وزارة الدفاع الاميركية وافقت على دفع ١٥٠ مليون دولار لتغطية ٨٠ بالمئة من تكاليف دراسة الجدوى للصاروخ يستغرق اجراؤها ثلاث سنوات، وان اسرائيل ستدفع ٣٨ مليون دولار لتغطية بقية نفقات دراسة الجدوى للصاروخ. وقال رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية، مردخاي هود، في حديث اذاعي، ان هذه هي المرة الاولى في تاريخ اسرائيل التي تتلقى شركة اسرائيلية عرضاً لتصنيع تكنولوجيا لحساب جهة اجنبية، وليس لحساب اسرائيل. واضاف: «سيكون هذا الصاروخ قادراً على اعتراض صواريخ كروز وصواريخ ارض ـ ارض بكفاءة عالية. وبموجب الاتفاق، فان الولايات المتحدة هي التي ستكون مالكة لتكنولوجيا الصاروخ، بيد انه سيكون من حق اسرائيل استخدام هذه التكنولوجيا لسدّ حاجاتها الدفاعية»[٣٠]. وقال مدير الاتصالات في الشركة الاسرائيلية، دورون سوسليك، ان هذا المشروع هو الحل الاسرائيلي لمشكلة اعتراض الصواريخ قبل وصولها الارض[٣١].

وحسبما ذكرت مصادر مصرية، فان مذكرة التفاهم الاميركية ـ الاسرائيلية حول انتاج الصاروخ «حيتس» تضمّنت ثماني اتفاقيات سرّية تتعلق بنقل التكنولوجيا العسكرية الحديثة الى اسرائيل مباشرة، وتبادل الخبراء العسكريين كل ثلاثة شهور، واقامة مشروعات دفاعية مشتركة، وتطوير نظام صواريخ «حيتس»، وقيام اجهزة الاستطلاع والاقمار الاصطناعية الاميركية بتزويد اسرائيل بمعلومات عن اية تهديدات تتعرّض لها من الدول العربية، اضافة الى التعاون في انتاج صاروخ «حيتس» وتزويده برؤوس نووية[٣٢]. وقدّرت معلومات اخرى الكلفة النهائية لمشروع انتاج صاروخ «حيتس» بما يتراوح بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ مليون دولار[٣٣].

وفي العام ١٩٨٧ ايضاً، أجرت اسرائيل تجربة على سلاح آخر، سيدخل ضمن الاعمال الاسرائيلية المشتركة في برنامج «حرب النجوم»، هو صاروخ «اريحا ـ ٢» الباليستيكي متوسط المدى، القادر، هو ايضاً، على حمل رؤوس نووية. ففي تموز (يوليو) من ذلك العام، كشفت مجلة «الدفاع» الشهرية المتخصصة التي تصدر في جنيف ان اسرائيل أجرت، في أيار (مايو) ١٩٨٧، بنجاح، تجربة في البحر الابيض المتوسط على هذا الصاروخ. وذكرت ان النموذج اختبر لمسافة ٨٢٠ كيلومتراً؛ ومن المتوقع اختباره، قريباً، لمسافة ١٤٥٠ كيلومتراً، ممّا يجعل جنوب الاتحاد السوفياتي في مرماه[٣٤].

وثمة مشروع اسرائيلي آخر يجرى العمل فيه الآن في اطار الاعمال الاسرائيلية ـ الاميركية المشتركة في برنامج «حرب النجوم»، وسيقدم، عند انجازه، خدمات مشتركة الى اسرائيل والولايات المتحدة. ففي النصف الثاني من العام ١٩٨٧، وقّعت، بعلم الحكومة الاسرائيلية، وبموافقتها، اتفاقية بين شركة اسرائيلية، تدّعي بأنها شركة خاصة، ويديرها الرئيس السابق لجهاز المخابرات الاسرائيلية، مئير عميت، وشركة «تاسيا افيريت» الاميركية لصنع قمرين اصطناعيين للاتصالات هما «عاموس ـ ١» و«عاموس ـ ٢». ومع ان الحكومة الاسرائيلية تزعم ان هذين القمرين سيستخدمان للاغراض المدنية، الّا انه حتى الصحافة الاسرائيلية تحدثت عن ان واحداً، على الاقل، من هذين القمرين سيستخدم للاغراض العسكرية، لجمع المعلومات عن اوضاع الشرق الاوسط. وستقوم بتمويل هذا المشروع شركات اميركية ترتبط بعلاقات وثيقة مع المجمع الصناعي ـ الحربي الاسرائيلي، مثل شركة «برات اند ويتني» وشركة «غرومن» وغيرهما[٣٥].

وفي أواخر العام المنصرم (١٩٨٨)، أعطيت دفعة جديدة للمشاركة الاسرائيلية في برنامج «حرب النجوم». ففي نهاية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، زار رئيس مؤسسة ابحاث البرنامج، الجنرال ابرامسون، اسرائيل، مشاركاً في الوفد الاميركي الى الاجتماع نصف السنوي للجنة الاسرائيلية ـ الاميركية المشتركة الخاصة باتفاقية التعاون الاستراتيجي. وذكرت مصادر اسرائيلية ان الجانبين وقّعا على سلسلة جديدة من العقود الخاصة بانجاز مشروعات عسكرية في اسرائيل، وان القيمة الاجمالية لهذه العقود بلغت ٤٨٠ مليون دولار، سيخصّص ثلثها لتطوير صاروخ «حيتس»[٣٦]. وكشفت مصادر سوفياتية عن ان الجانب الاميركي اقترح على اسرائيل اقامة مركز تنسيقي للبحوث العلمية في اطار برنامج «حرب النجوم» وميدان تجريبي داخل اسرائيل، لاختبار مختلف انواع الاسلحة المنتجة في اطار البرنامج[٣٧]. وفي مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المنصرم ايضاً، قام وزير الدفاع في ادارة ريغان، فرانك كارلوتشي، بزيارة لاسرائيل، كرّس جانب كبير منها للبحث في التعاون المشترك في مجال «حرب النجوم»، حيث تفقّد مشاريع الابحاث الاسرائيلية المتعلقة بالصاروخ «حيتس». ودعا الوزير الاميركي، في مؤتمر صحافي عقده في تل ـ ابيب، الى المزيد من التعاون بين الجانبين في مجال المشروعات المشتركة، بما فيها المشروعات المرتبطة ببرنامج «حرب النجوم». واكد ان الجانبين اتفقا على العمل، معاً، في تطوير البرنامج «بسبب انتشار الاسلحة المتوسطة المدى والكيميائية في المنطقة»[٣٨].

لقد توجّهت الولايات المتحدة، عند اعلانها عن ولادة برنامجها الجبّار هذا منذ ست سنوات، الى كل حلفائها الرئيسين في العالم (اعضاء الناتو واسرائيل واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا) للمشاركة في البرنامج، بهدف ادغام هؤلاء الحلفاء، بدرجة اكبر، في سياساتها الكونية، والافادة من خبراتهم العلمية والتكنولوجية، والتخفيف من النفقات الباهظة التي يتطلبها البرنامج، بتوزيع قسط غير يسير من هذه النفقات عليهم.

امّا بالنسبة الى اسرائيل، فان معظم المحللين يتفق على ان هناك جملة من الاهداف الاخرى التي سعت الولايات المتحدة الى تحقيقها من خلال اشراك اسرائيل في البرنامج، هي[٣٩]:

○ تقوية اسرائيل كوكيل لتنفيذ السياسات الاميركية الخاصة في منطقة الشرق الاوسط، وكحام لمصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي في هذه المنطقة، التي تنظر الولايات المتحدة اليها باعتبارها منطقة «مصالح حيوية» بالنسبة اليها.

○ تطوير صناعة الصواريخ الاسرائيلية متوسطة المدى وقصيرة المدى، وزيادة عددها، والتعويض بها عمّا فقدته الولايات المتحدة في اتفاقيتها مع الاتحاد السوفياتي بشأن هذا النوع من الصواريخ.

○ الافادة من رخص اليد العاملة الاسرائيلية، بالقياس مع ما يماثلها في الولايات المتحدة واوروبا الغربية، وبالتالي تقليل كلفة البرنامج الهائلة.

○ تحقيق ارباح للشركات الاميركية الامّ للشركات الاسرائيلية أو الشريكة لها. فالكثير من الشركات الاسرائيلية المتخصصة بانتاج التجهيزات والمعدات الحربية هي فروع لشركات اميركية. فشركة «تاديران»، اضخم شركة في اسرائيل في مجال الالكترونيات، هي فرع لشركة «جنرال تليفون اند اليكترونيكس» الاميركية التي تملك معظم اسهم الشركة الاسرائيلية؛ وشركة «ألبط»، وهي شركة رئيسة اخرى في مجال الصناعة الالكترونية، تعود بكاملها الى شركة «كونترول داتا كوربوريشن» الاميركية. وكان، في نهاية العام ١٩٨٥، عدد الشركات الاميركية التي تمتلك فروعاً لها في اسرائيل، أو تساهم في مؤسسات مشتركة، ١٥٠ شركة؛ وبالتالي، فمن مصلحة الولايات المتحدة أن تخصّ اسرائيل بطلبياتها التجارية، ما دامت الشركات الاميركية تحصل، في نهاية المطاف، على الارباح، وما دامت تكاليف الانتاج في اسرائيل أقلّ.

○ ضمان دعم اللوبي الصهيوني في الكونغرس الاميركي ومؤسسات السلطة الاخرى لبرنامج «حرب النجوم»، وعدم وقوف عناصره ضده.

وعلى الصعيد الاسرائيلي، يمكن اجمال الاهداف التي رغبت الاوساط الاسرائيلي في تحقيقها من خلال الالتحاق ببرنامج «حرب النجوم» بما يلي:

١ ـ على الصعيد الامني: ضمان استمرار التفوّق الاستراتيجي على العرب، والابقاء على الفجوة التكنو ـ عسكرية القائمة، وامتلاك اجيال جديدة من الاسلحة المتطورة تكون اكثر فاعلية في اعمال العدوان والردع.

٢ ـ على الصعيد العلمي ـ التكنولوجي: رفع مستوى البحوث في المجال العسكري، بالاستعانة بالخبرة الاميركية المتقدمة، والحصول على التمويل اللازم لهذه البحوث، والذي يعجز الاقتصاد الاسرائيلي عن تأمينه. وهذا ما أوضحه رابين، بعد توقيعه مع واينبرغر على اتفاق مشاركة اسرائيل في برنامج «حرب النجوم» في أيار (مايو) ١٩٨٦، عندما اكد ان اسرائيل تأمل في ان يؤدي انضمامها الى البرنامج الى الاشتراك في مشاريع وبحوث تتعلق بمجالات لها صلة بمشاكلها العلمية. وقال ان اسرائيل تريد الاسهام في البحوث المتعلقة بمجالات الاتصالات الحديثة والحاسبات الالكترونية واشعة الليزر وتطوير مدفع الكترو ـ مغناطيسي، موضحاً ان اسرائيل بدأت باقامة بنية اساسية في هذه المجالات، وان تطويرها يتطلب مصادر تمويل واسعة[٤٠]. وحسب المصادر السوفياتية، فان اسرائيل تمكّنت، بفضل مشاركتها في برنامج «حرب النجوم»، من صنع صاروخ «شافيت» (الشهاب) الذي استخدم في اطلاق اول قمر اصطناعي لها في العام الماضي[٤١]. كما ان هناك هدفاً آخر على هذا الصعيد، هو ايقاف هجرة الادمغة العلمية الاسرائيلية الى الخارج. فحسب احصاء نشرته الصحافة الاسرائيلية، مطلع العام ١٩٨٧، فان اكثر من ٢٠٠ عالم كبير نزحوا عن اسرائيل في العام السابق (١٩٨٦)، في مقابل ٨٥ عالماً نزحوا في العام الذي سبقه (١٩٨٥)، معظمهم مختص في مجال التكنولوجيا[٤٢]. وعندما أُلغي مشروع انتاج طائرة «لافي»، وقف امام

بابي السفارتين، الاميركية والكندية، في تل ـ ابيب، ٤٠٠ من المهندسين العاملين في المشروع، طلباً لمعلومات عن الهجرة الى الولايات المتحدة وكندا[٤٣].

٣ ـ على الصعيد السياسي: تعزيز التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بالعمل المشترك في كل الميادين، وبزيادة عدد الجماعات الاميركية ذات المصالح المرتبطة باسرائيل، ممّا يزيد، بدوره، في قاعدة التأثير السياسي لاسرائيل في الولايات المتحدة، وتقوية موقف اسرائيل التفاوضي مع العرب، من خلال تقوية جبروتها العسكري، واكتساب سمعة سياسية، اقليمية ودولية، أخّاذة، من خلال السمعة التكنو ـ عسكرية التي تتيحها المشاركة في مشروع عملاق، كبرنامج «حرب النجوم».

٤ ـ على الصعيد الاقتصادي والمالي: الحصول على عوائد مالية كبيرة تمس الحاجة اليها في ظروف الازمة الاقتصادية المزمنة التي تعاني اسرائيل منها منذ أمد طويل، ولا يبدو ان ثمة مخرجاً نهائياً منها على المدى المنظور. والواقع، كما تشير المعطيات المتوفرة، فانه لا حدود للمنافع المالية التي ستجنيها اسرائيل من مشاركتها في البرنامج الاميركي. وتتطلع اسرائيل الى ان تعطي مساهمتها في هذا البرنامج انطلاقة جديدة لقطاعاتها الصناعية الرئيسة، العسكرية منها بشكل خاص. والجدير بالذكر، ان صادرات هذه القطاعات تبلغ حوالى خمسة مليارات دولار سنوياً، أي ما يقارب ٤٠ بالمئة من مجموع المبيعات الاسرائيلية الخارجية[٤٤]. وكانت الحكومة الاسرائيلية شنّت، في وجه الاعتراضات الداخلية والخارجية على انخراطها في المشروع الاميركي، حملة دعائية واسعة لتبرير هذا الانخراط، واعلنت عن ان تنفيذ الطلبيات الاميركية في هذا المجال سيتيح تخفيف وطأة البطالة وايقاف تفاقمها، باعتبار ما سيوفّره من فرص عمل اضافية في الصناعة الحربية، تقدر بعدة آلاف[٤٥]. كما ان اسرائيل ستحقق منافع غير مباشرة من برنامج «حرب النجوم». فهذا البرنامج يعتمد، بالدرجة الرئيسة، على ما تصنعه الشركات الاميركية الكبرى مثل «لوكهيد» و «ماكدونالد ـ دوغلاس» و«جنرال داينامكس» التي تقف وراءها مصارف ترتبط، بشكل وثيق، بالحركة الصهيونية العالمية واسرائيل، مثل «لازار براذرز» و«تشيس مانهاتن» و«ليمان براذرز كون ليب». وهذه المصارف، جميعاً، تسهم بقسط كبير في تمويل اسرائيل وتطوير قدرتها العسكرية[٤٦].

ليس هذا، بالتأكيد، هو كل شيء عن دور اسرائيل ومكانتها في برنامج «حرب النجوم» الاميركي؛ اذ لا بد من وجود حقائق ومعطيات اخرى اكثر تفصيلاً وأخطر شأناً يتعيّن على جميع الباحثين والدارسين العرب ايلاؤها ما تستحق من اهتمام، والكشف عمّا لم يُرَ، حتى الآن، من جبل الجليد.

---

(١) الرقم الاول لعصام الخفاجي، **قصة التسلّح من الحرب الثانية حتى «حرب النجوم»**، دمشق: صبرا للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ١٧١؛ والرقم الثاني لعودية ليفشيتس؛ **الملف** (نيقوسيا)، المجلد الثاني، العدد ١٢، آذار (مارس) ١٩٨٦، ص ١٠٥٩ ـ ١٠٨٣، نقلاً عن **حوتام** (ملحق **عل همشمار** الاسبوعي)، ٢١ و ١٩٨٦/٢/٢٨ و١٩٨٦/٣/٧.

(٢) غينادي موسايلان، **نشرة اخبارية** (يصدرها المكتب الصحافي لدى سفارة الاتحاد السوفياتي في دمشق)، ١٩٨٦/٦/١٢؛ نقلاً عن **سوفيتسكايا روسيا**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٣) ابراهيم مالك، «تواطؤ عسكري»، **قضايا السلم والاشتراكية** (براغ)، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٠، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٤) **الرأي** (عمان)، ١٩٨٦/٥/٧؛ **والقبس**

(الكويت)، ٢٢/٥/١٩٨٦.

(٥) **الرأي**، ٢٦/٥/١٩٨٦ .

(٦) **النهار** (بيروت)، ٦/٤/١٩٨٥.

(٧) موسايلان، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) مالك، **مصدر سبق ذكره**.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **الارض** (دمشق)، السنة ١٢، العدد ٢٠، ٧/٧/١٩٨٥، ص ١٧ ـ ٢٠؛ نقلاً عن **دافار**، ٨/٤/١٩٨٥.

(١١) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٨/٤/١٩٨٥.

(١٢) انظر **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٦/٤/١٩٨٥.

(١٣) مالك، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) **الارض**، السنة ١٢، العدد ٢٠، ٧/٧/١٩٨٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٦/٤/١٩٨٥.

(١٥) انظر **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٣/٥/١٩٨٥.

(١٦) موسايلان، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧) **الرأي**، ٣٠/١/١٩٨٦.

(١٨) **السفير** (بيروت)، ١٧/٣/١٩٨٦.

(١٩) الخفاجي وليفشتس، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) موسايلان، **مصدر سبق ذكره**.

(٢١) **نشرة اخبارية**، ١٤/٣/١٩٨٨.

(٢٢) **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٢٥، نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢٣) **الثورة** (دمشق)، ٢١/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **النجم الاحمر** (موسكو)؛ و**نشرة اخبارية**، ١٩/٣/١٩٨٨.

(٢٤) **نشرة اخبارية**، ١٤/٣/١٩٨٨.

(٢٥) **السفير**، ٥/٦/١٩٨٧.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ٢٩/٦/١٩٨٨.

(٢٧) **النهار**، ٣٠/٦/١٩٨٨.

(٢٨) د. يزيد صايغ، «خطط التسليح الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٨٣ ـ ٨٧.

(٢٩) **نشرة اخبارية**، ١٩/٣/١٩٨٨.

(٣٠) **النهار**، ٢٨/٧/١٩٨٨.

(٣١) **البيان** (دبي)، ٢٨/٧/١٩٨٨.

(٣٢) **السفير**، ٩/٧/١٩٨٨.

(٣٣) د. يزيد صايغ، «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ صفقات متعددة مع واشنطن»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، ايلول (سبتمبر)، ١٩٨٨، ص ٨٤ ـ ٨٦.

(٣٤) ساطع نورالدين، «اريحا ـ ٢ صاروخ سياسي»، **السفير**، ٨/٨/١٩٨٨.

(٣٥) **نشرة اخبارية**، ١٤/١١/١٩٨٧.

(٣٦) «**القبس**»، ٢٣/١٠/١٩٨٨؛ و**السياسة** (الكويت)، ٢٧/١٠/١٩٨٨.

(٣٧) انظر د. بروكوفييف: «اسرائيل في حرب النجوم؛ تهديد جديد للعرب»، **النداء** (بيروت)، ١٢/١١/١٩٨٨.

(٣٨) **السفير**، ٥/١١/١٩٨٨.

(٣٩) بعض المعطيات التالية أخذ عن مالك، **مصدر سبق ذكره**، وفياتشيسلاف كاتاميدزي، **نشرة اخبارية**، ٢٦/٥/١٩٨٦ و ٢٩/٤/١٩٨٨.

(٤٠) **الدستور** (عمان)، ١٢/٥/١٩٨٦.

(٤١) **نشرة اخبارية**، ١١/١١/١٩٨٨.

(٤٢) حسن السبع، «مشروع ′ لافي′ بين التطلعات الاسرائيلية والمخاوف الاميركية»، **السفير**، ٣١/٨/١٩٨٧.

(٤٣) **الرأي**، ٣/٩/١٩٨٧.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٨٦.

(٤٥) موسايلان، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٦) **نشرة اخبارية**، ١٣/٤/١٩٨٨.

المراحل الأولى لتنفيذ «وعد بلفور»

راحيـلا ماكوفر، **الحكم والادارة في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٢٥**، القدس: ياد اسحق بن تسفي، ١٩٨٨، ٢٠٨ صفحات.

حاولت مؤلفة كتاب «الحكم والادارة في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٢٥»، ان تقدم صورة شاملة لنظام الحكم والادارة البريطانية في فلسطين، منذ اجتياحها بجيوش الجنرال البريطاني اللنبي في العام ١٩١٧، وحتى نهاية ولاية هربرت صموئيل، أول مندوب سامٍ بريطاني في فلسطين، في العام ١٩٢٥.

وكمـا هو معـروف، لقـد انتقلت فلسطين، مع هزيمة تركيا في اواخر الحرب العالمية الاولى، من السيادة العثمـانية الى السيادة البريطانية، ليبدأ، في الوقت عينه، تنفيذ المراحل الاولى من «وعد بلفور»، الذي كانت الحكومة البريطانية قطعته للحركة الصهيونية، في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. ونص هذا الوعد، الذي توسّلت بريطانيا، من خلاله، ضمان تأييد يهود العالم، بمن فيهم يهود ألمانيا والولايات المتحدة، لمعسكر الحلفاء ضد دول المحور (ألمانيا وتركيا بشكل خاص)، على ان تتعهد حكومة جلالته باقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين.

خلال الفترة الاولى من الاحتلال البريطاني، خضعت فلسطين لادارة عسكرية، برئاسة الجنرال اللنبي، استمرت مدة عامين ونصف العام تقريباً، الى ان تمّ استبدالها بادارة مدنية مع تعيين هربرت صموئيل، السياسي البـريـطاني المحنّـك اليهودي المذهب الصهيوني الانتماء، أول مندوب سام بريطاني في فلسطين. واستعرض الكتاب، في فصوله الستة، الاجراءات والتغيرات الادارية التي ادخلتها بريطانيا على نظام الحكم في فلسطين خلال عهدي الادارتين، العسكرية والمدنية.

بعد مقدمة تاريخية للبروفيسور نتانئيل كاتسبورغ، من جامعة بار ـ ايلان، وتوطئة موجزة للنظام الاداري في أواخر العهد العثماني، تناول الفصل الاول فترة الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين من التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٧، تاريخ دخول اللنبي القدس، حتى الاول من تموز (يوليو) ١٩٢٠، عندما بدأت ولاية صموئيل في فلسطين. وخلال الفترة هذه، كانت فلسطين تُدار حسب قواعد القانون الدولي للحكم في زمن الحرب، كما وردت في ميثاق السلم الموقّع في لاهاي العام ١٩٠٧، على اعتبار ان الوضع النهائي لفلسطين لم يكن قد تقرر بعد*.

يمكن اعتبار مرحلة الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين فترة انتقالية ما بين العهد العثماني وعهد الانتداب البريطاني. وقد تميّزت، ادارياً، بالتأرجح ما بين الحفاظ على الوضع القائم قبل الحرب (status que ante bellum) وادخال تعديلات، تدريجياً، على الجهاز الاداري والانظمة والقوانين المعمول بها في فلسطين بما يتناسب ونظام الانتداب، من جهة، والالتزام بتنفيذ وعد بلفور، من جهة أخرى. وبالتالي، فقد واجه البريطانيون، في بداية عهدهم في فلسطين، اشكالات ومصاعب عديدة، تلخّصت اسبابها ـ حسب رأي الكاتبة ـ (ص ٢٥ ـ ٢٩) في الامور التالية:

* أقرت عصبة الامم نظام الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، ولم يدخل حيّز التنفيذ، في نظر القانون الدولي، الاّ بعد اقرار معاهدة لوزان للصلح مع تركيا، بتاريخ ١٩٢٣/٩/٢٩.

١ ـ ان الجنرال اللنبي كان يقوم بمهامه في فلسطين قائداً لقوات دول الحلفاء وليس، فقط، مجرّد ضابط في الجيش البريطاني، الامر الذي كان يتطلب موافقة الدول المتحالفة الاخرى، خاصة فرنسا وايطاليا، على أية خطوة تتخذها الادارة العسكرية في فلسطين. ونظراً الى المصالح والاطماع المتعددة، والمتناقضة احياناً، لهذه الدول في تلك المنطقة، فان مسألة الموافقة هذه لم يكن الحصول عليها أمراً سهلاً دائماً.

٢ ـ ان مصير فلسطين، باعتبارها جزءاً من الامبراطورية العثمانية، لم يكن ليتحدد الّا في مؤتمر للسلم يُعقد بعد انتهاء الحرب وتوقف العمليات العسكرية. وبالتالي، فان أية ادارة تتولّى شؤون الحكم في فلسطين (وكانت تعرف آنذاك بـ «ادارة مناطق العدو المحتلة، جنوباً) لا بد وان تكون عسكرية، ومؤقتة.

٣ ـ على الرغم من الطابع العسكري للادارة البريطانية في فلسطين، خلال تلك الفترة، فان وزارة الخارجية البريطانية ومعتمديها في مصر والحجاز والهند، كانت لهم مداخلات واسعة في عملية صنع القرار المتعلق بفلسطين. ويرجع ذلك الى الاهمية الاستراتيجية والترابط الجغرافي ـ السياسي لتلك المنطقة مع بقية ارجاء الامبراطورية، من جهة، والى التحالفات والعهود السرية التي قطعتها بريطانيا، خلال الحرب العالمية الاولى، من جهة أخرى. وزاد في تشابك الوضع الاداري لفلسطين، وتعقيده، تعيين الجنرال اللنبي، الحاكم العسكري لتلك المنطقة، مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر.

الملاحظ ان الكاتبة، على الرغم من عرضها الدقيق لأوضاع الحكم والادارة العسكرية، لا تشير الّا بصورة سريعة ومقتضبة الى عامل ربما كان الاكثر حسماً في توجيه الادارة البريطانية في فلسطين، وهو، بالتحديد، العامل الصهيوني. فالسياسة البريطانية تجاه فلسطين تحدّدت بصورة واضحة مع اطلاق «وعد بلفور»، قبل اسابيع قليلة من هزيمة تركيا ودخول قوات اللنبي مدينة القدس. وشكّل هذا الوعد، وضرورة الالتزام به وتنفيذه، الخلفية الاساسية لمجمل السياسة البريطانية في فلسطين (ورد نصه الحرفي ضمن صك الانتداب الذي اقرّته عصبة الامم) والسبب المباشر للمشاكل الادارية والمواجهات ما بين الجهاز الاداري في فلسطين ومراكز صنع القرار البريطاني في لندن، من جهة، وما بين الادارة البريطانية والسكان العرب الفلسطينيين، من جهة أخرى. ولكن الكاتبة تجاهلت هذه المعطيات جميعها، واصرّت على معالجة شؤون الحكم والادارة البريطانية في فلسطين ضمن اطار وصفي، ونظرة من الخارج، وكأنما بالامكان عزل الجهاز الحاكم وسياساته وقوانينه عن واقع البلد والمواطنين الخاضعين لهذا الجهاز والمتأثرين مباشرة بكل ما يتخذه من اجراءات وما ينفّذه من قوانين.

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته الكاتبة في متابعة تفاصيل الخلافات في الآراء والمواقف والاجراءات التنفيذية الصادرة عن كل من الجنرال اللنبي وكبار المسؤولين البريطانيين المرتبطين، بشكل او بآخر، بالادارة في فلسطين (الجنرال كلايتون، ومارك سايكس، والكولونيل ماينرتزهاغن، وغيرهم)، الّا ان العامل الصهيوني الحاسم، المتمثّل في نشاط حاييم وايزمان واللجنة الصهيونية واعضائها في فلسطين، كاد يكون غائباً. ويبدو هذا الموقف واضحاً تماماً في التقويم العام الذي عرضته الكاتبة (ص ٧٣ ـ ٧٤) لفترة الادارة العسكرية البريطانية، التي رأت انها كانت تعاني من السلبيات التالية:

- تعارض الصلاحيات والمسؤوليات ما بين القائد الاعلى (الجنرال اللنبي) والضابط السياسي الاول (الجنرال كلايتون، ومن ثمّ الكولونيل ماينرتزهاغن) ورئيس الادارة (تعاقب على هذا المنصب خمسة عسكريين خلال عامين ونصف العام من الادارة العسكرية)، هذا التعارض الذي كان بدوره انعكاساً لتشابك مسؤوليات وزارتي الحرب والخارجية البريطانيتين في لندن تجاه «أراضي العدو المحتلة».

- استمرار المداخلات السياسية من جانب رجال الادارة البريطانية في مصر، خاصة، وفي الحجاز والهند في شؤون ادارة فلسطين.

- تعامل الضباط البريطانيين، الذين تولّوا المناصب العليا في ادارة فلسطين، مع الشؤون العامة والتفصيلية لهذه الادارة، على اساس مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن، مع ادراكهم ان وجودهم الوظيفي

في فلسطين مؤقت ومرهون بالتوصل الى معاهدة الصلح مع تركيا. وقد ترك هذا الموقف اثره، أيضاً، في اسلوب التعامل الفوقي الذي اتبعه كبار المسؤولين البريطانيين في الادارة تجاه صغار الموظفين، وغالبيتهم من العرب الذين خدموا في اثناء الحكم العثماني.

تناول الفصل الثاني من الكتاب ـ كبقية الفصول ـ فترة الادارة المدنية حتى العام ١٩٢٥، بدءاً بالتعريف القانوني لنظام الانتداب والعلاقة الوظيفية ما بين وزارة المستعمرات والادارة المدنية في فلسطين، من جهة، وبين لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم (League of Nations, Permanent Mandates Commission) والادارة المدنية، من جهة أخرى، وانتهاء بأجهزة الادارة ودوائرها المختلفة على الصعيدين، المركزي والمحلي.

اشارت الكاتبة، في معرض تناولها مضمون نظام الانتداب المفروض على فلسطين ونوعيته (ص ٧٧)، الى التمييز الواضح ما بين هذا النظام وأي انتداب آخر جرى تطبيقه في ذلك الحين، خاصة في ما يتعلق بتحديد الافراد الذين يخضعون لهذا الانتداب، والذين يحق لهم، بالتالي، المطالبة بالاستقلال، بعد فترة انتداب محدّدة، والخطوات الواجب اتباعها من اجل الوصول الى ذلك الاستقلال. ففي حين ان مختلف انظمة الانتداب التي فرضتها عصبة الامم، في أعقاب الحرب العالمية الاولى، على انحاء مختلفة من العالم تنطبق على السكان المقيمين آنذاك في مناطق الانتداب، فان الانتداب على فلسطين كان يمتد ليشمل ليس فقط السكان اليهود المقيمين في فلسطين آنذاك، وبعضهم لم يكن قد مضى على اقامته في فلسطين اكثر من بضعة شهور، بل اليهود كافة في مختلف انحاء العالم. ذلك ان صك الانتداب على فلسطين تضمّن في مواده الارقام ٢ و٤ و٦ و١١ و٢٢ و٢٣ نص وعد بلفور، ومضمونه، والالتزام باخضاع مختلف مجالات الادارة المدنية في فلسطين لغاية تحقيق هذا الوعد. وهذا يعني، في حقيقة الامر، ان حكومة الانتداب في فلسطين كانت تعتبر اليهود، اينما كانوا، رعايا بالقوة، ان لم يكن بالفعل؛ وبالتالي، كان لا بد من أخذ مصالحهم ومطالبهم بعين الاعتبار لدى سنّ أية قوانين جديدة، أو ادخال أية تعديلات تشريعية، أو تنفيذية؛ وكأنما كان صك الانتداب، بذلك، يضع التمهيد التشريعي لـ «قانون العودة» الذي سنّته حكومة اسرائيل بمجرد الاعلان عن قيامها في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. على ان الامر لم يقتصر على هذا فحسب. ذلك ان تطبيق نص الانتداب، وغايته (اقامة «الوطن القومي» اليهودي) استوجب، ايضاً، منح الدولة المنتدبة ـ بريطانيا العظمى ـ كامل حقوق التشريع والادارة والتنفيذ وابداء الرأي في ما يتعلق بنظام الحكم الواجب اقامته في فلسطين. وهذا يعني، عملياً، ان الانتداب البريطاني على فلسطين كان من الفئة «ب»، وليس، كما نص ميثاق عصبة الأمم، من الفئة «أ»، حيث صلاحيات الدولة المنتدبة ـ وخاصة التشريعية منها ـ محددة ومقيّدة، كما كان الحال في العراق، مثلاً.

هذه المناقشة القانونية الجيدة لنص صك الانتداب ومضمونه وغاياته هي أقصى ما وصلت اليه الكاتبة في توضيح العلاقة الوثيقة ما بين الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين. واقتصر تعاملها مع الكثير من المواضيع الهامة التي لا بدّ وان يتطرق اليها أي بحث في الادارة المدنية في فلسطين وأجهزتها ـ كنظام التعليم ومؤسساته، وقوى الامن الداخلي من شرطة وجندرمه، ومسألة تسجيل الاراضي وبيعها، والجهاز القضائي، وامتيازات الكهرباء والماء واملاح البحر الميت، وغيرها من النشاطات الاقتصادية، والهجرة اليهودية ـ على بعدها البريطاني فقط، دون البحث، بشكل جدي وشامل، في حقيقة الموقف الصهيوني. هذا في حين ان أرشيف مكتب المحفوظات العامة في لندن (Public Records Office)، والذي استعانت الكاتبة به، بشكل مكثّف، يعج بالوثائق والمراسلات الرسمية والخاصة المتبادلة بين القدس ولندن بخصوص كل هذه المسائل. ويتبين من هذه الوثائق ان الطرف الصهيوني كان يصرّ، باستمرار، على مبدأ العزل والانعزال عن السكان لعرب، تمهيداً لاقامة الكيان الصهيوني المستقل.

وتناول الفصل الثالث من الكتاب مؤسسات السلطة المركزية في فلسطين ورموزها، بدءاً بالمندوب السامي وصلاحياته (ص ٨٧ ـ ٩١). ولدى تعداد صلاحيات المندوب السامي في فلسطين، التشريعية والتنفيذية

والقضائية والعسكرية، يتضح مدى السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها، والتي لم تكن خاضعة سوى لوزارة المستعمرات البريطانية، والبرلمان البريطاني. فقد كان المندوب السامي حاكماً مطلقاً في فلسطين، يملك، وحده، حق سنّ القوانين والتشريعات والغائها، ويتمتع بصلاحية التدخل في شؤون القضاء، لتعديل، أو الغاء، الاحكام الصادرة؛ كما انه، بحكم وظيفته، رئيس السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلّحة البريطانية، والمحلية، بما في ذلك الجيش والشرطة. ورأت الكاتبة (ص ٩١) ان السبب الاساسي لهذه السلطات المطلقة التي كان يتمتع بها المندوب السامي هو «الوضع الخاص في البلد، حيث انعدمت مؤسسات الحكم الممثّلة للسكان».

وقبل الخوض في مسألة تمثيل السكان، والانتخابات، والمشاركة في شؤون الحكم، لا بدّ من الاشارة الى ما جاء في توطئة الكتاب (ص ١٧ ـ ٢٢)، حيث تطرّقت الكاتبة الى اواخر العهد العثماني في فلسطين، وخاصة الى عملية الانتخابات التي كانت تتمّ في مختلف الالوية والسناجق والاقضية والنواحي، لانتخاب ممثلين في المجالس المحلية المختلفة، وصولاً الى «مجلس المبعوثان» أو البرلمان العثماني. والواقع ان سكان الولايات العثمانية، على الرغم من سوء الادارة وتفشي الفساد والرشوة، فانهم كانوا يشعرون بالمشاركة في الحكم والمساهمة في ادارة شؤونهم المحلية من خلال هذه المجالس والمندوبين المنتخبين اليها. ولكن هذا الوضع تغيّر جذرياً مع هزيمة تركيا وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن، والفرنسي على سوريا ولبنان. فقد لجأت سلطات الانتداب في كل بلد الى اعادة تنظيمه ادارياً بصورة منقطعة ومستقلة عن البلد المجاور، بهدف القضاء على جميع الروابط والعلاقات التي كانت قائمة خلال العهد العثماني. ومن جهتها، لجأت الادارة العسكرية، ومن بعدها المدنية، في فلسطين، الى اعادة تقسيم مقاطعاتها الادارية الى ألوية تراوح عددها ما بين سبعة الى ثلاثة ألوية، الامر الذي تسبب في الكثير من المضايقات والاشكالات الادارية والقانونية للسكان. وبدلاً من اعادة تطبيق مبدأ الانتخابات للمجالس المحلية بعد الانتقال من الادارة العسكرية الى المدنية، لجأ المندوب السامي الى تشكيل مجلس استشاري (Advisory Council) اقتصر عمله على مناقشة القضايا التي يعرضها عليه المندوب السامي وابداء الرأي فيها، دون ان يكون له حق التشريع، أو التنفيذ. على ان الواضح من وثائق «مكتب المحفوظات العامة» ان اللجنة الصهيونية في فلسطين كانت تعارض، معارضة شديدة، اقتراح اجراء انتخابات عامة، أو محلية، في فلسطين، لأن أية عملية انتخابات كانت لا بدّ وان ترتبط بتعداد رسمي للسكان، وتحديد الشروط اللازم توافرها في أي مقيم في فلسطين، لكي يتمتع بحق الانتخاب. وفي هذا المجال، كانت المواقف متباينة تماماً ما بين الجانب العربي الفلسطيني والجانب اليهودي الصهيوني. فقد أصرّ الجانب الفلسطيني على ضرورة انقضاء خمس سنوات من الاقامة الدائمة في فلسطين قبل التمتع بالمواطنة وحق الانتخاب، في حين طالب الجانب الصهيوني بتقليص المدة المطلوبة الى سنة واحدة، او أقل. وللخروج من هذا المأزق، لجأ المندوب السامي الى تعيين المجلس الاستشاري، الذي ضمّ عشرين عضواً، منهم عشرة من كبار الموظفين البريطانيين في الادارة المدنية والباقي يختارهم المندوب السامي من الشخصيات المعروفة (الاعيان) موزعين على النحو التالي: أربعة مسلمين، وثلاثة مسيحيين، وثلاثة يهود. وكان من الواضح ان اصوات موظفي الادارة، بالاضافة الى اصوات المندوبين اليهود الثلاثة، كانت تضمن للمندوب السامي الاكثرية المطلوبة للموافقة على أي اقتراح، أو ردّه.

وقد شهدت ولاية هربرت صموئيل (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥) محاولات متلاحقة من جانب سلطات الانتداب البريطانية للتوصل الى شكل من أشكال التمثيل النيابي للسكان في فلسطين ـ المجلس الاستشاري، ثمّ المجلس التشريعي، ثم الوكالة العربية على غرار الوكالة اليهودية ـ الاّ ان هذه المحاولات، كلها، وبغض النظر عن مدى جدية الجانب البريطاني في تنفيذها، او حقيقة دوافعه من وراء متابعتها، كانت تصطدم، باستمرار، بعقبة «وعد بلفور»، وتواجه الفشل الذريع نتيجة تلك العقبة. ذلك ان سلطات الانتداب البريطاني، ومن ورائها اللجنة الصهيونية في فلسطين، كانت تصرّ، باستمرار، على اعتبار «وعد بلفور» القاعدة الرئيسة لسياسة الادارة المدنية، والتي لا يحق للمندوبين الفلسطينيين مناقشتها، أو رفضها، حسب ما جاء في مختلف المراسيم الحكومية المتعلقة بتشكيل المجلس الاستشاري، أو التشريعي. وكان من الواضح، بالطبع، ان الجانب الفلسطيني لا يملك، ازاء هذا الموقف المتصلّب، سوى رفض المقترحات البريطانية، والامتناع عن المشاركة في «مسرحية» الانتخابات،

كما حصل مع المجلس التشريعي.

هذه المواقف المبدئية، والمعطيات الهامة التي شكّلت خلفية تطوّر الاحداث خلال تلك الفترة الحاسمة من تاريخ فلسطين الحديث، قفزت عنها الكاتبة بسهولة واختصار شديدين، واكتفت بتسجيل خلاصة الوقائع، وبتثبيت الهيكل العام للمؤسسات الادارية والتنفيذية للانتداب البريطاني، دون التطرق الى الابعاد السياسية، والاجتماعية، للنظام القائم. امّا النتيجة التي وصلت اليها محاولات المندوب السامي لاجراء انتخابات، بشكل او بآخر، فلم تتعد، في النهاية، تشكيل «مجلس تنفيذي»، اقتصرت عضويته على كبار المسؤولين البريطانيين في الادارة المدنية؛ أي انه كان، عملياً، مجرّد هيئة للتصديق على تعليمات المندوب السامي وقراراته.

وتناول الفصل الرابع أجهزة الحكم المركزية، السكرتاريا والدوائر المختلفة، التي قامت، في ذلك الحين، بما تقوم به الوزارات في الحكومات الاخرى، بالاضافة الى أجهزة الامن والقضاء المختلفة.

وتناول الفصل الخامس والسادس تركيب أجهزة الحكم المحلية على مستوى القضاء، والناحية، وقواعد التوظيف، والمكافآت، والتقدم في سلك الوظيفة الحكومية، وغيرها من التفاصيل، مدعمة بالجداول والاسماء واللوائح المتعددة. وكما هو الحال في الفصول السابقة، فان الكاتبة، هنا، أيضاً، تعمّدت التغاضي عن العامل الصهيوني الذي كان مسؤولاً، الى حدّ كبير، عن الاخفاقات المتتالية التي شهدها جهاز الشرطة مثلاً، وذلك باصرار اللجنة الصهيونية على تشكيل وحدات يهودية خاصة، مستقلة تماماً عن القطاع العربي، لتولي شؤون الامن في المستعمرات اليهودية. وكذلك الحال في مجال التعليم والقضاء والخدمات الصحية وغيرها، حيث كان من الواضح ان ما يريده الجانب الصهيوني، فعلاً، هو اقامة «دولة داخل الدولة»، في وقت لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز ٨٠ ألفاً، مقابل أكثر من ٥٦٠ ألف عربي.

هذا الكتاب، على الرغم من النواقص الواضحة في مادته، يبقى عملاً يستحق الاهتمام، لما احتواه من معلومات تفصيلية ودقيقة عن جهاز الادارة العسكرية، ومن بعدها المدنية، خلال السنوات الاولى من الانتداب البريطاني التي شهدت ارساء القواعد الاساسية لبناء «الوطن القومي» لليهود. أمّا التقصير من جانب الكاتبة في تقديم صورة موضوعية، ومتوازنة، لحقيقة ما كان يجرى في فلسطين، خلال تلك الفترة الدقيقة، فهو أمر يدعو، على أقل تقدير، الى الأسف.

مها بسطامي

المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»

حظي انعقاد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، في الثالث من آب (اغسطس) ١٩٨٩، باهتمام فلسطيني، وعربي، ودولي، بارز. ذلك انه الأول بعد الاجتياح الاسرائيلي لبيروت صيف العام ١٩٨٢، وبعد ما شهدته «فتح» من حالة انشقاق داخلي.

سبق عقد المؤتمر المزيد من الترتيبات داخل «فتح»، وتمحورت النشاطات الفلسطينية في مسألة انعقاده. ومن جهة أخرى، حدثت ثلاثة أمور جوهرية: الاول، الاعلان عن ضوابط وتفسيرات اسرائيلية تتعلق بـ «خطة شامير» للتسوية السياسية؛ والثاني، بروز المزيد من مؤشرات التشاؤم الفلسطيني حيال مستقبل الحوار الاميركي ـ الفلسطيني؛ والثالث، تصاعد وتيرة الحوار اليهودي ـ الفلسطيني.

«خطة شامير»

توصلت اطراف الليكود الى تسوية فيما بينها، كفلت وحدة التجمع، وكان ذلك على حساب «خطة شامير» ذاتها وما أثارته من ردود فعل مختلفة داخل الأوساط الحاكمة في اسرائيل. وبموجب التسوية ـ الصفقة، وافق شارون وليفي ومودعي على الخطة، الذي وافق، بدوره، على شروطهم. وبموافقته، اتضح جوهر الخطة وبان مدى معاداة الحكومة الاسرائيلية لأية خطوات سلمية في الشرق الاوسط.

وفي ضوء ذلك، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعات موسّعة مع القيادة الفلسطينية، في ٧ و٨/٧/١٩٨٩، تدارست خلالها تطور النضال الفلسطيني وانعكاساته على الساحتين، العربية والدولية. وأكدت اللجنة، في بيانها الصادر في ختام اجتماعاتها، ان م.ت.ف. تدرك «ان الهدف من هذه السياسة الاسرائيلية والسكوت الاميركي عليها هو ضرب الانتفاضة، وتمرير خطة شامير وحكومته التي رفضها شعبنا؛ هذه الخطة التي جاء قرار مركز الليكود الأخير ليفضحها ويقدّمها على صورتها الحقيقية البشعة، حين أكد رفض الخطة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية وايقاف الاستيطان، وأي بحث في موضوع القدس» (**وفا**، تونس، ١٠/٧/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، أعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان الاعتدال الفلسطيني لن يستمر الى ما لا نهاية. ومن المفيد التذكير، بأن الطرف الفلسطيني ليس أقل براعة في لعب ' لعبة التطرّف ' التي لُعبت في قيادة تكتل الليكود وفي أروقة مجلس الشيوخ الاميركي» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٣٠/٧/١٩٨٩). كما أبلغ عرفات الى صحيفة «نيويورك تايمز» (١٠/٧/١٩٨٩)، قوله: «ان حزب ' الليكود ' وجّه ضربة قاتلة الى مشروع شامير». ولم يستبعد عرفات احتمال توقف المحادثات الفلسطينية ـ الاميركية، «نظراً لهزالة نتائجها حتى الآن» (**المصدر نفسه**، ١٦/٧/١٩٨٩).

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أكدت، بدورها، على لسان أمينها العام المساعد، ياسر عبدربه، «ان قرارات الليكود جاءت لتؤكد، وتبيّن، ان كل المحاولات الاميركية لتزيين خطة الحكومة الاسرائيلية لم تكن تستند الى أي أساس واقعي. ويبدو، الآن، ان المبادرة، في ثوبها الجديد، تهدف الى جعل خطة شامير الأصلية وكأنها هدف نسعى الى التمسّك به والغاء التعديلات التي أقرّها الليكود» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٥/٧/١٩٨٩).

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

بعد تقييد خطة شامير، وضعت الحكومة الاسرائيلية نصب عينيها هدف ضرب الحوار الفلسطيني ـ الاميركي. وفي هذا الشأن، أعلن شامير ان «ساعة الحقيقة مع الاصدقاء قد

دنت»، في اشارة الى اعتزامه الضغط على الادارة الاميركية لتوقف حوارها مع م.ت.ف. ذلك ان هذا الحوار، في رأيه، هو الذي أدّى الى اضعاف موقعه ومواقفه داخل تكتل الليكود (جواد البشيتي، **فلسطين الثورة**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

وسألت أوساط فلسطينية عن ماذا بقي من «مشروع شامير» حتى تجهد الادارة الاميركية نفسها في تسويقه؟ فبعد قرارات مركز الليكود، المتخذة بتاريخ ٥/٧/١٩٨٩، «اتضح ان ' العظم' الاسرائيلي الذي كان يحتاج الى ' كسائه' لحماً فلسطينياً، على حدّ تعبير الادارة الاميركية، ليس الاّ عظماً منخوراً» (**الحرية**، نيقوسيا، ٣٠/٧/١٩٨٩). وقال الأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه، ان المباحثات الفلسطينية ـ الاميركية «كشفت، حتى الآن، ان واشنطن ضد الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وتصرّ على خطة شامير ومشروع الانتخابات الخاص بالضفة وغزة تحت حراب الاحتلال ودباباته. ولهذا، تدور المباحثات الفلسطينية ـ الاميركية في حلقة مفرغة حتى الآن» (من مقابلة مع نايف حواتمه، **المصدر نفسه**، ٩/٧/١٩٨٩).

الحوار اليهودي ـ الفلسطيني

استئنافاً للحوار اليهودي ـ الفلسطيني، التقت، بين الرابع والسادس من تموز (يوليو) ١٩٨٩، في مدينة توليدو (طليطلة) الاسبانية، شخصيات فلسطينية وأخرى اسرائيلية من اليهود الشرقيين (السفاراديم) في اطار الحوار بين الطرفين. ضمّ الوفد الفلسطيني عضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن) ومحمود درويش، في حين ضمّ الوفد الاسرائيلي، الذي ترأسه لطيف دوري، شخصيات ثقافية ودينية ناشطة، كالكاتب شمعون بلاص والشاعر ايرز بعيلون والبروفيسور شلومو الباز. وخلال كلمته الافتتاحية، أشار محمود عباس الى ان الحوار اليهودي ـ الفلسطيني تطوّر خلال السنوات الاخيرة وتحوّل الى سياسة شرعية لـ م.ت.ف. «التي كانت دعواتها تقابل بحملة تشكيك، أعلنت افلاسها بلجوء الحكومة الاسرائيلية الى سنّ قانون خاص حظر على الاسرائيليين الاتصال، أو الحوار، مع الفلسطينيين» (**وفا**، ٤/٧/١٩٨٩). وأوضح عباس «ان الاتصالات الأخيرة مع شخصيات اسرائيلية، في أماكن مختلفة من العالم، لا تكتسب طابع المفاوضات، وانما هي حوار من شأنه ان ينقل الافكار الفلسطينية، بوضوح، الى الاسرائيليين» (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٧/١٩٨٩).

المؤتمر العام لـ «فتح»

جاء انعقاد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» بعد تسع سنوات على انعقاد المؤتمر العام الرابع، و٢٢ عاماً على انعقاد مؤتمرها الأول، حيث عقدت «فتح» أول مؤتمراتها العامة في دمشق، وذلك بعد أقل من اسبوعين من انتهاء حرب العام ١٩٦٧، وكان منزل القائد الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)، في دمشق، مقرّ المؤتمر الاول، حيث حضره ثلاثون عضواً، يمثلون مختلف أوساط الحركة. وعُقد المؤتمر العام الثاني في مصيف الزبداني، القريب من العاصمة السورية، وذلك في أوائل آب (اغسطس) ١٩٦٨. وقد شارك في هذا المؤتمر ١١٣ عضواً، ناقشوا، خلاله، القضايا التنظيمية والسياسية في ضوء تجربة الكفاح المسلّح، في ظل الانتصار الذي حققته حركة المقاومة الفلسطينية، بقيادة «فتح»، في معركة الكرامة (٢١/٣/١٩٦٨)؛ وخلاله، تمّ انتخاب ياسر عرفات قائداً عاماً لقوات العاصفة وناطقاً رسمياً باسم «فتح». أمّا المؤتمر العام الثالث، فتمّ عقده في بلدة حمورية (ضواحي مدينة دمشق)، وذلك في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٧١. واكتسب هذا المؤتمر أهمية بالغة، حيث عقد على اثر احداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، في الاردن، وخروج المقاومة الفلسطينية من عمّان. وكان المؤتمر العام الرابع، عقد في مدينة أبناء الشهداء، في ضاحية دوما القريبة من دمشق، وذلك في أيار (مايو) ١٩٨٠، وبحضور ٥٣٣ كادراً من كوادر «فتح». وكان هذا المؤتمر أطول مؤتمرات الحركة؛ اذ استمر زهاء عشرة أيام كانت مليئة بالحوار والنقاش والجدل الصاخب (صالح عطا، **اليوم السابع**، باريس، ٢٤/٧/١٩٨٩).

ويمكن ملاحظة تطور «فتح»، كحركة شعبية، من خلال وثائق مؤتمراتها، وأعمال هيئاتها

التنظيمية. كما يمكن القول ان «فتح» حرصت، خلال مسارها الطويل، على ممارسة الديمقراطية، والحفاظ على هويتها الاستقلالية. فقد أتاحت الديمقراطية لـ «فتح» ان تكون حركة الشعب الفلسطيني بكل اتجاهاته. فهي تجمع اليميني واليساري والمتحمس لنظام معيّن؛ لكن الولاء يظل، في النهاية، للحركة التي عرفت كيف تستجيب لمطالب الفلسطيني العادي في أي مكان وجد فيه. «ولعل براعة القادة التاريخيين لـ ' فتح ' تكمن في قدرتهم على استيعاب التناقضات الداخلية، وتوظيفها في خدمة الحركة» (خيرالله خيرالله، **الحياة**، لندن، ١٩٨٩/٨/٤).

في المقابل، ان الهيكل التنظيمي لـ «فتح» يعتبر فريداً في نوعه في حركات التحرر المعاصرة، «ولا يكاد يشبهه منها الاّ حزب المؤتمر الهندي، وحزب الوفد المصري القديم. وسمحت المرونة الكبيرة في بناء التنظيم، وآلية عمله، المعقّدة والبسيطة في آن، باحراز انتصارات هامّة، لعل أبرزها تمكّن ' فتح ' من فرض نفسها تنظيماً رئيساً على الساحة الفلسطينية، يكاد يختزل التيارات والاتجاهات كافة؛ فأصبحت، بحق، العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وشكّلت مواقفها البوصلة التي تشير الى اتجاه مجمل العمل الوطني الفلسطيني» (سعادة سوداح، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٩/٨/٦).

ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، ان التحضيرات لعقد المؤتمر العام الخامس بدأت منذ نهاية العام ١٩٨٤. الاّ ان الظروف الفلسطينية، والعربية، كانت، غالباً، تحول دون عقده، الى ان حُسمت الامور الداخلية، وتمكن المجلس الثوري لـ «فتح»، خلال اجتماعه بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨، من مناقشة تقرير اللجنة المركزية السياسي ـ المالي ـ الاعلامي ـ التنظيمي. وبعد استماع الأعضاء للتقرير والصيغة النهائية التي توصلت اليها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام، التي رأسها ياسر عرفات، بوصفه القائد العام لقوات العاصفة، والتي تضمّ انتصار الوزير (ام جهاد) وصخر حبش (ابو نزار) وكلاً من ابو العبد العكلوك وحكم بلعاوي وعبدالله الافرنجي وأبو غربية والعميد ابو المعتصم، أقرّ المجلس عقد المؤتمر العام الخامس للحركة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٩/٧/١٩).

وجاء هذا المؤتمر عقب احداث السنوات التسع الماضية، التي شهدت محطات بارزة عدة، هي: الاجتياح الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت، والانشقاق، واحداث طرابلس، والحرب على المخيمات، وعقد المجلس الوطني في عمّان، وما تبعه من اتفاق، ومحطة الوحدة الوطنية العام ١٩٨٧، والانتفاضة، ثمّ الشروع في هجوم السلام الفلسطيني بعد اقرار وثيقة الاستقلال الوطني في المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر.

وخلافاً للمؤتمرات السابقة لـ «فتح»، عقد المؤتمر الخامس في ظل تآلف وطني، وجدت الفصائل الفلسطينية كافة فيه ان أقصر الطرق، واسلمها، هو الحوار المباشر. ووفقاً لهذه الرؤيا، حرصت قيادتا الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، على لقاء اللجنة المركزية لـ «فتح» قبيل عقد المؤتمر، والتحاور معها صراحة، وبشكل يدلّل، بوضوح، على ان مؤتمر «فتح»، من خلال معطياته الزمانية والمكانية، هو مؤتمر حركة الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية عامة. وفي هذا السياق، عقدت قيادتا «فتح» والجبهة الديمقراطية اجتماعاً، مساء ١٩٨٩/٧/٣١، بحضور ياسر عرفات ونايف حواتمه، وأعضاء اللجنة المركزية صلاح خلف وفاروق القدومي وهايل عبدالحميد وهاني الحسن، والامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه، ونائبه ياسر عبدربه، وعضو مكتبها السياسي، ممدوح نوفل (**الحرية**، ١٩٨٩/٧/١٦). وقد أكد المجتمعون، مجدداً، الموقف الذي اتخذته م.ت.ف. حيال مشروع شامير «باعتباره يتعارض مع الشرعية الدولية، ويتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة» (**الحرية**، ١٩٨٩/٧/١٦). كما التقى الأمين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، ونائبه ابو علي مصطفى، مع عرفات، وأعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، في تونس، بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٣، وكانت وجهات النظر متفقة.

الى ذلك، لقد رافق ترتيبات عقد المؤتمر اهتمام عربي، وعالمي. فمجرد انعقاد المؤتمر يعني طي مرحلة سابقة بأكملها لكي تبدأ مرحلة جديدة تحتاج فيها «فتح» الى كامل اعضائها والى دمها الجديد؛ ويعني، أيضاً، تحدياً للعدو الذي يتهدد القيادات

الفلسطينية، علناً، على لسان اريئيل شارون؛ كما انه يعني ارسال رسالة واضحة الى الرأي العام العالمي والعالم بأن «فتح» هي، بكاملها، وراء مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية في الجزائر، وان الحركة تؤمن بتحقيق السلام العادل والشامل (**وفا**، ٥/٨/١٩٨٩).

ومع اكتمال التحضيرات لعقد المؤتمر، برز المزيد من الطروحات السياسية والتنظيمية المرافقة، وبدت الصورة على نحو يدعو الى القول، ان المؤتمر، وعلى الرغم من أهميته الفائقة في تاريخ «فتح» خصوصاً، وتاريخ الحركة الوطنية السياسية الفلسطينية المعاصرة عموماً، فانه مؤتمر للمراجعات السياسية والتنظيمية، أكثر من كونه مؤتمراً مكرّساً للاجابة عن أسئلة سياسية مطروحة. وبذلك، فان المؤتمر وجد نفسه ازاء ملفّات عدّة، ابرزها ملف الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية ونتائجه، والانشقاق، والحرب على المخيمات، والحوار مع القوى الوطنية والديمقراطية الاسرائيلية، وملف الحوار مع الولايات المتحدة، والانتفاضة، ومبادرة السلام (**الافق**، نيقوسيا، ١٠/٨/١٩٨٩).

عقد المؤتمر

عقد المؤتمر في الفترة الواقعة ما بين ٣ ـ ١٠/٨/١٩٨٩، وذلك في قاعة قصر المؤتمرات في تونس، وتحت شعار «الانتفاضة».

افتتح المؤتمر في الساعة التاسعة من صباح ٣/٨/١٩٨٩، وذلك في حضور الرئيسين، الفلسطيني ياسر عرفات والتونسي زين العابدين بن علي، وأعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح». وكانت طائرات تونسية مقاتلة من طراز «ف ـ ٥» ومروحيات تحلّق فوق العاصمة التونسية، بينما ضُربت حراسة مشدّدة على الطرق المؤدية الى قصر المؤتمرات. وقالت مصادر فلسطينية رفيعة المستوى، ان ترتيبات أمنية تمّت بين الحكومة التونسية والقيادة الفلسطينية، من جهة، وفرنسا والاتحاد السوفياتي، من جهة أخرى، لتأمين تغطية أمنية دولية للمؤتمر (**الحياة**، ٤/٨/١٩٨٩).

وقد لاحظ المراقبون ان جدران قاعة المؤتمرات ازدانت بلافتات تشيد بـ «العاصفة»، الذراع المسلّح لـ «فتح»، التي قامت بأول عملية عسكرية ضد القوات الاسرائيلية في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، وكتب على احداها، «العاصفة شعلة الكفاح المسلّح» (**الشرق الاوسط**، ٤/٨/١٩٨٩).

انتخب المؤتمر مكتباً للرئاسة مؤلفاً من د. نبيل شعث، رئيساً؛ ونبيل رملاوي، نائباً للرئيس؛ وناصر القدوة ومروان عبدالحميد، مقررين. وألقى د. شعث، بوصفه رئيساً للمؤتمر، كلمة، أكد، خلالها، ان انعقاد المؤتمر «هو حدث تاريخي يجذب اهتمام العالم كله. فهو تأكيد لاستمرار مسيرة ' فتح ' الثورية، حركة رائدة قادت كفاح شعب فلسطين جيلاً كاملاً بالعطاء المستمر... وهو تأكيد للديمقراطية والحرية والصلابة التنظيمية والترابط بين القيادة والقاعدة» (**وفا**، ٣/٨/١٩٨٩). ثمّ دعا شعث عرفات الى القاء كلمة الافتتاح. وفيها، قال عرفات ان «ربع قرن انقضى منذ ان افتتحت «فتح» مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني؛ ربع قرن من الكفاح في سبيل بعث وتثبيت الشخصية الوطنية الفلسطينية؛ ربع قرن من المقاومة العنيدة ضد كل المحاولات التي رمت الى انكار وجود شعبنا، وطمس هويته، وتبديد حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف» (**المصدر نفسه**).

وتلت كلمة عرفات كلمة رئيس الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، التي قال فيها «ان لمنظمة ' فتح ' مكانة قيادية تضافرت في بنائها عوامل عديدة. فقد استأهلت ' فتح ' هذه المكانة بسبقها التاريخي؛ اذ انها هي التي بدأت الكفاح الفلسطيني؛ وبقدرتها الرائعة على تعبئة الجماهير وكل شرائح المجتمع الفلسطيني، ممّا جعلها أكبر التنظيمات الفلسطينية عموماً؛ وبما أبدته من صمود وتفان في مواجهة الاحتلال وسائر المصاعب؛ وبما تميّزت به من حسّ سياسي مكّنها من التحرك بحسب تغيّر المعطيات السياسية واعتماد الكفاح المسلّح السياسي في الآن نفسه» (**المصدر نفسه**).

وفي أعقاب جلسة الافتتاح الاحتفالية وتوديع الرئيس زين العابدين بن علي، عقدت الجلسة الأولى، حيث ثبّتت، خلالها، العضوية، وفقاً للنظام الداخلي للحركة، فتليت أسماء ١١٥٩ عضواً، تبيّن ان ٨٣,٨ بالمئة منهم قد حضروا الجلسة (**المصدر نفسه**). الاّ ان هذا العدد للأعضاء تزايد

خلال انعقاد المؤتمر، ووصل، في نهايته، الى ١٢١٣ عضواً (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٠/٨/١٩٨٩).

في اليوم الأول، تمّ توزيع الاعضاء على اللجان: اللجنة السياسية، وانتخب عبدالله الافرنجي مقرراً لها؛ لجنة التنظيم، وانتخب ابو العبد العكلوك مقرراً لها؛ اللجنة العسكرية، وانتخب ابو المعتصم مقرراً لها؛ لجنة الانتفاضة، وانتخب ابو زياد مقرراً لها.

واتسم اليوم الثاني بالنقاش الصريح والنشط في مناقشة القضايا الداخلية، والسياسية، الأمر الذي أشار الى ان «فتح» استعادت لحمتها وأغلقت كل الثغرات التي احدثتها المؤامرات في جدارها، خصوصاً مؤامرة الانشقاق (**وفا**، ٥/٨/١٩٨٩). وأكد المتحدثون التزام «فتح» بالبرنامج السياسي الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني، في جلسته الاستثنائية، في الجزائر، وكذلك وثيقة الاستقلال التي طرحت على العالم، لأول مرة، مشروع الدولة الفلسطينية.

بدأ المؤتمر، منذ صباح ٦/٨/١٩٨٩، بمناقشة توصيات اللجان الفرعية المنبثقة منه، تمهيداً للتصديق عليها، واصدار البيان السياسي. وبدا واضحاً من خلال اجواء المؤتمر، ومداخلات الأعضاء، ان الغالبية، في المؤتمر، تؤكد أهمية استمرار هجوم السلام الفلسطيني، على أساس المبادرة الفلسطينية وقرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة. وفي المقابل، برز تيار آخر رأى ان سياسة السلام مع اسرائيل غير مجدية، وشدّد على أهمية الكفاح المسلّح وتصعيده داخل الارض المحتلة، لاجبار اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية على قبول حق تقرير المصير، وحق العودة، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

الى ذلك، استقطبت الانتفاضة الفلسطينية مركز الانتباه في المؤتمر، وأكدت كل الكلمات والمداخلات، خلال جلسات المؤتمر، ان الانتفاضة في الاراضي المحتلة هي أولوية الأولويات الفلسطينية (**وفا**، ٥/٨/١٩٨٩).

أقرّ المؤتمر، في نهاية مناقشاته، البرنامج السياسي، الذي أيّد قيام الدولة، وتصعيد العمل العسكري لتحرير فلسطين، ورفض «خطة شامير» لاجراء انتخابات في الارض المحتلة؛ كما رفض مشروع الحكم الذاتي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ودعا البرنامج الدول العربية الى تنفيذ قرارات قمة الدار البيضاء الخاصة بالدعم المالي لدعم الانتفاضة. وأعلن البيان عن ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وتصعيد الانتفاضة، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية (انظر نص البرنامج في وثائق هذا العدد، ص ١٤٨ ـ ١٥١).

وفي الختام، تمّ انتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة المركزية لـ «فتح» بالاجماع. وفي صباح ٩/٨/١٩٨٩، تمّ انتخاب اللجنة المركزية لـ «فتح»، فكانت على النحو التالي: فاروق القدومي (أبو اللطف)، وصلاح خلف (أبو اياد)، وخالد الحسن (ابو السعيد)، وانتصار الوزير (ام جهاد)، وربحي حبش (صخر)، وهايل عبدالحميد (أبو الهول)، وابو ماهر غنيم، وهاني الحسن، وابو المنذر، والحكم بلعاوي، ومحمود عباس (أبو مازن)، وابو علاء، وابو الاديب، وعباس زكي، ونصر يوسف، والطيب عبدالرحيم، ومحمد جهاد.

واختتم المؤتمر أعماله التي استمرت ثمانية أيام، ظهر الخميس، ١٠/٨/١٩٨٩، بعدما انتخب المؤتمرون، ليلة الخميس ١٠/٨/١٩٨٩، المجلس الثوري؛ اذ تمّ انتخاب نصف أعضاء المجلس، وهم خمسون عضواً، في حين يعيّن الباقون ـ من ٥٥ الى ٥٨ عضواً ـ من بين أعضاء اللجنة المركزية (٢١ عضواً) والمجلس العسكري (٢٥ عضواً) والشخصيات الفلسطينية (١٢ عضواً) (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٠/٨/١٩٨٩).

سميح شبيب

فسيفساء غير متناسقة

رأى أحد المراقبين ان من المهام المطروحة على الدول العربية، بعد قمة الدار البيضاء، في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، «بلورة استراتيجية عربية موحّدة للتعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي بطريقة أكثر فعالية، لاستخلاص الحقوق العربية. واذا كانت مواصلة عملية ' هجوم السلام العربي' تشكل محور هذه الاستراتيجية، في المرحلة الراهنة، الاّ ان هذه الاستراتيجية لم تكتمل، أو تحقق الفاعلية، الاّ اذا تضمّنت اتفاقاً عربياً حول ما العمل اذا فشل ' هجوم السلام' الذي تقوده، بنجاح، منظمة التحرير الفلسطينية الآن، مستخدمة قوة الدفع التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية [؟]» (د. حسن نافعة، **الأهرام**، القاهرة، ١٢/٧/١٩٨٩، ص ١١). وكانت القمة العربية، التي أنهت أعمالها في ٢٦/٥/١٩٨٩، قررت تشكيل لجنة عربية من رؤساء وملوك الدول العربية، برئاسة رئيس القمة ملك المغرب، الحسن الثاني، لادارة النشاط الدبلوماسي العربي دعماً للقضية الفلسطينية؛ وقد مرّ شهران ونيّف على تاريخ اختتام القمة، ولم تشكل تلك اللجنة بعد؛ ولذا، اتسم الدعم الدبلوماسي العربي للقضية الفلسطينية بطابع الدول العربية التي مارست مثل هذا الدعم في اطار علاقاتها الثنائية بدول العالم، ولم يرتد طابع العمل الجماعي العربي، الذي اتخذت القمة القرار بشأنه؛ ولذا، يمكن القول انه كان في المرتبة الثانية من اهتمامات تلك الدول.

وقد شهد تموز (يوليو) ١٩٨٩ نشاطين متميّزين قامت بهما مصر ودولة الامارات العربية المتحدة؛ الأول عند زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك، لباريس للمشاركة في احتفالات الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية؛ والثاني، عند زيارة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد آل نهيان، للندن.

مبادرة فرنسية ـ مصرية

قبل توجّه مبارك الى باريس، وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القاهرة، في ١٢/٧/١٩٨٩، وعقد جلسة مباحثات مع الرئيس المصري «تناولت... التنسيق المصري ـ الفلسطيني المشترك للتحرك السياسي، واتصالات الطرفين مع الولايات المتحدة والأطراف المعنيّة بالقضية الفلسطينية، والتحرك الدبلوماسي المصري خلال زيارة مبارك لباريس» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٥٨، ٢٣/٧/١٩٨٩، ص ٦). وأعلن الزعيم الفلسطيني «انه تشاور مع الرئيس مبارك حول أسس التحرك المستقبلي، خاصة ان هناك تنسيقاً مصرياً ـ فرنسياً، وتنسيقاً فلسطينياً ـ فرنسياً، وتكاملاً بين مصر وفلسطين» (**المصدر نفسه**). وذكرت مصادر مطلعة على مباحثات مبارك ـ ميتران، التي أُجريت على هامش الاحتفالات، ان «مبادرة فرنسية ـ مصرية مشتركة تمّ بحثها في لقاء مبارك ـ ميتران لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، تستند الى استمرار العمل الدبلوماسي الدولي من أجل تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وقالت مصادر صحفية ان المبادرة تتضمّن: «١ ـ التزام منظمة التحرير الفلسطينية مبدأ الانتخابات، والاصرار على ما تضمّنته ' المبادرة الفلسطينية' ؛ ٢ ـ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة... الى المشاركة في جهود السلام، باعتبار ان المؤتمر الدولي ينبغي ان يتوّج جميع المساعي المبذولة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبمشاركة جميع الاطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية؛ ٣ ـ يكتب الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تعهداً خطياً باعترافه بالقرار ٢٤٢، على

ان تضمن واشنطن الانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع؛ ٤ ـ تشكيل وفد فلسطيني ـ اسرائيلي يجتمع في القاهرة لدراسة اجراء الانتخابات، ويكون الوفد الفلسطيني، بغالبيته، من 'الداخل' على ان يشارك فيه عدد ضئيل من 'الخارج' ـ اثنان أو حتى واحد... [وقيل ان] الرئيس الأميركي، جورج بوش، الذي تسلّم المبادرة المصرية ـ الفرنسية، وعد بدراستها واعطاء جواب عليها للرئيس ميتران» (**الحياة**، لندن، ٢٤/٧/١٩٨٩).

وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، ان «الاتصالات بيننا وبين المنظمة مستمرة، ولقاءات ياسر عرفات والرئيس مبارك مستمرة... لمراجعة الموقف مع القيادة الفلسطينية، في ضوء المستجدات في الموقف الاسرائيلي... هذه كانت صورة اللقاء بين عرفات والرئيس مبارك في القاهرة قبل مجيئه الى باريس... [وقد] وضعنا الأخ هاني الحسن في صورة الاتصالات التي أُجريت هنا، ليوضحها للسيد ياسر عرفات، وهذا في سياق التنسيق المستمر بيننا وبين الفلسطينيين» (من مقابلة مع د. عبدالمجيد، **الحياة**، ١٧/٧/١٩٨٩، ص ٤). وحدّدت مصر موقفها من مسألة اجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تلك الفكرة التي طرحتها اسرائيل، وتبنّت تسويقها الولايات المتحدة؛ اذ قال الرئيس مبارك: «ان موقفنا واضح في ان الفلسطينيين، بمن فيهم عرب القدس، لهم الحق كاملاً في الاشتراك في الانتخابات؛ وانه لا يمكن اجراء انتخابات حرّة في ظل حكم عسكري؛ وبالتالي، فانه لا بد من الاشراف الدولي على عملية الانتخابات؛ وأمّا بالنسبة للاستمرار في اقامة المستوطنات، فهذا أمر يرفضه العالم أجمع، لأنها تتمّ على أراض من المفروض الجلاء عنها، ممّا يعقّد عملية السلام» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، **الأهرام**، ١١/٧/١٩٨٩، ص ٥). وحول نتائج التسوية، لو حصلت، رأى مبارك اعتماد «مبدأ مقايضة الأرض بالسلام [الذي] اعترف به الأميركيون؛ كما ان قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ نصّا على ذلك... [و] لا يمكن ان تحل القضية اذا اصرت اسرائيل على موقفها» (**الأهرام والشرق الأوسط**، لندن، ٢٣/٧/١٩٨٩).

وبدوره، عرض الرئيس الفلسطيني عرفات تصوراً فلسطينياً لتحقيق تسوية سلمية، في ضوء فكرة اجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. قال عرفات، في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المصرية، في أديس أبابا، ان الحل ممكن على أساس: «١ ـ انسحاب جزئي للاسرائيليين من الأراضي الفلسطينية؛ ٢ ـ وضع جدول زمني لانسحاب كامل القوات الاسرائيلية على مدى ٢٧ شهراً، على دفعات، مثل ما حدث في ناميبيا؛ ٣ ـ تشرف الأمم المتحدة على اجراء الانتخابات وعودة اللاجئين والمطرودين من الضفة الغربية وغزة؛ ٤ ـ تحديد موعد الاستقلال» (**الأهرام**، ٢٧/٧/١٩٨٩، ص ٥). وقال الرئيس الفلسطيني، معلّقاً على الموقف الأميركي: «انني أعرف ان أحد أسباب التأخير الأميركي ـ الاسرائيلي يعود الى الأمل في انتهاء الانتفاضة الفلسطينية... وقد أعطى شامير وعداً بأن ينهي الانتفاضة خلال ستة شهور» (**المصدر نفسه**)؛ وأضاف، لكن «الجانب الفلسطيني يتمتع بنقاط قوية وليست ضعيفة... [فـ] الموقف العربي ليس موقفاً ضعيفاً، وخاصة بعد وقف الحرب العراقية ـ الايرانية... [و] القوة الفلسطينية، الآن، مدعومة بالانتفاضة الفلسطينية... كما ان هناك موقفاً عربياً يدعم القضية الفلسطينية، دعماً مطلقاً، لأول مرة» (**المصدر نفسه**). وبعد انتهاء مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية، الذي شاركت فلسطين فيه بصفة مراقب، توجّه الرئيس الفلسطيني الى المغرب، حيث «بحث... [في] خطته السلمية الجديدة مع العاهل المغربي، الملك الحسن الثاني... [الذي عهدت القمة اليه] رئاسة لجنة عليا للقيام، باسم الجامعة العربية، بالخطوات والاتصالات الدولية المناسبة، بغية تنشيط عملية السلام والمساهمة في التحضير لمؤتمر دولي حول الشرق الأوسط» (**القبس**، الكويت، ٢٩ ـ ٣٠/٧/١٩٧٩).

مستشار عرفات في قصر باكنغهام

في النصف الثاني من تموز (يوليو) ١٩٨٩، وصل لندن، في زيارة رسمية، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث حلّ ضيفاً على ملكة بريطانيا في قصر باكنغهام. وقد صرّح الشيخ زايد قائلاً: «انني أعتقد بأنه

من الواجب علينا متابعة قضايانا العربية الملحّة، وفي مقدمها قضية فلسطين وقضية لبنان، بكل عناية وتأن وصبر، لئلا نخسر صغيرة أو كبيرة؛ ومن واجبنا، أيضاً، ان نعالج كل داء في الجسم العربي الكبير بالعلاج المناسب له، فلكل داء دواء، بدءاً بالمسكّنات وصولاً الى الجراحة» (من مقابلة مع الشيخ زايد آل نهيان، **الحياة**، ١٧/٧/١٩٨٩). وقد بحث الشيخ زايد، في اثناء اجتماعه برئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، في «تطوّر الموقف في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة [في] التحركات الدولية لعقد المؤتمر الدولي للسلام من أجل حلّ القضية الفلسطينية، والدور الذي تضطلع به بريطانيا في هذا المجال، باعتبارها من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وعضواً في السوق الأوروبية المشتركة. كما تناولت المباحثات المشكلة اللبنانية، في ظل الجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية العربية، والمساعي المبذولة لاحراز تقدم حقيقي في السلام بين العراق وايران وأمن الخليج بشكل عام» (**الأهرام**، ٢٠/٧/١٩٨٩)، أي كل هموم الشرق الأوسط ومشاكله. وأفادت مصادر صحفية بأن محادثات الشيخ زايد في بريطانيا «حملت طابع الرسالة العربية الى الدول الغربية، [وركّزت] على جملة نقاط ناقشتها القمة العربية الأخيرة واتخذت قرارات محدّدة في شأنها... وتركزت اهتمامات الشيخ زايد، بصورة رئيسة، على القضايا التالية: ١ ـ الانتفاضة، ودور الاحتلال الاسرائيلي، ومواقف دول العالم منها؛ ٢ ـ حقوق الشعب الفلسطيني في الدولة المستقلة والأرض وتقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب؛ ٣ ـ قضية لبنان ومصيره المهدد، كدولة عربية مستقلة وموحدة، بالتقسيم والتفتيت؛ ٤ ـ الوضع في الخليج وتعثّر مفاوضات السلام العراقية ـ الايرانية...؛ ٥ ـ العلاقات الثنائية بين بريطانيا والامارات» (**الوطن العربي**، باريس، العدد ١٢٤ ـ ٦٥٠، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٢٦). وفي ما يخص القضية الفلسطينية، رأى الشيخ زايد «ان أمام بريطانيا ودول أوروبا الغربية دوراً لا بدّ لها من القيام به، وهو دور السعي الى حمل دول العالم واسرائيل على العودة الى منطق العقل والحق قبل ان يفوت الأوان... فمستقبل القضية الفلسطينية يؤكد ان الشعب الفلسطيني سيسترجع حقوقه لا محالة... وان الطامع، وهو اسرائيل، سيضطر الى التراجع عن طمعه، عندما يرى ان أصحاب الحق لا يتراجعون، وان دول العالم تؤيد هذا الحق، وهذا واجب الدول الكبرى» (**المصدر نفسه**).

لكن الحدث الذي استأثر باهتمام وسائل الاعلام، كان استقبال الشيخ زايد آل نهيان لمستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاعلامية، بسام أبو شريف، في قصر باكنغهام، حيث تسلّم منه رسالة من الرئيس عرفات. وذكرت دوائر القصر الملكي البريطاني «ان وفد الامارات هو الذي أبلغ [الى] السلطات في القصر برغبة الشيخ زايد لقاء المسؤول الفلسطيني؛ ثمّ تلت ذلك اتصالات متبادلة بين الخارجية والقصر والوفد المرافق لضيف الملكة، تمّ بموجبها تحديد موعد اللقاء في الساعة الحادية عشرة من ليل الاربعاء [١٩/٧/١٩٨٩]» (**الشرق الأوسط**، ٢٣/٧/١٩٨٩). وصرّح أبو شريف، بعد اللقاء، بـ «ان اللقاء مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ' كان لقاءً عملياً، سلّمت خلاله رسالة من الرئيس عرفات، وبحثنا، [في] اثناء اللقاء، [في] آخر التطورات على صعيد الأراضي المحتلة والمنطقة' ؛ ووصف أبو شريف مواقف الشيخ زايد بأنها ايجابية بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، وان هذا الدعم قد انعكس، وينعكس، على الأطراف الدولية التي يلتقي معها الشيخ زايد» (**المصدر نفسه**). وعلق مراقبون في لندن على لقاء زايد ـ أبو شريف، بأن هذا اللقاء «قد انعكس، لاحقاً، على المباحثات التي أجراها رئيس دولة الامارات... مع السيدة مارغريت تاتشر، رئيسة الوزراء، حيث كان الموضوع الفلسطيني من بين المواضيع البارزة التي بحثت في هذا اللقاء» (**المصدر نفسه**)؛ وقال الشيخ زايد: «اننا نريد من بريطانيا ما يرجوه الصديق من صديقه؛ فعلاقة بريطانيا بالأمة العربية علاقة قديمة وتاريخية؛ ولهذا، فعالمنا العربي يلوم بريطانيا أكثر ممّا يلوم غيرها، لأنها تعرف العالم العربي أكثر من غيرها» (**الحوادث**، لندن، العدد ١٧٠٧، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ٢٣).

ولم يقتصر النشاط العربي الدبلوماسي، في العاصمة البريطانية، على زيارة الشيخ زايد؛ اذ ان الملك الأردني، حسين، وعلى الرغم من انه كان في

زيارة خاصة لبريطانيا، قد قام بنشاطات في الوسط البريطاني لدعم القضية الفلسطينية. ففي خطاب ألقاه في مجلس العموم البريطاني، قال الملك حسين: «ان عملية السلام في الشرق الأوسط ستواجه عقبات متصلة، ما لم يتمكّن الشعب الفلسطيني من الممارسة الكاملة لحقّ تقرير المصير الى جانب دولة اسرائيل... [و] اسرائيل تواجه مأزقاً يتمثّل في وقوفها وحدها في العالم ضد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعين لاحتلالها منذ ٢٢ عاماً... [و] اسرائيل لا بد ان تقبل الحل المتمثّل في قيام دولتين على أرض فلسطين، وستكون، عندئذٍ، قد اتخذت قراراً تاريخياً يقوم عليه الحل العادل، والدائم» (**الاهرام**، ٢٢/٧/١٩٨٩).

وقد التقى، أيضاً، مستشار عرفات للشؤون الاعلامية، بسام أبو شريف، الملك حسين، في اليوم عينه الذي التقى فيه الشيخ آل نهيان. وقال أبو شريف، ان اللقاء مع الملك حسين كان خاصاً، وتمّ خلاله تسليم رسالة من السيد ياسر عرفات، في حين ان اللقاء مع الشيخ زايد تضمّن تسليم رسالة منفصلة» (**الشرق الأوسط**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

فهد ينتظر بلورة الموقف الأميركي

كان مقرراً ان يزور ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، العاصمة الاميركية، واشنطن، في ٢٦/٧/١٩٨٩. لكن تلك الزيارة أُجّلت بطلب من السعودية الى أيلول (سبتمبر) المقبل. وقد أعلن البيت الأبيض الأميركي «ان الملك فهد، عاهل السعودية، طلب تأجيل زيارته للولايات المتحدة... بسبب المرحلة الحرجة التي تمرّ بها جهود اللجنة العربية الثلاثية المكلفة بايجاد حل للأزمة اللبنانية... [و] ان الرئيس جورج بوش تفّهم طلب العاهل السعودي... [و] تمّ الاتفاق على تحديد موعد جديد للزيارة بعد بداية أيلول (سبتمبر) القادم» (**الأهرام**، ٢٠/٧/١٩٨٩). وذكر بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي «ان سبب التأجيل هو ارتباط خادم الحرمين الشريفين بأعمال اللجنة الثلاثية العربية المعنيّة بايجاد حل للأزمة اللبنانية» (**الحياة**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

وافاد مراسل صحيفة «الحياة» في الرياض، سليمان نمر، بأن تأجيل زيارة فهد للعاصمة الأميركية لم يفاجيء معظم المراقبين السياسيين في الرياض، «الذين توقعوا، في السابق، هذا التأجيل، بسبب معرفتهم بأن الظروف السياسية غير ناضجة لاتمامها، عربياً وأميركياً، اضافة الى السبب الرئيس الذي تطرق اليه البيان الملكي السعودي، وهو انشغال العاهل السعودي، فعلاً، بمتابعة أعمال اللجنة الثلاثية العربية». ونقل المراسل عن مراقبين القول «ان العاهل السعودي يفضل انتظار تبلور موقف أميركي معيّن ازاء جهود تسوية أزمة الشرق الأوسط عموماً، وازاء المبادرات السلمية والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً ان الملك فهد بن عبدالعزيز سيذهب الى واشنطن حاملاً معه الموقف العربي الموحّد ازاء قضية السلام في المنطقة، وهو الموقف الذي تبلور خلال قمة الدار البيضاء الأخيرة» (**المصدر نفسه**). وأشار مراقبون آخرون الى ان من بين أسباب تأجيل زيارة فهد لواشنطن «تطورات الوضع الفلسطيني، والموقف الأميركي الراهن من مبادرات السلام المطروحة فلسطينياً، واسرائيلياً، والذي يتّسم بالتذبذب... [و] من هنا جاءت رغبة الملك فهد في تأجيل الزيارة؛ ذلك التأجيل الذي يتوخّى منه العاهل السعودي الوصول بالقضيتين الرئيستين على جدول مباحثاته مع المسؤولين الأميركيين، لبنان وفلسطين، الى نجاحات واضحة تنهي القلق العربي في المنطقة، وتعيد اليها هدوءها» (مصطفى الحمدان، **الوطن العربي**، العدد ١٢٤ ـ ٦٥٠، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٢٩)؛ اذ ان الملك فهد «يحرص... في زيارته لواشنطن على تكريس مبادىء التوازن الدولي، وتحقيق الاستقرار العالمي، مؤكداً ان ذلك لن يتحقق الاّ اذا عملت القوى العظمى، وفي مقدمها الولايات المتحدة، على اشاعة جو السلام في منطقة الشرق الأوسط، ووضع القضية الفلسطينية على مائدة البحث والحوار في المؤتمر الدولي للسلام، بحضور الأطراف الرئيسة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك قيادة الدولة الفلسطينية الجديدة، التي اعترف بها معظم دول العالم... ووضع حدّ عاجل لتصرفات اسرائيل غير الانسانية، وممارساتها الخطيرة بحق الشعب الفلسطيني» (**الحوادث**، العدد ١٧٠٨، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٢٠). وعلّقت افتتاحية مجلة «اليوم السابع» على حدث التأجيل بأنه «مهم جداً. فالمملكة دولة عربية أساسية،

والولايات المتحدة هي احدى أكثر الدول اهتماماً بقضايا الشرق الأوسط، وصاحبة دور كبير في مشاكله وفي... حلّها [النقاط في الأصل]... [اذ] بادر عدد من المعلقين الى تقديم تفسيرات معيّنة للقرار السعودي، يفهم منها ان المملكة تريد ايصال رسالة الى ' الصديق' الأميركي حول عدد من المسائل... [فـ] قضية التسليح الأميركي للسعودية تواجه صعوبات في الكونغرس... [و] اللوبي الصهيوني يعمل، بجدية، على تقييدها، ان لم يكن الى وقفها... [و] صدور تصريحات من مسؤولين أميركيين تشكك بجدوى الحوار مع م.ت.ف. وتلوّح بامكانية وقفه ما لم تقدم المنظمة على تقديم عدد من التنازلات؛ وهنا، أيضاً... ظهر واضحاً أثر اللوبي الصهيوني... الى ذلك، يمكن القول ان الولايات المتحدة لم تبد تجاوباً كافياً مع الدعوة العربية التي حملها وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، بالضغط على اسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥ حول الانسحاب من جنوب لبنان... قد تكون هذه الأسباب واردة وراء الارجاء؛ ولكن البيان الملكي السعودي ركز على الحيثيّة اللبنانية وحدها، وهذا، في حدّ ذاته، موقف سياسي بالغ الأهمية» (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٧٢، ٢٤/٧/١٩٨٩، ص ٥). وقد علّق عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، على تأجيل زيارة الملك فهد لواشنطن، قائلاً: «بغض النظر عن أسباب هذا التأجيل، فهو قرار جيد، لأنه لا يعقل ان يقوم مسؤول عربي كبير بزيارة لأميركا، وهي تقول انه لا يجب ان يصرف دولار واحد على فنجان القهوة الذي تقدمه سفارتها في تونس للمسؤولين الفلسطينيين» (من مقابلة مع صلاح خلف، **القبس**، ٢٢ ـ ٢٣/٧/١٩٨٩).

خطة تحرّك فلسطينية ـ جزائرية

في اطار الجهد الفلسطيني لتنشيط الوضع العربي لصالح القضية الفلسطينية، زار الرئيس الفلسطيني، عرفات، الجزائر، في ١٨/٧/١٩٨٩، وغادرها في اليوم عينه، بعد ان التقى بالرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد. وأعلن عرفات، في تصريح عقب اللقاء، عن «ان اتفاقاً تمّ على وضع خطة تحرك جزائرية ـ فلسطينية مشتركة تشمل كل المستويات... [حيث] المحادثات شملت عدداً من المواضيع المهمة... [و] أطلع الرئيس بن جديد على آخر المستجدات في الأرض المحتلة، خصوصاً بعد قرارات سلطات الاحتلال تصعيد سياسة القبضة الحديدية والقمع ضد الشعب الفلسطيني... [و] تطرق [الحديث]، كذلك، الى كيفية تنفيذ قرارات الدار البيضاء، خصوصاً تلك المتعلقة بدعم الانتفاضة على مختلف المستويات المادية والسياسية والاعلامية» (**الحياة**، ١٩/٧/١٩٨٩).

سوريا ما زالت مغلقة

بدا بعد لقاء الرئيس الفلسطيني، عرفات، والرئيس السوري، حافظ الأسد، على هامش القمة العربية، التي عقدت في المغرب، في أيار (مايو) ١٩٨٩، ان فتح صفحة جديدة في العلاقات السورية ـ الفلسطينية قد بات ممكناً. وفي مؤتمر صحافي عقده رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح، في عمّان، في ٣٠/٦/١٩٨٩، أعلن «ان رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، سيزور دمشق بعد عيد الأضحى... وذلك في اطار المصالحة بين الرئيس السوري، حافظ الأسد، والزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات. وقال السايح... ان وفداً فلسطينياً برئاسة أبو اللطف سيذهب الى دمشق بعد العيد مباشرة، وستسفر الاجتماعات عن تذليل باقي الرواسب التي تمنع لقاء عرفات مع الاسد، لأن مصلحة سوريا في اللقاء لا تقل عن مصلحة فلسطين» (**القبس**، ١ ـ ٢/٧/١٩٨٩).

وكان وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، أكد، عند زيارته للسويد، في ٢٨/٦/١٩٨٩، «ان الرئيس عرفات قد يزور دمشق قريباً، نتيجة للقاء الذي جرى بينه وبين الرئيس السوري على هامش القمة العربية التي عقدت... في الدار البيضاء» (**المصدر نفسه**). ومرّ العيد، ولم يذهب القدومي الى دمشق، كما لم تدع سوريا، بعد، عرفات لزيارتها.

احمد شاهين

ملامح الحل المؤجل

خلال الشهر الماضي، اتضحت، بصورة جلية، الطبيعة المتناقضة للمسلك الاميركي تجاه طرفي معادلة الصراع في المنطقة، اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وما كان لهذا المسلك ان يتضح بهذه الصورة لولا الاسلوب الذي تعاطت فيه الادارة الاميركية مع ذيول، ونتائج، حدثين لهما مساس مباشر بدورها، وهما: الازمة السياسية في اسرائيل ومستقبل ائتلافها الحاكم؛ وانتزاع ادارة الرئيس جورج بوش لحرية حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية في الكونغرس.

في مقدم ما يجدر التذكير به، هنا، هو تلك الازمة التي نشبت داخل اسرائيل، نتيجة تنازل رئيس الوزراء، اسحق شامير، امام مطالب المتطرفين في تكتل الليكود، من امثال اريئيل شارون، عندما التزم بأربعة قيود على خطة الانتخابات التي تبنّتها حكومة الائتلاف، في منتصف أيار (مايو) الماضي. وهذه القيود هي: اخماد الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة؛ وعدم السماح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات؛ والاستمرار في بناء المستوطنات مع عدم التنازل عن أية أراض محتلة؛ والتعهد عدم السماح باقامة دولة فلسطينية ورفض التحاور مع م.ت.ف. تحت أي ظرف (**جيروزاليم بوست**، ٦/٧/١٩٨٩).

هكذا ظهر التناقض في المسلك الاميركي عندما تعاطت الادارة الاميركية مع «الوضع الجديد» الذي نشأ في اسرائيل. فبما ان تلك الادارة تلتزم مبدأ مقايضة الارض بالسلام اساساً للتفاوض حول الحل الشامل، وهي تعتبر بناء المزيد من المستوطنات عرقلة جدية امام التسوية في المنطقة، وتنادي بانتخابات حرة وعادلة مفتوحة لكل سكان الارض المحتلة، بمن فيهم اهالي القدس الشرقية، وتعتبر شرط انهاء الانتفاضة قبل الانتخابات شرطاً تعجيزياً، فقد جاءت قيود الليكود بمثابة صفعة لجهود وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي كان دعا، في خطابه الشهير، في ٢٢ ايار (مايو) الماضي، اسرائيل الى دخول مفاوضات مع الاطراف المعنّية بالنزاع، بمن فيهم الفلسطينيون، على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، مشدداً على مبدأ مقايضة الارض في مقابل السلام، وداعياً الى ايقاف عملية الاستيطان، والى التخلي عن فكرة «اسرائيل الكبرى» (جيم هوغلاند، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨ ـ ٩/٧/١٩٨٩).

الباب الصغير

في البداية، وصف بيكر قيود تكتل الليكود بأنها «لا تساعد» في دفع عملية السلام في المنطقة الى امام، واعلن عن ارسال وفد الى تل ـ ابيب، بهدف «التحقق من مدى التزام الحكومة الاسرائيلية، في هذه اللحظة، بخطة اجراء الانتخابات». واضاف، ان القيود «تطرح، في ذهننا على الاقل، الاسئلة حول مدى جدية الخطة... ونحن نريد ان نتأكد ممّا اذا كانت الحكومة الاسرائيلية ملتزمة الخطة، كما التزمنا، لنرى ما اذا كنا سوف نستمر في دعمنا القوي لها، على نحو ما نفعل الآن» (**نيويورك تايمز**، ١٠/٧/١٩٨٩).

بيد ان التصريحات اللاحقة لمسؤولين في وزارة الخارجية تجنّبت الاشارة الى ماهية «الاسئلة» التي تحدث عنها بيكر، واكتفت بالتحدث عن «خيبة امل» الادارة الاميركية، مع محاولة التفريق بين «شامير» زعيم تكتل الليكود و«شامير» رئيس الحكومة، واعتبرت التزاماته بتلك القيود مسألة حزبية تدخل في خانة السياسة المحلية، التي لا تريد واشنطن اقحام نفسها فيها.

في هذا المنظور، قال مسؤول في وزارة الخارجية، ان تبنّي رئيس الحكومة الاسرائيلية للقيود الاربعة التي فرضها الجناح المتطرف في تكتل

الليكود امر «يعرقل، ويعيق، الجهد الاميركي المبذول للتوصل الى صيغة مقبولة من الاطراف المعنيّة لاجراء الانتخابات»، مضيفاً انها «قيود تبعث على خيبة الامل، خصوصاً لجهة الاستمرار في بناء المستوطنات». واستطرد في القول: «الّا انه، على الرغم من ذلك، فان الولايات المتحدة ستستمر في عملها، وجهودها، واتصالاتها، مع الآخرين»، خصوصاً م.ت.ف. التي قال ان ردّ فعلها على تبني شامير للقيود، وان «كان مفهوماً لدينا»، الّا انه «يجب الّا يحول دون مواصلة العمل للوصول الى صيغة تسمح باجراء الانتخابات» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨ ـ ٩/٧/١٩٨٩).

وفي المنظور عينه، اي منظور «ابقاء الباب مفتوحاً»، قال مسؤول اميركي كبير، ان الادارة «تكافح للحفاظ على تحركها بشأن احلال السلام في الشرق الاوسط، بعد الموقف المتشدد الذي اعلنه شامير من موضوع الانتخابات»؛ الّا ان المسؤول، الذي يعتبر وثيق الصلة بوزير الخارجية، بيكر، اعطى مؤشراً له اهميته عندما ترك الباب مفتوحاً امام احتمال انتقال الادارة الى المعسكر المؤيد لعقد المؤتمر الدولي، وقال، في هذا الخصوص: «لقد كان في حسابنا، طوال الوقت، انه اذا ما تعثّرت الجهود تماماً، ولم نتمكن من تحقيق اي تقدم في ما يتعلق بخطة الانتخابات، فسيتعيّن علينا، حينئذٍ، ان ننظر، بامعان اكثر، الى امكانية عقد مؤتمر دولي» (توماس فريدمان، **المصدر نفسه**، ١٠/٧/١٩٨٩).

هكذا، في اشارات متلاحقة، بدت واشنطن كأنها تعوِّم فكرة المؤتمر الدولي لتعود الى اغراقها من جديد. فبعد يومين، فقط، تراجع بيكر، بصورة ملحوظة، في مؤتمر صحافي عقده في وارسو، قائلاً، ان السياسة الاميركية لا تزال على ما كانت عليه، وهي «ان المؤتمر الدولي قد يكون ملائماً في الوقت المناسب، الذي هو، بالتأكيد، ليس الآن. ونعتقد بأن علينا ان نستمر في متابعة خطة الحكومة الاسرائيلية المتعلقة بالانتخابات». وقال ان بلاده اعتقدت بأن هذه الفكرة (الانتخابات) تتضمن امكانات، ومن «الهام جداً معرفة ما تغيّر، وما استجد، اذا كان هناك من مستجدات في موقف الحكومة الاسرائيلية الرسمي، نتيجة مؤتمر تكتل الليكود» (**المصدر نفسه**، ١٢/٧/١٩٨٩).

من هنا، رأت مصادر دبلوماسية مطلعة، في واشنطن، ان الخارجية الاميركية تحرّكت، بسرعة، انما بعيداً من الاضواء الاعلامية؛ وافادت بأن مدير التخطيط السياسي في الوزارة، دنيس روس، ناقش مع الوزير بيكر ردود الفعل المحتملة، والمرتقبة، على قيود الليكود بشأن موضوع الانتخابات، واستقّر الرأي في حصر التحرك على محورين: الاول، الحصول من شامير على تعهد بأن خطة الحكومة الاسرائيلية، بشأن الانتخابات، لا تزال قائمة، وان موافقته على قيود الليكود، لا تشكل التزاماً من جانبه كرئيس للحكومة يلزم الائتلاف، وفي الوقت عينه السعي لدى حزب العمل الى عدم الاستعجال في تفجير الوضع داخل الائتلاف الحاكم. في هذا الاطار، افادت المصادر الدبلوماسية، نفسها، بأن المسؤولين في الادارة كانوا على اتصال مستمر مع شمعون بيرس واسحق رابين، وكذلك مع عدد من قادة الليكود، من اجل تحاشي التصعيد في المواقف. واضافت المصادر، ان واشنطن تعتقد «بأن في الامكان تحقيق شيء ما» من خطة الانتخابات، لكن المطلوب «مشاركة نشطة» من جانب الحكومة الاسرائيلية، ومن جانب الفلسطينيين، في هذه العملية. الّا ان تلك المصادر لاحظت، في الوقت عينه، ان احداً من الادارة الاميركية «لم يقل ان الموضوع سيكون سهلاً». أمّا المحور الآخر، فتركز على الاستمرار في حضّ م.ت.ف. على القبول بمبدأ الانتخابات، على الرغم من قيود الليكود الجديدة. وافادت المصادر الدبلوماسية، نفسها، بأن الاوساط الرسمية الاميركية اظهرت «حساسية» تجاه الانتقادات التي وجّهت الى سياسة الولايات المتحدة، خصوصاً الكلام على ان «خطة الانتخابات» قد شارفت على نهايتها (**الحياة**، لندن، ٨ ـ ٩/٧/١٩٨٩).

المأزق

هل يبقى التحرّك الاميركي رهن خطة الانتخابات المرتبطة، هي نفسها، بالمعادلة الاسرائيلية الداخلية ؟

مصادر دبلوماسية مطلعة اوضحت ان الادارة الاميركية ستحاول «التعلّق»، قدر الامكان، بما تعتبره «اللعبة الوحيدة» المتاحة لها، وهي

الانتخابات، ريثما تتمكن من تطوير افكار جديدة تنقلها الى مرحلة لاحقة تستطيع من خلالها الاعداد لمبادرة جديدة. وذهبت تلك المصادر الى القول، ان واشنطن غير مستعدة، راهناً، لا بل غير راغبة أصلاً في مواجهة اسرائيل في شأن خطة الانتخابات، لكنها، في المقابل، قد تتخلى عنها بعد فترة، ربما في ايلول (سبتمبر) المقبل، اذا كان خيار متابعتها يعني الاصطدام المستمر مع اسرائيل. ورأت تلك المصادر، ايضاً، ان قيود الليكود الجديدة لم تفاجىء كثيراً المسؤولين الاميركيين الذين توقعوها، وسألت هل تبذل الولايات المتحدة مزيداً من الجهود «لانقاذ ما يمكن انقاذه؟» (**الغارديان ويكلي**، ١٦/٧/١٩٨٩، ص ٩).

في هذا السياق، تتداول الاوساط الرسمية الاميركية مجموعة من الافكار والسيناريوهات في شأن التعاطي مع «الوضع الجديد»، ربما انعكاساً لتيارات داخل الادارة، وفي اوساط صانعي القرار في الخارجية، والبيت الابيض، على حد سواء. ويمكن تلخيص تلك الافكار والسيناريوهات في ثلاثة اتجاهات، هي:

«اولاً: ان فكرة الانتخابات، على الرغم من الامكانات التي تتضمّنها، وصلت الى طريق مسدود، لن يساعد، على اطلاق، عملية السلام التي تعتبرها واشنطن هدفها النهائي، وليس الانتخابات في حدّ ذاتها. ورأى اصحاب هذا الاتجاه، ان اسرائيل التي عرضت الفكرة، عادت ووضعت شروطاً ' تعجيزية ' لن يقبلها الفلسطينيون، ولا تعتقد واشنطن بصوابها. وذهب اصحاب هذا الاتجاه الى القول، ان الحكومة الاسرائيلية هي صاحبة الفكرة، وهي المسؤولة، بالضرورة، عنها، وتتحمّل اعباء ما ينتج منها، نتيجة القيود التي وضعها تكتل الليكود. ومن هنا التلويح الاميركي الرسمي بأن خيار المؤتمر الدولي لا يزال وارداً، علماً بأن الوزير بيكر نفسه اعلن، ان الوقت ' ليس الوقت المناسب ' للبحث في عقد المؤتمر الدولي، بيد ان اصحاب هذا الاتجاه قلّة في الادارة الحالية، ولا يعكس رأيهم التيار الرئيس لدى المسؤولين في صنع القرار، سواء في الخارجية او البيت الابيض.

«ثانياً: الاستمرار في دعم فكرة الانتخابات، والعمل على انجاحها، وايفاد مبعوث اميركي الى تل ـ ابيب للاستفسار من الحكومة هناك عن نيّاتها، مع الاستمرار في بذل الجهود لتفادي تعميق الانقسام داخل الحكومة الاسرائيلية؛ وفي الوقت عينه، تحاشي الضغط على اسرائيل، على اساس ان المسألة هي بينها وبين الفلسطينيين. ولهذا الاتجاه مؤيدون في اوساط الادارة، خصوصاً لدى الفئات المؤيدة لاسرائيل؛ كما ان هناك من يعارضه ويقول ان لا حاجة الى ارسال مبعوث؛ اذ في استطاعة السفير الاميركي هناك القيام بهذه المهمة على اتمّ وجه ممكن.

«ثالثاً: المضي في فكرة الانتخابات وارسال مبعوث لمعرفة الآتي: ما هي حقيقة التفكير الاسرائيلي، بعد قيود تكتل الليكود ؟ وكيف يمكن انجاح المبادرة ودفعها الى امام، والانتقال من الانتخابات الى المفاوضات ؟ واضاف اصحاب هذا الاتجاه، ان الولايات المتحدة، اضافة الى محاولة معرفة حقيقة الموقف الاسرائيلي، سوف تطرح، للمرة الاولى، تصورها الكامل، وخطتها، بالتفصيل لما يجب ان تكون عليه الانتخابات، مع ممارسة ' نفوذها ' لكي لا يقال ' ضغطها ' على الاسرائيليين للقبول بالتصور الاميركي؛ او في حال رفضه الانتقال الى البحث في البدائل» (**الحياة**، ١٢/٧/١٩٨٩).

المقلب الآخر

وبالطبع، لا تخلو هذه الافكار والسيناريوهات من اسلوب لعبة «جرّ الحبل» القائمة بين الادارة الاميركية، من جهة، وبين الكونغرس الاميركي، من جهة اخرى، خصوصاً لناحية اللعب على وتر المؤتمر الدولي كبديل من فكرة الانتخابات التي تتبنّاها الادارة حالياً. هذا، على الاقل، ما استخلصه نواب الكونغرس في سياق استجواب اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، حين قال: «عندما استلمت هذه الادارة مهامها، في كانون الثاني (يناير) الماضي، كان المؤتمر الدولي محور الانتباه، وكان الجميع يتكلم عنه، ونحن ساعدنا على تحويل الانظار بعيداً عنه. اننا نسعى، منذ فترة، وراء اضعاف التركيز على المؤتمر الدولي وتوجيه الاهتمام الى الاتصالات المباشرة بين الاطراف؛ ونحن، الآن، لا نغيّر

سياسة الولايات المتحدة باتجاه دعم مؤتمر دولي؛ اذ ان عقده ليس ضمن ما ننظر اليه. اننا نعارض عقد مؤتمر دولي بين اسرائيل والدول العربية». وكرر كيلي، مراراً، ان الادارة الاميركية لا تزال تركز، قطعاً، على الحكومة الاسرائيلية «التي نقوم بتعزيزها والدفع بها الى امام؛ فهي الطريق المعقول»؛ انما في الوقت عينه، حرص كيلي على خط الرجعة، عندما قال: «هذا لا يعني اننا نستثني عقد مؤتمر دولي في اطار السيناريوهات الممكنة في المستقبل، كوسيلة دعم للمفاوضات المباشرة؛ لكننا نعتقد بأنه الطريق». فاذا ما «نضج» اقتراح الانتخابات الاسرائيلي، حسب قول كيلي، «واثمر في مفاوضات بين الفلسطينيين والحكومة الاسرائيلية، واذا ما اتفقنا، عند ذلك، [على] انه من المفيد، بصورة او بأخرى، عقد المؤتمر الدولي، فاننا لا نستثنيه في ذلك الاطار» (**الحوادث**، لندن، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ٢٨).

واذا ما كان التقويم السريع لهذا الكلام يشير الى مراوحة الادارة في مكانها، فقد جاءت تصريحات الرئيس الاميركي لتعزز هذا التقويم، حين اعلن عدم استعداده لتغيير سياسة بلاده تجاه الشرق الاوسط نتيجة «التبدلات السياسية في اسرائيل». وقال ان الاخيرة «تعرف جيداً سياسة واشنطن، وتعرف، كذلك، ان سياسة الولايات المتحدة، في شأن المستوطنات مثلاً، لم تتبدل، ولن تتبدل؛ وعليه، يجب ان نكون صريحين مع اصدقائنا». واكد عزمه على دفع عملية السلام الى امام: «ونريد ان نرى تقدماً في عملية الانتخابات». ونفى ان تكون ادارته مستاءة من قيود الليكود، وقال: «اذا استطاع أحد اقناعنا بأن هذه القيود ستساعد على قيام انتخابات، فسأقول هذا جيد. لكني اقول ان اشخاصاً آخرين ينظرون اليها، ويقولون ان ما حصل لا يدعم امكان قيام الانتخابات» (**تايم**، ١٧/٧/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥).

ورأى بعض المراقبين المطلعين ان كلام بوش على السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، وعلى تمسّكه بهذه السياسة، عكس نهجاً له طابع الاستمرارية؛ كما عكس، في الوقت عينه، ضيقاً واضحاً من تصرفات بعض المسؤولين في وزارة الخارجية، الذين سارعوا الى تسريب انباء عن قرب توجه وفد اميركي، برئاسة نائب وزير الخارجية لورانس ايغلبرغر، الى تل ـ ابيب. وفي هذا الخصوص، لفت نظر المراقبين تأكيد بوش، في باريس، انه هو الذي يحدّد السياسة الاميركية، بصفته رئيساً للولايات المتحدة، وان «هذه السياسة واضحة، لجهة ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وايقاف الاستيطان في الارض الفلسطينية المحتلة، واجراء انتخابات، تمهيداً للتوصل الى تسوية نهائية» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٥ ـ ١٦/٧/١٩٨٩).

ورأى مراقبون آخرون، ان تصريحات الرئيس الاميركي، هذه، تهدف الى اطلاق رسالة واضحة الى الحكومة الاسرائيلية بأن واشنطن تريد متابعة سياستها الراهنة تجاه الشرق الاوسط، خصوصاً بالنسبة الى تصوّرها لمفهوم الانتخابات والحل الشامل في المنطقة؛ كما حاول ان يؤكد انه هو الذي يصنع السياسة الخارجية، وان محاولة التفريق بين وزارة الخارجية والبيت الابيض لن تؤثر، بتاتاً، في سياسته (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من ذلك كله، لم يستطع الرئيس الاميركي ان ينام على حرير تناقضاته، خصوصاً وان الحملة في الكونغرس بُدئت لتقييد حرية تحرك ادارته في شأن الحوار مع م.ت.ف. وبالفعل، فبعد محاولات عدد من اعضاء مجلس النواب التشكيك في جدوى الحوار مع المنظمة، ظهر تحرّك، في مجلس الشيوخ، تزعّمه السيناتور الجمهوري جيسي هلمز والسيناتور الديمقراطي جون كراي، استهدف منع الحكومة الاميركية من التفاوض، والتعاطي، مع عدد من المسؤولين في المنظمة «المتهمين بالقيام بأعمال ارهابية» مع ذكر اسم عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي اقامت معه الادارة الاميركية اتصالات، من خلال القناة الاميركية الرسمية الوحيدة للحوار، السفير لدى تونس، روبرت بيلّترو (ا.م. روزنتال، **المصدر نفسه**، ٢٢ ـ ٢٣/٧/١٩٨٩).

النص الاصلي للتعديل، الذي تقدّم به الثنائي هلمز ـ كراي الى مجلس الشيوخ، يقضي بمنع الادارة من استعمال اية اموال للتفاوض مع مسؤولين في م.ت.ف. «من دون ان يقدم الرئيس بوش الى الكونغرس شهادة، يقرّ، بموجبها، ان المندوب المعيّن من المنظمة لم يشارك مباشرة،

ولم يتآمر، ولم يكن محرضاً، في اي تخطيط، وتنفيذ، لنشاطات ارهابية اسفرت عن مقتل، او جرح، او اختطاف، اي مواطن اميركي (**المصدر نفسه**، ١٩/٧/١٩٨٩).

وليس من شك في ان أحد أهمّ اهداف تعديل هلمز ـ كراي هو تنصيب الكونغرس مراقباً على حوار الادارة مع منظمة التحرير، بصلاحية املاء التفاصيل، او نقضها، بدءاً بهوية القائمين بالحوار، وانتهاء بتصنيف الافراد المعنيين «ارهابيين»، مما ينفّذ، بدوره، الهدف الاسرائيلي الاوسع الذي يسعى الى اعتبار م.ت.ف. ولجنتها التنفيذية «ارهابية»، الى جانب تحميل المنظمة مسؤولية اي عمل يمكن تصنيفه «ارهابياً»، من خلال الاشارة الى مسؤولية «التحريض» (**الحوادث**، ٤/٨/١٩٨٩، ص ٢٦).

هذه الصيغة دفعت وزير الخارجية الى القول انها بمثابة «قضاء على الحوار مع المنظمة»، فيما اعرب مسؤولون اميركيون آخرون عن قلقهم من التعديل، ووصفوه بأنه «مضرّ» لأنه «لا يساعدنا في اقناع قادة م.ت.ف. بعدم الوقوف في وجه الانتخابات فحسب، بل لا يساعدنا، ايضاً، في اقناعهم بتشجيع الفلسطينيين في الارض المحتلة على القبول بهذه الانتخابات»، والادارة تحتاج الى «مرونة دبلوماسية» للتأكد من ان منظمة التحرير ستتقيّد بتعهّدها «نبذ الارهاب»، ولاختبار مدى التزامها وجديتها تجاه عملية السلام (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩/٧/١٩٨٩). أمّا البيت الابيض، فقد اعتبر التعديل «مؤذياً لعملية السلام، وسلبياً على علاقة الكونغرس مع السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية»، حسب قول الناطق مارلين فيتزووتر، الذي اكد «اننا لا نختار الذين نتعامل معهم؛ اذ ان حوارنا مع منظمة التحرير يتمّ عبر المندوب الذي تقرره هي نفسها» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

مراوحة وانتظار

وعلى الرغم من ان مشروع التعديل سقط عندما صوّت ٧٥ من اعضاء الكونغرس ضده، ولم يؤيده سوى ٢٥، فان المحاولة، في حد ذاتها، اشارت الى امكان «سحب المرونة الدبلوماسية» من الادارة الاميركية، الامر الذي قد يضطرها، في مرحلة لاحقة، الى ان تتحفظ، نسبياً، من توسيع دائرة اللقاء مع اقطاب آخرين من المنظمة، ولكنها، حسب تقويم بعض المراقبين، سوف تدفع بامكانية قيام حوار مباشر ما بين اطراف رسمية اسرائيلية واعضاء من المنظمة (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٨٩)، مع الحرص، قدر الامكان، على التأكيد ان الباب امسى مفتوحاً على مصراعيه للدبلوماسية المكوكية في هذا الشأن (لميس اندوني، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ٨).

الخبراء الاميركيون في شؤون المنطقة شدّدوا، في الاجمال، على مثل هذا التقويم. وحسب مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، مارتن انديك، فان الولايات المتحدة تسعى، في الوقت الراهن، الى اقامة مثل هذا الحوار المباشر، وعزا ذلك الى «ان حوار واشنطن مع المنظمة اتاح فرصاً لاحراز تقدم في هذه العملية يؤكد مصداقية السياسة التي تنتهجها الادارة الحالية» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/٧/١٩٨٩). أمّا الخبير في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن، فريدريك اكسيلغارد، فقد علق بالقول: «ان وزارة الخارجية الاميركية اظهرت تصميماً مدهشاً على المضي في الحوار من اجل السلام بين اسرائيل والفلسطينيين؛ وعلى شامير، وزملائه، في تكتل الليكود، عدم التقليل من شأن هذا التصميم، الذي يختلف، تماماً، عن الموقف الباهت لوزير الخارجية السابق جورج شولتس» (**المصدر نفسه**، ١١/٧/١٩٨٩).

وفي تقدير بعض الاوساط الفلسطينية، ان الولايات المتحدة وجدت نفسها، في ضوء نتائج الحوار مع المنظمة واستمرارية الانتفاضة في الارض المحتلة، تسلّم، تدريجياً، بأن تزايد وارتقاء مستوى حوارها مع م.ت.ف. ينعكس، طردياً، على امكان نجاحها في ايجاد حوار فلسطيني ـ اسرائيلي مباشر، في الداخل وفي الخارج، على حد سواء. وجاء حديث الرئيس ياسر عرفات الى رؤساء تحرير الصحف المصرية، في اثناء انعقاد القمة الافريقية، في اديس ابابا، ليكشف عن استعداد فلسطيني للتوقيع على انسحاب جزئي للاسرائيليين يرتبط في اربعة بنود، هي: اولاً، انسحاب جزئي للاسرائيليين من الارض الفلسطينية المحتلة؛ ثانياً، وضع جدول

زمني لانسحاب كامل للقوات الاسرائيلية على مدى ٢٧ شهراً، وعلى دفعات، مثلما حدث في ناميبيا؛ ثالثاً، تشرف الامم المتحدة على اجراء الانتخابات وعودة اللاجئين والمطرودين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ واخيراً، تحديد موعد اعلان الاستقلال (**الحوادث**، ٤/٨/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣).

قد تكتسي هذه الخطوط العريضة صفة «مبادرة» موجهة، من حيث الاساس، الى الادارة الاميركية. غير ان مصادر صحافية مطلعة، في واشنطن، اشارت الى ان ثمة مذكرة اميركية، هي عبارة عن حصيلة جولة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في تونس، تؤكد التوافق التام بين مواقف المنظمة ومواقف مصر في ما يتعلق بطرق التوصل الى السلام، والى ان المنظمة قد تكون على استعداد للموافقة على اشراف فريق مصري ـ اميركي مشترك على حسن سير العملية الانتخابية في الارض المحتلة، متخلية بذلك عن طلبها اجراء الانتخابات تحت «اشراف دولي». وحسب تلك المصادر، فان المنظمة تشترط، لاجراء الانتخابات، توفير امور عدة، منها: اولاً، حرية التعبير والاجتماع خلال الحملة الانتخابية؛ ثانياً، ضمانات اسرائيلية بأن جميع الفلسطينيين يمكن ان يشاركوا في عملية الاقتراع؛ ثالثاً، ضمانات باحترام نتائج التصويت اياً كانت هذه النتائج؛ رابعاً، مشاركة الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية في الانتخابات؛ خامساً، انسحاب الجيش الاسرائيلي من الاراضي المحتلة يوم الانتخابات (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

على ان السياق الاهم، في هذه المرحلة، هو ان «عملية» البحث عن حل لدى الاطراف الثلاثة ما تزال قائمة، سواء في المداولات بين الادارة الاميركية والكونغرس وداخل الادارة نفسها، او بين اقطاب اسرائيل، او على الساحة الفلسطينية. وكل طرف يحاول شدشدة مفاصله في لعبة الانتخابات؛ الّا ان الكل بات يسأل ان كان في افق المنطقة لعبة دبلوماسية اخرى تحول دون الاستمرار في الوضع الراهن.

د. نبيل حيدري

مؤشر اخفـاق قوات الاحتـلال

تشرذم الوسائل وحالة ارتباك

بدأت معـالم الاخفـاق الاسرائيـلي في قمـع الانتفاضة الشعبية بالظهور، بوضوح، خلال الفترة بين ١٦ حزيران (يونيو) و١٥ تموز (يوليو). وقد ترجمت، من جهة، بتنوّع، وارتباك، أساليب الجيش، وبتبعثـرها بين مجموعة من الاعمال الصغيرة غير المنضـويـة ضمن سيـاسـة واضحة، او منتظمة؛ وتجسّـدت، من جهة أخرى، بانفلات الامور لدى المستوطنين الصهيونيين الذين ازداد نطاق، وحدّة، اعتـداءاتهم الى درجة أثارت احتمال الصدام مع الجيش نفسـه. وفي هذه الاثنـاء، تأكـد الاتجـاه السابق لدى الانتفاضة، ألا وهو استقرار العمليات الفلسـطينية ضد العملاء، والاهداف الاسرائيلية، عند مستوى لم يعد يتأثر بالاجراءات المضادة، ممّا يشير الى استمرار تصلّب عود المقاومة، والى المزيد من الامسـاك بالمبادرة التكتيكية، والاستراتيجية، على حدّ سواء. وازاء هذا الوضع، اضطرت القيادة الاسرائيلية الى التنازل في شأن اعادة فتح المدارس الفلسـطينيـة، والى البدء باعادة تقويم الخيارات. وسوف تكشف الفترة المقبلة عن هل تختار القيادة السيـاسيـة ـ العسكـرية الاسرائيلية استراتيجية جديـدة للقمع، ام تتجه نحو العملية السلمية، ام تمزج بين الاثنتين؟

الشرذمة والانفلاش الاسرائيليان

انعكست حالة شرذمـة وانفـلاش الاسـاليب الاسرائيلية لقمع الانتفاضة، خلال الفترة الاخيرة، بالامـور التـاليـة: اللجـوء الى الاساليب الجذرية الجـديـدة، كالاغتيـال الانتقـائي وتصعيد بعض الأسـاليب الأخـرى الى مستويات خطيرة، كحجب الميـاه عن قرى معيّنـة؛ وتـراجـع الانضباط لدى الجنـود وتـزايد الاهمال، مثلاً عبر حوادث دهس المـواطنـين الفلسـطينيـين بالسيـارات؛ والتبـديل المستمـر في الاسـاليب المتبعة، مثلاً بين العمليات الجماعية، كعمليات الدهم، والفردية كالابعاد، دون اتبـاع جانب المـواظبـة والاستمـرارية بأي منها؛ والتناقض في تطبيق الاجراءات، كهدم بعض البيوت بدون انذار، وغيرها بعد تقديم انذار؛ والبحث الدائم في اشكال، واساليب، عسكرية جديدة ناجعة، وعن طرق لتخفيض الكلفـة والضرر اللاحقين بالجيش، وذلك من خلال التعديلات التنظيمية وتغيير المهام والمسؤوليات.

وتـوضيحاً لما سبق، فقد وقعت حادثة اغتيال متعمّـد، في العاشر من تموز (يوليو)، حين تعقّب الجنـود احـد الشبـان الفلسـطينيـين المـطلوبين والمطاردين منذ فترة، فحاصروه، في رام الله، وقتلوه بدلاً من اعتقاله، وهو عضو في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، متهم بقتل متعاونين مع الاحتلال (**الحياة**، لندن، ١١/٧/١٩٨٩). ولم يمرّ سوى يوم حتى نفّذ رجال الامن الاسرائيليون، بلباس مدني، عمليـة اغتيـال ثانية، اودت بحياة مناضل آخر في مدينـة غزة. وزامن ذلك قيام احد العملاء باطلاق النار على شاب فلسطيني، فجرحه، في خان يونس. وحصلت حادثـة أخرى، بقيت غامضة، حين دخل جنـود الى منزل فلسطيني في مجد الكروم، في ١٥ الشهر، وأطلقوا النار على صاحبه، فأصابوه بجراح بليغة، وتركوه في مكانه، وغادروا (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٣/٧/١٩٨٩).

الى جانب هذه الاعمـال، تكـررت الحـوادث الناتجة عن فقدان الانضباطية، او الاهمال، لدى الجنـود الاسرائيليـين؛ اذ أطلق بعضهم النار على سيـارة اسعـاف، في مدينة نابلس، في ١٩ حزيران (يونيـو)، بينمـا دهست عربة عسكرية طفلين في مخيم جنين، في ١١ الشهر التالي (**المصدر نفسه**،

٢ و٢٣/٧/١٩٨٩). كما قامت قوات الاحتلال بتحطيم البسطات الجوّالة في ساحة الصيدلة، في قلقيلية، في ١٥ تموز (يوليو)، سعياً الى اخلائها وارهاب المواطنين. وهذه الحادثة تعكس الحالة النفسية لدى الجنود وفقدان الاعصاب والخيارات لدى قادتهم.

الى ذلك، ادت حالة العجز عن كسر شوكة المقاومة الى دفع سياسة الجيش المركزية نحو المزيد من التعسف الجماعي، بل وصل الامر حدّاً دفع جمعية الصليب الاحمر الدولي الى اتخاذ خطوة غير معهودة، ابداً، لديه، ألا وهي تقديم شكوى رسمية الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في ٢٣ حزيران (يونيو)، تتضمّن قائمة بانتهاكات حقوق المواطنين وسلامتهم (**الحياة**، ٢٤ - ٢٥/٦/١٩٨٩). أمّا حول تصرفات الجنود، فقد واصلوا اطلاق النار على خزانات المياه المنزلية واتلافها، في ٢٣ حزيران (يونيو)، عند اقتحام الزبابدة، وهو اسلوب بات معهوداً (**فلسطين الثورة**، ٢/٧/١٩٨٩). كما تعرّضت قرى عدة لانقطاع مياه الشفة نهائياً، بسبب حصار الجيش المتعمد، ومنها كفر صور والراس اللتان عانتا من الانقطاع لمدة ٤٧ يوماً متواصلاً حتى ١٥ تموز (يوليو)، فيما عانت كفر جمّال من قطع المياه عنها لمدة ١٧ يوماً حتى التاريخ عينه، ولا يزال مستمراً (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

أمّا تضارب الاساليب الاسرائيلية المتبعة، وتبدّلها المستمر، فقد تأكد خلال الفترة بين ١٦ حزيران (يونيو) و١٥ تموز (يوليو). وأوضح مثال على ذلك، هو خضوع القيادة الاسرائيلية للامر الواقع من خلال قراراها السماح باعادة فتح المدارس الفلسطينية ومزاولة النشاط فيها، بعد ان فشلت، تماماً، في الحصول على شروط مسبقة كانت تطلبها، كالتعهد بتخفيف وتيرة الانتفاضة، او عدم اشتراك التلاميذ في التظاهرات. وقد صدر القرار بهذا المعنى عن وزير الدفاع، اسحق رابين، ورئيس هيئة الاركان، دان شومرون، في ١٢ تموز (يوليو)، على ان يبدأ التنفيذ بتاريخ ١٥ منه (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/٧/١٩٨٩). كما لجأ العدو، مجدداً، الى فرض نظام منع السفر على المواطنين من قرى معيّنة الى الخارج، كعقاب جماعي، ولارغامهم على قبول القرارات الاسرائيلية، كما حدث لأهالي عين عريك (**فلسطين الثورة**، ٢/٧/١٩٨٩). وتمّ منع حجاج طولكرم من مغادرة الضفة الفلسطينية، في ٢١ حزيران (يونيو)، وبعدهم حجاج باقة الشرقية، في ٢٣ منه. غير ان مفعول هذا الاسلوب بات ضعيفاً، خاصة وان سلطات الاحتلال قد قلّصت عدد الذين يعبرون جسر نهر الاردن يومياً الى النصف (**الحياة**، ٣٠/٦/١٩٨٩)، وبذلك صار تقييد السفر يؤثر على الجميع دون تمييز.

هذا، وظهر تضارب وجهات النظر لدى الحكومة، في ٢٥ حزيران (يونيو)، حين طالب رابين باقرار فكرة الابعاد دون افساح في المجال لحق الطعن والاستئناف، وتمديد فترة الاعتقال الاداري من ستة شهور الى سنة، واتاحة هدم المنازل قبل الطعن (**المصدر نفسه**، ٢٧/٦/١٩٨٩). وقد طرح الوزير مريدور الدعوة الى تنفيذ المزيد من أعمال الابعاد، معترضاً على اكتفاء رابين بعدد أقل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٦/١٩٨٩)، فكانت النتيجة تعليق الموضوع، علماً بأن المحكمة العليا عادت، في نهاية تموز (يوليو)، ووضعت قيوداً على تدمير المنازل دون اعطاء انذار كافٍ، فيما اباحت الهدم تنفيذاً للعمليات العسكرية (**المصدر نفسه**، ٣١/٧/١٩٨٩)، ممّا يكشف مدى التردد ازاء بعض السياسات، بل واصدار قرارات تتيح تبنّي اجراءات متناقضة، مما سيخلق المزيد من الارباك. وابرز مثال على نتائج افلاس السياسات السابقة، اصدار قرار حكومي، في ١٨ حزيران (يونيو)، يقضي بحظر العضوية في حركة «حماس»، و«الجهاد الاسلامي»، و«حزب الله»، وبفرض عقوبة تصل عشر سنوات سجن، بعد ان فشلت الحكومة في احتواء تلك القوى، او شق الصف الوطني (**الحياة**، ١٩/٦/١٩٨٩). وقد اصدرت السلطات، لاحقاً، التفاصيل عن وجود جهاز عسكري تابع لـ «حماس»، يملك ترسانة من الاسلحة الخفيفة.

وأخيراً، وقع الجيش الاسرائيلي، مجدداً، في المأزق الدائم، والناتج عن البحث عن الاساليب الكفيلة بقمع الانتفاضة، من جهة، وتقليص كلفة ذلك على الجيش والاقتصاد، من الجهة الاخرى. وسعى، بداية، كالعادة، الى ايجاد حل جزئي في نقل الضباط. فبعد استقالة قائد المنطقة الوسطى،

عميرام متسناع، من منصبه، عيّن اسحق مردخاي خلفاً له، في ٢٠ حزيران (يونيو)، بينما استلم اللواء متان فيلنائي مكانه السابق في قيادة المنطقة الجنوبية. والمعروف ان مردخاي متشدد؛ وتوقعت المصادر الاسرائيلية منه المزيد من القسوة داخل الضفة الفلسطينية، وهو المتهم، سابقاً، بقتل اسير فلسطيني، في قطاع غزة، العام ١٩٨٥ (**الحياة وهآرتس**، ٢١/٦/١٩٨٩).

لم يكتف الجيش بذلك؛ بل سعى الى تقليص دور الجيش وزيادة فعاليته في الوقت عينه. فقد بدأت الشرطة العسكرية باقامة وحدة للتدخل السريع داخل المعتقلات لقمع التمرّدات، بدءاً بسجن مجدّو، ويتلقّى افرادها التدريبات الخاصة على اللياقة البدنية والمكافحة (**الحياة**، ٥/٧/١٩٨٩). كما اتفق الجيش ووحدة حرس الحدود على زيادة حجم القوة الاخيرة، تمهيداً لتكليف حرس الحدود بادارة المدن الفلسطينية وقيادة وحدات الجيش والشرطة داخلها (**المصدر نفسه**). ثمّ اوضح اللواء فيلنائي رغبة الجيش في اعادة تقليص فترة خدمة الاحتياط الفعلية الى ٤٤ يوماً للجنود، و٥١ يوماً للضباط، والى ١٤ يوماً للذين تزيد اعمارهم على الخمسين، مع اعفاء النساء كلياً (**المصدر نفسه**، ٣٠/٦/١٩٨٩). ولا بد من تنفيذ مثل هذه الاجراءات، حيث ادّى الضغط الملقى على عاتق الجيش لقمع الانتفاضة الى تزوير التقارير الرسمية الداخلية، وتقليص مدة تدريب وحدات الدروع الاحتياطية من ٣٠ ـ ٤٠ يوماً سنوياً الى ثلاثة فحسب، وعدم استدعاء بعض وحدات النخبة، بسبب اعتراضه على الخدمة في الارض المحتلة، حسب المصادر الاسرائيلية (**ميدل ايست انترناشونال**، ٧/٧/١٩٨٩)، مما ارغم الجيش على تخفيض حجم تواجده الميداني بنسبة ٥٠ بالمئة، وتقليص خدمة بعض افراد الاحتياط من ٦٠ الى ٤٠ يوماً (**الحياة**، ٩/٧/١٩٨٩).

حملة القمع وحملة المستوطنين

الى جانب الاجراءات والاتجاهات المذكورة سابقاً، تواصلت أعمال القمع المعهودة ضد الانتفاضة الشعبية، فيما تصاعدت حرب المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، وازدادت عنفاً. ولم تشكل الظاهرة الاخيرة هذه سوى دليل اضافي على افلاس، وتخبط، القيادة السياسية، والعسكرية، الرسمية لاسرائيل؛ بل وجاءت تصريحات المسؤولين لتؤكد هذا الافلاس. فقد قام شامير باطلاق تهديد، في ٢٠ حزيران (يونيو)، باستخدام «القبضة الحديدية» ضد الانتفاضة، بعد اعتقال ثلاثة فلسطينيين طعنوا مستوطناً من اريئيل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١/٦/١٩٨٩). كذلك، عبّر رابين، مجدداً، عن فشل الاجراءات السابقة، حين سمح بالبدء باطلاق النار على الملثمين عند رؤيتهم، بغض النظر عن اشتراكهم، او عدم اشتراكهم، في أي نشاط عدائي (**الحياة**، ٤/٧/١٩٨٩).

أدتّ سياسة العدو، طبعاً، الى سقوط المزيد من الشهداء والجرحى وزيادة المعتقلين من صفوف الشعب الفلسطيني. فقد سقط ٢٩ مواطناً شهداء بين ١٧ حزيران (يونيو) و١٣ تموز (يوليو)، حسب الاحصاءات اليومية. وحسب مصادر اميركية، بلغ عدد الشهداء ٥٣٠ حتى ٢٨ حزيران (يونيو)، مقابل ٢٢ قتيلاً اسرائيلياً (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٩/٦/١٩٨٩). وممّا يدل على شدة المواجهة اليومية ارتفاع عدد الجرحى، في مناسبات معيّنة، الى مستويات مرتفعة جداً. ففي ١٧/٦/١٩٨٩، سقط ٩٠ فلسطينياً جرحى في انحاء الارض المحتلة؛ وفي الرابع من تموز (يوليو) ٥٣ جريحاً، و٧٩ جريحاً في التاسع من الشهر عينه، على سبيل المثال. أمّا على صعيد الاعتقالات، فقد أُجريت حملات عدة، منها تلك التي شملت مئة مواطن، في الثالث من تموز (يوليو)، و٢٢٥ في اليوم التالي، ومئة في الخامس من الشهر بجوار رام الله وبيت لحم ومناطق اخرى من الضفة. وتبيّن ان معدّل الاعتقالات اليومي يبلغ حوالى ٤٠؛ اذ اوضحت المصادر الفلسطينية ان مجموع المعتقلين الجدد، خلال أيار (مايو)، بلغ ١٢٣٠ (**القدس**، القدس، ٢٦/٦/١٩٨٩). وقد أُصدرت احصاءات اخرى، خلال الفترة الاخيرة، منها تقرير اسرائيلي يؤكد ان ١٣ ألف فلسطيني هم قيد الاعتقال حالياً (**جيروزاليم بوست**، ٢١/٦/١٩٨٩)؛ بينما أكدت المصادر الاردنية الرسمية ان اجمالي عدد المعتقلين، منذ بدء الانتفاضة، بلغ ٢٩ ألفاً (**الحياة**،

١٩٨٩/٦/٢٧). وازاء هذا الحشد الهائل، اضطرت سلطات الاحتلال الى البدء بانشاء معتقل جديد رابع لاستيعاب المواطنين، قرب خان يونس (**حداشوت**، ١٩٨٩/٦/٢٦). وقد أطلق عليه اسم «انصار ـ ٤».

رافقت اطلاق النار والضرب عمليات قمع أخرى عديدة باتت تقليدية، كهدم المنازل وجرف الاراضي ودهم القرى. فقد تعرّض ٢٤ منزلاً فلسطينياً للتدمير، واربعة للغلق، خلال الآونة الاخيرة، واغلبها بتهم الانتماء الى التنظيمات الفدائية والقاء قنابل مولوتوف وقتل العملاء. واوضحت الاحصاءات الاردنية، انه تمّ هدم، أو غلق، ٤٣٠ منزلاً بين أيار (مايو) ١٩٨٨ ونيسان (ابريل) ١٩٨٩ (**الحياة**، ١٩٨٩/٦/٢٧). كما شملت اعمال اقتلاع الاشجار وجرف الاراضي ومصادراتها قرى عديدة، منها عراق بورين وابو ديس (مصادرة) ودوما (انذار بمصادرة عشرة آلاف دونم) وحوسان وتل وعصيره الشمالية ومادما (جرف وحرق) وبيت لاهيا وبني نعيم ومسحة والزاوية ومادما (اقتلاع). ويذكر، في هذا السياق، ان المحاكم قد أجازت للجيش حق مصادرة اراضي المواطنين الفلسطينيين الخاصة، بصورة مؤقتة، لاقامة المعسكرات عليها، شرط تقديم التعويضات (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٧/٥). وقد أكد تقرير رسمي اردني، في هذه الاثناء، ان مجموع الاراضي المصادرة، منذ بدء الانتفاضة، بلغ ٥٩٤١٠ دونمات، وانه توجد خطة اسرائيلية لاقامة ٥٣ مستوطنة جديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٦/٢٧). واخيراً، لقد تزامنت تلك العمليات مع عمليات اخرى عسكرية شبه تقليدية، حيث واصل الجيش حملات الدهم ضد الاحياء والقرى الفلسطينية في بعض المناطق، على الرغم من تقليص حجمه وتجنّب المناطق الاخرى لفترات طويلة. وجاءت الحملات الاوسع لتشمل ١٧ قرية في ٣٠ حزيران (يونيو)، و١٣ في الاول من تموز (يوليو)، و١٢ في السابع منه.

أمّا المستوطنون، فقد تنوعّت اعتداءاتهم تنوّعاً كبيراً. فبالاضافة الى اقتحام القرى، وتحطيم السيارات، واتلاف المحاصيل، او جرف الحقول، لجأوا، خلال الآونة الاخيرة، الى القتل، والخطف، وقذف السيارات بالحجارة، وانشاء التنظيمات الارهابية الجديدة. وقام مستوطن باطلاق النار على فلسطينيين قرب تل ـ ابيب، في ٢٠ حزيران (يونيو)، فأصابهما بجروح. وتبيّن، بعد اعتقاله، انه ربما كان المسؤول عن حادثتين مشابهتين، ذهب ضحيتهما شهيد وثلاثة جرحى في القدس، قبل شهرين (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٦/٢١). وبعد جرح مواطن بالرصاص في بيتا، في ١٩ الشهر، قتل المستوطنون آخر في بني زيد، في ٢٣ منه؛ ثم قام اثنان منهم بطعن فلسطينيين قرب الرملة، في ٢٧ منه (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٦/٢٨؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩٨٩/٧/٢). كما أدّت عمليات قذف الحجارة على سيارات الفلسطينيين الى انقلاب احداها واستشهاد مواطن وجرح ثلاثة قرب عوفاكيم، في الثامن من تموز (يوليو)، واستشهد واحد وجرح اثنان اضافيان في ١٠ و١١ الشهر، فيما جرح ثالث بالرصاص، في العاشر منه. وتعرّض فلسطينيان للطعن في حيفا، في ١١ منه (**الحياة** ١٠/٧/١٩٨٩؛ **وفلسطين الثورة**، ٢٣/٧/١٩٨٩). والمعروف ان المستوطنين قتلوا ٢٣ فلسطينياً حتى الآن، وان واحداً من المستوطنين، فقط، يقبع في السجن، علماً بأن الاحصاءات الاردنية تدل على استشهاد ٦٥ مواطناً بنيران المستوطنين (**الحياة**، ١٩٨٩/٦/٢٧).

لم يتوقف المستوطنون عند ذلك الحد؛ بل لجأوا، ايضاً، الى خطف المواطنين، كما حصل لدى اختفاء فتى في القدس، في السابع من تموز (يوليو)، واختفاء آخر من مخيم العزة، في ١٢ الشهر (**الحياة**، ٨ ـ ٩/٧/١٩٨٩؛ **وفلسطين الثورة**، ٢٣/٧/١٩٨٩). وربما يدل ذلك على وجود تنظيم سري يدير هذه الاعمال؛ وقد ظهرت، بالفعل، بيانات باسماء شبكات ارهابية مختلفة. وتضمّن بعض هذه البيانات دعوة الجنود الى التمرّد على «الضباط الخونة». وقد كشف النقاب عن تنظيم جديد اسمه «حيرف جدعون» (سيف جدعون)، في ١١/٧/١٩٨٩ (**الحياة**، ١٩/٦/١٩٨٩؛ **وهآرتس**، ١٢/٧/١٩٨٩). هذا، وقد جعلت ممارسات المستوطنين رئيس الوزراء، شامير، يتخوّف من حدوث حرب اهلية بين المستوطنين والجيش، خاصة

بعد قيام بعضهم بالاعتداء على بعض الضباط، علماً بأنه عاد واقترح دمج مليشيا المستوطنين في جهاز الدفاع الاسرائيلي (**الحياة**، ٢٢/٦/١٩٨٩).

غير ان تصرّفات المستوطنين اضطرت الجيش الى اتخاذ بعض التدابير الرادعة، منها اعتقال ١١ منهم، في ٢٤ حزيران (يونيو)، بتهمة قتل فلسطيني من قراوة بني زيد، والحكم، في ٢٦ الشهر، على جندي ومستوطنين بتهمة رشق حجارة وجرح أربعة غزّيين في عسقلان، واعتقال ثلاثة مراهقين، في ١٣ تموز (يوليو)، بتهمة قتل حارس ليلي فلسطيني في الثمانين من عمره، في القدس، قبل شهر (**المصدر نفسه**، ٢٦ و٢٧/٦/١٩٨٩ و١٤/٧/١٩٨٩). وفي مقابل ذلك، حكمت محكمة عسكرية على أربعة جنود، من لواء غفعاتي، بالسجن مدة ٦ ـ ٩ شهور (فعلية) و٦ ـ ٩ شهور (مع وقف التنفيذ)، بتهمة قتل معتقل، ضرباً، في غزة، علماً بأن تهمة القتل أُسقطت واستبدلت بتهمة «عنف بالغ» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩). امّا المتهمين الفلسطينيين، فكان مصيرهم أصعب، حيث تعرّض ثلاثة منهم لاحكام بالسجن المؤبد، في ٢١ و٢٤ حزيران (يونيو)، بتهمة قتل مستوطنين خلال السنتين المنصرمتين (**القدس**، ٢٢/٦/١٩٨٩؛ و**فلسطين الثورة**، ٢/٧/١٩٨٩). وأُصدر حكم آخر، لاحقاً، بالسجن ست سنوات على مواطن من سنيريا، بتهمة الانتماء الى «فتح»، والقاء مولوتوف، وقتل عملاء (**الحياة**، ٥/٧/١٩٨٩).

اشتداد الانتفاضة

لم تؤد الاجراءات الاسرائيلية كافة الى اعاقة سير الانتفاضة على أي صعيد؛ بل شهدت الفترة الاخيرة استمراراً واشتداداً لبعض الظواهر المتنامية، ومنها تصفية العملاء والهجمات الفردية على الاسرائيليين. فقد تعرّض ما مجموعه ١٣ متعاوناً مع الاحتلال للقتل بين ١٦ حزيران (يونيو) و١٣ تموز (يوليو)، غالبيتهم طعناً، واحدهم بالرصاص، بينما اصيب سبعة آخرون بجراح، نتيجة الطعن، او الضرب، او اطلاق الرصاص. وقد أدّت مثل هذه العمليات الى مقتل ما يزيد على ٦٠ عميلاً منذ بدء الانتفاضة، حسب المصادر الغربية (**الحياة**، ١٥ ـ ١٦/٧/١٩٨٩). غير ان الاعتداء الجسدي لم يكن العقاب الوحيد؛ اذ تعرض بعض العملاء للطرد من بلداتهم، او الاقامة الجبرية، علماً بأنه تمّت مهاجمة، او حرق، ١٥ منزلاً ومكتباً وسيارة خاصة بالمتعاونين، خلال الفترة المعنيّة.

الى جانب ذلك، استمرت اعمال قذف الحجارة وقنابل المولوتوف والهجوم بالقضبان والعصي على الاهداف الاسرائيلية؛ حتى ان بعض الشبان هاجم الدوريات العسكرية مباشرة بالفؤوس والمدى، كما حصل في مدينة غزة، في ٢٥ حزيران (يونيو)، ممّا أدّى الى استشهاد مواطن فلسطيني وجرح اثنين، أو كما حصل في خان يونس، في ١٣ تموز (يوليو). وتمّ تسجيل ٢٢ حالة قذف مولوتوف وأربع عمليات حرق سيارات ونقاط عسكرية، واشعال حرائق عدة في احراج مستوطنة معاميم، في ٢٧ حزيران (يونيو)، وعيريت، في الاول من الشهر التالي (**فلسطين الثورة**، ٩/٧/١٩٨٩). وقدمت سلطات الاحتلال دليلاً على حجم المقاومة، حين أكدت الشرطة وقوع ٥٦٢ هجوماً على السيارات الاسرائيلية في القدس، منذ مطلع العام ١٩٨٩، علاوة على ٧٠ هجوماً بالمولوتوف، وحرق ٥٣ سيارة بالوسائل الأخرى، واشعال ٩٥ حريقاً متعمّداً بالاهداف الاخرى (**الحياة**، ٦/٧/١٩٨٩). وما يقلق الاسرائيليين، ايضاً، هو مدى انتقال الانتفاضة الى داخل الارض المحتلة العام ١٩٤٨؛ اذ أكدت الشرطة وقوع ٣٢٠٠ حادثة هناك، منها ١٩٠٠ عملية القاء مولوتوف و٦٠٠ حريق متعمّد (**بمحانيه**، ١٢/٧/١٩٨٩).

في مقابل العمليات «الروتينية»، نفّذت القوات الضاربة للانتفاضة والافراد وأعضاء التنظيمات المسلّحة عدداً من العمليات الهجومية المؤثرة. وقد شملت الهجمات الفردية مقتل مستوطن من اريئيل وسرقة سلاحه، في ١٧ حزيران (يونيو)، وقد اعتقل ثلاثة شبان من برقين بتهمة قتله؛ ثمّ جرح ضابط برصاص اطلق عليه من داخل سيارة في غزة، في اليوم التالي. وتكررت عمليات الطعن، ممّا أدّى الى مقتل مستوطن، عثر على جثته في القدس الغربية قرب مبنى الكنيست (دون تحديد الطرف الفاعل)، ومقاول في اسدود، بتاريخ ١٤ الشهر التالي، وجرح جندي في بيتح تكفا، في ٢١ حزيران (يونيو)؛ أمّا العملية الفردية الأكثر اثارة، فكانت قيام شاب

بالسيطرة على مقود باص اسرائيلي كان يركبه والتسبّب بسقوط الباص الى عمق الوادي المجاور لطريق القدس ـ تل أبيب، وذلك في السادس من تموز (يوليو). وكانت النتيجة مقتل ١٦ من الركاب الاسرائيليين، وجرح ٢٣، اضافة الى جرح واعتقال الفاعل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٧/٧؛ **والحياة**، ١٩ و١٩٨٩/٧/٢٠). وارتفع بذلك عدد القتلى الاسرائيليين، في اثناء الانتفاضة، الى ٣٨، حسب التقديرات الغربية، علماً بأنها تشمل حالات لم تنجم عن الانتفاضة مباشرة. وجدير بالذكر، أيضاً، في اطار الهجمات الفردية، عملية خطف متطوّع اميركي من مكتبه في مدينة غزة، بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو)، ممّا لاقى شجب م.ت.ف. الفوري. وقد تمّ اطلاقه بعد يوم، علماً بأن قوات الاحتلال تعقّبت، وقتلت، الخاطف، بعد اسبوع (**الحياة**، ١٩٨٩/٦/٣٠).

هذا، وحدثت، أيضاً، عمليتان مسلّحتان «تقليديتان». اولاهما انفجار شحنة ناسفة داخل مستوطنة تقواع، في ١٨ حزيران (يونيو)، علماً بأنه لم يتحدّد الطرف المسؤول، بينما انفجرت قنبلة يدوية داخل سلة مهملات في الرملة، في ٢٧ من الشهر عينه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٦/١٩؛ **وانترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٦/٢٨). كما كشفت السلطات، لاسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، والخارجية، على الارجح، النقاب عن محاولة تمّت في العام الماضي للتخطيط لاغتيال رئيس الوزراء، شامير، علماً بأنه لم يتمّ الافصاح عن أية تفاصيل، سوى انه تمّ اعتقال خلية في غزة تضمّ ثلاثة فلسطينيين، قبل موعد الانتخابات النيابية الاسرائيلية (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/٤). ولعل الحملة السياسية، والدعائية، الاسرائيلية كانت، أيضاً، وراء الاعلان عن ان حركة «فتح» قد نفّذت ٧٠ عملية مسلّحة داخل الاراضي المحتلة، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، منها عشر في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/٧/١٣).

غارات على لبنان

أعادت اسرائيل التوتر الى جنوب لبنان، مجدداً، خلال حزيران (يونيو)، من خلال تصعيد اعتداءاتها هناك. فقد أغارت طائرات سلاح الجو على مخيم الرشيدية، في ١٦ الشهر، ممّا أدّى الى تدمير مبنى مؤلف من طابقين وجرح طفلين (**الحياة**، ١٧ ـ ١٩٨٩/٦/١٨). ثمّ اعترضت الزوارق الحربية سبيل سفينة تجارية، قبالة صور، في اليوم التالي، لكن تمّ السماح لها بمتابعة خط سيرها لاحقاً. وعاودت الطائرات الاسرائيلية تنفيذ سبع طلعات، في ٢١ الشهر، ضد مواقع للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، في تلال الناعمة وحارة ودير الناعمة وبعورتا، فيما حلّقت طائرات مروحية، وتجوّلت زوارق في عرض البحر (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٦/٢٢). وقد أدّت الغارة الى استشهاد شخصين، وجرح ١٧ آخرين. انما انتهت الفترة بسقوط جندي اسرائيلي قتيلاً، اثر انفجار لغم تحت دبابة قرب بنت جبيل، في الثالث من الشهر التالي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٧/٤)؛ وأعقبه جرح جنديين في كمين قرب حاصبيا، في ١١ الشهر، ممّا جعل العدو يقصف المنطقة المقابلة لمدة عشر ساعات متواصلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٧/١٢؛ **والحياة**، ١٩٨٩/٧/١٢).

د. يزيد صايغ

«خطة شامير» والصراع على زعامة الليكود

ان الصراع الذي يدور، حالياً، داخل حزب الليكود الاسرائيلي، ليس صراعاً بين تيار معتدل وآخر متطرف، بل هو صراع قديم ـ جديد، تعود جذوره الى ذلك الصراع المزمن الذي دار بين فرقاء حركة حيروت بعد تنحّي زعيم الحركة، مناحيم بيغن، عن منصبه، في أعقاب حرب لبنان، واعتزاله العمل السياسي.

خلال مؤتمر حركة حيروت الاخير، دارت المعركة بين ثلاث مجموعات: مجموعة شامير، ومجموعة ليفي، ومجموعة شارون. وخاضت مجموعة شامير المعركة بهدف تثبيت زعامة شامير للحركة، متحالفة مع مجموعة ليفي، واعدة هذا الاخير بالحصول على مكانة الرجل الثاني. امّا شارون، فقد خاض المعركة ضد المجموعتين، بهدف اعادة اعتباره ووضعه داخل الحركة، بعد العاصفة التي المّت به عقب توصيات «لجنة كاهان»، التي قضت، في حينه، بتنحيته عن منصب وزير الدفاع. وقد خرج شارون من هذه المعركة، ايضاً، ببعض المكاسب. امّا شامير وليفي، فقد حصلا على كل ما خططا له.

لكن المياه لم تسر في مجراها الطبيعي. فبعد فوز الليكود في الانتخابات العامة الاخيرة في اسرائيل، وتشكيله حكومة الوحدة الوطنية مع المعراخ، أخذ شامير يدفع بموشي ارنس نحو احتلال مكانة الرجل الثاني في الحركة، فعيّنه وزيراً للخارجية، على الرغم من انه كان قطع وعداً بتعيين دافيد ليفي في هذا المنصب. وبهذا أحدث خلخلة في التحالف معه.

في هذه الاثناء، وجد شارون فرصة للانقضاض وخوض المعركة ضد شامير، متحالفاً مع ليفي ومع القادم الجديد الى الحزب، اسحق موداعي، الذي توحّد حزبه (الاحرار) مع حركة حيروت، بعد الانتخابات العامة في اسرائيل، تحت يافطة «اخطار مبادرة شامير»، وضرورة وضع «دعائم» لها، للحؤول دون اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

كل هذا حدث على أرضية استمرار الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، وتأثيراتها في المجتمع الاسرائيلي، وفي بنيته السياسية، من جهة، واقتراب لحظة التوازن بين التطرف، والاقرار بمنطق الوقائع والحقائق أكثر فأكثر، مبشّرة بامكان انحسار هجمة العناصر والقيادات والتيارات الفاشية والعنصرية داخل اسرائيل، التي سيطرت على الساحة السياسية الاسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة.

طبيعة الصراع

بدأ الصراع داخل الليكود يأخذ طابعه العلني بعد ان أقرّت الحكومة الاسرائيلية والكنيست، في أواسط أيار (مايو) الماضي، خطة التسوية الاسرائيلية، من اجل تحسين صورة اسرائيل، التي اتسمت بالقبح في أذهان الرأي العام العالمي، جراء ممارساتها القمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. وكان من أبرز عناصرها «فكرة الانتخابات»، التي تبنّتها الادارة الاميركية، وبدأت بتسويقها، عربياً وعالمياً، كمدخل الى المفاوضات، بهدف التوصل الى حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام في الشرق الاوسط.

وخلال مناقشة الحكومة الاسرائيلية لهذه الخطة، والاقتراع عليها، أيّدها عشرون وزيراً، وعارضها ستة وزراء، ثلاثة من الليكود هم دافيد ليفي واريئيل شارون واسحق موداعي، ووزيران من العمل، هما عيزر وايزمان ورافي ادري، ووزير من المفدال، هو افنير شاكي. وقد عارض هؤلاء الخطة، كلٌّ لاسبابه الخاصة.

فقد فسّر وزيرا المعراخ معارضتهما للخطة بالقول ان «على الجمهور ان يفهم ان رئيس الحكومة، اسحق شامير، يرتب عملية خداع وتضليل للجمهور في خطته هذه... وينبغي على شامير

قول الحقيقة للشعب، وذلك لأن الثمن الذي سندفعه، في حال اجراء الانتخابات؛ وانتخاب قيادة متطرفة سيكون أغلى بكثير من ذلك الذي سندفعه في حال اتخاذ قرار يقضي بالتفاوض مع م.ت.ف.» (**هآرتس**، ١٦/٥/١٩٨٩).

أمّا تفسير وزراء الليكود المعارضين للخطة، فقد كان مختلفاً. وقد عبّر عنه وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، شارون، حيث قال: «ان الاشخاص الذين تعهدوا، خلال معركة الانتخابات الاخيرة في اسرائيل، عدم اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. يقترحون، الآن، البند السابع عشر من المشروع، الذي يحدّد ان اسرائيل سوف تتفاوض مع كل فلسطيني يتمّ انتخابه؛ وهذا، بدوره، يضفي الشرعية على رجال م.ت.ف. الذين سوف يتمّ انتخابهم، وسوف يتمّ انتخاب رجال م.ت.ف. فقط» (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٥/١٩٨٩). وفي مناسبة أخرى، أوضح شارون مفهومه لموضوع الانتخابات بقوله: «في كل مكان في العالم ـ خلال القرن الماضي ـ منح فيه جمهور ما حق القيام باجراء انتخابات، اسفر ذلك، في نهاية الامر، عن اقامة دولة مستقلة... وفكرة انتخابات شامير ستؤدي الى قيام دولة فلسطينية» (**معاريف**، ٣/٧/١٩٨٩). وبدلاً من ان تسفر مبادرة شامير عن وقف الحوار الاميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد عزّزته (**المصدر نفسه**، ٤/٧/١٩٨٩).

الوجه الحقيقي للمبادرة

بعد تحديد موعد انعقاد جلسة مركز الليكود لمناقشة مبادرة شامير، استجابة لرغبة معسكر المعارضين بقيادة ليفي ـ شارون ـ موداعي، تصاعدت وتيرة الخلاف بين مؤيدي المبادرة في الليكود، وبين معارضيها. فقد اعتبرها أنصار شامير انجازاً سياسياً هاماً؛ بينما اعتبرها الطرف الآخر خيانة. ومن خلال تفسيراتهم لها كشفوا عن وجهها الحقيقي، الذي رغب شامير في اخفائه لضرورات الاعلام الخارجي. وفي هذا السياق، كتب احد انصار شامير، يوسي بن أهرون، مقالة بعنوان «الخطة الصحيحة في الوقت الصحيح»، جاء فيها: «منذ اقامة الدولة، لم تبادر أية حكومة في اسرائيل بطرح مشروع سياسي شامل يواجه عناصر الصراع العربي ـ الاسرائيلي كافة. لقد انتهجت اسرائيل أسلوب عمل واحد: ردّت، ودافعت، ورفضت اقتراحات ومبادرات تقدمت بها أوساط أخرى. ومع مرور الزمن، تبلورت شخصية اسرائيل القادرة على القيام بالمبادرة، والعمل في المجال العسكري، مع غياب مثل هذه القدرة في المجال السياسي.

«من هذا المنطلق، يمكن النظر الى مبادرة السلام الاسرائيلية على انها تجديد منعش. لقد دفعت جانباً الافكار والاقتراحات غير القابلة للتطبيق، مثل المؤتمر الدولي؛ كذلك حصلت على ترحيب الادارة الاميركية بها، لاعتقادها بأنها جاءت في الوقت المناسب، عندما تزايدت التوقعات حول احتمال قيام واشنطن ببلورة خطة خاصة بها... لقد أوضحت الولايات المتحدة للاتحاد السوفياتي، وهي مسلّحة بالمبادرة الاسرائيلية، ان مبادرة اسرائيل تستحق التعامل معها بجدية. لذا، ينبغي عليه استخدام نفوذه لدى اصدقائه العرب في الشرق الاوسط للسير لملاقاتها» (يوسي بن اهرون، **يديعوت احرونوت**، ٢/٧/١٩٨٩). ومن ثمّ أكد بن ـ اهرون ان المشروع صفقة شاملة، ولن يتجسّد إلّا اذا توفرت الشروط التالية:

«○ توقف العنف العربي في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة بشكل فعلي...

«○ التعبير عن الاستعداد الواضح من الجانب العربي للموافقة على صفقة شاملة. بكلمات أخرى، يجب على من يتمّ انتخابه الموافقة، مسبقاً، على ثلاث مهمات: تمثيل السكان العرب في [الضفة الفلسطينية] وغزة في المفاوضات حول اقامة ادارة مستقلة (حكم ذاتي)؛ والقيام بمهامه في اطار الادارة المستقلة؛ ومع حلول الوقت المناسب المشاركة في المفاوضات، لاقرار المكانة النهائية لمناطق [الضفة الفلسطينية] وغزة.

«○ يجب على الدول العربية البدء بمسار الابتعاد من التعابير الحربية ضد اسرائيل، في المجال القضائي، والسياسي، والعسكري، والاقتصادي» (**المصدر نفسه**).

الوزير ايهود اولمرت، كان أكثر وضوحاً، حين قال: «ان رئيس الحكومة، شامير، قد سبق له واعلن انه لا يعقل ان يوافق على البحث في مسألة

القدس، وان ما يقصده المشروع هو ما يتضمّنه، وما هو غير وارد فيه لا يشمله، وهذا ليس من قبيل الصدفة. لقد عرض شامير مشروعاً لا يتضمّن أي تنازل عن مبادىء الليكود، وهو يدرك ما هو فاعل، وماذا يقترح. وهو الاكثر التزاماً بمبادىء الليكود» (**معاريف**، ٢٩/٦/١٩٨٩).

امّا معارضو شامير، فلهم رأي مختلف، عبّر عنه الوزير بلا وزارة، اسحق موداعي، حين قال: «باستطاعتي تفهّم الغموض البنّاء المحيط بمشروع شامير لو كان موجهاً نحو الخارج؛ لكنني لا أستطيع تفهّمه حينما يكون موجهاً نحو الداخل... انني لا أشك في صدق نوايا شامير، لكن هناك شكّاً في ما اذا كان في استطاعته الصمود أمام الضغوط الدولية. ان ارض ـ اسرائيل الكاملة أهمّ من الليكود، والليكود أهم من زعيمه» (**المصدر نفسه**).

ومن اجل الحؤول دون رضوخ رئيس الحكومة للضغوط المحلية، والخارجية، بلور الثلاثي المعارض ليفي ـ شارون ـ موداعي أربع نقاط طالبوا باضافتها الى المشروع، واطلقوا عليها اسم «دعائم»، وهي: «أولاً، تصفية [الانتفاضة]... قبل الدخول في أي عملية سياسية؛ ثانياً، القدس ليست موضوعاً للمفاوضات، وعرب القدس لن يقترعوا، ولن يرشحوا؛ ثالثاً، لن تقام دولة فلسطينية غرب نهر الاردن؛ رابعاً، الاستمرار في اقامة المستوطنات اليهودية، وتواجد عسكري واسع للقواعد العسكرية الاسرائيلية في المناطق [المحتلة]» (**هآرتس**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

وفي اجتماع مناطقي لنشطاء الليكود، في بئر السبع، وصف شارون مشروع شامير السياسي بأنه اخطر مشروع تبنّته أي حكومة في اسرائيل خلال الاربعين سنة الماضية: «انني أرفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً، لأنه سيؤدي الى حرب، والى زيادة العنف والارهاب، والى اقامة دولة فلسطينية» (**دافار**، ٢٨/٦/١٩٨٩). أمّا رئيس الحكومة، شامير، فدافع عن مشروعه، في حضور عدد من أعضاء مركز الليكود، قائلاً: «من غير الممكن قيام حزب ما بالغاء قرارات اتخذتها الحكومة وصادق عليها الكنيست. فالحزب ليس فوق الحكومة والكنيست». وأكد شامير ان مبادرة الحكومة الاسرائيلية تشبه اتفاقية كامب ديفيد، لكنها لا تتحدث عن تغييرات اقليمية. وأعلن، بشكل قاطع، ان المسار لن يبدأ حتى يوافق العرب عليه برمّته. وقال: «اذا تنازلنا عن المبادرة، او ادخل عليها تعديل، فان وضعنا الدولي سوف يكون أسوأ ممّا كان عليه من قبل» (**عل همشمار**، ١٤/٦/١٩٨٩).

معركة على الزعامة

تعدّدت التقويمات للخلافات التي عصفت بالليكود بين مؤيدي المشروع ومعارضيه. فكتبت صحيفة «حدشوت»، في افتتاحيتها، ان «الحرب بين شامير وشارون ليست نقاشاً ايديولوجياً، وانما معركة على زعامة التكتل... ما من أحد يعرف خطة شارون السلمية، وخبراته العسكرية معروفة، وقد تمّ تجريبها في السابق... [و] عقد مركز الليكود سوف يشكل مواجهة بين شامير وشارون، والخاسر سيتحمّل العواقب. فاذا خسر شامير، يجب عليه الاستقالة؛ واذا خسر شارون، فسيكون صعباً عليه العمل في ظل حكومة تقود الى الحرب، على حدّ قوله» (**الملف**، نيقوسيا، المجلد السادس، العدد ٦٤، تموز ـ يوليو ١٩٨٩؛ نقلاً عن **حدشوت**، ٢/٧/١٩٨٩). وكتبت «حدشوت»، في مناسبة أخرى، ان «الحسم السياسي، في بعض الاحيان، أفضل من الغموض السياسي والمساومة؛ وعلى رئيس الحكومة ضمان عقد المركز في الوقت المحدّد، كي يتخذ موقفاً حاسماً، مؤيداً أو معارضاً، لخطه السياسي... فالحسم والانتصار الحاسم لمؤيدي المبادرة سيمكّنان رئيس الحكومة من التخلّص من عناق الدببة، والاستمرار في حملته الطويلة على طريق السلام» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **حدشوت**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، كتبت صحيفة أخرى: «ان شامير يصارع على مكانته كرئيس للحكومة، ومن أجل صلاحياتها في اقرار خطة سياسية، دون اللاءات من قبل مركز الليكود، وقبل كل شيء على صلاحياته كزعيم لليكود مقابل جبهة الرفض التي قامت لمواجهته. من المحتمل، احياناً، ان يكون شامير مؤيداً متحمساً لما يسميه الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي ' دعائم' ؛ لكن الموافقة على هذا الامر، في الظروف الحالية، تعتبر انتصاراً لخصومه وتحول دون ما هو معني بانجازه في المركز؛ وهذا الانجاز يعتبر برهاناً على سيطرة جماعته على

الليكـود كله... أمّـا سير التكتـل باتجاه شارون، فيعني ان الحـزب منسلخ عن الواقع، وسيره وراء شامير يعني انه سيضطر الى التخلي عن المبادىء، خطوة بعد خطوة» (**عل همشمار**، ٣/٧/١٩٨٩).

كذلك، أكد على جوهر هذا الصراع الوزير ايهود اولمرت، حين اعتبر «ان خطة كامب ديفيد الاصلية، التي اقـرّتهـا حكـومـة اسرائيـل والكنيست، وفقاً لاقتـراح منـاحيم بيغن، كانت، وتبقى، الاسـاس للمسارات السياسية الحكومية. لم يرد فيها، بشكل واضح، ان القدس لن تتجزأ؛ ولا تقرّ بأن سكانها العرب لن يشاركوا في انتخابات قيادة الحكم الذاتي؛ كما لا ترفض مراقبة دولية على عملية الانتخابات؛ ولا تتطرق الى قضايا كثيرة ذات علاقة بايديولوجية الليكود. وعلى الرغم من هذا كله، لم يتردد اسحق موداعي واريئيل شارون، في حينه، عن تأييدها دون أي تحفـظ. لم يطالبا بوضع بعض ' الدعائم' لها خشيـة انحـراف محتمـل؛ وحتى، الآن، يرفعانها شعـاراً للسيـاسـة المرغوبة... ان التحليل الجاد لمبـادرة شامير يظهر انها لا تتضمّن أي عيب من العيـوب التي يردّدونها؛ بل العكس هو الصحيح، فمنـذ خرجت الحكـومـة الاسرائيليـة بمبـادرتهـا السيـاسية تحسّنت مكانة اسرائيل الدولية بشكل ملحـوظ. وقـد عبّر رئيس الولايات المتحدة، ووزير خارجيتـه، اضـافة الى ٩٥ سناتوراً و٢٣٥ عضو برلمان، عن تأييدهم الحازم لها. كذلك وافقت عليها رئيسة وزراء بريطانيا؛ وهكذا فعل الرئيس الفرنسي ورئيس الحكـومـة الاسبانية ورؤساء دول أخرى كثيرة...». وختم اولمرت قائلاً: «ان عدم ثقة الوزراء الثـلاثة ليس في الخطة السياسية، وانما في رئيس الحكـومـة؛ وان المسألة تتعلق بالشخص المناسب لقيادة الليكود والدولة...» («اقتراح ثقة»، **يديعوت احرونوت**، ٥/٧/١٩٨٩).

وعلّق آخـر على النقـاش الايديولوجي الدائر داخـل الليـكـود، فكـتب: «ان الخيـار الحقيقي المطروح، الآن، على اسرائيل هو امّا سلامة ' ارض ـ اسرائيـل الكاملة ' او السلام. فالوزراء الثلاثة، ليفي وشارون وموداعي، يرفضون التنازل عن ارض ـ اسرائيل الغربية؛ لذا، ليست مستغربة معارضتهم لمشروع شامـير ـ رابـين، ولكـل مشروع آخـر لا يعارض، من حيث المبدأ، وبوضوح، تقديم تنازلات اقليمية. انهم يدركون ان بداية المفاوضات ليست مثـل نهـايتها... ويدركون جيداً ان هناك مسارات كثـيرة التعرّج، عقبات وضغوط... ويدركون أسس ديناميكية هذا المسار، ولا يجهلون انه، بعد بدئه، لن يكون هناك مفرّ من تسوية...» (ابراهام تامير، «خطة البداية»، **يديعوت احرونوت**، ٥/٧/١٩٨٩).

وعلى حلبة الصراع بين المعسكرين، حظي كل معسكر بدعم معنوي من خارج الليكود، سواء في الداخـل أو في الخـارج. فقـد رأت صحيفـة «عل همشمـار» (٢/٧/١٩٨٩) في قرار وزيـر الدفـاع الاسرائيـلي، رابين، ابعاد ثمانية فلسطينيين دعماً لموقف شامـير في مواجهـة معـارضيه. كتبت: «ان رابين، احد زعماء حزب العمل، يهبّ، الآن، لنجدة شامـير، وتزويده بالذخيرة في المواجهة داخل مركز الليكـود، قائلاً: نحن نبعدهم؛ نبعد قادة م.ت.ف. المحـليـين، دون الالتفـات الى موقف الولايـات المتحدة». ومن الخارج، بعث البيت الابيض برسالة شخصيـة من الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى رئيس الحكـومة الاسرائيلية، شامير، عبّر فيها عن تأييـده لاسرائيـل ولمبادرة الانتخابات. وأكد بوش التزام الولايات المتحدة تجاه أمن اسرائيل والسير قدمـاً باتصـالات تؤدي الى تسـوية شاملة. وعلّق مراسـل الصحيفـة في الولايـات المتحدة على ذلك بـ «ان احـد الاسباب لتوقيت الرسالة هو اهتمام الادارة الامـيركيـة بمسـاعـدة رئيس الحكـومـة، شامـير، عشيـة انعقـاد مركـز الليكود» (**هآرتس**، ٢/٧/١٩٨٩).

في المقابل، حصل شارون وانصاره، أيضاً، على دعم موازٍ من الداخـل، ومن الخـارج. فقد كتبت عضـو الكنيست، غيئولاه كوهين (هتحياه)، مقالة أكـدت فيهـا خطورة مشروع شامير: «عندما تعلن م.ت.ف. انها تنتظر اعلان موقفها الى ما بعد عقد مركـز الليكود، فانها تدرك لماذا تفعل ذلك. وعندما يتمنّى عضو الكنيست، يوسي ساريد، النجاح لمبادرة شامير، ويتعهد دعمها، فانه، أيضاً، يدرك ما يقوله. كذلك شامير يدرك لماذا. وليس هناك مثله من يدرك ذلك جيداً ويعي المخاطر الكامنة في بداية مشروعه، الذي سمّي باسمـه. غير ان شامير يقول: ' ليس المشروع هو المهمّ، المهم هو أنا' ... وأضاف شامير: لو اقتـرحت علي هذه الخـطة من قبـل المعـراخ،

لرفضتها، لأنها خطرة بالنسبة الى اسرائيل؛ لكن عندما يكون مقترحها هو شامير، فلا حاجة الى القلق...» (**المصدر نفسه**، ٥/٧/١٩٨٩).

ومن الخارج، وجه أربعة حاخامين اميركيين نداء الى المستوطنين اليهود في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، «يشد على ايادیهم لما يقومون به». وممّا جاء في النداء، ان «من واجبنا تحذير شعب اسرائيل من الاوهام الحلوة، والخطرة، المرتبطة بما يسمى مبادرة رابين ـ شامير؛ ان أي مبتدىء يعرف، ويدرك، ان الانتخابات القطرية، التي تهدف الى جعل قادة [الانتفاضة] في [الضفة الفلسطينية] ممثلي الشعب، وممثلين معتمدين، وما شابه ذلك، سوف تسحب الارض في [الضفة الفلسطينية] وغزة من تحت اقدام اسرائيل... ندعو رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، ونقول: الخطة لن تصمد أمام الواقع؛ وسوف تعرّض وجودنا للخطر؛ وعلينا التركيز، اولاً، على ضمان وجودنا وسلامتنا...» (**معاريف**، ٣٠/٦/١٩٨٩).

تكتيك شامير

علّق احد الصحفيين على الوضع داخل مركز الليكود، والتكتيك الذي مارسه شامير قبيل عقد المركز، فكتب: «الاسلوب التكتيكي الذي انتهجه شامير يبدو اسلوباً محكماً وذكياً للغاية... حينما هدّد، بشكل واضح، بالاستقالة، في حال عدم تأييد مركز الليكود لمبادرته والسير ورائه... فاذا ما تحقق هذا التهديد، فانه سوف يمس، بشكل عملي، مكانة ومنصب وامتيازات... أي عضو في الصف الثاني في مركز الحزب، ولا أهمية لما اذا كان قد عيّن هذا العضو، او ذاك، من قبل شارون او ليفي. فعندما يسقط الليكود، فان هؤلاء سوف يكونون في خطر... أمّا الجزء الثاني من اسلوب شامير التكتيكي، والذكي، فهو يكمن في الايديولوجيا؛ فهو سيوضح لجميع اعضاء الحزب انه لا توجد أية خلافات ايديولوجية بينه وبين خصومه، وانه ليس بحاجة الى شارون، أو ليفي، أو موداعي، لكي يكبّلوا ويقيّدوا مبادرته؛ انه يستطيع تقييدها بنفسه... وسوف لا يكتفي، فقط، بالاعلان عن رفضه للمفاوضات والانتفاضة مستمرة، وسوف لا يكتفي، فقط، برفضه لمشاركة عرب القدس في الانتخابات، وسوف لا يكتفي بتأييده لمواصلة اقامة المستوطنات، ورفضه لمقاومة م.ت.ف. أي كل ما يريده شارون وليفي؛ وانما سوف يضيف الى كلمته اشياء أخرى، مثل: لن يتخلّى عن شبر واحد، ولا للدولة الفلسطينية، والقدس لليهود. وهكذا يكون شامير قد طمأن كل من ساوره الشك الايديولوجي... وسوف يتبين ان الضجة التي تثار، الآن، ما هي الّا عاصفة في فنجان، وان لا صدام داخل الليكود. ففي النهاية، الجميع يفكرون بالاسلوب عينه، ولا يوجد خلاف ايديولوجي فيما بينهم. أمّا الذي يجب ان يقلق اسرائيل، فهو المواجهة المتوقعة بين اسرائيل والادارة الاميركية؛ مواجهة لا يمكن الحؤول دونها، في حال اصطدام الولايات المتحدة بشامير مكبلاً بالسلاسل» (يوئيل ماركوس، «عاصفة في فنجان»، **هآرتس**، ٧/٧/١٩٨٩).

اجماع على بيان شامير

أقرّ مركز الليكود، بالاجماع، اقتراح التسوية الذي اتفق عليه رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، والوزراء شارون وليفي وموداعي. ووفقاً لهذه التسوية، اقرّ المركز بيان رئيس الحكومة ازاء المبادرة السياسية، التي ضمّ اليها المبادىء الاربعة التي طالب بها الوزراء المعارضون. وخلافاً لكل التوقعات، أُجري الاقتراع بشكل صريح، وأُقرّ بترحيب (**دافار**، ٦/٧/١٩٨٩). وقد تضمّن بيان رئيس الحكومة ثماني نقاط، هي: «ينبغي على ممثلي الليكود في الحكومة والكنيست العمل وفقاً للمبادىء التي تضمّنها بيان رئيس الحكومة، ووفقاً لبرنامج الليكود؛ واستمرار مسار السلام، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة الحكومة السلمية؛ وعدم مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات؛ والقضاء على [الانتفاضة] قبل بدء المفاوضات مع العرب؛ واستمرار الاستيطان اليهودي في [الضفة الفلسطينية] وغزة؛ ولن تكون هناك سيادة غريبة على أي جزء من أرض ـ اسرائيل؛ ولن تجرى مفاوضات مع [م.ت.ف.]» (**المصدر نفسه**).

وعلى اثر اعلان بيان مركز الليكود، ازدادت الاصوات المؤيدة للانسحاب من الحكومة في حزب العمل. ففي جلسة وزراء حزب العمل، التي عقدت في اجواء أزمة قاسية مع الليكود، سمعت اصوات

كثيرة تنادي بحل الحكومة. حتى وزير الدفاع، رابين، الذي كان مؤيداً متحمّساً لحكومة الوحدة، غيّر موقفه، وقال لزملائه: «لقد نتج وضع جديد يزعزع استقرار الحكومة. ينبغي علينا التفكير في ما اذا كان بالامكان الاستمرار في الحكومة، ويجب التفكير مليّاً في ذلك خلال فترة زمنية قصيرة» (**معاريف**، ٦/٧/١٩٨٩).

أمّا القرار الرسمي لوزراء حزب العمل، الذي أقرّ بالاجماع، فقد صاغه الوزير موشي شاحل على النحو التالي: «ان وزراء المعراخ يرون في الوضع الناتج، في أعقاب قرار الليكود، الذي يشكل خنوعاً من جانب شامير لاملاءات شارون، يشكل تغيراً ذا دلالة يمسّ احتمالات مبادرة السلام الحكومية وقدرة المعراخ على الاستمرار في المشاركة فيها» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، قال زعيم العمل القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، ان «حقيقة البنود الاربعة التي وردت في قرار مركز الليكود... قد وضعت نهاية لمبادرة السلام. يجب عدم المساعدة في محاولة تضليل الشعب. شارون، اليوم، هو الرائد السياسي لليكود بالاشتراك مع حركة هتحياه؛ لقد رفضوا الخيار الاردني؛ والآن، يرفضون الخيار الفلسطيني؛ فالى أين يريدون ان يصلوا؟» (**هآرتس**، ٦/٧/١٩٨٩).

امّا في الليكود، فقد رأى كل من طرفي الصراع، في القرار الذي اتخذ، انتصاراً له. اذ رأى تحالف شارون ـ ليفي ـ موداعي انه نجح في اكراه شامير على تبني المبادىء التي تقلل من المبادرة، وهذه المبادىء تلزم الجميع؛ في حين رأى شامير بالقرار انتصاراً له لعدم رضوخه لخصومه (**دافار**، ٦/٧/١٩٨٩). وقال شامير، بعد الاجتماع: «ان قرار مركز الليكود والبيان السياسي... يتطابقان والخطوط الاساسية للحكومة الاسرائيلية، وان جزءاً كبيراً هاماً هو، في الاساس، مبادىء الليكود الواضحة، ومبادئه الشخصية، أيضاً». وأضاف: «ان المبادرة هي حصيلة عمل مشترك لنا وللمعراخ، وقرارات المركز هي قرارات الليكود؛ وليس هناك أي منطق في ان يقرر المعراخ ترك الحكومة، لأنه يعرف هذه المواقف منذ سنوات طويلة» (**معاريف**، ٦/٧/١٩٨٩).

الليكود هو الليكود

علّق أحد الصحفيين على نتائج جلسة مركز الليكود، فكتب: «ان الادارة الاميركية وحزب العمل ضبطا عاريين. ماذا اعتقدا؟ هل تحوّل شامير، فجأة، جراء المبادرة، الى تشرشل؟... وماذا توقعا؟ هل غير شامير، فجأة، جلده نتيجة للمبادرة، وأصبح، الآن، رجل ' السلام الآن ' ؟ لقد نبّه شامير، بصدق، بعد الجلسة: ماذا اعتقدتم[؟] هل انتمي الى حزب مبام؟ أنا هو أنا.

«ان المنتصر الوحيد في مركز الليكود هو الايديولوجية التي تعتبر شامير ممثلها الموثوق جداً. والمتتبع لنهج شامير، كرئيس للحكومة، يدرك انه ليس بحاجة الى شارون وليفي لكي يقوما بوضع العصي في عجلة مبادرته. غير ان رغبته في احلال الهدوء الداخلي في حزبه اضطرته الى كشف اوراق رفضه في مرحلة متقدمة لما خططه. لكن، في المحصلة، ما قاله شامير في مركز الليكود لا يتعارض، ابداً، مع ضميره وآرائه... فالليكود هو الليكود، وشامير هو شامير» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٧/٧/١٩٨٩).

وعلّق آخر على النتائج المتوقعة دولياً من قرارات مركز الليكود، فكتب: «ان قرار الليكود والقيود التي وضعها على المبادرة السياسية فتحت، من جديد، خيار المؤتمر الدولي. فالولايات المتحدة، وهذا ما يجدر تذكره، لم ترفضه نهائياً؛ كذلك ان اوروبا والاتحاد السوفياتي لا يقفان موقف المتفرج.

«ان المؤتمر الدولي لم يمت؛ وهو يعود ليحتل المكان الذي يستحقه على جدول الاعمال السياسي للشرق الاوسط». فهذا المؤتمر «الذي تلقّى هذا الاسبوع مساندة في لقاء غورباتشيوف ـ ميتران، يتعزز، الآن، بقرار مركز الليكود... فمن سارع الى تأبين المؤتمر الدولي قد يكتشف، قريباً، ان ما فعله كان مبالغاً فيه» (يكير تسور، **دافار**، ٧/٧/١٩٨٩).

مأزق حزب العمل

توزّع موقف حزب العمل ازاء قرار مركز الليكود بين ثلاثة اتجاهات: اتجاه دعا الى فك الشراكة مع الليكود والانسحاب الفوري من الحكومة الائتلافية؛ واتجاه دعا الى التريث، ولو قليلاً، وانتظار تأثيرات

القرار على العملية السياسية؛ واتجاه دعا الى البقاء في الحكومة والعمل على دفع عجلة المسيرة السياسية الى أمام. وهذا الاتجاه عاد وأيّده الجميع، بعد اقرار الحكومة الاسرائيلية من جديد مبادرة التسوية الاسرائيلية، في جلستها بتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٩.

وكان عبّر عن الاتجاه الاول زعيم حزب العمل، بيرس، الذي أعلن ان «المشكلة ليست في خطاب شامير وانما في القرارات... فباستطاعة شامير ان يقبل املاءات شارون؛ لكن حزب العمل لا يستطيع ذلك. لقد اتفقنا مع شامير على ان هناك نقاطاً يجب عدم ادخالها في المبادرة للحفاظ على قوة تنفيذها» (**عل همشمار**، ٦/٧/١٩٨٩). وشاركه الرأي رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، الذي ردّ، بشدة، على قرارات مركز الليكود، اذ قال: «القرار نسف مبادرة السلام في مهدها، وحوّلها من مبادرة رابين ـ شامير الى مبادرة شامير ـ شارون» (**المصدر نفسه**). وعبّر عن الاتجاه الثاني وزير الدفاع، رابين، الذي قال: «لا أؤيد البقاء في الحكومة بأي ثمن، وينبغي التريث بضعة أسابيع؛ وأرى بقرار مركز الليكود اساءة قاسية جداً لمبادرة السلام». وأضاف: «الغاية التي وجّهت المبادرين الى اتخاذ قرار المركز كانت نسف مبادرة السلام؛ وهذا يشكل ضرراً كبيراً للمبادرة» (**هآرتس**، ٦/٧/١٩٨٩). أمّا الوزير مردخاي غور، ورئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، فقد كانا الوحيدين اللذين اعتقدا بأنه «لا ينبغي اعطاء اهمية مبالغ بها لقرارات مركز الليكود، لأن قرار الحكومة هو الملزم» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذا الوضع، نشبت خلافات في جلسة وزراء المعراخ بين المطالبين بالانسحاب الفوري والمطالبين بالتريث والتيقن ممّا اذا كان قرار مركز الليكود سوف ينسف استمرار مسار السلام.

وقد جاء في قرار وزراء المعراخ، الذي صاغه وزير الطاقة، موشي شاحل: «اننا نرى في الوضع الذي نتج، في أعقاب قرار مركز الليكود، الذي يشكل رسالة خنوع من قبل شامير لشارون، تغيراً جوهرياً يضرّ باحتمالات مبادرة السلام وبقدرة المعراخ على الاستمرار في المشاركة فيها» (**عل همشمار**، ٦/٧/١٩٨٩).

وفي اجتماع المكتب السياسي لحزب العمل، تمّ تبنّي اقتراح، تلاه بيرس، يدعو الى حل الحكومة الاسرائيلية، كتوصية لمركز الحزب. وقد استمع اعضاء المكتب والكتلة في مبنى الكنيست، في القدس، لأقوال بيرس شديدة اللهجة لصالح الانسحاب من الحكومة؛ اذ قال: «لم ندخل الحكومة لكي نصبح أعضاء فيها، وليس من اجل ايجاد شراكة مع الليكود»، الذي اتهمه بيرس بالتسبّب في حزن يحل بالاجيال لأنه «بدلاً من ان نجرّ الاردن نحو السلام مع اسرائيل، هناك تقارب اردني ـ عراقي وطائرات الدولتين تقوم بطلعات جوية معاً على طول الحدود مع اسرائيل» (**معاريف**، ١١/٧/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين: «ان قرار مركز الليكود يتناقض، عملياً، مع قرار الحكومة. ووفقاً لتعريف الليكود، في جلسة المركز، ليس بالمستطاع بدء مفاوضات مع الفلسطينيين، طالما استمرت أعمال العنف؛ وبهذا لن نستطيع، أبداً، التوصل الى اجراء الانتخابات... واقترح رابين على مكتب الحزب القيام بصوغ موقف معارض من جانب حزب العمل، في اطار منبر مقلّص، على قاعدة مبادرة السلام، والقيام بالتدقيق، خلال مدة محددة، في ما اذا بالامكان التوصل الى نتائج على الأرض». وقال: «اذا رأينا ان ليس باستطاعتنا التوصل الى نتائج مرغوبة، عقب قرار مركز الليكود، والاعلان بأنه لا يوجد موقف مشترك للحكومة، فاننا سوف نستخلص ان لا مبرّر لبقائنا في الحكومة» (**المصدر نفسه**).

وحول هذا الموقف المتردد الذي اتخذه حزب العمل، علّق احد الصحفيين بأنه «ليس من السهل على حزب العمل القيام باعلان حل الحكومة وفقاً لقراره... لأن مثل هذا الانسحاب سوف يؤدي الى دفع ثمن باهظ... فقرار الانسحاب يخص، أيضاً، الليكود والادارة الاميركية، وكلاهما لم يقل، بعد، كلمته الاخيرة بهذا الصدد؛ ولم يكن الامر صدفة عندما تردد حزب العمل في صوغ اقواله وقراراته لدى انعقاد مكتبه. فالرسالة لم تصل الى رئيس الحكومة. ومركز الحزب لم يعقد على الفور، كما كان ينبغي ان يتصرف حزب يعرف ماذا يفعل... والامور التالية باستطاعتها الحؤول دون فرط المعراخ للحكومة: ١ ـ الاميركيون سيصلون الى البلاد

الاسبوع المقبل، وسيطلبون اعطاءهم فترة زمنية؛ وقد قاموا بدعوة بيرس وموشي ارنس، وربما العديد، أيضاً، لاجراء محادثات في واشنطن على مستوى عال؛ وبهذا يكسبون الوقت، ولا احد يعرف ما ستكون عليه النتيجة؛ ٢ ـ الادارة الاميركية والكونغرس يضغطان على الليكود... ويهددان بتقليص المساعدة؛ ٣ ـ شامير سيطرح على الحكومة اتخاذ خطوات مهدئة في المناطق [المحتلة]؛ اطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين، وفتح المؤسسات التربوية، وتخفيض تواجد قوات الجيش الاسرائيلي في هذه المدينة، او تلك؛ وكنتيجة لذلك، سوف ترحّب وزارة الخارجية الاميركية بالامر؛ وعندها سيكون من الصعب على المعراخ اتخاذ قرار بالانسحاب من الحكومة؛ ٤ ـ ان عملاً غير حذر من قبل م.ت.ف. سوف يحطم ادوات اللعبة، ويلغي، نهائياً، المبادرة الاسرائيلية بسبب ' دعائمها ' الجديدة. وسوف يكون من الصعب على قادة حزب العمل ان يكونوا أكثر تصلباً من الشيطان الفلسطيني؛ ٥ ـ والأهم من ذلك كله، ان شامير سيطرح، مجدداً، على الحكومة خطة السلام للمصادقة عليها، وستحظى بتأييد الأغلبية ضد اقتراع عصابة الثلاثة، وربما بعض الوزراء الآخرين...» (**هآرتس**، ١٢/٧/١٩٨٩).

وعلّق آخر على الموضوع، فكتب: «ان بيرس الذي بدأ الازمة... بدأت معارضته تتلاشى. لماذا؟ قال احد المقرّبين من بيرس: لقد دعا بيرس الى اجراء انتخابات مبكرة؛ لكن مثل هذه الانتخابات يمكن ان تجرى، اولاً، داخل حزبه، لأنه ليس من المستبعد طرح امكان استبدال بيرس برابين، الذي بدأت استطلاعات الرأي العام تعطيه تفوّقاً على بيرس في الآونة الاخيرة.

«كذلك، فان الحركة الكيبوتسية تشجب، بشدة، أي فكرة للانسحاب من الحكومة. وقد قال احد زعمائها: التسوية التي ستضع حلاً لضائقة الحركة... لم يتمّ التوقيع عليها، بعد، بين المصارف ووزارة المالية. هل جئنا لكي نضع اعناقنا في حبل المشنقة؟» (شلومو نكديمون، **يديعوت احرونوت**، ١٦/٧/١٩٨٩).

اقرار المبادرة مجدداً

انتهت الازمة بين الليكود والمعراخ عندما أقرّت مبادرة السلام الاساسية، مجدداً، دون أية قيود، في جلسة الحكومة بتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٩. وقد تمّت الموافقة على الاقتراح بأغلبية ٢١ وزيراً ومعارضة الوزراء ليفي وشارون ومودعي، من الليكود، والوزير عيزر وايزمان (عمل)، بينما امتنع الوزير رافي ادري عن التصويت.

الاقتراح الذي أقرّته الحكومة ينص على «ان مبادرة السلام، كما أُقرّت من قبل الحكومة، بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩، وطرحت في الكنيست، وتمّت المصادقة عليها، ما تزال كما هي قائمة وسارية المفعول دون اضافات، أو تغييرات؛ والحكومة مستمرة في العمل بناء على هذه المبادرة السلمية، التي تلزم اعضاء الحكومة» (**معاريف**، ٢٤/٧/١٩٨٩). وكان رئيس الحكومة، شامير، عرض، في جلسة وزراء الليكود التي عقدت قبيل جلسة الحكومة، الصيغة التي تمّ الاتفاق عليها، في نهاية الاسبوع، بينه وبين المعراخ. وأكد ان «لا تغيير في ذلك بتاتاً عن قرارات مركز الليكود» (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، علّق بيرس على اعادة اقرار الحكومة لمبادرة السلام الاصلية بقوله: «لقد قلنا انه اذا استطعنا اعادة الوضع الى سابق عهده، فسنبقى على ما كنّا عليه في السابق. اليوم، أقرّت الحكومة بأن قرارها ازاء مبادرة السلام يلزم وزراءها، وليس الحكومة فقط، وهذا التغيير يمكن التعايش معه» (**المصدر نفسه**).

صلاح عبدالله

اتصالات في الاتجاهين

تتصف الاتصالات واللقاءات الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي تكثّفت، مؤخراً، وأثارت ردود فعل ومواقف متباينة الى حدّ التعارض والتناقض، بتغيّر رئيس طرأ على وظيفة هذا النمط من الدبلوماسية. فالحوارات التي أُجريت بين مسؤولين اسرائيليين وشخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، في فترات متقطعة خلال العشرين سنة الماضية، كانت توضع، باستمرار، تحت مطرقة الشعار الاسرائيلي المعروف «البحث عن قيادة بديلة من م.ت.ف.». أمّا المحادثات واللقاءات التي تمّت مؤخراً، فقد عبرت من تحت مظلّة النتائج الهامة التي أفرزتها الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وتمّت، وتتمّ، في كنف النجاحات الدبلوماسية لـ م.ت.ف. على الصعيد الدولي، الأمر الذي جعل للاتصالات، هذه، وظيفة مختلفة تماماً عن وظيفتها السابقة، الى حدّ التعاكس معها، وباتت أقرب الى حوار اسرائيلي مع مسؤولين من م.ت.ف. وقيادات محلية من الضفة والقطاع، معروفة بولائها وتأييدها القوي للمنظمة، منها الى البحث عن بدائل من م.ت.ف. حتى ان استخدام مصطلح البدائل فقد الكثير من بريقه لدى غالبية الذين روّجوا له، من الاسرائيليين، في فترات سابقة. وأصبح مصطلح التفاوض مع قياديين محليين هو الأقل وطأة بالنسبة الى السياسيين الاسرائيليين لدى استخدامهم اللغة السياسية «المناسبة» لاحاديث من هذا القبيل. غير ان هذا التغيّر لا يمنع القول ان ما يجرى من حوارات هو أقرب، من ناحية واقعية، الى حلّ وسط بين صيغة حوار مباشر بين م.ت.ف. واسرائيل، وصيغة رفض جميع أشكال اللقاء، او الحوار معها. والنتيجة ان تَقَدَّم الى الصفوف الأولى المحسوبون على م.ت.ف. داخل الضفة والقطاع، للعب دور المحاور الأول، بينما شقت م.ت.ف. في الخارج، طريقاً آخر موازياً، عبره سياسيون من الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، الى عواصم اوروبية عدة، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الاميركية تجري، بدورها، اتصالات معيّنة مع «الداخل» الفلسطيني و«الخارج» الفلسطيني، وان اختلفت الوظيفة في الحالتين، بحيث لعبت واشنطن دوراً مختلفاً في بحثها عن مدخل الى الحل الذي لم تتمكن هي أولاً، ومن ثمّ الطرفان الآخران، الاسرائيلي والفلسطيني، من ايجاد خطوة عملية واحدة في اتجاه التقدم نحوه، بحيث يبدأون حلاً عملياً وواقعياً للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، حيث لا تزال الاطراف الثلاثة تمارس دبلوماسية اختبار الحوارات الثنائية، والمتبادلة، العلني منها وشبه العلني، وربما السري الذي لم يكشف عنه بعد.

تأكيد، ونفي

وقد كشف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في حديث أجرته معه صحيفة «المساجيرو» الايطالية، عن وجود اتصالات مباشرة بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة م.ت.ف. وكذلك عن قيام اتصالات بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وأعضاء في م.ت.ف. في الأرض المحتلة. واعتبر تصريح عرفات، هذا، المؤشر الثالث من نوعه في غضون عشرة أيام الذي يتناول مسألة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، بعد تصريح أدلى به نائب وزير الخارجية الاميركية، جون كيلي، في هذا الشأن (**الحياة**، لندن، ٢٥/٧/١٩٨٩). وجاء ردّ فعل الخارجية الاسرائيلية على هذه التصريحات قوياً؛ إذ دحّضت، بشدة، ما جاء على لسان كيلي. وشدّد مستشار وزير الخارجية لشؤون الاعلام الاسرائيلي، داني نافيه، على تأكيد نفي هذه الاتصالات، التي «لم توجد، ولن توجد» مع م.ت.ف. التي لا تزال ـ حسب زعمه ـ «منظمة ارهابية تشكل العقبة الرئيسة على طريق السلام» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٤/٦٤، تموز ـ يوليو ١٩٨٩، ص ٣٧٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٣/٧/١٩٨٩).

وفي مواجهة هذا النفي، رفعت م.ت.ف. درجة التحدي، فأعلنت أسماء أربع شخصيات فلسطينية، من المناطق المحتلة، قالت مصادرها، انها قابلت، مؤخراً، رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير. وهذ الشخصيات، كما وردت اسماؤها في بيان أصدره في تونس عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، هي: الناشر محمود أبو الزلف؛ ورجل الاعمال الغزي منصور الشوا؛ والمحامي جميل الطريفي؛ ورئيس جمعية الصليب الاحمر في رام الله عزالدين عريان (الين روث فليتشر وميشال سيلا، «م.ت.ف. تسمي أربعة فلسطينيين قالت انهم قابلوا شامير»، **جيرزاليم بوست**، ١٩٨٩/٧/٢٥). امّا في اسرائيل، فعلّقوا على ذلك بالقول ان كثيرين من محاوري شامير من الفلسطينيين عقدوا لقاءات عدة، في الماضي، مع وزراء هامّين في الحكومة. وأوضح مصدر اسرائيلي ان م.ت.ف. استهدفت، من وراء تعميم التحدث حول الحوارات واللقاءات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، الآن، «خلق الانطباع بأن اسرائيل، وخصوصاً رئيس حكومتها، شامير، أجرت محادثات غير مباشرة مع م.ت.ف.». ونفى الناطق بلسان رئيس الحكومة الاسرائيلية، آفي بزنر، بصورة قاطعة، وجود اتصالات. وقال ان شامير «لم يقابل أعضاء في م.ت.ف.». واستدرك، لكنه «قابل فلسطينيين من ' الصف الأول ' ». وأكد بزنر ان شامير «لم يمرّر أية رسالة الى م.ت.ف. ولم يتلق أية رسالة منها»، بل ان غرضه هو ابعادها من العملية [السلمية] والتركيز على سكان المناطق [المحتلة] فقط» (**المصدر نفسه**).

ورفضت م.ت.ف. عرضاً في الاتجاه الذي تحدث عنه بزنر، قدمته الولايات المتحدة الاميركية، ويدعو الى تشكيل وفد فلسطيني من قيادات محلية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، يتولّى مهمة اجراء الاتصالات مع الحكومة الاسرائيلية للبحث في خطة اجراء انتخابات وتفاصيل المشروع الاسرائيلي الخاص بالخطة. وأبلغت الى الولايات المتحدة الاميركية أنها الجهة الوحيدة التي لها حق تحديد الموقف الفلسطيني من الخطة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. أمّا الجانب الاسرائيلي، فأعلن ترحيبه بالاقتراح الاميركي، مشترطاً تمتع الحكومة الاسرائيلية بحق النقض (فيتو) على أي من الشخصيات التي سوف يتمّ اختيارها من بين الزعامات المحلية، في الضفة والقطاع. واعدّت اسرائيل قائمة تضمّنت أسماء الشخصيات المحظور انضمامها الى الوفد المقترح (**القبس**، الكويت، ١٩٨٩/٧/٢٧). وفي المقابل، قدمت م.ت.ف. الى الادارة الاميركية اقتراحاً، دعتها فيه الى تبنّي فكرة عقد اجتماع رسمي، وعلني، على مستوى سياسي بين وفد من م.ت.ف. وآخر يمثّل الحكومة الاسرائيلية في مقرّ الامم المتحدة، وفي حضور مندوبين عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وعدم انتظار عقد مؤتمر دولي للسلام، وقبل أي تحرك جدّي الى اجراء الانتخابات في الضفة والقطاع. وحسب الاقتراح، يفترض ان يناقش الاجتماع المسائل المتعلقة بالانتخابات، خصوصاً طرق ووسائل الانتقال من مرحلة الانتخابات الى الحل الشامل، والدائم، للنزاع، الذي يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وأكدت مصادر أميركية ان م.ت.ف. تهدف، من وراء ذلك، الى فرض نفسها طرفاً، منذ البداية، في أية عملية سلمية جديدة؛ وضمان حل شامل للمشكلة الفلسطينية، وليس حلاً جزئياً ومؤقتاً؛ واجراء مفاوضات حقيقية بين المنظمة واسرائيل تحت مظلة، ورعاية، الدول الخمس الكبرى، وعدم الاكتفاء بالاتصالات السرية، أو العلنية، وعلى مستويات غير عليا. الّا ان الادارة الاميركية، التي أوردت مصادرها جميع التفاصيل هذه، رفضت اقتراح م.ت.ف. بمجمله واعتبرته شرطاً مرفوضاً، وطالبتها بالامتناع عن وضع شرط كهذا، مقابل موافقتها على اجراء الانتخابات (**المصدر نفسه**، ٢٩ ـ ١٩٨٩/٧/٣٠). وفي الوقت عينه تابعت واشنطن جهودها على جبهة الحوار مع م.ت.ف. وأرسلت تعليماتها الى سفيرها في تونس، روبرت بيلّترو، باجراء محادثات مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد). من جهة أخرى، كشفت مصادر غربية ان واشنطن لا تزال تعارض عقد أي اجتماع بين بيلّترو والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. وأوضحت ان ذلك ممكن، فقط، في حال وصل الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الى تفاهم على اجراء الانتخابات (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٦/٢٣). وتابعت واشنطن محاولاتها، على صعيد المناطق المحتلة، للحصول على موافقة عدد

من شخصياتها المحليين على اجراء الانتخابات؛ وحثّهم على العمل على اقناع قيادة م.ت.ف. بتخفيف شروطها الخاصة بهذا الموضوع. وكشف موظفون أميركيون لوزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور، الذي تحادث مع مسؤولين أميركيين في واشنطن، ان التوجه الاميركي الحالي يسير على خطين متوازيين: استمرار الحوار مع م.ت.ف. بهدف الحصول على تأييدها للانتخابات؛ ومتابعة الاتصال، بصورة محكمة وجهد متواصل، لاقناع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة بترشيح أنفسها (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٩). وعارض مريدور هذا التوجّه، في حضور وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر. وأبلغ اليه ان واشنطن مستمرة في تعزيز المكانة السياسية لـ م.ت.ف. ممّا يحول دون اقدام سكان المناطق المحتلة على الانضمام الى محاولات ايجاد قيادة بديلة من م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

الطريفي في مكتب شامير

في ظل هذه المعطيات، التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، في مكتبه، بتاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٨٩، المحامي جميل الطريفي، لمدة ساعة كاملة. واتضح، بعد ملابسات كثيرة، ان اللقاء تمّ دون علم مسبق من الطريفي، الذي تلقى اتصالاً هاتفياً من مسؤول في الادارة المدنية الاسرائيلية، أبلغ اليه انه مطلوب لمقابلة منسّق شؤون النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، في وزارة الدفاع الاسرائيلية. وتمّ اللقاء الذي لم يدم أكثر من ربع الساعة، أبلغ غورن خلاله الى الطريفي رغبة شامير في مقابلته وسماع وجهة نظره حول الأوضاع في المناطق المحتلة. وبناء عليه، عقد اللقاء في السادسة والنصف مساء. وأوضح الطريفي لشامير انه «ومنذ الايام الاولى للاحتلال الاسرائيلي، العام ١٩٦٧، كانت لدينا مؤشرات تؤكد على رفض شعبنا للاحتلال». وقال: «نحن، مثلنا مثل كل شعوب الدنيا، لنا الحق في اختيار من يمثّلنا، [ولنا] حق انتخاب قيادتنا... وقد اختار شعبنا، بوعي كامل، ومن خلال تجاربه، م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً [له]... وسواء أكان الشعب الفلسطيني في الداخل أم في الشتات، فان [له] الحق في اقامة دولة فلسطينية، لن تكون على حساب دولة اسرائيل، [بل] على أساس العيش في سلام كامل وحسن جوار معها ومع جميع دول المنطقة». وأضاف الطريفي، ان الانتفاضة «تعني لنا رسالة سلام موجهة الى الاسرائيليين تؤكد لهم رفضنا للاحتلال ورغبتنا في العيش في سلام». ورفض الطريفي خطة شامير، وقال، في حضور شامير، ان «خطة الحكومة الاسرائيلية غير ملزمة لنا، وينقصها الكثير»؛ واعتبر الانتخابات جزءاً من الحل النهائي. وردّ شامير على ذلك بتأكيد التزامه خطة الحكومة الاسرائيلية. وأوضح ان الشروط التي اضافها مركز الليكود، في اجتماعه الاخير، غير ملزمة للحكومة. وقال ان خطته تقترح حلاً يقوم على مراحل، لأن ما يجرى هو «صراع معقد، ولا يمكن حلّه دفعة واحدة. من هنا [أتت] ضرورة المرحلة الانتقالية... لبناء الثقة بين الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، والتي هي معدومة في الوقت الحاضر؛ بحيث يتمكّن الشعب الفلسطيني من ادارة شؤونه الحياتية بنفسه، وفي كل المجالات، باستثناء الخارجية والامن. بعد ذلك، يبدأ التفاوض حول المرحلة النهائية، من دون تحديد طبيعة، أو مبادىء، الحل النهائي». من جهة أخرى، أعلن الطريفي، في الاجتماع ذاته، تأييده لـ م.ت.ف. واعتبر حوار الاسرائيليين مع شخصيات محسوبة عليها، أو مؤيدة لها، «حواراً مع م.ت.ف.». وقال: «أنا فلسطيني، والمنظمة هي قيادتي». واستخلص الطريفي من كل ما يجرى ان الاسرائيليين «بدأوا يسلّمون بالنتائج، وبالتغيير الذي احدثته الانتفاضة؛ وبالتالي، بدأوا يدركون ان لا طريق [للتوصل] الى الحل [المنشود] الاّ بالتحدث مع م.ت.ف. بأي وسيلة». واستدرك: «نحن لا نملك حق التفاوض باسم المنظمة» (من مقابلة هاتفية مع جميل الطريفي، **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٨/٧/١٩٨٩).

أثار الكشف عن لقاء شامير ـ الطريفي ردود فعل معيّنة، في رام الله، حيث يقيم الطريفي، فظهرت كتابات على جدران عدد من بيوت المدينة حملت تهديدات صريحة موجهة الى الطريفي، ذُكر ان «فلسطينيين متطرفين [ينتمون الى] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قاموا بكتابتها». وجاء فيها «ان الرصاصة التي قتلت ظافر المصري قبل ثلاث سنوات [٢/٣/١٩٨٦] سوف تصل الى جميل الطريفي». يذكر ان الجبهة الشعبية كانت

الفلسطينية، الى «ترسيخ القناعة في أوساط الرأي العام الاسرائيلي بأن كل فلسطيني مؤيد لـ م.ت.ف. وان لا سبيل الى التفاوض لاجراء الانتخابات، او [التوصل] الى تسوية، في وقت لاحق، الّا بالتفاوض مع م.ت.ف. التي تسيطر، سيطرة كاملة، على جميع القوى السياسية والعسكرية في الضفة والقطاع» (**المصدر نفسه**).

من الجانب الليكودي، اختار وزير الخارجية، موشي ارنس، الدفاع عن الاتصالات الاسرائيلية مع الفلسطينيين من زاوية رفض الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بينهم وبين م.ت.ف. واعتبر ان عدم الاتصال مع الفلسطينيين «كان احد أكبر اخطاء اسرائيل خلال العقدين الماضيين». وسخر ارنس من الذين انتقدوا هذه الاجراءات، وقال، في حديث مع الاذاعة الاسرائيلية: «من الصعب ان أفهم منطق الذي يقول اننا يجب ان نبقى في الاراضي [المحتلة]... ونعيش مع هؤلاء السكان العرب ولا نتحدث اليهم». وردّد ان الحكومة الاسرائيلية لن تتفاوض مع م.ت.ف. وردّ ارنس على منتقديه، من الليكود، ممّن هاجموا الاتصالات واعتبروها «مفاوضات غير مباشرة مع م.ت.ف.»، بوصف ذلك بأنه «مجرّد ذريعة لعدم اجراء محادثات مع [الفلسطينيين]». وقال: «ان ذلك يدعم زعم م.ت.ف. بأنها تمثّل جميع الفلسطينيين» («القبس»، **مصدر سبق ذكره**، ٢٩ ـ ٣٠/٧/١٩٨٩).

على أية حال، ثمة أوساط دبلوماسية في اسرائيل أشارت الى ان موضوع الحوار مع م.ت.ف. لا يلقى معارضة قوية. وعلى العكس من ذلك، «فان غالبية السياسيين [من] حزب العمل وتكتل ليكود واحزاب اليسار تؤيد الحوار، لكنها تتظاهر بعكس ذلك، على الرغم من اجتماعاتها المتلاحقة مع فلسطينيين ينتمون الى م.ت.ف.». وأضافت، لقد كان وزير الدفاع، اسحق رابين، أكثرهم وضوحاً، عندما صرّح بأن الفلسطينيين الذين يجرى الحوار معهم «ينقلون رسائلنا الى المنظمة، في تونس... بناء على طلب منّا، لاقناعها بقبول الانتخابات» (**الحياة**، ٢٥/٧/١٩٨٩).

ربعي المدهون

بيـان للجنـة التنفيذيـة لـ م.ت.ف.

اجراءات لتصعيد المواجهة ضد الاحتلال

عقـدت اللجنـة التنفيـذيـة لمنـظمـة التحـرير الفلسطينية، برئاسة الاخ الرئيس ياسر عرفات (ابو عمـار)، اجتمـاعاً تواصل على مدى الايام ٢٩ و٣٠ و٣١/٧/١٩٨٩، ونـاقشت مجمـوعـة من القضـايا والمـوضـوعـات، وكـان الوضـع في الاراضي المحتلة وانتفـاضـة شعبنـا البـاسلة المبـاركة في مقدم هذه الموضوعات.

وقـد تابعت اللجنـة التنفيـذيـة لمنظمة التحرير الفلسطينية السياسة الاسرائيلية الاجرامية ضد ابناء شعبنـا، وحمـلات القمـع والارهـاب التي تتـزايـد وتتصـاعـد. وفي مواجهـة ذلك، فقد اتخذت القيادة الفلسطينية مجموعة من القرارات الهامّة على الساحة الدولية، ولتنشيط التحرك في اوساط الرأي العام العالمي وهيئـاتـه، ولدى منظمة الامم المتحدة؛ كذلك اتخذت القيادة عدداً من القرارات والاجراءات التي من شأنها ان تصعّد قدرة مواجهة شعبنا للجرائم الاسرائيلية، وتصعيد انتفاضة شعبنا المباركة الباسلة بكل السبل والوسائل.

وقد حيّت اللجنة التنفيذية، باعتزاز كبير، الصمود العـظيم لجمـاهير شعبنا في الوطن المحتل، وتصديها العنيـد لهجمـة الاحتـلال الشرسة، متسلحة بارادة النضـال التي لا تلين ولا تقهـر، وبـالوحـدة الوطنية الشـاملة، والالتفـاف الشعبي الكـامـل حول منظمة التحـريـر الفلسـطينيـة، وقيادتها؛ كما حيّت اللجنة التنفيذية الانجازات التي تحققها الانتفاضة، بما فيها المكاسب في الحركة السياسية على مختلف الساحات. كما ناقشت اللجنة التنفيذية التحركات على الساحتين، العربية والدولية؛ وفي حين ثمنت، عالياً، الجهد الذي تقـوم به الدول العـربيـة الشقيقة، وتأكيدها الدعم الثـابت لنضـال شعبنـا الفلسطيني في سبيل انجاز استقلاله الوطني واقامة دولته الفلسطينية المستقلة، فانها تؤكد ضرورة زيادة هذا الدعم، وتوسيع فعاليته.

وفي هذا المجال، اكدت اللجنة التنفيذية موقفها في ضرورة تحقيق السـلام الشـامـل الذي يضمن الانسحـاب الاسرائيـلي من الاراضي الفلسـطينيـة، والعربية، المحتلة، وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في العـودة، وفي تقـريـر المصـير واقـامـة دولته الوطنية المستقلة، وعقـد المـؤتمـر الدولي للسـلام في الشرق الاوسـط، بمشاركة جميع الاطراف المعنيّة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، لضمان تحقيق الامن والسـلام العـادل بين جميـع الاطراف في المنـطقـة، وضرورة الاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي، بما يوفّر ضمانات النجاح لاعمال المؤتمر.

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تلفت النـظر الى الزيـادة المـطردة لهـذه السيـاسـة الاسرائيلية الارهابية، في جنوب لبنان، ضد مخيمات شعبنـا الفلسـطيني هنـاك، وضـد الشعب اللبناني الشقيق وقـواه الوطنيـة ومنـاضليـه، حيث ان هذه السياسة تستبيح ارض لبنان وسيادته، بشكل يومي، كمـا يمارس الاسرائيليون سياسة الخطف والاعتقال والقتل على طريقة العصابات.

وناقشت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها، النتائج الهامّة، والايجابية، التي انتهت اليها القمة الخامسة والعشرون لمنـظمة الوحدة الافريقية، في اديس ابابا، والتـأييد الحازم، للدول، والرؤساء الافارقة، للشعب الفلسـطيني، ونضـاله العـادل والمشروع لاستعـادة حقوقه المغتصبة واراضيه المحتلة، وللدولة الفلسطينية المستقلة، وعـاصمتها القدس. وقد تجلّى هذا الموقف الافـريقي النبيـل في التـوصيات والقرارات الختامية للدورة الخـامسـة والعشرين للقمـة الافـريقيـة، وفي الاجمـاع الذي حظي به القـرار الفلسـطيني، وقرار الشرق الاوسـط. كمـا تجلى هذا الموقف الافريقي في الاستقبال والتكريم الحافلين للاخ ياسر عرفات (ابو عمار)، باعتباره رئيساً لدولة فلسطين، من قبل المؤتمر، ممّا يعكس المكانة المميزة والرئيسة لقضية فلسطين، ولشعبها، في العقل والوجدان الافريقيين.

ثم ناقشت اللجنة التنفيذية النتائج الايجابية للاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية مع رئيس الجمهورية العراقية الشقيقة، السيد صدام حسين، وثمّنت، عالياً، ما اكده الرئيس العراقي على دعم العراق الثابت لنضال الشعب الفلسطيني، من اجل تحقيق أهدافه الوطنية العادلة وانجاز استقلاله الوطني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي، والوحيد. هذا الموقف المنطلق من صنّاع انتصار امتنا العربية على البوابة الشرقية لها الى اخوانهم ابطال الحجارة في فلسطين.

[نقلاً عن **وفا**، تونس، ١٩٨٩/٧/٣١]

◇
◇ ◇

البرنامج السياسي لـ «فتح»

[في ما يلي نص البرنامج السياسي الذي أقرّه المؤتمر العام الخامس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الذي عقد في تونس ما بين الثالث والعاشر من آب (اغسطس) ١٩٨٩]

ان فلسطين جزء من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الامة العربية؛ وقد عاش الشعب الفلسطيني، في وطنه فلسطين، منذ اقدم عصور التاريخ والى اليوم، واغنى الحضارة الانسانية في المجالات كافة، وكان، دائماً، الشعب الذي يدافع عن ارضه المقدسة، وصمد في وجه غزوة الفرنجة والتتار، وسطّر الملاحم، مع امّته، في حطين وعين جالوت، وكان، منذ فجر الاسلام وحتى اليوم، قلب الامة العربية والاسلامية يحمي اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ويصون حمى مسرى النبي محمد ومهد عيسى عليهما صلوات الله وسلامه.

وجاءت الغزوة الصهيونية في مطلع هذا القرن، من اجل اجتثاث الشعب الفلسطيني، وانهاء دوره الحضاري، وزرع كيان صهيوني ينفّذ المخططات الامبريالية، من اجل السيطرة على خيرات الوطن العربي، وجعله ضمن مناطق النفوذ الاستعماري؛ وصمد الشعب الفلسطيني في وجه هذه الهمجية الصهيونية الاستعمارية. وتوالت قوافل الشهداء عبر ثلاثين عاماً، قدّم الشعب الفلسطيني، خلالها، مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين؛ وتمّت الجريمة بتقسيم فلسطين، ثمّ قيام دولة الكيان الصهيوني، العام ١٩٤٨.

وشرّد معظم الشعب الفلسطيني من وطنه، وعاش في منافي الاغتراب؛ ولكنه بقي مؤمناً بدوره الحضاري، والنضالي، فكان بانياً للحضارة في كل مكان حل فيه. وفي ظروف صعبة قاهرة، فجّرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الثورة المسلحة في الاول من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٦٥. وتدفق الشعب الفلسطيني في نهر الثورة؛ وتوالت التحديات والمجازر والانتصارات، عبر ملاحم بطولية شدّت انتباه العالم. فمنذ ملحمة الكرامة العام ١٩٦٨، الى مجازر ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الاردن، الى ملحمة الصمود في جنوب لبنان وبيروت العام ١٩٨٢، اثبت الشعب الفلسطيني العظيم قدرة فائقة على التصدي، من اجل الحفاظ على كيانه، والحفاظ على قراره الوطني الفلسطيني المستقل. وقد ادى هذا الى تأييد عالمي واسع، عبر دول العالم والهيئات السياسية المختلفة. ثمّ جاءت المؤامرات التي خطط لها النظام السوري ونفذّها عبر ادواته العميلة؛ منها مؤامرة الانشقاق، والحصار المزدوج لطرابلس، وحرب الحصار والابادة لابناء شعبنا في المخيمات. وكانت المؤامرة تهدف الى احتواء الثورة الفلسطينية لانهاء دورها الفاعل في معادلة الصراع؛ ولكن

ثبات شعبنا في مخيمات الصمود واستبسال مقاتلي حركتنا «فتح» فوّت الفرصة على المتآمرين.

ان حركتنا، «فتح»، صمدت في وجه التحدي، ونجحت في المحافظة على الوحدة الوطنية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل؛ وقد تجلّى ذلك في قدرتها على عقد المجالس الوطنية المتتالية، ممّا عمّق الوحدة الوطنية، وزادها تماسكاً، ومهّد الارضية للانتفاضة الفلسطينية المباركة، التي اندلعت في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ وما زالت تتعاظم منذ اكثر من عشرين شهراً، حيث احدثت شرخاً عميقاً في الكيان الصهيوني الهمجي، ولفتت انظار العالم، بقوة، الى عدالة قضيتنا، وفرضت واقعاً سياسياً جديداً كان ذا اثر كبير في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية كافة.

وهكذا اضافت الانتفاضة، وما زالت تضيف، صفحات مشرقة في سجلّ نضال الشعب الفلسطيني، والامة العربية، وكان لا بد لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تتوّج هذه الانتفاضة بانجاز سياسي عظيم يكون في مستوى عظمة شعبنا وتضحياته، فكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة ـ دورة الشهيد القائد الرمز «ابو جهاد». هذه الدورة التي خرجنا منها بمقررات استقبلتها دول العالم بارتياح، وقدّمنا الى شعبنا وثيقة الاستقلال واعلان دولة فلسطين، التي اعترف بها ما يزيد على مئة دولة. وها نحن اليوم، وبعد هذه التحديات الكبيرة والانجازات العظيمة، نعقد مؤتمرنا العام الخامس لحركتنا، «فتح»، ونحن اشدّ ثباتاً واصراراً على مواصلة طريق النضال بكافة السبل الممكنة، سياسياً وعسكرياً، من اجل تحرير وطننا واقامة دولتنا، دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

لقد اصبح واضحاً، الآن، للجميع ان الشعب الفلسطيني حقيقة موجودة، لا يمكن تجاهلها، وانه لا سلام، ولا استقرار، ولا أمن، في منطقة الشرق الاوسط دون الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير المصير والاستقلال الوطني. لذا، فان المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، اذ يثمّن كل هذه الانجازات التي حققتها حركتنا منذ انطلاقتها في ١/١/١٩٦٥، والتي توّجت باعلان الاستقلال الفلسطيني وقيام دولة فلسطين المستقلة، في الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، فانه يحدّد اهدافها المستقبلية كما يلي:

اولاً: على الصعيد الفلسطيني

١ ـ ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني.

٢ ـ التمسّك الحازم بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، دون تدخل خارجي، واقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

٣ ـ تأكيد وحدة شعبنا العربي الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، والتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية، قائدة نضاله وممثله الشرعي والوحيد.

٤ ـ يؤكد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» الاهمية التاريخية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، وبصورة خاصة وثيقة الاستقلال؛ ويؤيد المؤتمر قيام دولة فلسطين المستقلة، ويقدّم الشكر الى الدول العربية، والصديقة، التي اعترفت بها؛ ويفوّض المؤتمر اللجنة المركزية للحركة العمل على الاصعدة كافة من اجل وضع هذه القرارات موضع التنفيذ، وذلك على ارضية احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

٥ ـ مواصلة تكثيف، وتصعيد، العمل المسلّح واشكال النضال كافة، لتصفية الاحتلال الاسرائيلي ـ الصهيوني لارضنا الفلسطينية المحتلة وتأمين حق شعبنا في الحرية والاستقلال.

٦ ـ تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على مختلف المستويات، السياسية والعسكرية، وتأكيد الدور القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتصعيد الانتفاضة الشعبية الهادفة الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني.

٧ ـ التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي، والوحيد، لشعبنا العربي الفلسطيني في اماكن تواجده كافة، وقائدة نضاله الوطني، والناطقة باسمه في المحافل العربية، والدولية، ومقاومة كل المحاولات التي تستهدف النيل منها، او تجاوزها، أو الالتفاف حولها، أو خلق بدائل منها، أو شركاء لها، في تمثيل الشعب الفلسطيني.

٨ ـ رفض، ومقاومة، مشروع الحكم الذاتي،

والمشاريع التصفوية الاخرى التي تهدف الى تكريس الاحتلال الاستيطاني الصهيوني.

٩ ـ ان مؤتمر «فتح» الخامس يرفض «مشروع شامير» حول الانتخابات، ويؤكد ان أية انتخابات على ارضنا المحتلة يجب ان تتمّ في جوّ حرّ، وديمقراطي، تحت اشراف دولي، وذلك بعد انسحاب القوات الاسرائيلية، وان تكون الانتخابات حلقة ضمن برنامج متكامل للحل النهائي.

١٠ ـ ان المؤتمر العام لـ «فتح»، آخذاً بعين الاعتبار الانجازات الهامّة التي تمّت على الساحة الفلسطينية بفعل نضال شعبنا المستمر وانتفاضته المباركة وما خلقته من معطيات وحقائق جديدة على الساحتين، العربية والدولية، يؤكد حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة، بشكل مستقل ومتكافىء، مع الاطراف الاخرى، في جميع المؤتمرات، والمساعي الدولية المعنيّة بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني.

١١ ـ توفير اشكال الدعم كافة، لتعزيز صمود جماهيرنا في مخيمات لبنان، للوقوف في وجه العدوان الاسرائيلي ومخططاته كافة، الرامية الى تشتيتهم، وتهجيرهم، والتمسّك بحق ابناء هذه المخيمات في الدفاع عن وجودهم، وامنهم، وحقهم الطبيعي في الالتحام بمسيرة شعبهم النضالية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

١٢ ـ مواصلة الحوار مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي ترفض الاحتلال وتساند حقوق شعبنا الوطنية الثابتة، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطين المستقلة، وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً، ووحيداً، للشعب الفلسطيني.

١٣ ـ نظراً الى ما للعامل الديمغرافي من اثر فعّال في صراعنا مع العدو الصهيوني، ونظراً الى الجهود الضخمة التي تقوم بها الحركة الصهيونية لتشجيع الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية، يقرّر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة في المجلس الثوري، للتصدي للهجرة الصهيونية الى وطننا، كي تضطلع بجميع المهام، الثقافية والاعلامية والسياسية، التي تؤدي الى منع وصول المهاجرين اليهود الى وطننا المحتل.

ثانياً: على الصعيد العربي

١ ـ يحيّي المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» تضامن الجماهير العربية مع ثورتنا الفلسطينية، وانتفاضة شعبنا المباركة، ويدعوها الى تجسيد هذا التضامن في اطر عملية، على المستوى القومي.

٢ ـ يثمّن المؤتمر قرارات القمم العربية، المتعلقة بقضية الانتفاضة، ودعمها، خاصة قمّتا الجزائر والدار البيضاء، ويدعو الدول العربية الى الالتزام بكل القرارات، ووضعها موضع التنفيذ، خاصة الوفاء بالتزاماتها المالية المقررة.

٣ ـ تعزيز العلاقات مع الاحزاب والحركات والقوى الوطنية والديمقراطية كافة في الوطن العربي، والعمل على توفير المساندة، والدعم الجماهيري، للانتفاضة، ولمنظمة التحرير الفلسطينية؛ كما يوصي المؤتمر بتشكيل لجان دعم للانتفاضة، على المستوى القومي.

٤ ـ احترام حق الثورة الفلسطينية في اداء مهامها النضالية عبر أية أرض عربية، وتعبئة الجماهير الفلسطينية، بما يخدم كفاح شعبنا من اجل الحرية والاستقلال والعودة.

٥ ـ ان علاقاتنا بأي نظام عربي تتحدّد في ضوء موقفه من نضال الشعب الفلسطيني وعدم تدخله في الشؤون الداخلية للثورة، واحترامه لقرارنا الوطني الفلسطيني المستقل، والتزام هذا النظام بمقرّرات القمم العربية الخاصة بقضية فلسطين.

٦ ـ دعوة الدول العربية، خاصة دول المواجهة، الى توحيد قواها وتعبئة جماهيرها لمواجهة العدوان الاسرائيلي.

٧ ـ العمل من اجل حماية شعبنا، ورعايته، والعناية بشؤونه، في مختلف اماكن تواجده، والتمسّك بحقوقه في الاقامة، والتنقل، والعمل، والتعلّم، والصحة، وفقاً لقرارات جامعة الدول العربية والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وضمان حرية العمل السياسي، تجسيداً لروابط الاخوة العربية، والانتماء القومي العربي.

٨ ـ يعبّر المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» عن اعتزازه، وتقديره، للشعب اللبناني الشقيق، ويؤكد اهمية العلاقات الكفاحية، والاخوية، بين الشعبين، اللبناني والفلسطيني، لمواصلة التصدي للغزو الصهيوني، من اجل تحرير الارض اللبنانية، والفلسطينية، من الاحتلال الاسرائيلي ـ الصهيوني؛

ويؤكد المؤتمر ان الثورة الفلسطينية ستبقى سنداً للشعب اللبناني في نضاله، لتحقيق وحدته الوطنية، والحفاظ على استقلاله وسيادته الاقليمية، ودحر الاحتلال الاسرائيلي ـ الصهيوني من على ارضه.

٩ ـ التأكيد على العلاقات الخاصة، والمميّزة، التي تربط الشعبين الشقيقين، الفلسطيني والاردني، والعمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين الشقيقين، وان أية علاقة مستقبلية مع الاردن ستقوم على كنفدرالية بين دولتي، الاردن وفلسطين.

ثالثاً: على الصعيد الدولي

١ ـ التمسّك بالمؤتمر الدولي الفعّال، كامل الصلاحيات، للسلام في الشرق الاوسط، والذي يعقد على اساس الشرعية الدولية، باشراف الامم المتحدة وتحت رعايتها، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، والاطراف المعنيّة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة وبحقوق متساوية مع الاطراف الاخرى.

٢ ـ يؤكد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» تمسّكه بمبادىء، وميثاق، الامم المتحدة، وقراراتها التي اكدت الحقوق الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرّف، للشعب الفلسطيني، وحق كل الشعوب المضطهدة، التي تخضع للاحتلال، في ان تستخدم كل اشكال النضال من اجل تحرّرها، واستقلالها الوطني؛ كما يؤكد المؤتمر ادانته الحازمة لجميع الممارسات الاسرائيلية الارهابية التي تنتهك مبادىء القانون الدولي، واتفاقيات جنيف وملحقاتها لعام ١٩٤٩، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وميثاق الامم المتحدة، وقراراتها.

٣ ـ يطالب المؤتمر الولايات المتحدة الاميركية بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واقامة دولته المستقلة، والتخلّي عن سياسة الانحياز لصالح اسرائيل، وايقاف الدعم غير المحدود الذي تقدمه اليها، والذي من شأنه تكريس الاحتلال الاسرائيلي ـ الصهيوني لأرضنا الفلسطينية وزيادة انتهاكه لحقوق شعبنا الفلسطيني. ويدعو المؤتمر الولايات المتحدة الاميركية الى الموافقة على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، في اقرب وقت ممكن، طبقاً للقرارات التي تمّت الموافقة عليها في الامم المتحدة؛ كما يدعو المؤتمر الولايات المتحدة الى الغاء كافة القوانين والتشريعات المعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اصدرها الكونغرس الاميركي، كي يتوصل حوارها معنا الى نتائج ايجابية.

٤ ـ يثمّن المؤتمر مواقف الدعم الذي تقدمه منظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة الوحدة الافريقية، ودول حركة عدم الانحياز، الى نضال شعبنا الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ كما يحيّي المؤتمر الدول الصديقة التي سارعت الى الاعتراف بدولة فلسطين، وأقامت علاقات دبلوماسية معها.

٥ ـ يثمّن المؤتمر علاقات الصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاشتراكية؛ ويؤكد على الموقف البنّاء الذي تقفه هذه الدول، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، في دعم كفاح شعبنا العادل وحقوقنا الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة دولتنا المستقلة على ترابنا الوطني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي، والوحيد، لشعبنا الفلسطيني.

٦ ـ ان التحوّل البارز في الرأي العام، في دول اوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا، لصالح الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني، ولنضاله العادل والمشروع، والذي تطور بفعل الانتفاضة المباركة، وتراكمات التحرك السياسي، والدبلوماسي، لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد خلق ظروفاً مؤاتية لهذه الدول لتزيد دعمها لقضية فلسطين. وقد تجسّد هذا في دعوة رئيس دولة فلسطين، الاخ ياسر عرفات، الى زيارة فرنسا، وفي بيان دول حلف وارسو في بوخارست، وفي بيان دول السوق الاوروبية المشتركة في مدريد، وفي رفع مستوى العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الدول. والمؤتمر العام الخامس لـ «فتح» يثمّن هذه الخطوات، ويدعو الدول تلك الى تطوير مواقفها الايجابية هذه، لترتقي الى الاعتراف بدولة فلسطين.

٧ ـ يعبّر المؤتمر عن دعم، وتأييد، ومساندة، حركات التحرر في افريقيا، وآسيا، واميركا اللاتينية، وبشكل خاص نضال شعب ناميبيا، بقيادة سوابو، ونضال شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصري في بريتوريا.

[نقلاً عن **وفا**، ١٩٨٩/٨/٨]

البيان الختامي لمؤتمر «فتح»

في مرحلة من أدّق مراحل النضال الوطني التحرري لشعبنا الفلسطيني، وفي أوج المواجهة المحتدمة بين جماهير شعبنا الفلسطيني وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استنفرت كل ادواتها وقواها، في محاولة لتصفية قضيتنا الوطنية وضرب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومصادرة حقوقه الوطنية الثابتة؛ وفي ظل الانتفاضة الشعبية التي كرّست موقعها في ضمير العالم، وفي حسابات القوى الدولية، كمعركة للاستقلال الوطني، يخوضها شعبنا، بأكمله، بجانب الصمود الاسطوري لجماهيرنا في المخيمات الفلسطينية، دفاعاً عن قضيتها الوطنية، ووجودها؛ في ظل هذه الظروف، كلها، عقد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، في تونس العاصمة، في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٩/٨/٣ ـ ١٩٨٩/٨/١٠، برعاية الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، واحتضان أخوي حميم من شعب تونس الشقيق وحكومته.

لقد سارت أعمال المؤتمر الخامس لـ «فتح» في جوّ ديمقراطي، وجوّ المسؤولية الوطنية والحركية وتناول شامل ومسؤول للقضايا كافة والمشاكل المطروحة على الشعب الفلسطيني، المتعلقة بقضيته الوطنية.

وقامت لجان المؤتمر الخامس بدراسة، وتحليل، هذه المشاكل والبحث في أفضل الحلول لها. وقد اتخذ المؤتمر، في ضوء ذلك، قرارات هامّة، شملت القضايا والتطورات كافة، وفي مقدمها الانتفاضة الشعبية المباركة، وسبل تعزيزها وتصعيدها، والقضايا السياسية والتنظيمية.

وتمّ البحث في المؤتمر بشكل مفصّل، ومن موقع الاعزاز والاكبار للانتفاضة الشعبية الباسلة لشعبنا العظيم، وابطالها المرابطين، وجرحاها الصامدين، وشهدائها الابرار، فأكد المؤتمر ان الانتفاضة قد شكّلت جدار الصمود والحسم ونقطة الانعطاف في مسار الصراع ضد الاحتلال الاسرائيلي ووفّرت امكانات تحقيق الشعب الفلسطيني لما حرم منه، منذ قرار التقسيم العام ١٩٤٧، باقامة دولته المستقلة وحماية مصيره الوطني من الضياع والتبديد. ومن ثمّ، فان المؤتمر اتخذ القرارات كافة الكفيلة بتوفير كل الوسائل والامكانات اللازمة لتصعيد الانتفاضة، وضمان استمرارها، من خلال تعزيز دور القيادة الوطنية الموحّدة وتطوير اللجان الشعبية والاطر الجماهيرية والنقابية، بما في ذلك المجموعات الضاربة، وكذلك وسائل تأمين الدعم السياسي، والاعلامي، والمادي، من الامة العربية والمجتمع الدولي.

ان المؤتمر، مستلهماً مبادىء «فتح» وتاريخها النضالي، ينطلق من المبدأ القائل ان ما يحسم التغيير، في النهاية، هو الحركة الجماهيرية المنظمة ذات البرنامج الواضح، بعدما فرض شعبنا الفلسطيني، من خلال انتفاضته المباركة، وجوده على أرض الوطن في مواجهة أخطر مؤامرة صهيونية لابادة وانهاء وجوده.

ولقد أقرّ المؤتمر، بناء على ذلك، بالاجماع، برنامجاً سياسياً حدّد، بوضوح، الموقف السياسي لحركتنا ضمن دوائره الثلاث، الوطنية والقومية والدولية.

في المجال الوطني

وقف المؤتمر، مطوّلاً، تجاه السبل الكفيلة بتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، مؤكداً وحدة شعبنا الوطني الفلسطيني داخل فلسطين، وخارجها، وفي المنافي والشتات والمخيمات الصامدة، وحيّا التفافه الثابت والراسخ حول منظمة التحرير الفلسطينية، قائدة نضاله وممثله الشرعي، والوحيد، وتمسّكه بحقوقه الوطنية الثابتة في تقرير المصير، والعودة، وممارسة سيادته في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف؛ كما أكد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، الاهمية التاريخية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، وبصورة خاصة وثيقة اعلان الاستقلال، وفوّض اللجنة المركزية لـ «فتح» بالعمل، على جميع الاصعدة، من أجل وضع هذه القرارات موضع التنفيذ، وذلك على أرضية احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الاراضي الفلسطينية. واذ يؤكد المؤتمر تمسّكه بمبادرة السلام الفلسطينية،

التي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة، في الجزائر، التي أعلنها الأخ الرئيس ياسر عرفات (أبو عمار) في الامم المتحدة، في جنيف، بأنه يرفض جميع مشاريع الحكم الذاتي، والوطن البديل، والمشاريع التصفوية كافة، التي تهدف الى تكريس الاحتلال، كمشروع شامير؛ واعتبر المؤتمر حدوث الانتخابات امراً طبيعياً عندما تمارس في اطار برنامج متكامل مترابط للحلّ الشامل، والنهائي؛ وان تلك الانتخابات يجب ان تتمّ في جوّ حرّ وديمقراطي، وتحت اشراف دولي، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية.

وفي الوقت الذي أكد المؤتمر الالتزام بمبادىء الشرعية الدولية، التي تعطي لشعبنا الحق في ممارسة أشكال النضال كافة، بما فيها الكفاح المسلّح، لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي البغيض للوطن الفلسطيني، فقد شجب المؤتمر اشكال الارهاب كافة، خاصة ارهاب الدولة، مؤكداً ضرورة الاستمرار في العمل الدؤوب، من اجل تحقيق سلام عادل، ودائم، يستند الى حقوق شعبنا الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، وذلك في اطار مؤتمر دولي، تشارك فيه الدول الاعضاء دائمة العضوية في مجلس الامن، والاطراف المعنيّة كافة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى كافة؛ كما أكد المؤتمر مواصلة الحوار مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية ضمن الثوابت المقرّة في مجالسنا الوطنية.

ولقد حيّا المؤتمر شعبنا الفلسطيني الصامد في مخيماتنا في لبنان، مؤكداً على دوره الفعّال في الحفاظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومقرراً تأمين أشكال الدعم كافة، المطلوبة للمحافظة عليه، ومنع تنفيذ الخطط المعدّة لتشتيته.

في المجال القومي

وقد أكد المؤتمر اهمية العمل المتواصل لتحقيق تضامن عربي ينظّم في اطار الجهود والطاقات القومية كافة، من اجل دعم القضية الفلسطينية والانتفاضة، وتحقيق الاهداف القومية الكبرى كافة، الامر الذي يتطلب تكثيف العلاقة مع الجماهير العربية، صاحبة المصلحة الحقيقية في تحقيق الانتصار والاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعبّر المؤتمر عن تضامنه مع لبنان، وعن ضرورة بذل الجهود الممكنة كافة، والكفيلة باخراجه من المحنة والحفاظ على سيادته، وعروبته، ووحدة اراضيه. واستعرض المؤتمر التطورات التي طرأت وادت الى وقف الحرب العراقية ـ الايرانية، وضرورة احلال سلام دائم بين البلدين، محيياً الجهود والتضحيات التي بذلها العراق، شعباً وجيشاً، دفاعاً عن البوابة الشرقية للامة العربية.

في المجال الدولي

ثمّن المؤتمر علاقات الاخوة والصداقة مع الدول الاسلامية، والافريقية، ودول عدم الانحياز، والدول الاشتراكية، خاصة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

وحيّا المؤتمر، بتقدير عال، التحوّل الايجابي البارز في مواقف دول اوروبا الغربية، واليابان، وكندا، واستراليا، لصالح الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني، والتي انعكست في دعوة الاخ ياسر عرفات (ابو عمار) لزيارة فرنسا، وفي بيان السوق الاوروبية المشتركة في مدريد. وثمّن المؤتمر بيان حلف وارسو المجسّد لالتزام دول الحلف بالاهداف والاماني الفلسطينية.

ولقد درس المؤتمر، مطولاً، موضوع الحوار الفلسطيني ـ الاميركي الذي بدأ منذ بضعة شهور، فاستغرب البطء الشديد في هذا الحوار، وغياب الشمولية السياسية والقواعد العملية لهذا الحوار، الامر الذي دفع المؤتمر الى مطالبة الادارة الاميركية بالاعتراف، بوضوح، بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة، بعاصمتها القدس، واتخاذ موقف عملي متقدم للمحافظة على حقوق الانسان الفلسطيني، الذي اوضح تقرير لجنة حقوق الانسان الاميركية حجم الانتهاك الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني. كما رأى المؤتمر مطالبة الادارة الاميركية بالتخلي عن سياسة الانحياز الى اسرائيل، واتخاذ موقف حيادي يمكّنها من ممارسة دورها، لأن الانحياز لا يمكن ان يخدم عملية السلام بالشكل العملي المطلوب، فضلاً عن ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي، واستمرار عمليات الانتهاك الشرسة لحقوق الانسان الفلسطيني، واستمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي في مواجهة انتفاضة شعبنا البطل واطفال الحجارة بالرصاص والقتل اليومي، كل ذلك ما كان ليتمّ بدون الدعم الاميركي المقرر لاسرائيل على الاصعدة كافة، السياسية

والاقتصادية والمالية والعسكرية والمالية.

القضايا التنظيمية

اخذت القضية التنظيمية حيّزاً كبيراً من اعمال المؤتمر؛ اذ ان تعزيز الوضع الداخلي لأي حركة ثورية كـ «فتح»، والتصدي لبعض المظاهر السلبية التي تراكمت خلال السنوات العشر الاخيرة من حياة حركتنا الداخلية، والخارجية، يعتبر امراً حيوياً واساسياً على طريق الاستعداد لتطوير افضل السبل لخوض المواجهات السياسية، والعسكرية. ولقد اتخذ المؤتمر قرارات كثيرة في هذا المجال، وادخل تعديلات واسعة على النظام الداخلي.

انتخب المؤتمر الأخ ياسر عرفات (ابو عمار)، في جوّ مفعم بالتقدير والتزكية، قائداً عاماً لـ «فتح». وقرّر المؤتمر زيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية للحركة والمجلس الثوري، لتأمين مشاركة قيادية اوسع، على ان تختار اللجنة المركزية، من بين اعضائها، مكتباً سياسياً. وفي هذا الصدد، اقرّ المؤتمر تكليف اللجنة المركزية والمجلس الثوري باختيار عدد من قياداتنا المناضلة داخل الارض المحتلة في هيئاتها القيادية. وانطلاقاً من النظرة القائمة على اهمية المشاركة المباشرة للكوادر من اجل المساهمة بكل التطورات السياسية والتنظيمية، فلقد تقرر استحداث «المجلس العام للحركة» كاطار جديد تلتقي فيه كوادر تمثل مختلف الاطر الحركية لاتخاذ القرارات اللازمة عند الحاجة.

ان المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» يوجّه تحية اكبار وشكر الى تونس الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، على مواقفها المبدئية، وعلى احتضانها لتواجد القيادة الفلسطينية على ارضها، ويثمّن عالياً، الجهود التي يبذلها الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، من اجل القضية الفلسطينية، وعلى قراره باستضافة المؤتمر الخامس لحركتنا على ارض تونس الخضراء، وفي كنف شعبها المعطاء.

ان المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» ليتذكر، باجلال واكبار، جميع الشهداء الابطال الذين ضحّوا بحياتهم، والذين كان من آخرهم امير الشهداء الشهيد الرمز «ابو جهاد»، ويتوجه الى الانتفاضة العظيمة المباركة، والى الصامدين الابطال في المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية الشامخة، والى المعتقلين والاسرى في معسكرات الاعتقال، ليعاهدهم وجماهير امتنا العربية والاسلامية واحرار وشرفاء العالم، على ان راية النضال ستبقى خفاقة، على الرغم من كل التحديات، وستظل المسيرة متقدمة نحو اهدافها، فالحصاد لم يعد وهماً، واننا لن نتردد عن تقديم التضحيات، ليصل شعبنا الى كامل حقوقه الوطنية، ويرتفع علم فلسطين خفاقاً فوق القدس الشريف، عاصمة دولتنا فلسطين، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ارض ومسرى النبي محمد، صلوات الله عليه وسلم، ومهد المسيح عليه السلام.

«ان فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفرلك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتمّ نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً وينصرك الله نصراً عزيزاً». صدق الله العظيم.

وانها لثورة حتى النصر

[نقلاً عن **وفا**، ١١/٨/١٩٨٩]

◇
◇ ◇

ياسر عبدربه: الموقف الاميركي يراوح مكانه

• كيف تنظرون لنتائج التصويت الأخير في الكونغرس الاميركي، التي تمكّنت، من خلالها، ادارة بوش [من] اجتياز امتحانها الأول أمام محاولات اللوبي الصهيوني للتشكيك بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي وقف الحوار معها ؟

○ ليس لنتائج التصويت في الكونغرس مدلول

كبير، سوى انها تشير الى سقوط الذريعة التي كانت تستخدم، دائماً، في ان اللوبي الصهيوني قادر على التحكم بالقرار الاميركي. فعندما رأت الادارة الاميركية ان موقفاً أو قراراً ما، يتخذه الكونغرس، ومن شأنه ان يعطل خطتها السياسية، فهي استطاعت، ببساطة وأغلبية، ايقاف مثل هذا القرار.

والمهم، الآن، ان تنتهي هذه اللعبة، التي تسمى الشروط لاستمرار الحوار، أو اللقاءات، مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالمنظمة ليست معنيّة بأن تتواصل هذه اللقاءات إلّا بهدف، وأن تقود إلى بداية عملية سياسية جدية نحو التسوية العادلة والمؤتمر الدولي. واذا كانت الادارة الاميركية، بعد تصويت الكونغرس الأخير، تشعر بأن يدها قد أصبحت طليقة أكثر، فهذا يتطلب منها ان تبادر الى تقديم افكار جادة من أجل عملية السلام.

وكنّا أكدنا، خلال الفترة السابقة، خلال الحوار مع الطرف الأميركي، على ان العملية السياسية تتطلب توضيح الموقف الأميركي تجاه ثلاثة أمور رئيسة:

الأمر الأول: هو تحديد طبيعة الحل النهائي. وببساطة وباختصار، يعني ذلك ان توضح الادارة الاميركية مفهومها للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، التي تعني حق تقرير المصير، بشكل مطلق ودون تدخل خارجي.

والأمر الثاني: ان فكرة الانتخابات، التي تدعو اليها الادارة الاميركية، ليست مرفوضة بذاتها من قبلنا؛ ولكن المرفوض هو الغموض في هذه الفكرة، والذي يمكن ان يؤدي الى تعقيد العملية السياسية، بدلاً من البدء بحلها بشكل شامل. ويعني ذلك، بوضوح، تحديد الرابط بين الانتخابات، وبين الحل النهائي ككل. والرابط لا يمكن ان يكون رابطاً شكلياً، أي بمجرد تقديم وعد الينا بأنه، بعد الانتخابات، يمكن ان تبدأ مفاوضات حول الحل النهائي. فمثل هذا الوعد يمكنه أن يعني مفاوضات تستمر إلى ما لا نهاية، دون الوصول إلى نتيجة؛ ولذلك، فان المهم هو ان نرى كيف تكون الانتخابات مرتبطة، زمنياً، ومن الناحية السياسية، بالوصول إلى حل يقود إلى إنهاء الاحتلال وتأمين تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني.

والأمر الثالث: هو الموقف من «اطار» المفاوضات: اذ ان هنالك شبه اجماع دولي على ان الاطار الوحيد، الملائم، هو المؤتمر الدولي، وضرورة التحضير الجاد والمباشر لعقده، وان المشاركة فيه يجب ان تكون متكافئة، ومتساوية؛ ويكفي ان نشير، هنا، الى قرار قمة مدريد الأوروبية، الذي أكد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير في عملية السلام، في جميع مراحلها. ولذا، فان المقترحات والدعوات الأميركية لتفويض أشخاص من أجل التباحث مع اسرائيل، تريد الالتفاف على هذا الاجماع الدولي، واخماد العملية السياسية وحصرها في إطار البحث بين فلسطينيين والحكومة الاسرائيلية حول ما يسمى الجوانب الاجرائية لعملية الانتخابات.

• من المعروف أنكم ابلغتم الى الجانب الأميركي هذه النقاط خلال جولات الحوار الثنائية الثلاث. فاذا قيّمنا الحوار حتى الآن، هل يمكن القول انه يسير وفق ما اتفق عليه في ستوكهولم، أم لا ؟

○ في الواقع، ان الالتزامات التي قطعتها الادارة الأميركية على نفسها، خلال جولات الحوار التمهيدية في ستوكهولم، العام الماضي، لم يجر الالتزام بها على الاطلاق. فالادارة الأميركية تعهدت بدء حوار جوهري مع المنظمة حول مختلف الجوانب المتعلقة بحل القضية الفلسطينية وصراع الشرق الأوسط. أمّا حصر الأمور، اليوم، في الدعوة للبحث في القضايا الاجرائية الخاصة بالانتخابات، فإنه يتناقض، كلياً، مع ما اتفق عليه في البداية. وهذا الذي يجعل الحوار يدور، الآن، في حلقة مفرغة.

• هل هناك نيّة للقاء فلسطيني ـ أميركي في الوقت القريب ؟

○ يمكن للقاء القادم أن يكون مرغوباً، إذا كان لدى الادارة الأميركية أفكار سياسية جديدة، تنسجم مع متطلبات التقدم نحو الحل السياسي، ووفق الاتجاهات التي تحدثنا عنها. وهذا ما يضغط من أجله العديد من الأطراف الدولية، بما فيها المجموعة الأوروبية، برئاسة فرنسا حالياً، وكذلك الاتحاد السوفياتي. وهذا ما عبّرت عنه قرارات القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء، في نهاية أيار (مايو) الماضي، وما تدعو اليه منظمة التحرير بشكل متواصل.

• صدر عن الادارة الاميركية تصريحان متضاربان خلال اسبوع واحد. الأول من مساعد وزير الخارجية، جون كيلي، يقول ان المفاوضات المباشرة بين المنظمة وإسرائيل هي الطريق الوحيد، ولا للمؤتمر الدولي؛ والثاني من قبل وزير الخارجية، جيمس بيكر، يقول فيه باحتمال توجه الولايات المتحدة نحو عقد المؤتمر الدولي. كيف تنظرون

الى ذلك[؟] وإلى أين يتجه الموقف الأميركي فعلياً ؟

○ لا تزال السياسة الأميركية تسعى الى استبعاد المؤتمر الدولي، وهذا هو مدلول التصريحات الأميركية المتضاربة من هذا الموضوع. وهذا جزء من النهج الأميركي، الذي لم يقترب، حتى الآن، من الامساك بالحلقة الضرورية لبدء مسيرة حل فعلي للصراع في المنطقة. ولا يمكننا، في هذا المجال، أن نرى كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تباشر دوراً متوازناً وفعّالاً دون القيام بضغط جاد على اسرائيل، من أجل تغيير موقفها الرافض، بشكل تامّ، للحقوق الفلسطينية وللمؤتمر الدولي للسلام، في الوقت الذي تواصل سياسة القمع والارهاب في الأرض المحتلة، تحت بصر وسمع الادارة الأميركية، ومظلة حمايتها السياسية التي توفرها لها عبر «الفيتو» الذي يتكرر استخدامه في مجلس الأمن الدولي لأكثر من مرة. ومن المعلوم ان الكونغرس الأميركي اتخذ قراراً يدعو اسرائيل الى اعادة فتح المدارس في الضفة الغربية؛ وبعد أيام تمّ فتحها. وهذا مؤشر يدل على أن الادارة الأميركية، فيما لو أرادت الضغط على اسرائيل، فانها تستطيع ارغامها على وقف أعمال التنكيل الشاملة التي تمارسها ضد شعبنا في المناطق المحتلة، بل ووقف تلك السياسة المجنونة، والمتطرفة، التي تعتمدها الحكومة الاسرائيلية بجناحيها، الليكود والعمل.

• **أُعلن أن لقاء القيادة الفلسطينية، مؤخراً، في تونس، مع مبعوث الاتحاد السوفياتي لشؤون الشرق الأوسط مساعد وزير الخارجية، غينادي تراسوف، تركز حول مواجهة «لاءات الليكود» الأربعة. ما هو الجو الفعلي للتفاهم الفعلي الفلسطيني ـ السوفياتي الجديد ؟**

○ ان التفاهم بيننا وبين موسكو هو تفاهم تام، ولا تقوم موسكو بأية خطوة سياسية، حيال الشرق الأوسط، دون التشاور المسبق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد جرى في لقائنا مع مبعوث القيادة السوفياتية عرض نتائج مباحثات الوفد السوفياتي، بقيادة فلاديمير بولياكوف، مساعد وزير الخارجية، في واشنطن أواخر الشهر الماضي. وكان واضحاً، في ضوء تلك النتائج، ان الموقف الأميركي لا يزال يراوح مكانه. هناك اشارة تؤخذ بعين الاعتبار، هي ان الجانب الأميركي تحدث عن أهمية الربط بين الانتخابات وبين الحل النهائي؛ ربط ذي مضمون سياسي، وليس اجرائياً فقط؛ أي ان لا يكون الربط فقط من خلال اعطاء التعهد، او الضمانة، لبدء مفاوضات حول الحل النهائي بعد انتهاء الانتخابات؛ بل الانتقال إلى خطوات عملية تقود إلى الحل النهائي. وبطبيعة الحال، كما قلت، لهذا أهمية، اذا قامت الولايات المتحدة بتحديد أوضح لمفهومها للحل النهائي؛ أي باعلان اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أسوة بشعوب وأمم كوكبنا الأرضي.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٩/٧/٢١]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٦/١٩٨٩ الى ١٥/٧/١٩٨٩

١٦/٦/١٩٨٩

• استشهد ثلاثة فلسطينيين من مخيم رفح برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، فيما استمرت المواجهات والصدامات في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة. فقد ذكر مصدر فلسطيني ان وليد عمر ابو عبيد (٢٣ عاماً) استشهد، اثر اصابته بعيار ناري في بطنه؛ كما استشهد احمد عبدربه عون (١٧ عاماً)، بعد اصابته برصاصة في الصدر؛ واستشهد ثالث لم يأت المصدر الفلسطيني على ذكر اسمه؛ كذلك اصيب ٨٨ مواطناً بجروح، واعتقل خمسون آخرون. وفي الضفة، أُعلنت مدن نابلس وقلقيلية والخليل ورام الله مناطق عسكرية مغلقة، في حين حرق مستوطنون مساحات من الاراضي المزروعة قمحاً في قرى الكفير، قرب جنين، وترمسعيّا، وبيت لقيا، قرب رام الله (**الدستور**، عمّان، ١٧/٦/١٩٨٩).

• شنّت ثماني طائرات حربية اسرائيلية عدواناً على المشارف الجنوبية لمخيم الرشيدية، قرب صور، ممّا أدّى الى اصابة طفلين في روضة للاطفال، احدهما في الخامسة من عمره، والثاني في السادسة (**الدستور**، ١٧/٦/١٩٨٩).

• ندّد عدد كبير من الاكاديميين ورجال القانون ورؤساء الجمعيات الانسانية، المشاركين في المؤتمر الذي نظّمته «اللجنة الاسرائيلية ـ الفلسطينية لحقوق الانسان»، في القدس، بقانون الابعاد الاسرائيلي، ووصفوه بأنه «غير انساني، ويشكل خرقاً سافراً للقوانين والاعراف الدولية». من جهة أخرى، اعتبر المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر، في تل ـ أبيب، ميشال ديتغو، الذي تحدث في المؤتمر، «ان السلطات الاسرائيلية خرقت اتفاقية جنيف الرابعة وقامت بابعاد فلسطينيين كثيرين الى خارج البلاد، على الرغم من احتجاج الصليب الاحمر وادانته» لهذه الممارسات (**الحياة**، لندن، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩).

• دعا رئيس تحرير صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية، دوف يوتكوفسكي، الى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ـ ابيب؛ وقال ان غيابها «أمر شاذ في حدّ ذاته». وذكر يوتكوفسكي، الذي قام بزيارة خاصة للاتحاد السوفياتي، في تصريح الى صحيفة «ازفستيا» السوفياتية، ان وجود اختلافات في وجهات النظر حيال قضايا معيّنة هو أمر طبيعي؛ ولكن «اذا اراد كل طرف اقناع الآخر، فان علينا التحدث باستمرار» (**الحياة**، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩).

• انتهت المحادثات السوفياتية ـ الاميركية على مستوى الخبراء في شؤون الشرق الاوسط بعد يومين من الاجتماعات التي تميّزت بطابع التكتم الشديد وامتناع مسؤولي البلدين عن الكلام عمّا تحقق. واكتفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، بالقول، ان «الاجتماعات كانت بنّاءة». وحسب مصادر دبلوماسية مطلعة على مجرى المحادثات، التي رأسها من الجانب الاميركي مدير مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، ومن الجانب السوفياتي مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، ان الطرفين دخلا عمق المسائل المطروحة على طاولة المفاوضات، وابرزها عملية السلام في الشرق الاوسط؛ وكان موضوع الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة موضع اهتمام الطرفين؛ فيما قالت المصادر ان الجانب السوفياتي طلب من المسؤولين الاميركيين مزيداً من التفاصيل عن آلية اجراء الانتخابات، واهدافها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩).

١٧/٦/١٩٨٩

• ساد الاضراب الشامل في المناطق المحتلة، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي دعت، أيضاً، الى جعل اليوم وغداً يومي تصعيد في المجابهات ضد جنود الاحتلال الاسرائيلي، بالحجارة والزجاجات الفارغة وبكل ما تصل اليه أيدي المواطنين من أدوات. وفتح جنود الاحتلال النار على مئات

من أقارب معتقلين في سجن غزة المركزي، فاصيبت امرأة في رأسها. واستشهد، في وقت لاحق، شاب في التاسعة عشرة من العمر، خلال مواجهات مع جنود الاحتلال وقعت في خان يونس، ويدعى أكرم محمد شحادة الملقب بـ «سعدة» (**الدستور**، ١٨/٦/١٩٨٩).

• حذّر رئيس فرع نقابة الاطباء في الضفة الفلسطينية، د. سمير كاتبة، من خطورة الاوضاع الصحية في ظل تصاعد حملات القمع الاسرائيلية. وقال كاتبة ان اعداداً كبيرة من المواطنين لا يستطيعون الحصول على الخدمات الطبية، بعد ان ضاعف الحكم العسكري الاسرائيلي رسوم المعالجة، التي بلغت مئة دينار اردني لليلة واحدة في المستشفى (**الدستور**، ١٨/٦/١٩٨٩).

• استبعد احد قادة «فتح» ادخال أية تعديلات على هيكلية اللجنة المركزية للحركة، في المرحلة الحالية. وقال ان الاجتماعات التي يعقدها المجلس الثوري لـ «فتح»، تتركز على مناقشة مسائل تنظيمية، وسوف تختتم الاجتماعات غداً (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٨/٦/١٩٨٩).

• وزّعت منظمة «د.ب.» («قمع الخونة») الاسرائيلية بياناً على جنود الجيش الاسرائيلي داخل الحرم الابراهيمي، في الخليل، دعتهم فيه الى استخدام الرصاص الحقيقي، بدل الاعيرة البلاستيكية، ضد فلسطينيي الانتفاضة، وعدم الانقياد لأوامر الجنرال «اليساري» ـ على حدّ تعبيرها ـ عميرام متسناع (**عل همشمار**، ١٨/٦/١٩٨٩).

• في أعقاب رسالة وجّهها ١٥ عضواً في مجلس الشيوخ الاميركي الى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، دعوه الى الوقوف، بشكل واضح، وصريح، وراء مبادرة السلام الاسرائيلية، بعث ٢٣٣ عضواً في الكونغرس بـ «رسالة تعزيز» اضافية الى بيكر، عبّروا فيها عن تأييدهم الكامل لمقترحات اسرائيل الخاصة بتحريك عملية السلام (**عل همشمار**، ١٨/٦/١٩٨٩).

١٨/٦/١٩٨٩

• قتل جنود الاحتلال الاسرائيلي، في مدينة نابلس، المواطن صلاح صالح البحش (٢٠ عاماً)؛ كما استشهد، في وقت متأخر، في خلة العمود، في نابلس، مهدي اسعد جاموس (١٩ عاماً)، خلال اشتباكات عنيفة وقعت في الحي مع سلطات الاحتلال. وواصل جنود الاحتلال فرض حظر التجول على مخيمات طولكرم والفارعة ورفح، فيما فرض حظر التجول على مخيم خان يونس؛ كما واصل الجنود دهم قرى ومخيمات عدة، في اطار العمليات الخاصة بـ «ازالة المظاهر الوطنية» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩/٦/١٩٨٩).

• هددت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بايقاف المفاوضات من أجل اعادة جثمان جندي الى اسرائيل، انْ أبعدت السلطات الاسرائيلية فلسطينيينْ أُصدر بحقهما قرار ابعاد. يذكر ان «الديمقراطية» كانت أسرت الرقيب سمير اسعد (وهو درزي) في العام ١٩٨٤، وأعلنت، فيما بعد، انه قتل في غارة اسرائيلية على جزيرة الارانب، شمال لبنان (**الحياة**، ١٩/٦/١٩٨٩).

• قررت الحكومة الاسرائيلية اعتبار كل من «حماس» و«الجهاد الاسلامي» و«حزب الله»، في المناطق المحتلة، منظمات «ارهابية». وبناء على هذا القرار، يدان كل من تثبت المحكمة عضويته في احدى هذه المنظمات، ويعاقب وفقاً للبند الثامن من أمر «منع الارهاب». يذكر ان القائمة السابقة لـ «المنظمات الارهابية» اكتملت قبل ثلاث سنوات، وشملت ٢١ منظمة (**عل همشمار**، ١٩/٦/١٩٨٩).

• اجرت سفارة الولايات المتحدة في تل ـ أبيب، وقنصليتها العامة في القدس، خلال الايام الماضية، محادثات مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، بهدف الحصول على موافقتهم على اجراء الانتخابات واقناع زعماء م.ت.ف. في تونس من أجل تخفيف شروطهم الخاصة باجراء الانتخابات. من جهة أخرى، قال موظفون اميركيون لوزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور، خلال محادثاته في واشنطن، ان الادارة الاميركية قررت العمل على خطين متوازيين: استمرار المحادثات مع م.ت.ف. في تونس، بهدف الحصول على تأييدها لموضوع الانتخابات؛ ومتابعة الاتصال، بصورة مُحكمة، وبجهد، لاقناع زعماء فلسطينيين من المناطق المحتلة بترشيح أنفسهم. غير ان مريدور عارض هذه السياسة في حضور وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بقوله، ان الولايات المتحدة مستمرة في تعزيز المكانة السياسية لـ م.ت.ف. ممّا يحول دون اقدام سكان المناطق المحتلة على الانضمام الى محاولات ايجاد قيادة بديلة من م.ت.ف. (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بعد لقائه بنظيره الالماني الاتحادي، هانز ديتريش غينشر: «يردّ الاوروبيون، بشكل عام، ايجابياً على مبادرة السلام الاسرائيلية؛ لكنهم يواجهون صعوبة، لأن الامر يستوجب تغييراً في مواقفهم السابقة ازاء قضية النزاع الاسرائيلي - العربي» (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٩).

• عبّر جنود وقادة في كتيبة (احتياط) تابعة للجيش الاسرائيلي، انهت الاسبوع الماضي الفترة الرابعة من الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، منذ اندلاع الانتفاضة، عن غضبهم تجاه العبء الكبير الملقى على عاتقهم. وقال بعضهم ان عشرات كتائب الاحتياط تتولّى التصدي للانتفاضة بشكل تناوبي، بينما تستمر غالبية وحدات الجيش الاسرائيلي ورجال المجتمع في العيش وكأن الأمور تجرى اعتيادياً (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٩).

١٩/٦/١٩٨٩

• قرّر القائد العسكري الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية المحتلة، الجنرال غابي أوفير، تمديد غلق مدارس الضفة لمدة شهر آخر. وكانت مدة غلق المدارس ستنتهي اليوم وفق آخر قرار بهذا الشأن، الّا ان سلطات الاحتلال قررت مواصلة اغلاقها، على الرغم من النداءات المحلية، والعالمية، التي صدرت، حتى الآن، لاعادة فتح المؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة (**الاتحاد**، ٢٠/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) عن ان خمسة عشر تلميذاً، في مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية التابعة لها في قطاع غزة، استشهدوا في المواجهات التي وقعت بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام الدراسي الحالي (**الدستور**، ٢٠/٦/١٩٨٩).

• نقل ممثل م.ت.ف. لدى مصر، سعيد كمال، رسالة من نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. وتضمّنت الرسالة نتائج زيارة عبدالمجيد لبريطانيا ودول شمال اوروبا، وتأييد هذه الدول للقضية الفلسطينية، ولجهود السلام في المنطقة (**الاهرام**، القاهرة، ٢٠/٦/١٩٨٩).

• ذكر مصدر فلسطيني ان سفير الولايات المتحدة، في تونس، روبرت بيلّترو، قدّم، اليوم، الى قيادة م.ت.ف. في تونس، ردّ الادارة الاميركية على الملاحظات والاسئلة التي سبق وقدّمها وفد المنظمة في الجلسة الثالثة للحوار الفلسطيني - الاميركي. وقال المصدر ان اللجنة التنفيذية للمنظمة تعكف على دراسة الرد على الملاحظات الاميركية (**الحياة**، ٢٠/٦/١٩٨٩).

• بلغ عدد العاطلين عن العمل في اسرائيل خلال الربع الاول من العام الحالي، ١٩٨٩، ١٢٤ ألفاً، مقابل ٨٥٢٠٠ في الفترة عينها من العام الماضي، أي بزيادة مقدارها ٤٦ بالمئة. وبلغت نسبة البطالة ٧,٨ بالمئة مقابل ٥,٥ في العام الماضي (**معاريف**، ٢٠/٦/١٩٨٩).

• تراجع الاتحاد السوفياتي عن طلب عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، واقترح، بدلاً من ذلك، عقد لقاءات غير رسمية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن. كذلك عبّرت اوساط سوفياتية عن موافقة الاتحاد السوفياتي المبدئية على فكرة اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة، ولكن بصيغة تختلف عن المقترحات الاسرائيلية في هذا الخصوص (**معاريف**، ٢٠/٦/١٩٨٩).

• عيّن اللواء اسحق مردخاي قائداً للمنطقة الوسطى بدلاً من اللواء عميرام متسناع؛ وعيّن رئيس شعبة القوى البشرية سابقاً، اللواء متان فيلنائي، في منصب مردخاي قائداً للمنطقة الجنوبية. يبدأ مفعول هذه التعيينات في أوائل آب (اغسطس) ١٩٨٩ (**معاريف**، ٢٠/٦/١٩٨٩).

• انتقد القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، دعوة م.ت.ف. الى مؤتمر الاشتراكية الدولية في ستوكهولم بالسويد، قائلاً: «ان م.ت.ف. ليست اشتراكية... ودعوتها الى المؤتمر تشكل عائقاً أمام حزب العمل، وتضرّ بعملية السلام» (**دافار**، ٢٠/٦/١٩٨٩).

٢٠/٦/١٩٨٩

• هدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي، وأغلقت، منذ مساء أمس، ثمانية منازل في بروقين وقلقيلية وطوباس ومخيم الجلزون وكفر عقب، تعود الى عائلات شبان معتقلين بتهم قذف قوات الاحتلال بزجاجات حارقة وبقتل مستوطن يهودي، من مستوطنة اريئيل (**الاتحاد**، ٢١/٦/١٩٨٩).

• أعلنت مصر انها تعتبر الانتفاضة الفلسطينية، في المناطق المحتلة، حركة شعبية، وان مواجهتها بالعنف هو اجراء غير مجدٍ؛ كما ان التصعيد المتعمّد من جانب السلطات الاسرائيلية، في محاولة لقمع الانتفاضة، هو اجراء من شأنه ان يؤثر في عملية السلام، وسوف تكون له آثار خطيرة على المنطقة. وأعربت مصر عن قلقها العميق ازاء تصعيد اسرائيل لاعمال القمع في الاراضي العربية المحتلة. وكان نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، استدعى السفير الاسرائيلي، في القاهرة، شمعون شامير، وأبلغ اليه، رسمياً، موقف مصر هذا (**الاهرام**، ٢١/٦/١٩٨٩).

• قررت وزارة الزراعة الاردنية السماح بادخال بعض المنتوجات الزراعية من الضفة الفلسطينية الى الاردن، ضمن سياسة دعم صمود المواطنين الفلسطينيين على أرض وطنهم. ويتضمّن القرار السماح بادخال الموز، حتى الثلاثين من تموز (يوليو)، بنسبة ٥٠ بالمئة من الانتاج المقرر؛ وادخال البرقوق من منطقتي الخليل ورام الله، لغاية منتصف الشهر عينه، وبنسبة ٥٠ بالمئة ممّا هو مقدر على شهادات المنشأ؛ وكذلك الجزر ومنتجات زراعية أخرى، يستمر بعضها حتى نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩ (**الدستور**، ٢١/٦/١٩٨٩).

• وجه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، رسالة الى وزير القضاء، دان مريدور، والى المستشار القانوني للحكومة، يطلب فيها اقرار وسائل اضافية تمكّنه من وضع حدّ للانتفاضة في المناطق المحتلة. وأشار رابين الى حاجة وزارة الدفاع والجيش الاسرائيلي الى وجود حلول قضائية تمكّن من ابعاد فلسطينيين، يتحمّلون جزءاً من مسؤولية تحريض السكان، والعمل على تنظيمهم، والمشاركة في الانتفاضة، في مدة تتراوح ما بين ٧٢ ساعة وسبعة أيام. وطالب رابين السماح بهدم وغلق البيوت دون حق الاعتراض؛ وادخال تعديل يسمح باطالة فترة الاعتقال الاداري الى سنة كاملة (**عل همشمار**، ٢١/٦/١٩٨٩).

• طلب وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، خلال زيارته للدنمارك، من زعمائها تأييد خطة اسرائيل لاجراء انتخابات في المناطق المحتلة. وتمنّى ارنس، خلال مؤتمر صحافي عقده في أعقاب لقائه بنظيره الدنماركي، «ان تستغل المجموعة الاوروبية الفرصة، وبشكل خاص في قمّة مدريد، فتعبّر عن تأييدها الكامل لهذه المبادرة» (**عل همشمار**، ٢١/٦/١٩٨٩).

٢١/٦/١٩٨٩

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي فرض نظام حظر التجول على مناطق عدة في الضفة الفلسطينية، وشنّت عمليات «خاصة» على قرى عانين والمزرعة الشرقية وبرهام وبيت ايبا وبني نعيم، وقامت باعتقالات واسعة، فيما أصاب الجنود الاسرائيليون شاباً من مخيم طولكرم بجروح خطرة. في هذه الاثناء، اضرب تجار طولكرم، احتجاجاً على عمليات الدهم المتكررة التي يقوم بها رجال الضرائب، ومن نتائجها، اليوم، مصادرة مصاغات ذهبية تعود الى ١١ تاجراً في المدينة؛ كما تمّ غلق بلدة الرام للسبب عينه. من جهة أخرى، رفضت المحكمة العليا الالتماس المقدم من قبل شخصيتين فلسطينيتين أُصدر قرار بابعادهما عن أرض الوطن، وهما عاكف وحيد الحمدالله (٣٠ عاماً)، من عنبتا، وتيسير نصر الله (٢٨ عاماً)، من مخيم بلاطة (**الاتحاد**، ٢٢/٦/١٩٨٩).

• شنّ الطيران الحربي الاسرائيلي عدواناً على مواقع فلسطينية جنوب بيروت، أدّى الى اصابة ١٥ شخصاً بجروح. وذكرت مصادر لبنانية ان الغارات استهدفت مواقع للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة تقع في منطقتي الدامور والناعمة (**الدستور**، ٢٢/٦/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة اختتام اعمال اللجنة التنفيذية الصهيونية: «لقد تعرّف السكان العرب الذين يعيشون في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، عن قرب، على الانماط والقيم التي تسيّر السلطة في اسرائيل، وادركوا كيف يستغلون ضعف المجتمع والسلطة الاساسي...» (**دافار**، ٢٢/٦/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان من يعتقد بأن الانتفاضة يمكن ان تهدأ بطرد عشرات من النشطاء فهو مخطىء. وذكر رابين انه يوجد، حالياً، وراء القضبان، ١٢ ألف فلسطيني: ثمانية آلاف في معسكرات اعتقال وأربعة آلاف في السجون. وعلى الرغم من هذا، فان الانتفاضة مستمرة. وأضاف: «لو كانت المشكلة هي طرد بضعة آلاف، لكانت حلّت منذ زمن» (**دافار**، ٢٢/٦/١٩٨٩).

• طالب عدد من اساتذة الجامعات، من رجال الفكر والمربّين، الذين التقوا باشراف «مركز السلام»، بفتح المدارس في الضفة والقطاع، المغلقة منذ عام ونصف العام. وذكروا، في نداء اصدروه بهذا الصدد، انه لم يحدث عبر التاريخ ان اغلق محتل المدارس (**دافار**، ٢٢/٦/١٩٨٩).

٢٢/٦/١٩٨٩

• استشهد المواطن عبدالرؤوف عبدالجليل حمّاد (٢٢ عاماً)، من سلواد، خلال حملة دهم واعتقال شنّتها قوات الاحتلال الاسرائيلي على البلدة في ساعات الفجر الأولى. وفيما تواصلت التظاهرات والاشتباكات في معظم مدن وقرى ومخيمات المناطق المحتلة، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي فرض حظر التجول على مخيمي طولكرم والدهيشة، ومناطق أخرى، من بينها رفح. وفي حادث، هو الاول من نوعه، القى جنود اسرائيليون الطفل خالد محمود شحادة (ست سنوات) من على سطح بناية في حي الشيخ رضوان في غزة، فاصيب بجروح خطرة. ودمّرت قوات الاحتلال منزلين في الخليل، وثالث في بلدة الظاهرية، بحجة قيام اصحابها بهجمات بالزجاجات الحارقة على مراكز الجيش الاسرائيلي وسياراته (**الدستور**، ٢٣/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلنت الشرطة الاسرائيلية عن مصرع الاستاذ الجامعي، مناحيم شتيرن، طعناً بسكين قرب مبنى الكنيست (**الاتحاد**، ٢٣/٦/١٩٨٩).

• كشفت مصادر دبلوماسية غربية عن ان الادارة الاميركية اعطت تعليمات الى السفير الاميركي في تونس، روبرت بيلّترو، تدعوه الى اجراء محادثات مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد). وأكدت المصادر انها ما تزال تعارض، حتى الآن، عقد أي اجتماع بين بيلّترو والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات؛ لكنها أوضحت ان ذلك يصبح ممكناً في حال وصل الحوار الاميركي ـ الفلسطيني مرحلة التفاهم على اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**القبس**، الكويت، ٢٣/٦/١٩٨٩).

• اصدر مؤتمر الاشتراكية الدولية قراراً يدعو الى حل النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس النقاط التالية: الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم؛ وعقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة وبمشاركة الاطراف المعنية كافة؛ واعطاء م.ت.ف. دوراً في عملية السلام في المنطقة؛ وينبغي على الدول الاعضاء في السوق الاوروبية، ودول اوروبية اخرى، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبقية دول العالم، الاستمرار في تشجيع م.ت.ف. على نبذ الارهاب، وممارسة ضغط مماثل على اسرائيل للتوقف عن متابعة خرق حقوق الانسان في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ٢٣/٦/١٩٨٩).

• اعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في شهادة له الى لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، ان ادارة بوش بذلت جهوداً لاقناع الاتحاد السوفياتي، والبلدان الاوروبية، والعربية، بأن مقترحات شامير بشأن الانتخابات «جديرة بالدرس والتطوير». وأضاف ان مقترحات شامير «قابلة للنجاح»، وان الادارة الاميركية بحثت في الموضوع في محادثات لجان الخبراء في شؤون الشرق الاوسط. وأوضح ان المطلوب الابقاء على الاهتمام الاميركي، والدولي، بقضية الشرق الاوسط، من اجل «تبديل الوضع على الطبيعة، ثمّ التحرك نحو اجراء الانتخابات» (**نيويورك تايمز**، ٢٣/٦/١٩٨٩).

• على هامش لقاءات الخبراء الاميركيين والسوفيات، قال مدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلادمير بولياكوف، ان الاتحاد السوفياتي طلب من الولايات المتحدة الاميركية «توضيحات كثيرة»، ولم يتمكّن الاميركيون من تقديمها؛ كما ان الاتحاد السوفياتي اصرّ «على عقد المؤتمر الدولي». وأكد ان بلاده تعتزم لعب دور «اكثر نشاطاً»، وانها ليست في وضع «صدامي» مع واشنطن، بل تعمل على تأكيد الثوابت ومساعدة الولايات المتحدة على الخروج من المأزق، نتيجة التصلب في الموقف الاسرائيلي ومداخلات الكونغرس الاميركي (**نيويورك تايمز**، ٢٣/٦/١٩٨٩).

• تمّ تخفيض السعر الاساسي للشيكل بنسبة ٤,٤ بالمئة مقارنة بسلة العملات الصعبة. واصبح السعر الاساسي الجديد ٢,٠٦٤٩ شيكل مقابل سلة العملات الاجنبية الصعبة. وقد أعطيت الصلاحية لبنك اسرائيل لتقرير سعر الصرف الدقيق للعملات وفقاً لمستوى العرض والطلب بشكل يومي (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٦/١٩٨٩).

٢٣/٦/١٩٨٩

• كشف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لأول

مرة، عن انه كان تمّ التوصل الى «اتفاق» بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية، في نهاية العام ١٩٨٨، رعته، في حينه، الحكومة السويدية. وشمل الاتفاق، الذي كان أساس الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وثيقتي عمل. وعلى الرغم من ان عرفات رفض الكشف عن مضمون الوثيقتين، فقد أوضح ان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني لم يتطرق اليهما بعد. لكنه أشاد بجدية الادارة الاميركية في محاولة التوصل الى نتائج من طريق الحوار مع م.ت.ف. (**الاهرام**، ٢٤/٦/١٩٨٩).

• انضمّ مواطنان فلسطينيان الى قافلة شهداء الانتفاضة، واصيب ٨٦ مواطناً، على الاقل، بجروح في المصادمات التي وقعت مع جنود الاحتلال الاسرائيلي. والشهيدان هما أيمن طاهر المحتسب (٢١ عاماً)، واصيب برصاصة في رأسه قرب مسجد في وسط الخليل؛ وعزيز خميس يوسف عرار (٢٠ عاماً)، وأصيب في قرية قراوة بني زيد، القريبة من رام الله، برصاص اطلقه مستوطنون يهود. من جهة أخرى، حطمت القوات الضاربة للانتفاضة زجاج ١٣ سيارة لقوات الاحتلال والمستوطنين؛ فيما أعلنت سلطات الاحتلال مدينة بيت لحم منطقة عسكرية مغلقة، وفرضت حظر التجول على كفر نعمة، وواصلت تطبيق الاجراء، هذا، على مخيم الفارعة لليوم السابع عشر على التوالي؛ وعلى مخيم طولكرم والدهيشة لليوم السابع؛ كما فُرض على اجزاء من مخيم خان يونس (**الدستور**، ٢٤/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلن مسؤولو اغاثة، في الامم المتحدة، ان موظفاً أميركياً، يعمل في مؤسسة للاغاثة، يدعى كريس جورج، كان خطف بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٩، أطلق من دون ان يصاب بأذى. واعلنت وزارة الخارجية الاميركية ان جورج سُلّم الى الهلال الاحمر في مدينة غزة (**الحياة**، ٢٤ ـ ٢٥/٦/١٩٨٩).

• أكدت مصادر دبلوماسية اوروبية غربية ان الولايات المتحدة ركزت، قبل قمة مدريد الاوروبية، في اتصالاتها مع زعماء المجموعة الاوروبية، على تشجيع الاقتراحات الداعية الى اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما ركزت، في اتصالاتها، على ضرورة تخلي دول المجموعة الاوروبية عن الفكرة القائلة ان المؤتمر الدولي هو الطريق الوحيد لاطلاق مفاوضات السلام، والى حل أزمة الشرق الاوسط (**واشنطن بوست**، ٢٤ ـ ٢٥/٦/١٩٨٩).

٢٤/٦/١٩٨٩

• وجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، نداء لوضع حدّ للجرائم والمجازر الاسرائيلية، في قطاع غزة وبقية المناطق الفلسطينية المحتلة. وطالب عرفات الرأي العام الدولي، ودول اوروبا، ودول عدم الانحياز، و«جميع اصدقائنا»، بالعمل من اجل «حماية سريعة لسكان غزة بشكل خاص، وسكان جميع المناطق المحتلة»، ومن اجل «وقف تنفيذ مشروع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، القمعي» (**الاتحاد**، ٢٥/٦/١٩٨٩).

• هاجم مئات الجنود الاسرائيليين، ترافقهم جرافات وطائرات مروحية، بلدة سلفيت وقرية فرخة قبل اقتحامهم قرية قراوة بني زيد واخراج جثة الشهيد، عزيز عرار، من قبره في القرية، والذي كان استشهد، أمس، برصاصة اطلقها مستوطنون. وأُجريت عمليات دهم عدّة لعدد كبير من قرى وبلدات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقع أعنفها في قرية جبع، قضاء جنين، فيما استمر نظام حظر التجول مفروضاً على مخيم الفارعة، لليوم السابع عشر على التوالي؛ وعلى الدهيشة لليوم العاشر؛ ومخيم طولكرم لليوم الثاني عشر، دون رفعه عن المخيمين الاخيرين لساعة واحدة (**الاتحاد**، ٢٥/٦/١٩٨٩).

• اختتمت، في باريس، أعمال اللقاء الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي نظّمته اللجنة السياسية في البرلمان الاوروبي واستمر يومين، واشترك فيه وفد برئاسة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الحسن، وثلاثة نواب اسرائيليون، بينهم اثنان من تكتل الليكود. وأعرب عضو اللجنة السياسية للبرلمان الاوروبي، جان بيار فورييه، الذي أشرف على ترتيب اللقاء، عن أمله في عقد لقاءات أخرى، لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، حول مبادىء التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٢٥/٦/١٩٨٩).

• تمّ الاتفاق، في لقاء بين الحزب الشيوعي الاسرائيلي والقائمة التقدمية والحزب الديمقراطي العربي، على خوض معركة انتخابات الهستدروت بقائمة مشتركة. وقد اتفق ممثلو الكتل الثلاث على ان تكون القائمة الموحّدة يهودية ـ عربية، وسوف تخوض الى جانب انتخابات الهستدروت انتخابات مجالس

العمّال، وكذلك انتخابات مجلس «نعمات» (الدائرة النسائية في الهستدروت) (**معاريف**، ١٩٨٩/٦/٢٥).

• أمر مفوّض منطقة حيفا في مكتب وزارة الداخلية الاسرائيلية رئيس بلدية ام الفحم بالعمل وفقاً لقانون المجالس المحلية وايقاف عضوية عضو البلدية خالد محمد غباريّة. وكانت المحكمة العسكرية، في اللد، دانت، بتاريخ ١٩٨٩/٦/١، غباريّة لارتكابه «مخالفات ضد أمن الدولة» وحكم عليه، في حينه، بالسجن لمدة خمس سنوات (**معاريف**، ١٩٨٩/٦/٢٥).

١٩٨٩/٦/٢٥

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى بيونغ يانغ، عاصمة كوريا الشمالية، تلبية لدعوة من الرئيس كيم ايل سونغ. وكان عرفات زار الباكستان قبل وصوله الى كوريا الشمالية، حيث أجرى محادثات مع رئيسة الحكومة الباكستانية، بنازير بوتو، والرئيس غلام اسحق خان، والقى كلمة في البرلمان الباكستاني. وكان عرفات أعلن، في اسلام اباد، انه التقى مسؤولين باكستانيين وآخرين افغانيين، بينهم «وزير خارجية الحكومة المؤقتة للمجاهدين الافغان»، قلب الدين حكمتيار، حيث بحث معهم في مبادرة لاحلال السلام في افغانستان. وصرّح حكمتيار بأن «مجلس المجاهدين» سوف يناقش العرض الذي قدّمه عرفات، مرحّباً بمساعيه لاحلال السلام؛ لكنه أضاف ان ليس وارداً مشاركة «المجاهدين» في السلطة مع النظام الشيوعي في كابول، وطالب موسكو بايقاف دعمها لحكومة نجيب الله (**الحياة**، ١٩٨٩/٦/٢٦).

• استشهد، في خان يونس، المواطن يوسف عبدالكريم الفرّا (٢٨ عاماً)، خلال اشتباك مع القوات الاسرائيلية وقع عندما حاول مواطنون من المدينة منع مرور عربة للجيش الاسرائيلي. وذكر مراسلون عسكريون اسرائيليون ان شبانا ملثمين، من خان يونس، هاجموا القوة التابعة للجيش الاسرائيلي بالمدى والفؤوس، ففتح الجنود نيران اسلحتهم. وأغلقت المتاجر حداداً على الشهيد الفرّا. الى ذلك، ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية، ان ١٦ فلسطينياً اصيبوا بجروح خلال مصادمات متفرقة، في المناطقة المحتلة، كان أعنفها في مخيم بلاطة، القريب من نابلس؛ كما أصيب آخران بجروح في قطاع غزة (**الدستور**، ١٩٨٩/٦/٢٦).

• دعا كل من الوزيرين، اريئيل شارون، وافنير شاكي، في جلسة الحكومة، وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى اتخاذ اجراءات ضد «الملثمين، الذين يفرضون الارهاب في المناطق المحتلة» على حدّ تعبيرهما. فقد اقترح شاكي منع السكان من التجوال وهم ملثمون. وقال شارون: «ليس من المحتمل ان تقوم العصابات الملثمة بفرض سيطرتها على الارض، ولا يسمح بفتح النيران عليها» (**هآرتس**، ١٩٨٩/٦/٢٦).

• توقع خبراء متخصصون في معالجة قضية هجرة يهود الاتحاد السوفياتي ان مئة ألف يهودي، معظمهم من الجمهوريات الآسيوية، مثل كازاخستان واذربيجان، ومن جورجيا، سوف يهاجرون خلال العام المقبل. ويعتقد الخبراء بأن نصف العدد، فقط، من المهاجرين سوف يصل الى اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٩/٦/٢٦).

• تبين من مسوّدة صيغة القرار الذي اتفق بشأنه، خلال مناقشات مجلس السوق الاوروبية المشتركة، ان المجلس يؤيد موقف م.ت.ف. تجاه الانتخابات في المناطق المحتلة. وقد اكتفى المجلس بالقول انه في الامكان تسوية النزاع عبر عقد مؤتمر دولي، وتجنّب صيغة ان المؤتمر الدولي هو الطريق الوحيد لحل النزاع (**هآرتس**، ١٩٨٩/٦/٢٦).

• استبعد مسؤول اميركي كبير اللقاء على مستوى رفيع مع قادة م.ت.ف. كما استبعد، ايضاً، تطوير مستوى الحوار، وقال ان الحوار مستمر «لهدف واضح» من دون ان يذكر طبيعة هذا الهدف؛ لكنه مضى الى «ان العلاقات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. في ما يتعلق بالحوار، مرتبطة، بصورة أساسية، بدفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى امام، ولدينا الحوار، ولا أتوقع ان تتبدل طبيعته كثيراً لفترة من الزمن» (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٩/٦/٢٦).

١٩٨٩/٦/٢٦

• اصيب ١١٠ فلسطينيين، على الاقل، بجروح خلال المصادمات التي وقعت اليوم مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. وعثر الجنود الاسرئيليون على جثة امرأة فلسطينية قتلت طعناً بسكين في مدينة نابلس، اعتبرت من المتعاونين مع سلطات الاحتلال. ودعت القيادة الموحدة للانتفاضة العمال من قطاع غزة الى

الامتناع عن التوجه الى مراكز عملهم في اسرائيل طيلة عشرة أيام، تضامناً مع اهالي غزة الذين لا تسمح لهم سلطات الاحتلال بمغادرة المنطقة. امّا في الضفة الفلسطينية، فقد اعتصم مئات من اهالي بيت ساحور في كنيسة الروم الارثوذكس، التي اعلنتها قوات الاحتلال منطقة عسكرية، فيما توجّهت اليها وفود تضامنية من بيت لحم ومخيماتها. من جهة أخرى، دخل حظر التجول المفروض على مخيم طولكرم اسبوعه الثالث؛ ودخل أمر اغلاق الخليل اسبوعه الثالث أيضاً (**الدستور والاتحاد**، ٢٧/٦/١٩٨٩).

• أعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، ان حجم الاموال المتبقية نتيجة عدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماته تجاه اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، يصل حوالى ١٨٨ مليون دينار اردني. وأوضح ان السعودية هي أكثر الدول العربية التزاماً في هذا الصدد، في حين وصلت نسبة عدم وفاء البعض بالوعود التي قدمت في مؤتمر القمة العربي في بغداد، العام ١٩٧٨، الى نحو ٥٠ بالمئة (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٦/١٩٨٩).

• تبيّن من استقصاء للرأي العام، قام به معهد بوري لصالح صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، ان الجمهور الاسرائيلي منقسم ازاء استخدام القوة من جانب المستوطنين ضد سكان المناطق المحتلة الى فريقين: فقد أيّد ٤٤,٣ بالمئة استخدام القوة، وعارض ذلك ٤٤,٦ بالمئة، بينما تحفّظ سبعة بالمئة وربطوا ذلك بمعالجة كل حادثة بشكل مستقل، وامتنع ٤,١ بالمئة من ابداء الرأي (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٨٩).

• تلقّت اوساط رسمية اسرائيلية، في الأيام الاخيرة، معطيات حول وضع القوى البشرية في شرطة قطاع غزة تفيد بأن ٤٣٠ شرطياً محلياً من القطاع، و١٧٠ شرطياً اسرائيلياً، خدموا في المنطقة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، أصبحوا، في أيار (مايو) ١٩٨٩، ٢٠ شرطياً محلياً و٢٣ شرطياً اسرائيلياً فقط (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٨٩).

٢٧/٦/١٩٨٩

• استشهد، في مستشفى المقاصد، في القدس، المواطن طارق صلاح عواد (١٩ عاماً)، متأثراً بجروح خطيرة اصيب بها بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٩، في اثناء دهم جنود الاحتلال الاسرائيلي قرية اذنا في منطقة الخليل. وارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلي مجزرة في مخيم الشابورة، في رفح، فجرحت ٢٠ مواطناً خلال اشتباكات اطلقت فيها النار على المواطنين؛ كما فرضت حظر التجول على مخيم البريج، وواصلت فرضه على مخيم طولكرم لليوم الخامس عشر على التوالي، فيما واصل عدد من الجنود عمليات دهم لقرى ومخيمات في الضفة الفلسطينية المحتلة (**الاتحاد**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

• عقدت اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة اجتماعاً ناقشت، في خلاله، الاوضاع المالية للجنة ومستقبل عملها. وصرّح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، بأن الوضع المالي للجنة، يسير، حالياً، بشكل ذاتي، اعتماداً على الاحتياطي المالي المتواضع المتبقي (**الدستور**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

• ندّد وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، بشدة، بخطة اسحق شامير السياسية؛ وادّعى بأن الخطة لم تطرح للمناقشة، لا في الحكومة ولا في الطاقم الوزاري المصغر، على الرغم من مطالبته بذلك. وأعلن شارون، في اجتماع لاعضاء مركز حركة حيروت، عقد في بئر السبع، انه سيتابع معارضته لخطة شامير، «حتى ولو بقيت وحيداً في مركز حيروت»، على حدّ قوله (**هآرتس**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

• أقرّت الادارة المدنية الاسرائيلية في قطاع غزة، بموافقة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ومنسّق النشاطات الحكومية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، وأوساط حكومية أخرى، المباشرة في نقل مئات اللاجئين من مخيم كندا الى داخل قطاع غزة (**هآرتس**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

• اصدرت المجموعة الاوروبية بياناً يدعو الى مشاركة م.ت.ف. في عملية السلام في الشرق الاوسط. وأشار البيان الى ان مقترحات رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لاجراء الانتخابات «قد تكون مفيدة، ولكن في حال الاستجابة لثلاثة شروط، هي: ان تكون الانتخابات جزءاً من عملية سلام شاملة؛ وان يسمح للناخبين الفلسطينيين في القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات؛ والّا تستبعد عملية الانتخابات أي حلول للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، مثل التخلّي عن الارض في مقابل السلام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

• نفى الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية،

ريتشارد بوشير، ما تردّد عن رغبة ادارة بوش في تغيير مقترحات رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. وقال: «ان الخطة تستحق تأييدنا من الاعماق. ونحن نوّاقون الى العمل مع الاطراف المعنية بالخطة، ومع الحلفاء الاوروبيين، والاتحاد السوفياتي، والاستفادة من بنودها العملية» (**نيويورك تايمز**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

٢٨/٦/١٩٨٩

• اصيب أربعة اسرائيليين بجروح، اثر انفجار قنبلة موقوتة وضعت في الشارع الرئيس، في سوق مدينة الرملة المزدحم. واعترفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بأن بعض الجرحى هم في حالة خطر؛ وذكرت ان القوات الاسرائيلية اعتقلت عشرات المواطنين العرب بعد الحادث؛ وان يهوداً متعصّبين طعنوا عربيين بُعيد الانفجار مباشرة، وهما شقيقان من سكان المدينة ذاتها. من جانب آخر، صعّد المستوطنون اعمال العنف ضد العرب؛ كما جرح ١٥ مواطناً فلسطينياً خلال اشتباكات مع الجيش الاسرائيلي وقعت في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية، كان اعنفها في طولكرم، حيث فقد شاب عينه، بعد اصابتها برصاصة مباشرة (**الدستور**، ٢٩/٦/١٩٨٩).

• أعلن وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ترحيب مصر بالبيان الذي اصدرته المجموعة الاوروبية في مدريد. وقال عبدالمجيد، في تصريحات صحافية أدلى بها، ان تأكيد اوروبا ضرورة اشتراك م.ت.ف. في المفاوضات الخاصة لتحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية هو تأييد لحق الشعب الفلسطيني ويتفق والاجماع الدولي حول ضرورة اشراك جميع الاطراف المعنيّة في محادثات السلام (**الاهرام**، ٢٩/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، اعتبرت اوساط سياسية اسرائيلية، رفيعة المستوى، البيان الاوروبي غير متوازن، ويعبّر عن موقف غير ودي تجاه اسرائيل، ويضع دول السوق المشتركة في موقف قريب من الموقف السوفياتي، في مقابل الموقف الاسرائيلي ـ الاميركي (**عل همشمار**، ٢٩/٦/١٩٨٩).

• أفادت مصادر عسكرية اسرائيلية بأن ٣٢ جندياً اسرائيلياً انتحروا، في العام الماضي، خلال فترة الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي، بينهم ٣٠ بالمئة من جنود الاحتياط (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/٦/١٩٨٩).

٢٩/٦/١٩٨٩

• وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى دكا في زيارة قصيرة لبنغلادش، وكان في استقباله، في المطار، الرئيس حسين محمد ارشاد، ووزير الخارجية البنغالي وعدد من كبار المسؤولين في الدولة والقوات المسلحة. ورافق الرئيس ارشاد عرفات الى دار الضيافة، حيث أمضى فترة زيارته للبلاد. من جهة أخرى، وصل الى العاصمة الافغانية، كابول، موفد من قبل الرئيس عرفات لاجراء مباحثات مع الرئيس الافغاني، نجيب الله، حول سبل انهاء المشكلة الافغانية، وحيث يطلع الرئيس الافغاني على المباحثات التي اجراها عرفات، في باكستان، هذا الشهر، مع زعماء من حركة المعارضة الافغانية الاسلامية (**وفا**، تونس، **والدستور**، ٣٠/٦/١٩٨٩).

• ساد في المناطق الفلسطينية المحتلة اضراب شامل، تلبية لنداء من القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، للاحتجاج على تصاعد اعتداءات المستوطنين اليهود. وفي الوقت الذي اطلقت حركة غوش ايمونيم مسيرات استفزازية في الضفة الفلسطينية المحتلة تحت حماية الجنود الاسرائيليين، وبمشاركة ١٢ نائباً ينتمون الى احزاب يمينية، أبعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى خارج الوطن ثمانية مواطنين، أربعة منهم من الضفة، ومثلهم من غزة، وهم، عطا ابو كرش (٥٠ عاماً)، من مخيم الشاطىء، ورياض عجور (٢٨ عاماً)، من الشيخ رضوان (غزة)، ومحمد مدوخ (٣٢ عاماً)، من حي الدرج (غزة)، ومحمد اللبدي (٣٤ عاماً)، من ابو ديس (القدس)، ورضوان زيادة (٣٥ عاماً)، من الخليل، وعاكف الحمدالله (٣٢ عاماً)، من عنبتا، وتيسير نصر الله (٢٦ عاماً)، من مخيم بلاطة (**الدستور**، ٣٠/٦/١٩٨٩).

• شنّ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، هجوماً عنيفاً ضد الوزير اريئيل شارون، واتهمه بتدبير مؤامرة لحل الليكود. وردّ شارون بأنه يعارض مبادرة شامير؛ ودعا اعضاء مركز حيروت الى الاقتراع ضدّها، ووصفها بأنها «أسوأ بكثير من المؤتمر الدولي» (**معاريف**، ٣٠/٦/١٩٨٩).

• قال رئيس شعبة الطاقة البشرية في هيئة الاركان الاسرائيلية، اللواء متان فيلنائي، ان «المناطق المحتلة ليست ساحة معركة، ولا يمكن ايجاد حل للانتفاضة عبر الوسائل العسكرية فقط؛ هذه

حرب متشعّبة، تتطلب دمج [جهود] أجهزة عسكرية وغير عسكرية» (**معاريف**، ٣٠/٦/١٩٨٩).

١٩٨٩/٦/٣٠

• عمّ الاضراب مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، احتجاجاً على ابعاد ثمانية مواطنين، أمس، الى خارج البلاد، في الوقت الذي تواصلت المصادمات، فاصيب ١٠٩ مواطنين، على الاقل، بجروح، واعتقل ٤٥ آخرون. واضرم معتقلو سجن مجدّو النار في خيام معتقلهم احتجاجاً على الاوضاع السائدة في المعتقل، وأطلق الحراس الاسرائيليون النار، فأصابوا ثمانية معتقلين (**الدستور**، ١/٧/١٩٨٩).

• احتجت اسرائيل لدى الولايات المتحدة الاميركية على اجتماعات عقدها، سراً، سفير الولايات المتحدة في تونس، روبرت بيلّترو، مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد). سجّل الاحتجاج سفير اسرائيل في واشنطن، موشي آراد، خلال اجتماعه مع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي. وردّت الولايات المتحدة بأن سفيرها في تونس التقى «ابو اياد» على صعيد اجتماعي، ونفت ان يكون اللقاء رفعاً لمستوى العلاقات بينها وبين م.ت.ف. (**الدستور**، ١/٧/١٩٨٩).

١٩٨٩/٧/١

• انضمت الى قافلة الشهداء، ليلة أمس، المواطنة حليمة صادق ابو زلطة (٦٥ عاماً) من قباطية، في حين عمّ الاضراب التجاري الشامل المناطق المحتلة كافة، لمدة ثلاثة أيام، احتجاجاً على سياسة الابعاد. ودارت اشتباكات عنيفة في انحاء متفرقة من المناطق المحتلة، اصيب، بنتيجتها، ١١٥ مواطناً بجروح، واعتقل ٤٥ آخرون، بينهم الطفل ماهر محمد إحليل، من بيت امّر، والبالغ من العمر سبع سنوات فقط. ودهمت قوات الاحتلال الاسرائيلي ستة عشر مخيماً وقرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. واقتلع العدو ١١٠ شجرات مثمرة في أراضي بيت ساحور والرشايدة وضاحية دنّابة (**الدستور**، ٢/٧/١٩٨٩).

• توقّع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان يؤدي تغيير قائد المنطقة الوسطى، الجنرال عميرام متسناع، الى «تحسّن» الوضع في الضفة وغزة. وأشار الى ان من شأن تغيير وزير الدفاع الحالي، اسحق رابين، ان يسهّل عملية التصدي للانتفاضة (**عل همشمار**، ٢/٧/١٩٨٩).

• أعلن مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية عن ان الولايات المتحدة تعارض، بشدة، ابعاد فلسطينيين من الاراضي المحتلة، وقال ان الادارة الاميركية أبلغت الى اسرائيل ذلك. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية، آدام شوب، عن «ان عمليات الابعاد مضرّة، ولا فائدة ترتجى منها، لا سيما في الوقت الذي نبذل جهودنا لاقناع الفلسطينيين ببدء حوار مع اسرائيل» (**الحياة**، ٢/٧/١٩٨٩).

• أعرب وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في حضور عدد من الصحافيين الاميركيين، ممّن التقاهم في معهد بحوث الشرق الاوسط، عن قلق اسرائيل من قيام الدول العربية بعمليات تطوير سريعة لصواريخ أرض ـ أرض، بحيث تغطي كل أرجاء اسرائيل (**معاريف**، ٢/٧/١٩٨٩).

١٩٨٩/٧/٢

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، حامد الغابد، حيث بحث الطرفان في الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة والانتفاضة الشعبية فيها، في ضوء التصعيد الوحشي الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد المواطنين في الاراضي المحتلة. كما ناقش الجانبان قضايا أخرى تتعلق بالامة الاسلامية، وأكدا اهمية التوصل الى حل للخلاف بين البلدين الشقيقين، السنغال وموريتانيا (**وفا**، ٢/٧/١٩٨٩).

• شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة احداثاً هامة ومواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، أسفرت عن استشهاد خليل عوض البطران (١٢ عاماً)، من اذنا (الخليل)، واصابة عدد من المواطنين بجروح. وعمّ الاضراب الشامل مدينتي بيت لحم وبيت جالا والقرى المجاورة لهما، رداً على حملات الدهم التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي، وتلبية لنداء القوى الوطنية في هذه المناطق (**الاتحاد**، ٣/٧/١٩٨٩). من جهة أخرى، أُلقيت قنبلتان حارقتان، في وقت مبكر، على مكتبة عامة في الحي اليهودي في القدس، أدتا الى نشوب حريق فيها، والتهمت النيران الكتب والاثاث ومبنى المكتبة ايضاً (**الدستور**، ٣/٧/١٩٨٩).

• رحّب رئيس وزراء الاردن، زيد بن شاكر،

لدى استقباله السناتور الاميركي، اورن هاتش، بالحوار الاميركي مع م.ت.ف. بهدف تحقيق تقدّم في المسيرة السلمية، معبّراً عن تأييد الاردن للجهود التي تبذلها م.ت.ف. للتوصل الى تسوية عادلة، ودائمة، للقضية الفلسطينية (**الدستور**، ٣/٧/١٩٨٩).

• أعربت اسرائيل للولايات المتحدة عن استيائها من عقد اجتماعات بين رسميين اميركيين وشخصيات رفيعة المستوى من م.ت.ف. وكانت الادارة الاميركية تلقّت، مؤخراً، رسائل رسمية بهذا المعنى. وأعلن مقرّبون من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان شامير يعتزم عقد لقاء مع السفير الاميركي في اسرائيل، للاعراب له عن خيبة أمله من رفع واشنطن مستوى محادثاتها مع م.ت.ف. (**يديعوت احرونوت**، ٣/٧/١٩٨٩).

٣/٧/١٩٨٩

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في قصر الرئاسة التونسي، مع الرئيس زين العابدين بن علي، في حضور الوزير الاول التونسي، الهادي البكوش، وسفير فلسطين في تونس، الحكم بلعاوي. وصرّح عرفات، عقب الاجتماع، بأنه اطلع الرئيس التونسي على نتائج الجولة التي قام بها، مؤخراً، على عدد من البلدان الآسيوية. من جهة أخرى، التقى عرفات وزير الدفاع والطيران المفتش العام في المملكة العربية السعودية، سلطان بن عبدالعزيز، واستعرض الطرفان تطوّرات القضية الفلسطينية، والجهود التي تبذل في المنطقة، من أجل تحقيق السلام (**وفا**، ٣/٧/١٩٨٩).

• نُظّمت اعتصامات في مراكز الصليب الأحمر الدولي، في عدد من المدن الفلسطينية، خصوصاً في مدينتي القدس والخليل، للمطالبة باعادة فتح المؤسسات التعليمية الفلسطينية المغلقة، وايقاف القمع والارهاب الاسرائيليين المتزايدين. وذكرت تقارير ان اشتباكات عنيفة وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أدّت الى جرح ١١٠ مواطنين، واعتقال ٥٠ آخرين، خلال عمليات دهم قامت بها القوات الاسرائيلية طاولت عشرات المدن والقرى والمخيمات. وهدمت قوات الاحتلال مسجداً في غزة، وسور احدى المدارس في جباليا، واغلقت روضتي اطفال في قرية الزاوية (**الدستور**، ٤/٧/١٩٨٩). من جهة أخرى، اعلن ناطق عسكري اسرائيلي ان فلسطينيين خططوا، في العام الماضي، لاغتيال اسحق شامير، خلال حملة الانتخابات العامة. وأعلن عن اعتقال احمد ابو مدين، من غزة، بتهمة التخطيط لعملية الاغتيال. كما وجّهت تهمة عدم الابلاغ عن خطة الاغتيال الى التوأمين فوزي وفايز مطاوع الخور (٢٦ عاماً) (**المصدر نفسه**).

• ذكرت مصادر مطلعة في فيينا ان عضواً في اللجنة المركزية لكتلة الليكود التي يتزعمها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، التقى، بصورة مباشرة وعلنية، وفداً فلسطينياً برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى. وقالت المصادر انه تمّ، في اللقاء، مناقشات غير رسمية حول الشرق الاوسط، نظّمها معهد دراسات تموّله السوق الاوروبية المشتركة ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية (**الاهرام**، ٤/٧/١٩٨٩).

• أعرب وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في خلال اجتماعه بأعضاء من الكونغرس الاميركي وصلوا الى القدس بعد زيارة قاموا بها للقاهرة، عن احتجاجه على رفض الرئيس المصري، حسني مبارك، الاجتماع مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير. وذكر ارنس انه اذا كان مبارك يرغب في أداء دور ايجابي في عملية السلام، فينبغي عليه الاجتماع مع شامير (**هآرتس**، ٤/٧/١٩٨٩).

٤/٧/١٩٨٩

• استشهد، في مخيم النصيرات، المواطن وائل احمد اسماعيل الهور (٢٠ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في القلب، فيما شهد معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تظاهرات، احتجاجاً على الاحتلال وممارساته. وكُشف عن حملة اعتقالات كثيفة طاولت عشرات القرى والمخيمات والضواحي، خصوصاً منطقة رام الله التي اعتقل فيها مئتا مواطن، وهو نصف العدد الاجمالي لمن تمّ اعتقالهم. وقالت مصادر صحافية اسرائيلية مقرّبة من جهاز الامن ان الحملة، هذه، استهدفت «الصف الثاني» من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة من «نشطاء اللجان الشعبية والمحرّضين» (**الاتحاد**، ٥/٧/١٩٨٩).

• توقعت مصادر عربية تحركاً فلسطينياً نحو تشكيل احزاب سياسية، «للانتقال بالثورة الفلسطينية الى مرحلة بناء الدولة ذات الطابع الديمقراطي التي تضمّ كل الفصائل الفلسطينية، ضمن تكتلات سياسية قد ينتج عنها تشكيل حكومة فلسطينية

تدير مراحل النضال السياسي الفلسطيني المقبلة» (**الحياة**، ٥/٧/١٩٨٩).

• تسلمت م.ت.ف. مبلغ ستة ملايين وعشرين ألف دولار اميركي، هي القسط السادس من التزامات السعودية تجاه المنظمة، وفقاً لقرارات مؤتمر القمة العربي، في الجزائر، لدعم الانتفاضة الفلسطينية. وصرّح سفير فلسطين لدى السعودية، رفيق النتشة، بأن الشعب الفلسطيني وقيادته يقدران هذا الموقف السعودي الداعم (**الشرق الاوسط**، ٥/٧/١٩٨٩).

• نقلت مصر الى اسرائيل عشرة شروط لاجراء الانتخابات في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٥/٧/١٩٨٩). غير ان مسؤولين في وزارة الخارجية المصرية نفوا ان تكون مصر قد قامت بذلك؛ وأوضحوا ان القاهرة طلبت من اسرائيل توضيحات تتعلق بالانتخابات المقترح اجراؤها والضمانات الخاصة المتعلقة بها. وكانت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية ذكرت ان الرئيس حسني مبارك بعث الى المسؤولين الاسرائيليين بعشرة شروط لاجراء الانتخابات، وان وفد الكونغرس الاميركي، الذي زار كلاً من مصر واسرائيل، قام بنقلها الى القيادة الاسرائيلية (**الاهرام**، ٥/٧/١٩٨٩).

• سُجّل، في النصف الاول من هذا العام، حوالى أربعة آلاف حادثة مقاومة للاحتلال داخل القدس الشرقية، من بينها حوالى ٧٠ زجاجة حارقة، ووضع أربع شحنات ناسفة عند محاور دوريات الشرطة وحرس الحدود الاسرائيليين، وتعرّض ٥٦٢ سيارة لعمليات رشق بالحجارة، أدّت الى اصابتها بأضرار (**يديعوت احرونوت**، ٥/٧/١٩٨٩).

• أعلن رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان الجيش الاسرائيلي غيّر، مؤخراً، اجراءات السماح باطلاق النار في قطاع غزة بحيث تطاول الملثمين، الذين يرفضون التوقف، حتى وان لم يفعلوا شيئاً (**عل همشمار**، ٥/٧/١٩٨٩).

٥/٧/١٩٨٩

• استشهد المواطن خالد محمود شاكر حمادة (٢٠ عاماً)، من بيت ليد، شرق طولكرم، متأثراً بجروح اصيب بها قبل عشرة أيام، في اثناء اشتباك مع قوات الاحتلال الاسرائيلي وقع في قريته. وشهدت مدن وقرى الضفة الفلسطينية استمراراً لعمليات الدهم والاعتقال، وأخرى قام بها رجال الضريبة، ترافقهم قوات من الجيش الاسرائيلي. كذلك واصل المستوطنون اليهود حملاتهم الاستفزازية بمساندة من رجال حرس الحدود، في ضواحي القدس. وجاءت حصيلة الاشتباكات بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلي ٩٦ جريحاً و٩٠ معتقلاً فلسطينياً، فيما أُفيد بتحطيم اكثر من ٣٠ سيارة تابعة للمستوطنين ولقوات الاحتلال الاسرائيلي، وبسقوط جندي اسرائيلي من على سطح بناية تستعمل برج مراقبة في مخيم جباليا، فأصيب بجروح خطرة (**الاتحاد والدستور**، ٦/٧/١٩٨٩).

• صادق مركز الليكود، في اجتماع عقده أمس، على مشروع قرار سبق وتمّت مناقشته من قبل معسكر زعيم الحزب، اسحق شامير، والوزراء الثلاثة الرافضين لمبادرته السياسية، اريئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي. ونص القرار الجديد على متابعة مسيرة السلام وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومبادرة الحكومة الاسرائيلية، وان يعمل ممثلو الليكود في الحكومة، وفي الكنيست، طبقاً للمبادىء التي تضمّنها بيان رئيس الحكومة وبرنامج الليكود، وتتضمّن عدم اشراك العرب من القدس الشرقية في الانتخابات، والقضاء على الانتفاضة قبل بدء المفاوضات مع العرب، ورفض وجود أي سيادة «أجنبية» على أي جزء من «أرض ـ اسرائيل»، ورفض التفاوض مع م.ت.ف. (**هآرتس**، ٦/٧/١٩٨٩).

• اجتمع رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية، العميد شايكي ايرز، بأربعة من الفلسطينيين من مؤيدي م.ت.ف. وبحث معهم في امكان اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، وفي مشروع الحكومة الاسرائيلية للتسوية. وهؤلاء الاربعة هم: رئيس نقابة الصحافيين، رضوان ابو عياش، والمحامي غسان الشكعة، والمحامي جميل الطريفي، ورجل الاعمال سعيد كنعان (**عل همشمار**، ٦/٧/١٩٨٩).

• تمّ استدعاء سفير اسرائيل في باريس، عوفاديا سوفير، الى وزارة الخارجية الفرنسية، حيث أبلغ اليه احتجاج فرنسا، التي تترأس، حالياً، المجموعة الاوروبية، على طرد اسرائيل ثمانية فلسطينيين من المناطق المحتلة مؤخراً. وسلّم مدير عام وزارة الخارجية الفرنسية، برنار ديفروك، السفير الاسرائيلي، احتجاجاً باسم دول المجموعة الاوروبية الاثنتي عشرة.

وأبلغ ديفروك الى سوفير مطالبة اوروبا اسرائيل باعادة المطرودين، فوراً (**عل همشمار**، ٦/٧/١٩٨٩).

• اعتبر القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان قرارات مركز الليكود الملزمة لاعضاء التكتل قد «وضعت نهاية لمبادرة السلام»؛ بينما أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن عدم تأييده لبقاء حزب العمل في الحكومة، واعتبر قرار الليكود ضربة لـ «مبادرة السلام»، لكنه طلب التريّث بضعة أسابيع (**هآرتس**، ٦/٧/١٩٨٩).

١٩٨٩/٧/٦

• في عملية هي الأولى من نوعها، قتل شاب فلسطيني، في العشرين من عمره، ١٤ اسرائيلياً وتسبّب في جرح ٢٧ آخرين، بينهم سبعة اميركيين، ثلاثة منهم في حالة الخطر. فقد ذُكر ان فلسطينياً سيطر على عجلة قيادة حافلة، في اثناء مرورها على الطريق السريع بين تل - أبيب والقدس، وهتف «الله اكبر»، وحوّل اتجاه السيارة نحو واد عميق، فسقطت الحافلة مسافة ٥٠ متراً. وقد جرح الشاب الفلسطيني، جراء الحادث، فنقل الى المستشفى تحت الحراسة الاسرائيلية. من جهة أخرى، استشهد ثلاثة مواطنين فلسطينيين، هم خالد محمود شاكر حمادة (٢٠ عاماً)، من بيت ليد، وكان اصيب بجروح خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي وقعت في الشهر الماضي، وحزان احمد حماد (١٧ عاماً)، من خان يونس، الذي استشهد اثر اصابته قبل يومين، وأيمن رامز بدران (١١ عاماً)، من مخيم عسكر، واستشهد خلال اشتباكات عنيفة وقعت مع قوات الاحتلال في المخيم (**الدستور**، ٧/٧/١٩٨٩).

• ذكرت مصادر م.ت.ف. في تونس، ان حزب الليكود الاسرائيلي اغلق ابواب السلام باضافته شروطاً جديدة الى خطة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الخاصة باجراء انتخابات في المناطق المحتلة. واعتبر متحدث باسم م.ت.ف. نتيجة اجتماع مركز الليكود بمثابة رفض كامل للسلام، ولمبادرة السلام الفلسطينية، وللجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الاميركية لاحلال تسوية في الشرق الاوسط (**الدستور**، ٧/٧/١٩٨٩).

• دعا وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار-ليف، الى درس توقيع عقوبة الاعدام على الفدائيين الفلسطينيين. وقال: «من الواضح انهم يستحقون مثل هذه العقوبة». وسأل: «ولكن هل يرتدعون ام لا؟» (**هآرتس**، ٧/٧/١٩٨٩).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، تعليقاً على عملية الباص الاسرائيلي، التي نفّذت مؤخراً: «ان الكارثة ضخمة جداً وتمزّق القلب، وينبغي ان نستخلص الدروس المستفادة، ونحقق في ما اذا كان لمنفّذ العملية شركاء ومساعدون». أمّا الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، فقد علّق بقوله ان الحدث جاء «ليذكّرنا بأن المعركة ضد الارهاب، ومن اجل الحفاظ على وجودنا على أرضنا، لم تنته بعد» (**هآرتس**، ٧/٧/١٩٨٩).

• امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الامن، ممّا أتاح اتخاذ قرار يعرب عن الأسف لقيام اسرائيل بطرد ثمانية فلسطينيين الى لبنان، ويدعو الى اعادة المطرودين الى بيوتهم. وقد أعرب القائم بأعمال رئيس وفد اسرائيل في الامم المتحدة، السفير يوحانان بين، عن غضبه ازاء امتناع الولايات المتحدة عن التصويت (**دافار**، ٧/٧/١٩٨٩).

١٩٨٩/٧/٧

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلي، لليوم الرابع على التوالي، حملة اعتقالات في الضفة الفلسطينية المحتلة، في الوقت الذي تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي. واستشهد المواطن عوني يوسف صوالحة (٣٠ عاماً)، ويعمل سائق سيارة اسعاف في عصيرة الشمالية، واصيب في اثناء نقله احد المصابين. وذكر شهود عيان ان قوات الاحتلال اعتقلت العشرات في الخليل والقرى المجاورة لها، وجمعت حوالى ٥٠٠ شاب، ممّن تزيد اعمارهم على ١٥ عاماً، وتمّ فرزهم استناداً الى لوائح، أعدت سلفاً، تضمّ اسماء اعضاء في اللجان الشعبية للانتفاضة. كما اعتقلت سلطات الاحتلال ١٥ فلسطينياً من قرية بيت فجار (**الدستور**، ٨/٧/١٩٨٩).

• وصل القاهرة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، في زيارة تستغرق عدة أيام، يجري، في خلالها، مباحثات مع المسؤولين في وزارة الخارجية المصرية. وصرّح عبدربه بأن الشعب الفلسطيني وم.ت.ف. يكنّون التقدير لموقف مصر، برئاسة الرئيس حسني مبارك، في دعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه المشروعة وتأييد قضيته في المحافل كافة (**الاهرام**، ٨/٧/١٩٨٩).

• أوضحت مصادر سياسية في واشنطن ان ادارة بوش ستحاول «التعلّق»، قدر الامكان، بما تعتبره «اللعبة الوحيدة» المتوافرة لديها في الوقت الحاضر، وهي الانتخابات في الاراضي المحتلة، ريثما تتمكّن من بلورة افكار جديدة تنقلها الى مرحلة لاحقة، تستطيع، من خلالها، الاعداد لمبادرة جديدة (**الواشنطن بوست**، ٨ ـ ١٩٨٩/٧/٩).

• تناقلت وسائل الاعلام الاميركية تصريحاً لوزير الخارجية، جيمس بيكر، بعد اجتماعه مع وزراء خارجية دول رابطة جنوب شرق آسيا (اسيان)، اعتبر فيه ان «قرارات الليكود لا تفيد»، وأوضح ان فرض شروط تضع قيوداً سيعقّد الاوضاع، «ودعونا جميع الاطراف المعنيّة الى تجنّب ذلك ما أمكن» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨ ـ ١٩٨٩/٧/٩).

١٩٨٩/٧/٨

• استشهد المواطن الفلسطيني زياد زكي أبو علون (١٩ عاماً)، من رفح، خلال مصادمات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. كذلك، قتل ثلاثة متعاونين مع الاحتلال. وقام عدد من المتطرفين اليهود، قدّر بـ ٣٠٠، بعبور شارع رئيس في القدس وهم يرددون «الموت للعرب»، ورشقوا سيارات فلسطينية بالحجارة، وضربوا فلسطينياً، وهاجموا الصحافيين ومراسلي شبكات التلفزة، بينها «كيبل نيون» الاميركية، التي قام عشرة من المتطرفين اليهود بتحطيم ما لدى مراسليها من معدّات (**الدستور**، ١٩٨٩/٧/٩).

• قال خبير اسرائيلي في شؤون الشرق الاوسط ان صادرات اسرائيل الى الدول العربية تضاعفت، منذ العام ١٩٨٤، وباتت تشكّل عشرة بالمئة من اجمالي صادراتها، أي ما قيمته ٩٦٠ مليون دولار. يذكر ان عمليات التصدير تتمّ عبر وسطاء اوروبيين يطلبون بضائع اسرائيلية لا تحمل اشارات الى بلد المنشأ، او أية كتابة عبرية (**القبس**، ٨ ـ ١٩٨٩/٧/٩).

• دعت منظمة العفو الدولية السلطات الاسرائيلية الى تأمين، وتوفير، الرعاية الطبية المناسبة لثلاثة معتقلين فلسطينيين من المناطق المحتلة، اشتكى اقاربهم من عدم توفير الرعاية الطبية المناسبة لهم في السجن (**هآرتس**، ١٩٨٩/٧/٩).

• قال مسؤول اميركي كبير مقرّب من وزير الخارجية، جيمس بيكر: «لقد كان في حسابنا، طوال الوقت، انه اذا ما تعثّرت الجهود السلمية في الشرق الاوسط، ولم نتمكن من تحقيق تقدم ما في ما يتعلق باقتراح الانتخابات في الارض المحتلة، فسيتعيّن علينا، حينئذٍ، ان ننظر بامعان اكثر الى امكان عقد مؤتمر دولي» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨ ـ ١٩٨٩/٧/٩).

١٩٨٩/٧/٩

• لمّح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى امكان تجميد الحوار مع الولايات المتحدة، الذي «لم يحقق الكثير حتى الآن». وأشار الى ان استمراره يتوقف على واشنطن وعلى ما اذا كان الحوار سيؤدي الى نتائج جوهرية (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٩/٧/١٠). من جهة أخرى، تلقى عرفات رسالة شفوية من الرئيس المصري، حسني مبارك، نقلها اليه ممثل م.ت.ف. في القاهرة، سعيد كمال، الذي وصل الى تونس بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦. وتتعلق الرسالة بتطورات القضية الفلسطينية، والاتصالات المصرية ـ الاميركية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٩/٧/١٠).

• استشهد المواطن أيمن جميل حسين حمد (٢٠ عاماً)، من قرية رامين، قضاء طولكرم، خلال مجابهة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي وقعت في القرية؛ كما استشهد فايز طاهر يوسف (٢١ عاماً)، من مادما، جنوب نابلس، في صدامات مماثلة. وكان جمال محمد ناصر (٣١ عاماً)، من غزة، استشهد، أمس، واصيب ثلاثة مواطنين آخرين بجروح، جراء اعتداء بالحجارة قام به مستوطنون على سياراتهم؛ كما اصيب آخران، قرب عسقلان، في اعتداء مماثل، وثالث تعرّض للاعتداء على طريق القدس ـ بيت لحم. من جهة أخرى، واصل مستوطنون مسلّحون استفزازاتهم للمواطنين العرب في حي الشيخ جرّاح ووادي الجوز في القدس، وقاموا بتظاهرة عنصرية عند مبنى صحيفة «الفجر» (**وفا**، ١٩٨٩/٧/٩).

• اكد نائب رئيس الوزراء الاردني وزير الخارجية، مروان القاسم، ان الاردن لن يفاوض، ابداً، بالنيابة عن الفلسطينيين في ما يتعلق بالحقوق الفلسطينية. وأضاف، ان العلاقات بين الاردن وم.ت.ف. من قبل لم تكن واضحة وثابتة كما هي عليه الآن. وقال: «نحن ندعم المنظمة في جهودها نحو السلام العادل والشامل في المنطقة» (**الدستور**،

١٠/٧/١٩٨٩).

• أعلن المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي عن انه، منذ اندلاع الانتفاضة بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٨ وحتى تاريخ ٤/٧/١٩٨٩، قتل على أيدي الجيش الاسرائيلي وقوات الامن الاسرائيلية، ٤١٧ عربياً وأصيب ٦٩١٢؛ بينما أعلن المركز الاسرائيلي لحقوق الانسان عن مقتل ٤٨٦ شخصاً؛ أمّا وكالة «اسوشيتدبرس»، فأعلنت عن «مقتل ٤٨٢ فلسطينياً، ومقتل ستة عشر يهودياً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهم سبعة جنود وتسعة مدنيين» (**هآرتس**، ١٠/٧/١٩٨٩).

• عبّر مسؤولان في وزارة الخارجية الاميركية عما يمكن وصفه بـ «غضب غير معلن» من جانب الادارة تجاه رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الامر الذي قد يدفع بها الى التخلّي عن تأييدها لخطة الانتخابات في الارض المحتلة، وان تنضمّ الى جبهة المؤيدين لاقتراح عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٠/٧/١٩٨٩).

١٠/٧/١٩٨٩

• وجّه رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة الى الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، أكد فيها فشل الاحتلال الاسرائيلي في القضاء على الانتفاضة. وقال عرفات، في رسالته، ان ابرز مظاهر الفشل، هو العجز والتخبّط اللذين برزا في فشل الحكومة الاسرائيلية في تسويق مشروعها الخاص بالانتخابات. وحثّ الرئيس الفلسطيني جماهير الشعب الفلسطيني على تعزيز وحدتها الوطنية خلف القيادة الوطنية الموحّدة، وترسيخ الانضباط الثوري، ودعم اللجان المختصة في كل موقع، وتصعيد الضربات النوعية، والمميزة، والقوية، في مواجهة القمع والارهاب الاسرائيليين (**وفا**، ١٠/٧/١٩٨٩).

• أفادت مصادر فلسطينية بأن المواطن مهيوب ابراهيم (٢٠ عاماً)، من ابو فلاح، توفي متأثراً بجروح اصيب بها في وقت سابق؛ كما استشهد الفتى رامي مصطفى الطريفة (١٥ عاماً)، بعد اصابته برصاصة في صدره، اطلقها جنود اسرائيليون. من جهة أخرى، أصيب جندي اسرائيلي في رأسه، جراء رشق الحجارة في قطاع غزة؛ وتعرّض باص اسرائيلي، أمس، لهجوم بالزجاجات الحارقة في القدس الشرقية؛ وأُلقيت زجاجتان حارقتان على سيارتي جيب تابعتين لشرطة حرس الحدود الاسرائيلية، التي كان افراد منها يقومون بأعمال الدورية في مدينة القدس (**الحياة**، ١١/٧/١٩٨٩).

• عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في ٧ و٨/٧/١٩٨٩ اجتماعات موسّعة مع القيادة الفلسطينية تدارست خلالها تطور النضال الوطني الفلسطيني، وانعكاساته على الساحتين، العربية والدولية. وتركز البحث على الوضع داخل المناطق المحتلة (**وفا**، ١٠/٧/١٩٨٩).

• قام جنود الجيش الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان بنشاط عسكري في القطاع الشرقي من منطقة «حزام الامن»، في جنوب لبنان، للحؤول دون حدوث عمليات فدائية. وقد استشهد، جراء ذلك، ثلاثة فدائيين فلسطينيين (**هآرتس**، ١١/٧/١٩٨٩).

• قال قائد المنطقة الجنوبية، ماتان فيلنائي، لدى تولّيه مهام منصبه، قائداً للمنطقة الجنوبية: «ان اهمّ، وأصعب، مهمة للقيادة الجنوبية هي مكافحة الانتفاضة في قطاع غزة، والقضاء عليها» (**عل همشمار**، ١١/٧/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان سياسة بلاده في شأن المؤتمر الدولي لم تتبدل، وهي كما كانت عليه؛ فالمؤتمر الدولي قد يكون ملائماً في الوقت المناسب، الذي هو، بالتأكيد، ليس الآن (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١١/٧/١٩٨٩).

• علّق خبير السياسة في الشرق الاوسط في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن، فريدريك اكسيلغارد، على قرارات الليكود بالقول: «ان ادارة بوش أظهرت تصميماً مدهشاً على المضي في الحوار من اجل السلام في المنطقة، وعلى شامير وزملائه في الليكود عدم التقليل من شأن هذا التصميم الذي يختلف، تماماً، عن الموقف الباهت لوزير الخارجية السابق، جورج شولتس» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١١/٧/١٩٨٩).

١١/٧/١٩٨٩

• وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القاهرة ليجري مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، قبل ان يتوجه مبارك لزيارة فرنسا (**الاهرام**، ١٢/٧/١٩٨٩).

• اصدرت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة منشوراً بالعبرية، دعا القوات الاسرائيلية ورجال الشرطة الى وضع السلاح جانباً وتفهّم الحقوق الوطنية للفلسطينيين. الى ذلك، تواصلت المواجهات والصدامات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي. وتضاربت الاخبار حول مقتل فلسطيني في حي الزيتون برصاص مجهولين، في حين جرح آخر في خان يونس اطلق عليه مجهول الرصاص لتعاونه مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ويدعى شوقي ابراهيم الشامي (٣١ عاماً)، من قرية بني سهيلة. من جهة أخرى، قدّر عدد الجرحى الذين اصيبوا في اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، في قطاع غزة بحوالى ٩٥ مواطناً (**الدستور**، ١٢/٧/١٩٨٩).

• اصيب جنديان اسرائيليان في اثناء عملية قامت بها قوة مدرّعة اسرائيلية شمال «حزام الامن»، في جنوب لبنان، للحؤول دون تنظيم صفوف الفدائيين. وقد اطلقت النيران على القوة، ممّا أسفر عن اصابة الجنديين (**هآرتس**، ١٢/٧/١٩٨٩).

• طالب ملك الاردن، حسين، المجتمع الدولي بالعمل على اقناع الاسرائيليين وزعمائهم بصنع السلام مع الفلسطينيين بشكل خاص. وقال ان العرب والفلسطينيين قبلوا الحل القائم على فكرة دولتين (**الاهرام**، ١٢/٧/١٩٨٩).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، لدى ظهوره أمام كتلة المعراخ في الكنيست: «انه من دون مسيرة السلام لن يكون هناك حل لمشاكل اسرائيل الاقتصادية». وأضاف: «اذا بدأت مسيرة السلام، وصمدنا في وجه الضغوط، ولم نرفع ميزانية الدولة، فسوف يبدأ اقتصادنا نموه». وأكد بيرس ضرورة الحفاظ على اطار الميزانية، وحذّر من مغبّة انفجار التضخم (**هآرتس**، ١٢/٧/١٩٨٩).

• تفيد المعطيات النهائية حول الهجرة اليهودية، خلال النصف الأول من العام ١٩٨٩، بأن زيادة طرأت على معدلها بلغت ٣٩ بالمئة، مقارنة بالفترة عينها من العام الماضي. وبلغ اجمالي المهاجرين الذين وصلوا الى اسرائيل، في النصف الاول من العام الحالي، ٨٢٧٥ مهاجراً. وأوضح رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، ان الزيادة نابعة من ارتفاع عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي (**عل همشمار**، ١٢/٧/١٩٨٩).

١٢/٧/١٩٨٩

• أعلن رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الذي يزور القاهرة، عن ان زيارته تتعلق بسفر الرئيس حسني مبارك الى باريس، وانه جاء القاهرة للتشاور معه حول القضايا المتعلقة بالوضع في المنطقة وقضايا الشرق الاوسط، خاصة وان هناك تنسيقاً مصرياً ـ فرنسياً، وفلسطينياً ـ فرنسياً، وتكاملاً بين مصر وفلسطين؛ كما ان الرئيس مبارك سوف يلتقي، بالاضافة الى الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، زعماء العالم المشاركين في الاحتفالات الفرنسية، ومن بينهم رؤساء الدول الصناعية السبع الكبرى، حيث يشرح لهم أبعاد الموقف في المنطقة (**الاهرام**، ١٣/٧/١٩٨٩).

• كثّفت قوات الاحتلال الاسرائيلي تواجدها العسكري في مدن وقرى ومخيمات المناطق المحتلة، تحسباً لاندلاع مواجهات ضارية بمناسبة عيد الاضحى المبارك، حيث دعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة المواطنين الى جعل العيد «يوم تضحية وتصعيد للمواجهات». وذكرت تقارير ان ٥١ مواطناً اصيبوا بجروح في اشتباكات وقعت اليوم؛ وان العدو هدم ستة منازل ومزرعة للدواجن وحظيرة أغنام، في حين تمكّنت القوات الضاربة للانتفاضة من اصابة حوالى ٤٠ سيارة اسرائيلية بأضرار، وستة جنود بجروح. من جهة أخرى، أطلق فلسطينيون النار على متعاونة مع سلطات الاحتلال، في نابلس، فأصيبت بجروح؛ كما تعرّض زوجها للضرب (**الدستور**، ١٣/٧/١٩٨٩).

• كشفت مصادر فلسطينية وفرنسية عن انعقاد أول اجتماع رسمي للجنة المتابعة الفرنسية ـ الفلسطينية، التي تقرر انشاؤها في اثناء زيارة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لباريس، في أيار (مايو) الماضي. وأكد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية نبأ الاجتماع، وأشار الى انه سمح باجراء تبادل لوجهات النظر حول جميع المسائل المتعلقة بالبحث في تسوية في الشرق الاوسط. ومثّل الجانب الفلسطيني، في الاجتماع، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، وممثل م.ت.ف. في باريس، ابراهيم الصوص (**الدستور**، ١٣/٧/١٩٨٩).

• دحضت وزارة الخارجية الاسرائيلية، بشدة،

ما ذكره مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، بشأن وجود اتصالات بين اسرائيل وم.ت.ف. وقال مستشار وزير الخارجية الاسرائيلية لشؤون الاعلام، داني نافيه: «لا توجد، ولن توجد، أية اتصالات مع م.ت.ف.» (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٧/١٩٨٩).

• طالب القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بالتراجع عن النقاط الاربع، التي وضعها الوزراء اريئيل شارون ودافيد ليفي و اسحق موداعي على خطة التسوية الاسرائيلية، والعمل على المحافظة على سلامة الحكومة واستمرار تطوير مبادرتها السياسية (**معاريف**، ١٣/٧/١٩٨٩).

• بيّنت معطيات نشرها مراقب العملة الصعبة في «بنك اسرائيل»، ان ارتفاعاً قدره ٤٥٥ مليون دولار طرأ على الديون الخارجية لاسرائيل في نهاية آذار (مارس) ١٩٨٩، والتي بلغت، في نهاية العام ١٩٨٨، حدّ ٤٩٠٨ مليارات دولار (**دافار**، ١٣/٧/١٩٨٩).

• أكد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، في شهادة له الى اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ان قرارات الليكود، التي وضعت شروطاً على الانتخابات المقترحة، «لا تساعد على دفع عملية السلام»؛ لكنه طمأن اعضاء المجلس بأن ادارة بوش لا تزال تدعم مبادرة الحكومة الاسرائيلية لاجراء انتخابات في الاراضي المحتلة، «ولا تفكر، حالياً، في تقديم فكرة المؤتمر الدولي على اقتراح الانتخابات»، نافياً «ان تكون واشنطن تتدخل في شؤون اسرائيل الداخلية، أو تحاول رفع مستوى الحوار مع م.ت.ف.» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/٧/١٩٨٩).

١٣/٧/١٩٨٩

• استشهد ثلاثة فلسطينيين في مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، وفُرض حظر التجول على أكثر من ١٦٧ ألف فلسطيني في أول أيام عيد الاضحى المبارك، في مدينتين، احداهما نابلس، وثلاثة مخيمات للاجئين في الضفة الفلسطينية، فيما حثّت القيادة الموحدة للانتفاضة المواطنين على زيارة قبور الشهداء (**الحياة**، ١٤/٧/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، أمس، عن انه أعطى اوامره الى السلطات المعنيّة للاستعداد لفتح المدارس في الضفة والقطاع، لكنه لم يحدّد موعداً لعودة ٣٢٠ ألف تلميذ فلسطيني أوقفوا عن الدراسة (**المصدر نفسه**).

• أفادت وكالة الانباء اليابانية، نقلاً عن مصادر حكومية، بأن من المتوقع ان يزور الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، اليابان، ما بين ٢٠ و٢٣ آب (اغسطس) المقبل، تلبية لدعوة من وزير الخارجية اليابانية. وأوضحت الوكالة ان عرفات سوف يلتقي، خلال زيارته لطوكيو، رئيس الوزراء الياباني ووزير الخارجية (**الحياة**، ١٤/٧/١٩٨٩).

• استقبل وزير الخارجية البريطانية، جيفري هاو، بسام أبو شريف، مستشار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في أول اجتماع بينه وبين ممثل لـ م.ت.ف. واستغرق الاجتماع ١٥ دقيقة، وكان تمّ بناء على طلب بريطانيا وفي أعقاب قرار حكومتها رفع مستوى العلاقات مع م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٤/٧/١٩٨٩).

• أفادت معطيات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء بأن تعداد سكان اسرائيل، في نهاية العام ١٩٨٨، بلغ ٤٤٧٦٠٠٠ نسمة، موزعين كالتالي: ٣٦٥٩٠٠٠ من اليهود، أي ما يوازي ٨١,٧ بالمئة؛ ١٤,٢ بالمئة مسلمون، و٢,٤ مسيحيون، و١,٧ بالمئة دروز. وتشير هذه الارقام الى زيادة في تعداد السكان بلغت ١,٦ بالمئة (٧٠٠٠٠ نسمة)، مقابل ١,٧ بالمئة في العام ١٩٨٧. وبلغت نسبة زيادة اليهود ١,٣ بالمئة؛ بينما بلغت زيادة المسلمين ٣,٣ بالمئة. وعلم ان الزيادة الطبيعية لليهود بلغت حوالى ٤٧٠٠٠ نسمة، بينما كان ميزان الهجرة سلبياً، بتراجع وصل حوالى ١١٠٠ مهاجر. وفي العام ١٩٨٨، اضيف الى السكان اليهود حوالى ١٤٨٠٠ مهاجر (**دافار**، ١٤/٧/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن عدم استعداده لتغيير سياسة بلاده تجاه الشرق الاوسط، نتيجة التبدلات السياسية في المنطقة، خصوصاً في اسرائيل. وقال ان الاخيرة «تعرف، جيداً، سياسة واشنطن، وتعرف ان سياسة الولايات المتحدة، في شأن المستوطنات، مثلاً، لم تتبدل، وعليه يجب ان نكون صريحين مع اصدقائنا» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٤/٧/١٩٨٩).

١٩٨٩/٧/١٤

• دعا الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، حركة عدم الانحياز الى «تقديم الدعم الفعّال للنضال العادل للشعب العربي الفلسطيني، واستغلال الظروف الدولية الراهنة لمساهمة أكبر في التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط عموماً. وطالب عرفات، في حديث بثته وكالة الانباء اليوغوسلافية، دول عدم الانحياز «بتطوير نشاطها على الساحة الدولية، للتعامل مع وقائع العصر بروح جديدة أكثر تأثيراً ممّا عليه الآن». وعبّر عرفات عن أمله في ان يقدّم مؤتمر القمة التاسع المقبل لحركة عدم الانحياز، دفعات كبيرة، وعملية، باتجاه معالجة القضية الفلسطينية (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/١٥).

• وقعت مصادمات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، خصوصاً في مخيمي جباليا وخان يونس، أدّت الى اصابة ٣٤ فلسطينياً بجروح وكسور. وأقدمت السلطات العسكرية الاسرائيلية على هدم أربعة منازل في قريتي يَعْبَد ومادما، بحجة اقامتها بدون تراخيص بناء. وأعلنت التلفزة الاسرائيلية ان ثلاثة يهود جرحوا، عندما أُلقيت قنبلة غاز مسيل للدموع بالقرب من حائط المبكى، في اثناء الاحتفالات الختامية لدورة الالعاب الاولمبية اليهودية. وذكر ان تحقيقاً يجرى، لمعرفة من ألقى القنبلة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٩/٧/١٥).

١٩٨٩/٧/١٥

• قدّمت المناطق الفلسطينية المحتلة، عشية وخلال أيام عيد الاضحى، أربعة شهداء، هم: محمد ماجد محمد عيسى ابو حمدية (١٧ عاماً)، من الخليل، وكان اصيب برصاصة في رأسه بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٢؛ ورياض هاشم علي الشقرة (١٨ عاماً)، من مخيّم خان يونس، واصيب بسبع رصاصات في بطنه، بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٣؛ وكلاهما اصيب خلال قيامه بكتابة شعارات مناهضة للاحتلال؛ والشهيد الثالث هو شاهر محمد ابو حيّة (١٥ عاماً)، من مخيم جباليا، وأصيب بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٣؛ أمّا الشهيد الرابع والأخير، فيدعى ناصر صبحي موسى ابو شمالة (١٨ عاماً)، من مخيم خان يونس، وأصيب في اليوم عينه برصاصة في صدره. من جهة أخرى، استمرت مظاهر الاحتجاج ضد الاحتلال، والتضامن مع ضحايا وأسر الشهداء والمعتقلين طيلة أيام عيد الأضحى، فيما واصلت قوات الاحتلال قمعها للمواطنين، ممّا أدّى الى اصابة العديد بجروح (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٧/١٦).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه يعتقد بأن المرحلة الحالية من الصراع ضد الانتفاضة حققت انجازات لاسرائيل؛ وزعم ان النشطاء من قادة الانتفاضة باتوا «لا يجرؤون على رفع رؤوسهم الآن؛ كما ان الجمهور العربي باتت تظهر عليه بوادر التعب وخيبة الأمل» (**معاريف**، ١٩٨٩/٧/١٦).

• رفض عضو الكنيست السابق، ماتي بيليد (القائمة التقدمية للسلام)، التحقيق معه بسبب لقاءاته مع ممثلي م.ت.ف. التي أُجريت في يوغوسلافيا حين كان عضواً في الكنيست. وبرّر بيليد رفضه استناداً الى حصانته البرلمانية حينذاك، التي تحميه، على حدّ قوله (**معاريف**، ١٩٨٩/٧/١٦).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

١ «خارطة الخلافات في الليكود؛ حزب شامير منقسم حول خطة الانتخابات»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٢٦٨، ٢٦/٦/١٩٨٩، ص ١٣.

٢ شاهين، احمد؛ «بعد قرارات الليكود؛ شامير يصحو من أزمة على أزمة [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

٣ مجلّي، نظير؛ «حرب السلام الاسرائيلية؛ الى اللقاء في الفصل القادم»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٥، العدد ١٧٨، ١٥/٧/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

٤ Moffette III, George D.; "Israel Peace Plan; Tough Choices for Labor, Likud", *The Christian Science Monitor,* 13/7/1989, p. 6.

٥ Petreanu, Dan; "Shamir's Shift to the Middle", *The Jerusalem Post International,* 1/7/1989, p. 3.

٦ Shapiro, Allen E.; "The Right against Shamir", *The Jerusalem Post International,* 10/6/1989, p. 8.

(انظر، ايضاً، ٢٠ ـ ٢٢)

○ الاستيطان والمستوطنات

٧ «جرائم المستوطنين في الاراضي المحتلة؛ (١) اهداف سياسية وتأييد شبه رسمي»، **وطني** (سيراجيفو)، السنة ٦، العدد ٩٢، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٥.

٨ شديد، جمال؛ «الاستيطان في مرحلة سياسية جديدة؛ سياحة مسلّحة في الضفة والقطاع»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٥٦، ٩/٧/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٩ عبدالرحمن، محمد؛ «المستوطنون يطالبون الجيش بشنّ حرب كاملة على شعب الانتفاضة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٢٩ ـ ١٣٥.

١٠ «قائمة بوقائع الاعتداءات المسلّحة للمستوطنين؛ ١٨ جريمة قتل بالرصاص»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٥، ٢/٧/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١١ هاشم، وسام؛ «المستوطنون يسعّرون أجواء ' حرب أهلية ' »، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٢، العدد ٢١١، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٥.

١٢ Hull, John D.; "Fighting Fire with Fire; Tired of Stones, Israeli Settlers Launch Their Own Revolt on the West Bank", *Time,* 26/7/1989, pp. 16 - 17.

١٣ Moffett III, George D.; "Israeli Settlers Up in Arms", *The Christian Science Monitor,* 8/7/1989, p. 10c.

١٤ Spero, Shubert; "The Settlers against Their Own Cause", *The Jerusalem Post International,* 1/7/1989, p. 8.

○ الاقتصاد

١٥ بيرس، شمعون؛ «اقتصاد بلا حدود»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٤١ ـ ٣٤٦.

١٦ سمارة، عادل؛ «الاقتصاد الاسرائيلي من ' المعجزة ' الى المأزق (دراسة نقدية)»، **شؤون اكاديمية** (القدس)، العدد ٥، صيف ١٩٨٩، ص ١١٩ ـ ١٧٥.

١٧ شعيبي، عماد؛ «السلام الاسرائيلي في الوجه الاقتصادي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٦٨ ـ ٧٥.

١٨ الصالح، احمد؛ «الاقتصاد السياسي للانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ مدخل لدراسة تفصيلية»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣١٧، ٢/٧/١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٤٠.

١٩ صباغ، زهير؛ «الانتفاضة الفلسطينية والاقتصاد الاسرائيلي»، **شؤون اكاديمية**، العدد ٥، صيف ١٩٨٩، ص ٩٨ ـ ١١٨.

○ بيانات وتصريحات

٢٠ «مقاطع من خطاب رئيس الحكومة، اسحق شامير، امام مركز الليكود»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣.

٢١ «مقاطع من رسالة بيرس الى شامير»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٥٤.

٢٢ «نص القرار الختامي لمركز الليكود بشأن مبادرة شامير»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

٢٣ Shomron, Dan; "Force Can't End Uprising", *The Jerusalem Post International*, 24/6/1989, pp. 1 - 2.

○ الشؤون العسكرية

٢٤ اهرونسون، شلومو؛ «نظرة الى الأفق»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٢٩١ ـ ٣٠٦.

٢٥ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ اسلحة جديدة وتعيينات»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٨٨ ـ ٩٢.

الصهيونية

٢٦ Masliyah, Sadok H.; "Zionism in Iraq", *Middle Eastern Studies*, Vol. 25, No. 2, April 1989, pp. 216 - 237.

العالم العربي

٢٧ ابو طالب، حسن؛ «السعودية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، السنة ٧، العدد ٢٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١١٩ ـ ١٤٥.

٢٨ شاهين، احمد؛ «الموقف العربي بعد 'القمة' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١١٠ ـ ١١٥.

٢٩ المختار، مطيع؛ «المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية»، **الوحدة** (الدار البيضاء)، السنة ٥، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٨٥ ـ ١٠٦.

فلسطين

○ الاجتماع

٣٠ «الجمعيات الخيرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (٢)»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٦٨، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٥٧ ـ ٧٤.

٣١ خريشة، آمال؛ «المرأة الفلسطينية والعمل»، **شؤون تنموية** (القدس)، العدد ٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٧.

٣٢ الخطيب، سمير؛ «القنبلة الديمغرافية الفلسطينية»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٥٨، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٣.

٣٣ الدقاق، ابراهيم؛ «المرأة الفلسطينية بين آليات السوق ومنظومة القيم التقليدية»، **شؤون تنموية**، العدد ٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ٦.

٣٤ سنيوره، رنده؛ «المرأة الفلسطينية في مشاغل الخياطة»، **شؤون تنموية**، العدد ٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٣٠.

٣٥ شنان، عبدالباقي؛ «فظائع الاحتلال ضد المؤسسات الصحية الفلسطينية؛ حرب على الاوضاع الصحية»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٦٨، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٦٤ ـ ٦٧.

٣٦ عبدالقادر، نضال؛ «اطفال الانتفاضة بين

عسف الاحتلال وثورة الحرية والاستقلال»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢١١، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢١.

٣٧ قلاّب، صالح (وآخرون)؛ «الفلسطينيون تسعة ملايين العام ٢٠٠٠»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٩٠، ٢٨/٦/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٣٣.

٣٨ كتاب، ايلين وخالدة الرطروط؛ «التجربة التعاونية النسوية؛ تعاونية [قريتي] بيتللو وسعير»، **شؤون تنموية**، العدد ٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

٣٩ «المرأة الفلسطينية والانتفاضة؛ نتائج ودلالات»، **شؤون تنموية**، العدد ٣، كانون الاول، (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢٣.

٤٠ مورز، انااليس؛ «المرأة الفلسطينية؛ دراسة في الجنس (ذكورة، انوثة) والاقتصاد والقرابة»، **شؤون تنموية**، العدد ٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٣١ ـ ٣٢.

٤١ «نضال المرأة الفلسطينية؛ العقبات والطموحات»، **شؤون تنموية**، العدد ٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٧ ـ ١٢.

(انظر، أيضاً، ٨٣)

○ الاقتصاد

٤٢ جاكوميت، لولندا وستيفان جاكوميت؛ «الارض والمياه [في فلسطين]»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٩٦٥، ٢/٧/١٩٨٩، ص ١١ ـ ١٤.

٤٣ السيد، يونس؛ «اسرائيل تنهب مياه الضفة والقطاع»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦٥، ٢/٧/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

٤٤ النشاشيبي، محمد زهدي؛ «حق الشعب العربي الفلسطيني في مياه حوض نهر الاردن وسائر الأنهار الفلسطينية»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢١١، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٨ ـ ٤١.

○ التعليم

٤٥ البرغوثي، اياد؛ «اثر المكان في تحديد الاتجاه الاجتماعي ـ السياسي لطلبة جامعة النجاح الوطنية»، **شؤون اكاديمية**، العدد ٥، صيف ١٩٨٩، ص ١٠ ـ ٣٣.

٤٦ السوافيري، عبدالله؛ «المأساة التعليمية في ظل الانتفاضة...»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٧، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٧.

٤٧ الشامي، مفيد؛ «واقع الادارة التربوية وقضاياها في المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية»، **شؤون اكاديمية**، العدد ٥، صيف ١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٩٧.

٤٨ عبدالجواد، صالح؛ «الاغلاق المستمر للمدارس والجامعات في الارض المحتلة؛ سياسة التجهيل عقاب جماعي يطال الحاضر والمستقبل»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٧، ١٩/٦/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٩ عبدالحميد، مهنّد؛ «اغلاق مدارس وجامعات فلسطين؛ الاحتلال يعاقب جميع التلاميذ والطلاب»، **الحرية**، العدد ٣١٦، ٢٥/٦/١٩٨٩، ص ١٥ ـ ١٧.

٥٠ مصاروة، عبدالسلام؛ «هل سيقرر الكونغرس الاميركي فتح مدارس فلسطين المحتلة»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٧٨، ١٥/٧/١٩٨٩، ص ٣٣ ـ ٣٥.

٥١ Kretzmer, Marcia; "West Bank Schools; A Battle of Wills", *The Jerusalem Post International*, 24/6/1989, p. 8.

٥٢ Moffett III, George D.; "West Bank School Closings Anger Palestinians", *The Christian Science Monitor*, 15/6/1989, p. 10c.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٥٣ ارقه دان، صلاح الدين؛ «مستقبل الانتفاضة المباركة على ضوء اعتقالات رموز 'حماس' الأخيرة»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٧ ـ ١٨.

٥٤ «الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية»، **نضال**

الشعب (نيقوسيا)، العدد ٥٢٦، ١٥/٧/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

٥٥ بكر، مازن؛ «اسرائيل والانتفاضة؛ الأغلبية تتوقع حرباً أهلية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٣، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٥٦ حطيني، يوسف؛ «الاحتلال والصحافة الفلسطينية في الارض المحتلة؛ سياسة كمّ الأفواه»، **الحرية**، العدد ٣١٧، ٢/٧/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢٠.

٥٧ جبر، احمد؛ «الشهر الثامن عشر للانتفاضة؛ حدّة في التصعيد واصرار على المواجهة»، **الحرية**، العدد ٣١٥، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٨.

٥٨ الديك، احمد؛ «سوسيولوجيا الانتفاضة»، **وطني**، السنة ٦، العدد ٩٢، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٤٢ ـ ٤٥.

٥٩ السيد، يونس؛ «الانتفاضة وتأثيرها في الوضعين السياسي والاجتماعي في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ٢٤.

٦٠ صايغ، يوسف؛ «الانتفاضة الفلسطينية وتوازن القوى في المنطقة»، **المنتدى** (عمّان)، المجلد ٤، العدد ٤٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ١١.

٦١ عبدالخالق، اياد؛ «اسحق الثالث يتصدى للانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٦، ٩/٧/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٦٢ عبدالحميد، مهنّد؛ «ابعاد المناضلين الثمانية؛ التصعيد يعمّق المأزق الاسرائيلي»، **الحرية**، العدد ٣١٨، ٩/٧/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٦٣ عبدالرحيم، غسان؛ «الانتفاضة تحاصر خطة شامير»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢١١، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ٨.

٦٤ «[قرية] جبع؛ مجموعات تضرب العدو، وأخرى لاقامة العدل»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٧٨، ١٥/٧/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٦٥ مباركة، محمد؛ «الانتفاضة في شهرها التاسع عشر؛ تحوّل نضالي متميّز على طريق الكفاح والتحرير»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٥٨، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٤.

٦٦ المدهون، ربعي؛ «مهمّة مردخاي المعقّدة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٣٦ ـ ١٤٢.

٦٧ مصطفى، مازن؛ «الانتفاضة أفقدت اسرائيل مناعتها السياسية»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧٠٥، ٧/٧/١٩٨٩، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٦٨ هيجر، رياض (مُعد)؛ «تقرير لجنة تحقيق دولية في الارض المحتلة؛ ٦٠ ألف جريح في الانتفاضة والعنف ضد الأطفال يزداد يومياً»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٩، ٣/٧/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٦٩ ي. ص.؛ «مواجهة حرب المستوطنين [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

٧٠ Adar, Anat; "A National Uprising", *Israel & Palestine Political Report,* No. 151, July 1989, pp. 4 - 6.

٧١ Black, Ian; "Guardians of the Intifada Mete out Bloody 'Justice'", *The Guardian Weekly,* 9/7/1989, p. 10.

٧٢ Greenberg, Joel; "Who Rules Salfit?", *The Jerusalem Post International,* 24/6/1989, p. 4.

٧٣ Kramer, Michael; "Why Israel Needs a Gentle *Intifadah* Victory", *Time,* 24/7/1989, p. 26.

٧٤ Kuttab, Daoud; "Christians, Israel and the *Intifadah*", *Middle East International,* No. 354, 7/7/1989, pp. 18 - 19.

٧٥ Moffett III, Geogre D.; "Curtain to Fall on Palestinian Theater", *The Christian Science Monitor,* 20/7/1989, p. 10c.

٧٦ Morris, Benny; "Beyond the Gates of Gaza", *The Jerusalem Post International,* 8/7/1989, p. 11.

(انظر، أيضاً، ١٨، ١٩، ٢٣، ٣٦، ٣٩، ٤٦)

○ بيانات وتصريحات وخطب

٧٧ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «بيان سياسي صادر عن اللجنة المركزية...

بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للانطلاقة»، **نضال الشعب**، العدد ٥٢٦، ١٥/٧/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٩.

٧٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة: «[نص] النداء الرقم ٤١، نداء التحدي والاستمرار، بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٩»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٣، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

٧٩ ـــــ ، «[نص] النداء [الرقم] ٤٢؛ نداء العهد والقسم»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٦، ٩/٧/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٨٠ ـــــ ، «[نص بيان بشأن قرارات الابعاد الاسرائيلية بحق مواطنين فلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٣١٧، ٢/٧/١٩٨٩، ص ١٦.

٨١ ـــــ ، «[نص مذكرة موجهة الى الامين العام للامم المتحدة، ديكويلار، بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٣١٧، ٢/٧/١٩٨٩، ص ١٦.

٨٢ «[نص رسالة الاسرى والمعتقلين في معتقل ' انصار ـ ٣ ' الى مراسلي وكالات الانباء العالمية، بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٣، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ٢٠.

القضية الفلسطينية

٨٣ الازهري، محمد خالد: «النموذج الصهيوني لادارة الصراع السكاني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣١ ـ ٣٥.

٨٤ برعام، عوزي: «لا مناص من الحوار مع م.ت.ف.»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨.

٨٥ حيدري، نبيل: «الادراك الاميركي المتغيّر للقضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٥٢ ـ ٦٧.

٨٦ س. ش.: «شروط الانتخابات في الاراضي المحتلة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

٨٧ شابيرا، بوعز: «مبادرة جديدة؛ مواقف قديمة»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٠.

٨٨ عبدالرحمن، محمد: «خطاب بيكر؛ التوازن الذي لم يعتده الاسرائيليون [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٤/٦٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣١٩ ـ ٣٢٧.

٨٩ محمد، عبدالعليم: «الحكم الذاتي في التصور الاسرائيلي؛ من بيغن الى شامير»، **الوحدة**، السنة ٥، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢٦١ ـ ٢٧٢.

٩٠ ن. ح.: «' ماراثون ' الحلول»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١١٦ ـ ١٢٢.

٩١ «[نص] بيان قمة مدريد [السوق الاوروبية المشتركة] حول الشرق الاوسط»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٩، ٣/٧/١٩٨٩، ص ١٣.

٩٢ Tyler, W.P.N.; "The Beisan Lands Issue in Mandatory Palestine", *Middle Eastern Studies,* Vol. 25, No. 2, April 1989, pp. 123 - 162.

منظمة التحرير الفلسطينية

٩٣ ابراش، ابراهيم: «مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، **الوحدة**، السنة ٥، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢٤١ ـ ٢٦٠.

٩٤ Eytan, Walter; "Arafat and the Palestine Covenant", *The Jerusalem Post International,* 24/6/1989, p. 8.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٩٥ «[نص بيان الجبهة الذي وزع في فلسطين المحتلة بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٩، بشأن ابعاد اسرائيل ثمانية مواطنين فلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٧٥٣، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ١٠.

▷ اللجنة التنفيذية

٩٦ «[نص بيان اللجنة، بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٩، بشأن حملة اسرائيل الشاملة ضد قطاع غزة]»،

فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٥٤، ١٩٨٩/٦/٢٥، ص ٦ ـ ٧.

○ العلاقات الخارجية

٩٧ «فلسطين ونيجيريا...؛ بيان مشترك بين عرفات وبابانجيدا»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٤، ١٩٨٩/٦/٢٥، ص ٦.

٩٨ «مبارك وعرفات يصوغان موقفاً عربياً ـ فلسطينياً من الانتخابات»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٤، ١٩٨٩/٦/٢٥، ص ٨ ـ ٩.

٩٩ «[مقتطفات من رسالة مجلس السوفيات الاعلى ومجلس الوزراء السوفياتي الى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والمجلس الوطني الفلسطيني، بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٣، ١٩٨٩/٦/١٨، ص ٧.

المقابلات

١٠٠ ابو رحمة، فايز؛ «' مبادرة شامير ' لا تمثل الحدّ الأدنى من التطلعات الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٦، ١٩٨٩/٧/٩، ص ١٥.

١٠١ باسيو، برتي؛ «[نحاول بطرقنا الخاصة الدفع باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام والضغط على اسرائيل للجلوس الى طاولة المفاوضات مع م.ت.ف.»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٦، ١٩٨٩/٧/٩، ص ١٥.

١٠٢ برنابي، فرانك؛ «السلاح النووي الاسرائيلي قابل للاستخدام ضد المدن والمراكز السكانية العربية»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٧، ١٩٨٩/٦/١٩، ص ١٠ ـ ١١.

١٠٣ الحسن، خالد؛ «مناقشات ستراسبورغ مهّدت لقرارات مدريد الاوروبية»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٩، ١٩٨٩/٧/٣، ص ١٢ ـ ١٣.

١٠٤ حواتمه، نايف؛ «الانتخابات جزء من التسوية الشاملة»، **الحرية**، العدد ٧٥٣، ١٩٨٩/٦/١٨، ص ١٠ ـ ١١؛ نقلاً عن **بوري شيمون** (صحيفة يابانية) و**فايننشال تايمز**، ١٩٨٩/٦/١٧.

١٠٥ السيد، جمال (وزير الدولة للانتاج الحربي المصري)؛ «تصدير السلاح يتمّ في اطار استراتيجيتنا العربية»، **الحوادث**، العدد ١٧٠٥، ١٩٨٩/٧/٧، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٠٦ شامير، اسحق؛ «أنا على صواب، والعالم، كله، على خطأ»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٤، ١٩٨٩/٦/٢٥، ص ١٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٣٠.

١٠٧ عبدربه، ياسر؛ «الانتخابات مقبولة اذا كانت جزءاً من التسوية في اطار المؤتمر الدولي»، **الحرية**، العدد ١٩٨٩/٧/٩، ص ١٢ ـ ١٣؛ نقلاً عن **البيان** (دبي)، ١٩٨٩/٦/٢٩.

١٠٨ عرفات، ياسر (أبو عمار)؛ «أنا مهندس، ووضعت خرائط تحصينات بيروت»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٣، العدد ١٢١، ١٩٨٩/٧/٧، ص ٢٦ ـ ٢٩.

١٠٩ عون، ميشال؛ «علاقتي مع الرئيس عرفات ممتازة»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٧٨، ١٩٨٩/٧/١٥، ص ١٢ ـ ١٥.

١١٠ غوشه، سمير؛ «الانتفاضة المجيدة رافعة للعمل الوطني الفلسطيني وتتويج لنضاله في ثورته المعاصرة»، **نضال الشعب**، العدد ٥٢٦، ١٩٨٩/٧/١٥، ص ١٤ ـ ١٩.

١١١ القاسم، سميح؛ «الضباب ليس رايتي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٤، ١٩٨٩/٦/٢٥، ص ٤٠ ـ ٤١.

١١٢ القاسم، مروان؛ «مجالس التعاون العربية روافد دعم للجامعة الأم»، **الحوادث**، العدد ١٧٠٣، ١٩٨٩/٦/٢٣، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١١٣ القذافي، معمّر؛ «متخوّف من تجدّد حرب الخليج»، **الحوادث**، العدد ١٧٠٤، ١٩٨٩/٦/٣٠، ص ٢٢ ـ ٢٤.

١١٤ لحد، انطوان؛ «استمرار حصار الشرقية وقصفها سيؤدي الى شيء اقليمي كبير»، **النهار العربي والدولي** (باريس)، السنة ١١، العدد ٦٣٣، ١٩٨٩/٧/٢، ص ١٨ ـ ٢١.

١١٥ مبارك، محمد حسني؛ «[خطة شامير تواجه تحفظات فلسطينية، ومصرية، وامريكية]»، **المجلة**، العدد ٤٩٢، ١٢/٧/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٩.

١١٦ هاليفي، ايلان؛ «انسحاب حزب العمل أفاد م.ت.ف.»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٦، ٩/٧/١٩٨٩، ص ١٦.

١١٧ الوزير، انتصار؛ «البناء التنظيمي للانتفاضة كفيل باستمرارها»، **الحوادث**، العدد ١٧٠٥، ٧/٧/١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٣.

١١٨ ياسين، أحمد؛ «[الدولة الفلسطينية يجب ان تقوم على أي شبر تحرره من فلسطين]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٤؛ نقلاً عن **النهار** (القدس)، بدون ذكر تاريخ النشر.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١١٩ بركات، نظام محمود؛ الاستيطان الصهيوني في فلسطين بين النظرية والتطبيق، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٣، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٣٧ ـ ١٤٢ (مراجعة محمد سعد أبو عامود).

١٢٠ حرب، أسامة الغزالي؛ الاحزاب السياسية في العالم الثالث، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، السنة ٧، العدد ٢٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٢٠١ ـ ٢٠٩ (مراجعة صلاح ابراهيم).

١٢١ الحوت، بيان نويهض؛ الشيخ عزالدين القسّام في تاريخ فلسطين، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٩٣ ـ ٩٥ (مراجعة سميح شبيب).

١٢٢ دومب، ريزا؛ صورة العربي في الأدب اليهودي، ١٩١١ ـ ١٩٤٨ (ترجمة عارف توفيق عطاري)، **نضال الشعب**، العدد ٥٢٦، ١٥/٧/١٩٨٩، ص ٤٤ ـ ٤٥ (مراجعة خالد ابو خالد).

١٢٣ سعد، احمد؛ اسرائيل في البنية الاستراتيجية الامبريالية، **الجديد** (حيفا)، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٤١ ـ ٤٣.

١٢٤ سيغف، توم؛ الاسرائيليون الاوائل، ١٩٤٩ (مترجم)، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٩٦ ـ ١٠٢ (مراجعة حسين حجازي).

١٢٥ طنوس، عزت؛ الفلسطينيون؛ ماض مجيد ومستقبل باهر، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٦٨، ص ٩٨ ـ ١٠٠ (مراجعة جليل طاهر).

١٢٦ الغبرا، شفيق؛ الفلسطينيون في الكويت، **المجلة العربية للعلوم الانسانية** (الكويت)، السنة ٨، العدد ٣٢، خريف ١٩٨٨، ص ٣٠٨ ـ ٣١٤ (مراجعة اسحق يعقوب القطب).

١٢٧ هاشم، حازم؛ المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري، **الوحدة**، السنة ٥، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٣١٧ ـ ٣١١ (مراجعة معالي عبدالحميد حمودة).

١٢٨ Freundlich, Y.; *Documents on the Foreign Policy of Israel, Vol. 2; October 1948 - April 1949,* ***Middle Eastern Studies,*** Vol. 25, No. 2, April 1989, pp. 262 - 268.

١٢٩ Bader, Gershon; *The Encyclopaedia of Talmudic Sages,* ***The Jerusalem Post International,*** 17/6/1989, p. 16 (Reviewed by Aharon Lapid).

١٣٠ Hoffman, Charles; *The Smoke Screen; Israel, Philanthropy and American Jews,* ***The Jerusalem Post International,*** 8/7/1989, p. 16 (Reviewed by Gideon Shimoni).

١٣١ Mishel, William W.; *Kaddish Kovno; Life and Death in a Lithuanian Ghetto, 1941 - 1945,* ***The Jerusalem Post International,*** 22/7/1989, p. 16 (Reviewed by Jeffrey M. Green).

١٣٢ Rosenthal, Y.; *Documents on the Foreign Policy of Israel, Vol. 3; Armistice Negotiations with the Arab States, December 1948 - July 1949,* ***Middle Eastern Studies,*** Vol. 25, No. 2, April 1989, pp. 262 - 268.

١٣٣ Brookings Institution, *Toward Arab - Israeli Peace*، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٠٣ ـ ١٠٥ (مراجعة خالد الفيشاوي).

الكتب

١٣٤ جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة، **تسوية النزاع في الشرق الاوسط ؛ قرارات، مشروعات، مبادرات**، تونس: الامانة العامة، ١٩٨٨، ٣٦٥ صفحة.

١٣٥ حسيب، خيرالدين (وآخرون)؛ **مستقبل الامة العربية؛ التحديات والخيارات؛ التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

١٣٦ الريس، رياض نجيب؛ **المسيحيون والعروبة**، لندن: رياض الريس للنشر، ١٩٨٨.

١٣٧ شولتس، الكسندر؛ **تحوّلات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢؛ دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي** (ترجمة كامل جميل العسلي)، عمّان: الجامعة الاردنية، ١٩٨٨، ٤١٣ صفحة.

١٣٨ صميدة، محمود؛ **استراتيجية الأدب الصهيوني لارهاب العرب**، ابو ظبي: مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، ١٩٨٨، ١٧٦ صفحة.

١٣٩ الغساني، عمر؛ **فلسطين تحت الاحتلال**، الكويت: دار القبس للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٩.

١٤٠ محمود، عبد حميد؛ **دور المؤسسة العسكرية في القرار السياسي الاسرائيلي**، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩، ١٧٢ صفحة.

١٤١ منصور، جوني؛ **شوارع حيفا العربية**، حيفا: اصدار جمعية التطوير الاجتماعي للعرب، ١٩٨٩، ٥٨ صفحة.

١٤٢ يحيى، أمين؛ **العمل الاجتماعي في ظل الانتفاضة؛ ممارسة الاخصائي ودوره في الأزمات**، القدس: مركز الارشاد العربي، ١٩٨٨، ١٠٧ صفحة.

١٤٣ Benevenisti, Meron; *The West Bank Data Base Project 1989,* Jerusalem: The Jerusalem Post, 1989, 250 Pages.

١٤٤ Ben-Tov, Arieh; *Facing the Holocaust in Budapest; The International Committee of the Red Cross and the Jews in Hungary, 1943 - 1945,* Dordrecht (The Netherlands): Henry Dunant Institute, 1989.

١٤٥ Ben-Zvi, Avraham; *Between Lausanne and Geneva; International Conferences and the Arab-Israeli Conflict,* Tel-Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1989, 375 Pages.

١٤٦ Feldman, Shai; *Technology and Strategy; Future Trends,* Tel - Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1989, 100 Pages.

١٤٧ Greenwald, Norman and Shlomo Herskovic (Eds); *Scientific Research in Israel,* Jerusalem: Ministry of Science and Development, 1989, 533 Pages.

١٤٨ *International Terrorism in 1988,* Tel-Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1989, 375 Pages.

١٤٩ *Israel Business and Tax Laws,* Haifa: A.G. Publications Ltd., 1989.

١٥٠ *Israel Postage Stamps, 1948 - 1988,* Jerusalem: The Israel Postal Authority - Philatelic Service, 1989.

١٥١ *Israel's Patents,* Haifa: A.G. Publications Ltd, 1989.

١٥٢ Rajab, Jehan S.; *Palestinian Costume,* London and New York: Kegan Paul International, 1989, 160 Pages.

١٥٣ *The Israel Business Directory, 1989,* Jerusalem: The Jerusalem Marketing Group, 1989.

اعداد: ماجد الزبيدي

صدر عن مركز الابحاث

جامعة الدول العربية وقضية فلسطين

(١٩٤٥ - ١٩٦٥)

تأليف

مرْوَه جبر

٢٥٦ صفحة

٦ دولارات أو ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضَّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمَّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.